



العسل والخل

لخوافز والعقوبات والسياسة الخارجية

ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان، محرران

العسل والخل

الحوافز والعقوبات
والسياسة الخارجية

ريتشارد هاس
وميجان أوسوليفان
محرران

ترجمة:
إسماعيل عبد الحكم

HONEY AND VINEGAR : INCENTIVES, SANCTIONS,
AND FOREIGN POLICY by Richard W. Haass and Meghan L. O'Sullivan, Editors.
Copyright © 2000 The Brookings Institution.
ALL RIGHTS RESERVED

الطبعة الاولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
جميع حقوق الطبع محفوظة
الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٢ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

تصدير

وصل الحماس الأمريكي لاستخدام العقوبات الاقتصادية لتحقيق مصالح السياسة الخارجية الأمريكية ذروته مع إصدار مرسوم فرض العقوبات على إيران وليبيا في ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت، توصل كثيرون في كل من الفرعين التشريعي والتنفيذي، وكذلك من ممثلي دوائر الأعمال والأكاديميين، إلى اعتبار هذا النزوع في غير مكانه. وفي السنوات الأخيرة، خضعت العقوبات لتدقيق متزايد، ودعت دراسات تحظى بمصداقية أكثر إلى أن يتسم استخدامها بطابع انتقائي أكبر. ومع ذلك، فإنه على الرغم من الاتفاق الواسع على الحاجة إلى النظر في العقوبات في سياق أوسع يتضمن أدوات السياسة الأخرى، فإنه لم تجر سوى بحوث قليلة تقصت بصورة جادة بدائل سياسات العقاب. ويقدم هذا الكتاب، في بحثه لاستراتيجية الارتباط واستخدام الحوافز، واحدا من أوائل التقييمات العميقة لاستخدام الحوافز لأغراض السياسة الخارجية. وهو بهذا المعنى، امتداد يلقي ترحيبا للجدل حول العقوبات وإسهام مهم في فهمنا الشامل للخيارات المتاحة لصانعي السياسة على حد سواء.

ولا يقدم ريتشارد هاس وميجان أو سوليفان أى ادعاءات بشأن قدرة الحوافز على الحل محل العقوبات في ذخيرة أدوات السياسة الخارجية الأمريكية. لكنهما يقدمان، وقد ساعدهما سبعة خبراء في الحالات التي جرى بحثها في هذا المجلد، تقييما أميناً لاستراتيجية الارتباط، ويلقيان الضوء على ضرورة أن يوليها صانعو السياسة على الأقل نفس الاهتمام الذي يولونه لخيارات أكثر اتساماً بالطابع التقليدي مثل القوة العسكرية والعقوبات والعمل السري، والدبلوماسية. ومثلما أوضحت بعض الحالات التي جرى بحثها في هذا الكتاب، فإن الارتباط - وإن كان استراتيجية يصعب تدبرها - له سجل في تحقيق النجاحات حيثما فشلت اختيارات أكثر اتساماً بالطابع العقابي أو تعذر الدفاع عنها. وفي ختام بحثهما، يقدم هاس و أو سوليفان نظرات متبصرة عن أين ومتى يمكن استخدام الارتباط على نحو يحقق أقصى نفع، ويطرحان مبادئ توجيهية لصانعي السياسة الذين يتبنون مثل هذه الاستراتيجيات. وإجمالاً، فإن دراسات الحالة التي كتبت بصورة ماهرة، تقنع القارئ بأن استراتيجيات الارتباط واستخدام الحوافز، يستحقان في أقل القليل اهتماماً أكبر من الدارسين وصانعي السياسة.

وترجع أصول هذا الكتاب إلى مؤتمر عقد في إبريل ١٩٩٩، استضافته مؤسسة روبرت ماكورميك تربيون، في المباني ومحيطاتها الرائعة في ضيعة كانتجني خارج شيكاغو. وفي هذا الإطار، قدم مؤلف دراسات الحالة المتضمنة في هذا الكتاب، الصيغ الأولى لأبحاثهم. ومنذ ذلك الوقت، شكل المؤلفون وأعادوا تشكيل إسهاماتهم، ولذلك فإنه في الصيغ النهائية المدرجة هنا، يعرض كل فصل رؤى متبصرة لحالته الخاصة، في حين يحتشد مع المؤلفين لتقديم مبرر جماعي ضاغط لإيلاء اعتبار أكبر لاستراتيجيات الارتباط. ويقدم محررا هذا المجلد الشكر والتقدير لخبرة هؤلاء المؤلفين وجهودهم وحماهم.

وفي مؤتمر إبريل، الذي إداره باقتدار "منتدى الاستراتيجية القومية"، أجرى المشاركون مناقشات مفعمة بالحياة عن وقائع الماضي المتعلقة بالارتباط، وسعوا إلى قتل الموضوعات المشتركة بين الحالات المطروحة بحثا. ويستحق التقدير والثناء على وقتهم وأفكارهم كل من اشتركوا في المؤتمر، ومنهم مؤلف دراسات الحالة تلك التي أصبحت فصولا في هذا الكتاب (باولين بيكر، فريدريك براون، جيمس جولدجير، كينيث جوستر، جوهانس رايسنر، ليون سيجال، وروبرت سوتينجر)، وكذلك شاول باخاش، وريتشارد بيهرنهاوسن، نيل كرايتون، وكاثارين دالينو، ريتشارد فالكناث، جون فلاناجن، تشاس فريمان، كونستانس فريمان، ريتشارد فريدمان، روبرت جالوسي، آدم جازفنكل، جيفري هريست، ميرل ليبتون، وليام لونج، رودني ماك اليسر، ريتشارد نوسيو، مارينا أوتاواي، ديان ريناك، جديون روز، سام سركيان، دافيد تار، ايرل تيلفورد، جون إلين وليامز، واندی زمندس. كما تأثر مضمون هذا الكتاب بأراء كثيرين قرأوا مخطوطته وتدبروها. ويدين محررا الكتاب بالعرفان لديفيد كورت رايت، ووليام لونج، وسكوت لاسنكي، وتوماس كريستensen، وستيفن هيرست، وروبرت س. ليتواك، وأودو شتاينباخ، وغيرهم.

وساهم عدد كبير من الأشخاص في إنتاج هذا الكتاب، يود المحرران أن يعريا لهم عن عميق امتنانهما بوجه خاص. فقد حققت سوزان جاكسون وإيرك لونجنكر المخطوط، وقاما بعمل دقيق رغم ضغوط الوقت الكبيرة. وتولت كانديس جيوج الشواغل الإدارية باقتدار، كما كرسست عينيها المذقتين لتصحيح تجارب طباعة الكتاب. وقامت ديان هاموند بعمل رائع في تحرير أصول تسعة فصول من هذا المجلد، في حين كان عمل بشارلس ديبي في قراءة تجارب طباعة النص محل تقدير كبير. ويشعر المحرران بامتنان لثوق وتدقيق روبرت اليوود في وضع فهرس الكتاب، وللمواهب الخلاقة لسوزان وولن ويث شلينوف في تنسيق وتصميم غلاف الكتاب. وأخيرا، تستحق بيكي كلارك التقدير على جهودها الجارية لتسويق المؤلف.

وأخيرا، فإن مؤسسة بروكنجز تدين بالشكر لمؤسسة روبرت ماكورميك تربيون على دعمها الكريم لجميع جوانب هذا المشروع وإنتاج هذا الكتاب. كما تكرم بتقديم التمويل لجعل

إصدار هذا المجلد أمرا ممكنا، كونوكو - دايملر - كرايزلر كورپوريشين فاند، جى إى فاند،
جون أولين فاونديشين، آرثر روس فاونديشين.
والآراء المعرب عنها فى هذا الكتاب هى آراء المؤلفين والمحررين، ويجب ألا تنسب إلى
المنظمات التى تمت الإشادة فيما سبق بمساعداتها أو إلى أمناء ومسئولى وهيئة العاملين فى
مؤسسة بروكنجز.

مايكل هـ. ارماكوست
الرئيس

واشنطن العاصمة
يونيو ٢٠٠٠

المحتويات

الصفحة

١	مقدمة	١
	ريتشارد هاس و ميجان أو سوليفان	
	الولايات المتحدة والصين:	٢
١٢	الارتباط الخشن	١٢
	روبرت سوتينجر	
	أوروبا وإيران:	٢
٣٣	الحوار الحاسم	٣٣
	جوهانس رايسنر	
	الولايات المتحدة والعراق:	٤
٥١	مخاطر الارتباط	٥١
	كينيث جوستر	
	الولايات المتحدة وكوريا الشمالية:	٥
	التعاون في الأمن على أساس الإطار المتفق	
٧٠	عليه وما وراءه	٧٠
	لين سيجال	
	الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا:	٦
٩٥	الإقناع والقسر	٩٥
	باولين بيكر	

٧	الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي،	
١٢٠	دروس الانفراج	جيمس جولدجير
٨	الولايات المتحدة وفيتنام،	
١٣٧	الطريق إلى التطبيع	فريدريك براون
٩	خاتمة	
١٥٩	ريتشارد هاس وميجان أو سوليفان	
٢٠٢	الكتاب المشاركون	
٢٠٥	الفهرس	

مقدمة

ريتشارد هاس
وميجان أو سوليفان

لم تحظ استراتيجية الارتباط، أو استخدام الحوافز إلى جانب أدوات السياسة الخارجية الأخرى لإقناع الحكومات بتغيير جانب أو أكثر من سلوكها، إلا بقليل من البحث فحسب. وبدلاً من ذلك، تركّز اهتمام الباحثين وواضعى السياسة والنقاد على تلك الوسائل للسياسة الخارجية - وبصفة خاصة القوة المسلحة والعقوبات - التي تسعى لمهاجمة قدرات البلد المستهدف والإضرار بها، أو تقليصها في غير ذلك.^(١) ويفضل عدد هائل ومتنامٍ دوماً من الكتابات عن هذه الأدوات، أصبح لدى صانعى السياسة وعى أفضل بظروف استخدام هذه الأدوات «السلبية»، وكذلك الوسائل المثلّية لإدارة استخدامها. بيد أنه فيما عدا استثناءات بارزة، لم يكرس سوى جهد أقل كثيراً لتحديد أكثر الظروف والاستراتيجيات مواتاة لاستخدام الحوافز أو الجوائز، بدلاً من الجزاءات والعقوبات، لتشكيل سلوك النظم التي تثير المشكلات.^(٢)

وقد شاع تعبير الارتباط في خضم سياسة الارتباط البناء التي كثر حولها الجدل والتي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه جنوب أفريقيا خلال الولاية الأولى لإدارة ريجان. بيد أن المصطلح نفسه ظل مصدراً للبلبل. فعند الصينيين، يبدو أن الكلمة تعنى ببساطة إقامة علاقات طبيعية. وفي الألمانية، لا توجد لها أى ترجمة مقابلة. وحتى المتحدثون بالإنجليزية من ابنائها الأصليين، فإن المفهوم الكامن وراء الكلمة غير واضح بالنسبة لهم. وفيما عدا مواقف قليلة سعت فيها الولايات المتحدة إلى عزل نظام ما أو بلد ما، فإن الولايات المتحدة يمكن القول بأنها «ارتبطت» في كل الأوقات بدول وقوى فاعلة بهذه الصفة أو تلك بالتفاعل معها. بيد أن هذا الكتاب يستخدم مصطلح الارتباط بطريقة أكثر تحديداً للغة، طريقة تتضمن ما هو أكثر من عدم العزل. ففي استخدامنا، يشير الارتباط إلى استراتيجية للسياسة الخارجية تعتمد بدرجة كبيرة على الحوافز الإيجابية لتحقيق أهدافها. والمؤكد، أن الارتباط لا يستبعد استخدام وسائل أخرى للسياسة الخارجية كالعقوبات أو القوة العسكرية في نفس الوقت. وفي التطبيق، هناك تداخل كبير في الاستراتيجيات، خاصة عندما يستخدم إنهاء أو رفع عقوبات كحافز

إيجابى. ومع ذلك، فإن السمعة المميزة لاستراتيجيات الارتباط هى اعتمادها على توفير أو تقديم الحوافز لتشكيل سلوك البلدان التى لدى الولايات المتحدة خلافات كبيرة معها.

وخلال الحرب الباردة، تفاضت الولايات المتحدة عن السلوك المشين لكثير من النظم والزعماء لصالح ضمان تأييدهم لها ضد الشيوعية.^(٣) بيد أنه توافر للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ترف القدرة على أن تكون أكثر تمييزاً ونشاطاً لديها حاجة لذلك، مما برر إيلاء مزيد من الاعتبار لاستراتيجيات الارتباط. وقد كشف الجدل الدائر حول العقوبات مطالب الاعتماد على القسر الاقتصادى، خاصة عندما يمارس من جانب واحد، باعتباره الوسيلة الأولى للسياسة الخارجية. ورغم أنه لا تزال هناك طائفة متنوعة من الآراء حول فاعلية العقوبات والتواتر الذى ينبغى استخدامها به، فقد ظهرت بعض المجالات العريضة لتوافق الراى.^(٤) إن العقوبات تسفر بصورة شبه دائمة عن صعاب اقتصادية، لكن تأثيرها لا يكفى غالباً أو يعجز عن فرض التغيير السياسى المطلوب فى البلد المستهدف. وبالإضافة لذلك، قد تكون العقوبات مكلفة بالنسبة للأبرياء «الذين ليس لهم فى العير ولا فى النفير»، خاصة أكثر الناس فقراً فى البلد المستهدف ودوائر الأعمال والمصالح التجارية الأمريكية.^(٥) وبالإضافة لذلك، فإن العقوبات تثير عادة نتائج غير مقصودة، مثل تقوية النظم البغيضة. وفى ضوء هذه النتائج، هناك تسليم متزايد بأن الاعتماد فقط على الأدوات الجزائية مثل العقوبات نادراً ما يمثل استراتيجية فعالة للسياسة الخارجية. وقد كان تزايد الوعي بهذا وراء الدعوى لاستكشاف استراتيجيات للسياسة الخارجية تتسم بأن الفوارق الدقيقة بينها أكثر، وأنها وإن تضمنت عنصراً محتملاً للعقوبات، فإنها لا تعتمد عليه كلية فى تحقيق أهداف الولايات المتحدة.

وبالإضافة لذلك، فإنه مثلما تعرضت فاعلية العقوبات للتساؤل، تعرضت للجدل حدود استخدام القوة العسكرية. ورغم أن العمل العسكرى سيعطل أداة أساسية للسياسة الخارجية، فإن استخدامه مكلف وليس من المؤكد بأى حال معرفة ما إذا كان سيققق أهدافه. وحتى فى مواجهة التفوق العسكرى والتكنولوجى الأمريكى الساحق، فإن النظم المتمردة مثل عراق صدام حسين أظهرت قدرة على الصمود للهجوم العسكرى لفترات طويلة من الزمان على نحو يدعو للدهشة. وتبين حالة كوسوفو الأحدث كيف أنه حتى أكثر الحملات العسكرية حرصاً فى تنسيقها قد تسفر عن ممار صاحب خطير يلحق بالمدينين، وتتطوى على خطر إثارة مزيد من المنازعات لأنها تؤدى إلى توتر العلاقات الدبلوماسية. كما كشف قصف صربيا بصورة صارخة أنه حتى عندما تتجفع القوة العسكرية فى تحقيق معظم أهدافها الأصلية، فإن التكاليف المرتبطة بهذه الإنجازات تبين أيضاً أن الأدوات البديلة أفضل من استخدام القوة العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة المتغيرة لعالم ما بعد الحرب الباردة تهدد بجعل إدارتها باستراتيجيات تستند إلى العقاب وحده، أمراً غير ملائم على نحو متزايد. إن خطر

انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والنزاع العرقي، يشغل بصورة متزايدة اهتمام المعنيين بالأمن الوطنى والاستقرار العالمى.^(٦) ويمكن للمرء أن يحاج بأن الولايات المتحدة تستطيع معالجة هذه القضايا باستخدام العقوبات لعزل وإضعاف النظم التى ترعى وتساند السلوك العدوانى مثلما فعلت فى الماضى. بيد أنه من المحتمل تماما، أن الدول التى لا تشعر بالأمن يرجح أن تطرح مثل هذه المخاطر على أمريكا والنظام الدولى، وإذا حدث ذلك، يمكن توقع أن تؤدى السياسات التى تزعزع استقرار البلدان وتنبذها، إلى تفاقم المشكلات وليس التخفيف منها.

ورغم أن هذه التطورات تشير إلى الحاجة إلى النظر فى استراتيجيات أخرى للسياسة الخارجية، فإن تفكك انحيازات الحرب الباردة أتاح فرصا جديدة لاستراتيجيات الارتباط وخلق مبررات جديدة لها على حد سواء. وحتى الأمم التى أبدت حماسا قليلا لتبنى المثل والقواعد الأمريكية - كوريا الشمالية وليبيا، وعلى نطاق أقل فيتنام - أصبحت أكثر تقبلا حاليا للمبادرات الأمريكية. لقد أتاح تعرضها المرتفع للمعاناة الاقتصادية وعدم إحساسها بالأمن الاستراتيجى فى عصر ما بعد السوفيت، إمكانات جديدة لاستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية التى تتضمن حوافز. وبالعكس، فإنه مثلما أن حلفاء السوفيت السابقين لم يعودوا ملزمين باتباع سياسات معينة بسبب التلاحم الذى كانت تفرضه الحرب الباردة، فإن كثيرا من حلفاء أمريكا أصبحوا أكثر حرية فى تشكيل جداول أعمال سياساتهم الخارجية خضوعا لرغباتهم. ولو كانت أمريكا تريد حشد تأييد حلفائها للتعامل مع نظم تثير المشكلات، فإن الأمر يتطلب سياسات تتجاوز جانبيتهما التفضيلات الأمريكية الصارمة. فخلال العقد الماضى، كشف كثيرون من أقرب حلفاء أمريكا فى أوروبا عن تفضيلهم لاستخدام الحوافز، وليس الإجراءات العقابية، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.^(٧) وأخيرا، فإنه نظرا لأن استخدام حوافز معينة يمكن أن يدمج بلدانا فى الأسواق العالمية فى حين يدعم الصادرات الأمريكية فى الوقت نفسه، فإن استراتيجيات الارتباط يمكن أن تتسق مع مصالح الولايات المتحدة والاتجاهات الإيجابية نحو التحرير والتكامل العالمى.

خلاصة القول، إن للعالم المتغيرة لعصر ما بعد الحرب الباردة توضع أن صانعى السياسة يعتبرون الارتباط خيارا جادا للسياسة الخارجية، ليس فقط بسبب الحاجة لاستكمال أدوات السياسة الخارجية، وإنما أيضا للظروف الجديدة التى ربما جعلت الاستراتيجيات المتجهة للحوافز فعالة على نحو خاص. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه لا يجب الخلط بين تطلع واضعى السياسة للنظر فى استراتيجيات الارتباط إلى جانب نهج السياسة الخارجية الأكثر شيوعا، وبين المنداة بزيادة استخدام الارتباط فى كل الأوضاع. فمن ناحية، فإن عزقنا عن الترويج للارتباط فى حد ذاته يستند إلى إدراك أن كل السياسات - مثل العقوبات والقوة العسكرية - لا تكون قابلة للتطبيق ومفيدة إلا فى ظروف محددة. وبالإضافة

لذلك، فإن الارتباط على خلاف أنوات السياسة الخارجية الأخرى، عرضة للاتهام ليس فقط بالتزلف وإنما أيضا بأنه يتضمن مخاطر أخلاقية. ويمكن الحاجة بأن تقديم الحوافز للحد من السلوك الهجومي قد يشجع الآخرين على الانتراخاف فى أنشطة مماثلة بأمل استخلاص المنافع. وأخيرا، من المرجح أن يتضمن الارتباط مخاطر وأوجه عدم يقين أعلى حتى من استراتيجيات السياسة الخارجية الأخرى، نظرا لأنه استراتيجية تعتمد عادة على العمل المتبادل بين الولايات المتحدة والبلد المستهدف.

ومثلما يتضح من القدر القليل تماما من الكتابات المتوافرة عن استخدام الحوافز فى السياسة الخارجية، فإن هناك استراتيجيات مختلفة كثيرة للارتباط، حسب متغيرات مثل القوى الفاعلة التى يتم الارتباط بها، والحوافز المستخدمة، والأهداف المبتغاة. والتمييز المهم الأول الذى ينبغى إجراؤه فى دراسة معالم الارتباط هو ما إذا كانت الاستراتيجية مشروطة أو غير مشروطة. واستراتيجية الارتباط غير المشروطة تعرض تغييرات معينة فى سياسة الولايات المتحدة تجاه البلد دون اتفاق على أن عملا تبادليا سيتبع ذلك. وحسب القصد من وراء هذه المبادرات غير المشروطة - وبالمطبع رد فعل البلد المستهدف - قد يكون هذا الشكل من الارتباط قصير الأجل. ويقدم تشارلس أوسجود فى نظريته عن المبادرات المتدرجة والمتبادلة لتقليل التوتر، نموذجا للتعاون ينبع من مبادرة مبدئية لم يطلبها أحد، يقوم بها أحد البلدان^(٨). ورغم أن هذا العمل فى حد ذاته غير مشروط، فإن تقاعس البلد المستهدف عن الرد بإيماءات لها مغزاها سرعان ما يؤدى للتخلّى عن الاستراتيجية؛ والبديل أنه إذا قولبت خطوات الاستمالة المبدئية بتحركات إيجابية، فإن التعاون يتبع ذلك. ومبادرة الرئيس جورج بوش فى ١٩٩١ بشأن تخفيض الأسلحة النووية، والتى استجاب لها الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف، مثال لنهج المبادرات المتدرجة والمتبادلة الذى يسفر عن التعاون. وقد تكون إيماءات المصالحة التى أيدتها الولايات المتحدة تجاه إيران فى مارس ٢٠٠٠ مثالا آخر.

ويأخذ شكل آخر من الارتباط غير المشروط منظورا أوسع، بالنظر إلى الحوافز المقدمة للمجتمع المدنى والقطاع الخاص على مر الزمن على أنها تلعب دورا مهما فى خلق المقاربات من أجل مزيد من التعاون على امتداد الطريق. وفى هذه الاستراتيجيات غير المشروطة، تتم مبادرات أو تغييرات محددة فى سياسة الولايات المتحدة تجاه البلد، بدون توقع أو حتى التماس أعمال مقابلة من نظام الحكم بالضرورة.

ويمكن أن تنفذ هذا الشكل من الارتباط قوى فاعلة غير حكومية، مثل البرامج التى يرفعها «الوقف الوطنى من أجل الديمقراطية» الذى يشجع الديمقراطية وتطور المؤسسات فى كثير من النظم الاستبدادية. والبديل أن هذا الارتباط قد يقتضى تعديلات صريحة فى السياسة الأمريكية، مثلما حدث مع كوبا فى مارس ١٩٩٨ ويناير ١٩٩٩. فقد سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم تطور المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى كوبا، عن طريق السماح بالبيع المرخص به

للاغذية والمستلزمات الزراعية إلى كيانات مستقلة في كوريا، وتخفيف قيود السفر، وتشجيع الاتصالات بين أمريكا والجزيرة.^(٩) وعندما فعلت الولايات المتحدة ذلك، فقد كانت تأمل في بناء قوة دفع تفضي إلى تغييرات سياسية أكبر، مما ييسر التعاون الأمريكي الكوري مستقبلا، ربما لسنوات طويلة على امتداد الطريق.

وعلى النقيض من ذلك، فإن التوقعات المحيطة بالارتباط /المشروط أكثر اتساما بالطابع التعاقدى؛ وفي أضيق أشكال عملية « واحدة بواحدة » التي تقصاها روبرت أكسلرود، استند التعاون إلى دورة صارمة من التبادلية.^(١٠) بيد أن الارتباط المشروط يمكن أن يشير أيضا إلى سلسلة منسقة بطريقة أقل إحكاما من المبادرات، تقدم فيها الولايات المتحدة حوافز مقابل التغييرات التي يضطلع بها البلد المستهدف. وقد تتحمل هذه التغييرات المرغوبة في سلوك البلد المستهدف، في مواقف سياسية معينة و محددة جيدا، أو قد تشير إلى تغييرات أكثر غموضا في المواقف والاتجاه الشامل لنظم الحكم، مثلما هو الحال في تبادلية ألكسندر جورج المشروطة.^(١١) وفي حين يسلم هذا الكتاب بالفروق الدقيقة بين مختلف مفاهيم الارتباط المشروط، فإنه يستخدم المصطلح أساسا للإشارة إلى استراتيجيات التبادلية، مع وضع أهداف محددة ومركزة في الأذهان. والإطار المتفق عليه الذي أبرم بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في ١٩٩٤ مثال لهذا. ففي مسعى محدد لتقليص الانتشار النووي، ربطت أمريكا تقديم الحوافز الاقتصادية بوفاء كوريا الشمالية بالتزاماتها بوقف تطوير بيونج يانج للأسلحة النووية.

ويتوافر لمهندسي استراتيجيات الارتباط تشكيلة واسعة من الحوافز يختارون منها. فقد يقدم الارتباط الاقتصادي حوافز ملموسة مثل انتمان التصدير وضمانات الاستثمار أو تشجيعه، أو الحصول على التكنولوجيا والقروض والمعونة الاقتصادية.^(١٢) وتتضمن الحوافز الاقتصادية المفيدة على نحو مماثل، إلغاء العقوبات، سواء كانت حظرا تجاريا، أو حظرا للاستثمار، أو رسوما جمركية مرتفعة عرقلت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والبلد المستهدف. وبالإضافة إلى ذلك يحتل تيسير الدخول إلى الساحة الاقتصادية العالمية والمؤسسات التي تحكمها، مرتبة بين أقوى الحوافز في السوق العالمية حاليا.^(١٣)

وبالمثل فإن الارتباط السياسي قد يتضمن الإغراء بالاعتراف الدبلوماسي، والوصول للمؤسسات الإقليمية والدولية، أو عقد مؤتمرات قمة بين الزعماء - أو إلغاء هذه الامتيازات. وقد يتضمن الارتباط العسكري توفير « التدريب للتوعية بالمعايير العسكرية الدولية »، سواء لزيادة احترام السلطة المدنية وحقوق الإنسان بين صفوف القوات المسلحة في البلاد أو الأكثر اتساما بالطابع العملي، إقامة علاقات بين الأمريكيين والضباط العسكريين الأجانب.^(١٤) ومن المرجح أن تتضمن هذه المجالات للارتباط العمل مع مؤسسات الدولة، في حين أنه من المرجح أن يقتضى الارتباط الثقافي أو مع المجتمع المدني بناء اتصالات بين الناس وبعضهم البعض.

ويمثل بعض الحوافز التي يمكن تقديمها بموجب سياسة الارتباط الثقافي، في تمويل المنظمات غير الحكومية وتسهيل تدفق التحويلات، وإنشاء وصلات للهاتف والبريد بين الولايات المتحدة والبلد المستهدف، وتشجيع تبادل الطلاب والسياح والأشخاص غير الحكوميين بين البلدين.

ويلقى هذا الاستعراض الوجيه لمختلف أشكال الارتباط الضوء على الخيارات المتاحة لصانعي السياسة. إن وفرة الخيارات تشير إلى مرونة الارتباط كاستراتيجية للسياسة الخارجية؛ وهي إذ تفعل ذلك، تكشف عن أحد جوانب القوة الحقيقية للارتباط. وفي الوقت نفسه، تشير أيضا إلى الحاجة الملحة إلى تحليل مدروس لهذه الاستراتيجية. وهدف هذا الكتاب هو التصدي لهذه الحاجة باستخلاص الرؤى المتبصرة والدروس من وقائع الماضي في مجال الارتباط، وإقتراح مبادئ توجيهية لاستخدام استراتيجية الارتباط مستقبلا. ويتردد طوال هذا الكتاب سؤالان حاسمان. الأول هو: متى يتعين على صانعي السياسة النظر في الارتباط؟ ذلك أن استراتيجية للارتباط قد تخدم أهدافا معينة للسياسة الخارجية على نحو أفضل مما يخدمه غيرها. إن السمات المحددة للبلد المستهدف قد تجعله أكثر تجاوبا مع استراتيجية الارتباط والحوافز المقدمة بموجبها؛ وفي حالات أخرى، قد تستبعد السياسات المحلية لبلد ما بطريقة فعالة استخدام استراتيجيات الارتباط. والسؤال الثاني: كيف تدار استراتيجيات الارتباط لتعظيم فرص النجاح؟ إن إلقاء الضوء على كيف نجح صانعو السياسة، أو أخفقوا، في هذه الجهود في الماضي، أمر حاسم لتقييم استراتيجية الارتباط. ويتركز تحليلنا، تساعد هذه الأسئلة والشواغل على إنتاج إطار يهتدى به استخدام استراتيجيات الارتباط في العقود القادمة.

وتوفر سبع حالات الأساس لتحليل استراتيجيات الارتباط ووضع توصيات لاستخدامها مستقبلا. وقد أنصب اهتمامنا في اختيار هذه الحالات، على استخدام الحوافز ليس مع الحلفاء، أو حتى «الطفاة الأصدقاء»، وإنما مع الخصوم «المارقين»، على نظم الحكم التي تثير المشكلات.^(١٥) ونظرا لأن صانعي السياسة كانوا يفضلون استخدام سياسات العقاب أساسا للتعامل مع هذه البلدان، فإن نطاق جهود الارتباط المتاح للتحليل صغير. ومن بين هذه المجموعة، اخترنا أبرز الأمثلة على استخدام الحوافز لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وتبحث ست حالات فترة الارتباط بين الولايات المتحدة وبلد ما اتسمت علاقة الولايات المتحدة به بالاضطراب؛ وتضمنت إحدى الحالات الجهود الأوروبية للارتباط بنظام يمثل مشكلة. ورغم أن كثيرا من هذه الحالات تضمن قسرا اقتصاديا، فقد كان تقديم الحوافز في كل حالة هو الأداة المهيمنة المستخدمة. ومن جراء هذا، يتعين تقييم النجاح والفشل في كل حالة باعتباره نتاجا لجهد أوسع في مجال الارتباط.

والصين عنصر أساسي في أي دراسة لاستراتيجية الارتباط، جزئياً لأنها لا تزال من أكبر التحديات الراهنة للسياسة الأمريكية. وبموجب مظلة سياسة ملتبسة لحد ما تجاه الصين، سعت الولايات المتحدة لتحقيق طائفة من الأهداف، منها أمن تايوان وحقوق الإنسان وعدم الانتشار النووي واستقرار شبه جزيرة كوريا، وإشاعة الديمقراطية، وقضايا التجارة، وحقوق الملكية الفكرية وتعرضت نتائج هذه الاستراتيجية لقدر كبير من الجدل والخلاف. فقد حاج البعض بأن الارتباط بالولايات المتحدة قد أثر على الصين وجعلها أكثر ديمقراطية، وأكثر اتجاهها نحو السوق، وأكثر امتثالاً للقواعد الدولية مما كانت عليه منذ عقدين مضياً.^(١٦) بيد أن آخرين أشاروا إلى سرقة الصين للتكنولوجيا النووية الأمريكية، وزياد العجز التجاري الأمريكي لصالح الصين، واستمرار التهديدات باستخدام القوة ضد تايوان، وتجمد جدول أعمال حقوق الإنسان، كدالة على فشل الارتباط الأمريكي بالصين بصورة مخزية.^(١٧) وفي هذا المجلد، يتحرك روبرت سوتينجر إلى ما وراء الدفء عن مثل هذه المواقف ليدرس كلا من صعوبات ومنافع استخدام الارتباط لإدارة علاقة معقدة مع قوة كبرى ناهضة.

وقد طرحت إيران تحدياً لصانعي السياسة في كل من أوروبا وأمريكا منذ ثورتها في ١٩٧٩. وحتى وقت قريب، كانت الولايات المتحدة في الأساس تضغط من أجل فرض عزلة دولية على إيران، لكن أوروبا كانت تسعى إلى إدخال الاعتدال على سلوك إيران من خلال تدابير أقل تطرفاً. وقد أثارت هذه الخلافات في الاستراتيجية - التي يمثلها التشريع الأمريكي الذي يفرض عقوبات ثانوية على الشركات الأجنبية التي تستثمر في صناعة البترول الإيرانية - احتكاكاً كبيراً بين دول صفتي الأطلنطي.^(١٨) ومع ذلك، فإنه على الرغم من الضغط الأمريكي، استمر تقديم الحوافز هو حجر الزاوية في سياسة أوروبا تجاه إيران. ومثلما أوضح جوهانس رابسنر، فإن « الحوار الحاسم » للاتحاد الأوروبي مع إيران مثال لاستراتيجية للارتباط تتسم بطابع استرضائي بوجه خاص سعت بها أوروبا إلى ترجمة علاقاتها الاقتصادية مع إيران إلى ضغط فعال لدعم حقوق الإنسان، وتحقيق عدم الانتشار النووي، وإرساء السلام في الخليج الفارسي.

ومع أن العراق حالياً موضع عدا للولايات المتحدة، فقد كان منذ وقت ليس بالبعيد موضع تطبيق لسياسة الارتباط الأمريكية. فمن ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠، سعت إدارة بوش لإدخال الاعتدال على نظام صدام حسين في العراق بتقديم ضمانات الانتماء للتجارة وحوافز اقتصادية مختارة أخرى إلى ذلك البلد. ويضيف الفصل الذي كتبه كينيث جوستر، والذي يغوص في هذه الواقعة للدبلوماسية الأمريكية، معلومات عن منافع ومثالب استخدام الارتباط الاقتصادي لتحقيق أهداف استراتيجية. وتثير محاولة الارتباط هذه أسئلة مهمة بشأن تقييم مثل هذه الاستراتيجيات، وتلقى الضوء على بعض المخاطر المحلية لتنفيذها، خاصة عند تقييمها في أعقاب غزو العراق للكويت في ١٩٩٠.

وربما كان أفضل مثال لاستخدام الحوافز لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، هو كوريا الشمالية والإطار المتفق عليه - وهو اتفاق وافقت كوريا الشمالية بمقتضاه على التخلي عن طموحاتها النووية مقابل امتيازات اقتصادية ودبلوماسية معينة. إن إلقاء نظرة وثيقة واستخراج الدروس من هذه الحالة أمر ضروري لإدارة أوضاع مماثلة قيمة بأن تنشأ في أماكن أخرى في المستقبل القريب. بيد أنه مثلما أوضح ليون سيجال في هذا الكتاب، فإن تجربة كوريا الشمالية لها أيضا نفع كبير من حيث إنها توضح جهود الارتباط مع نظم استبدادية مغلقة إلى أقصى حد ولها تاريخ طويل من العداء للولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فإن محاولة الولايات المتحدة الارتباط بكوريا الشمالية تثير القضايا المهمة التي تتعلق بالدور الذي يجب على حلفاء الولايات المتحدة أن يلعبوه في استراتيجيات الارتباط الأمريكية، والذي يمكنهم بالفعل أن يلعبوه.

وجنوب أفريقيا حالة مثيرة للاهتمام في حد ذاتها؛ وإدراجها في هذا المجلد ضروري لتوضيح مفهوم الارتباط البناء الذي حظي بمكانة بارزة بالنسبة إلى السياسات التي اتبعت في ظل الرئيس رونالد ريغان. وتبين الدروس العديدة التي يبدو ظاهريا أنها تستبعد بعضها البعض والتي أمكن استخراجها من هذه الحالة، الحاجة إلى إعادة فحص هذه الواقعة.^(١٩) وبالإضافة إلى ذلك فإن تجربة جنوب أفريقيا تكشف الأوجه العديدة للارتباط. فخلال الولاية الأولى لإدارة ريغان، اتبعت الولايات المتحدة سياسة تقديم الحوافز السياسية والاقتصادية بأمل تحقيق أهداف استراتيجية. بيد أنه في الولاية الثانية لريغان، انعكس تسلسل الأولويات وتغيرت أدوات الارتباط، فالولايات المتحدة التي كانت تروم تحسين وضع حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا قبل كل شيء، سعت إلى تشجيع المجتمع المدني في حين فرضت عقوبات اقتصادية. ومثلما تم بحثه في الفصل الذي كتبته بولين بيكر، فإن هاتين الفترتين من الارتباط تبينان أهمية مختلف القوى الفاعلة في الولايات المتحدة والدوائر المؤثرة فيها في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الارتباط.

وقد كان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة منخرطين بصورة لا جدال فيها في نوع من الارتباط خلال معظم الحرب الباردة. وحتى عندما كانت أمريكا تسعى إلى احتواء النفوذ السوفيتي بصورة أكثر صرامة، فإن سياسة الولايات المتحدة كانت تصاغ بأمل أن تؤدي في النهاية، على حد تعبير جورج كينان، إلى تليين وتطوير النظام والمجتمع.^(٢٠) بيد أن فترة الانفراج في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات التي تم بحثها في هذا الكتاب تقى بوضوح بمعيار واقعة الارتباط. فقد أبرم الزعماء السوفيت والأمريكيون اتفاقيات للحد من الأسلحة، والتزامات في مجالات أخرى، توقعا لمزيد من العلاقات الاقتصادية الموسعة والاتفاقيات الاستراتيجية. ومثلما أوضح جيمس جولدجير في هذا المؤلف، فإنه على الرغم من أن شمار الانفراج قصرت في النهاية عن تحقيق توقعات كلا الجانبين، فإن هذه الواقعة تظل مثالا مهما لكيف استخدمت أمريكا الارتباط لإدارة علاقة حيوية مع خصم عالمي كبير.

وفيتنام حالة موحية جزئيا لأنها توفر مقارنات حيوية وتناقضات حيوية. فقد حاولت إدارة كارتر تطبيقا غير مشروط للعلاقات مع فيتنام بدون نجاح. ويعد ذلك بكثير من عقد من الزمان حققت إدارتا بوش وكلينتون كثيرا من أهداف كارتر بموجب شروط موأانة بالنسبة للولايات المتحدة. ويشرح فريدريك براون كيف أن مثل هذا التناقض لا يلقي الضوء فقط على أهمية تغيير السياق الجيوبوليتيكي لاستراتيجيات الارتباط التي تم الاضطلاع بها فى أعقاب الحرب الباردة، وإنما يبحث أيضا الدروس المهمة التي تقدمها الحالة الفيتنامية عن إدارة السياسات المحلية للارتباط فى الولايات المتحدة.

يجمع الفصل الختامى مع الدروس المستفادة من حالات فردية، ويؤلف بينها فى مبادئ توجيهية عامة عن متى وكيف يتم استخدام الارتباط. وبالإضافة إلى ذلك فإن الخاتمة تنظر فى العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة والصين وكوبا وإيران وليبيا وكوريا الشمالية وروسيا وسوريا، وتتساءل عما إذا كان من الأفضل إدماج الحوافز فى سياسة الولايات المتحدة. وباستخدام الدروس العامة المستمدة من الحالات التاريخية التي تم بحثها فى هذا المجلد، فإن الخاتمة تقيم مدى ملائمة الارتباط، وعند الاقتضاء، تقترح الخطوات التي يمكن أن يضطلع بها صانعو السياسة لتحقيق مصالح الولايات المتحدة على نحو أفضل فى عملية الابتعاد عن استراتيجيات فرض العزلة المطبقة حاليا.

هوامش

١ - دعا بعض هذه المنح إلى إيلاء اعتبار متمعق للحوافز إلى جانب الأدوات الأخرى. انظر Alexander L. George and Richard Smoke, *Deterrence in American Foreign Policy: Theory and Practice* (Columbia University Press, 1974) pp.606-07.

٢ - Alexander L. George, *Bridging The Gap: Theory and Practice in Foreign Policy* - ٢ (Washington, D.C.:United States Institute of Peace Press, 1993); David Cortright, *The Price of Peace: Incentives and International Conflict Prevention* (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 1997); David Baldwin, *Economic Statecraft* (Princeton University Press, 1985, "The Power of Positive Sanctions," *World Politics*, vol. 24 (October 1971), pp.19-38. Also See William J. Long, *Economic Incentives and Bilateral Cooperation* (University of Michigan Press, 1996); Eileen Crumm, "The Value of Economic Incentives in International Politics," *Journal of Peace Research*, vol.32(August 1995), pp. 313-30.

٣ - Daniel Pipes and Adam Garfinkle, eds., *Friendly Tyrants: An American Dilemma* (St. Martin's Press, 1991).

٤ - تزايدت الكتابات حول العقوبات بصورة كبيرة خلال العامين الماضيين. للاطلاع على آراء حديثة، انظر George E. Shambaugh, *States, Firms, and Power: Successful Sanctions in United States Foreign Policy* (SUNY Press, 1999); Daniel W. Drezner, *The Sanctions Paradox: Economic*

Statecraft and International Relations (Cambridge University Press, 1999); Ernest H. Prege, *Feeling Good or Doing Good with Sanctions: Unilateral Economic Sanctions and the U. S. National Interest* (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1999); Congressional Budget Office, *The Domestic Costs of Sanctions on Foreign Commerce* (Government Printing Office, 1999); Jesse Helms, "What Sanctions Epidemic? U.S. Business' Curious Crusade," *Foreign Affairs*, vol. 78 (January/February 1999), pp. 2-8; Richard N. Haass, ed., *Economic Sanctions and American Diplomacy* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1998); Margaret P. Doxey, *International Sanctions in Contemporary Perspective*, 2d ed. (St. Martin's Press, 1996); David Cortright and George A. Lopez, eds., *Economic Sanctions: Panacea or Peacebuilding in a Post-Cold War World?* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1995); Gary Hufbauer, Jeffrey J. Schott, and Kimberly Ann Elliott, *Economic Sanctions Reconsidered*, 2d ed. (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1990).

٥ - عانت المصالح التجارية الأمريكية بصفة عامة على نحو غير متناسب مع ما عانته دوائر الأعمال الأوروبية وغيرها. لأن العقوبات الأمريكية لا تحظى عادة بتأييد الدول الأخرى. ومثلما يجسده نشوء «ارتباط الولايات المتحدة»، وهو تحالف من مشروعات الأعمال الأمريكية يعارض فرض العقوبات من جانب واحد، فإن هذه المصالح تسعى - بفاعلية عادة - إلى التأثير على صياغة وتنفيذ سياسة العقوبات الأمريكية.

٦ - على سبيل المثال، تحدد وثيقة لمجلس الأمن القومي صادرة في ١٩٩٧ النزاع العرقي، وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وتدمير البيئة باعتبارها مجالات أساسية تثير قلقاً عالمياً حالياً. Executive Office of the President, *A National Security Strategy for a New Century* (May 1997) (www.whitehouse.gov/WH/EOP/NSC/html/documents/nssr-1299.pdf [January 2000]).

٧ - انظر Richard N. Haass, ed., *Transatlantic Tensions: The United States, Europe, and Problem Countries* (Brookings, 1999).

٨ - Charles E. Osgood, *An Alternative to War or Surrender* (University of Illinois Press, 1962).

٩ - انظر William J. Clinton, "Statement on United States Policy toward Cuba," *Weekly Compilation of Presidential Documents* (White House, January 11, 1999), pp. 7-8.

١٠ - Robert Axelrod, *The Evolution of Cooperation* (Basic Books, 1984). يشير الكسندر جورج إلى أن «واحدة بواحدة، أكثر أهمية في العلاقات المتجانسة والتي لا يوجد فيها اختلال كبير في السلطة. انظر George, *Bridging the Gap*, pp. 53-54.

١١ - George, *Bridging the Gap*, pp. 50-57.

١٢ - من بين مختلف الحوافز للمكثنة، حظيت الحوافز الاقتصادية بأكثر اهتمام، انظر long, *Economic Incentives and Bilateral Cooperation*; Crumm, "The Value of Economic Incentives"; Klaus Knorr, "International Economic Leverage and Its Uses," in Klaus Knorr and Frank Trager, eds., *Economic Issues and National Security* (University Press of Kansas, 1977), pp. 99-126. وبالإضافة لذلك، فإنه على الرغم من أن النحة بشأن المعونة، قد اتجهت لارتباط أكبر بالكتابات المنطقة بالتنمية، فإن لها أهمية مباشرة لدراسات مثل دراستنا. انظر William J. Long, "Nonproliferation as a Goal of Japanese Foreign Assistance," *Asian Survey*, vol. 39 (March-April 1999), pp. 328-47; Carol Graham and Michael O'Hanlon, "Making Foreign Aid Work," *Foreign Affairs*, vol. 76

(July-August 1997), pp. 96-104; Steven Hook, *National Interest and Foreign Aid* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1995); *Congressional Budget Office, Enhancing U.S. Security through Foreign Aid* (CBO, 1994); Nicole Ball, *Pressing for Peace: Can Aid Induce Reform?* (Washington, D.C.: Overseas Development Council, 1992); James A. Blessing, "Suspension of Foreign Aid: A Macro-Analysis," *Polity*, vol. 13 (Spring 1981), pp. 524-35; Hans Morgenthau, "A Political Theory of Foreign Aid," *American Political Science Review*, vol. 56 (June 1962), pp. 301-09.

١٢ - يحدد ديفيد كورترايت وجورج لوبيز الانضمام إلى المؤسسات الاقتصادية (والسياسية) الدولية باعتباره أقوى الحوافز. انظر، David Cortright and George Lopez, "Carrots, Sticks, and Cooperation: Economic Tools of Statecraft," in Barnett R. Rubin, ed., *Cases and Strategies for Preventive Action* (New York: Century Foundation Press, 1998), pp. 113-34.

١٤ - في ضوء بروز المؤسسة العسكرية في كثير من النظم حول العالم، فإن هذه العلاقات تعد نوافذ مهمة إلى مؤسسات أساسية خلال أوقات السلم والأزمة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، كان إنهاء أمريكا التدريب للتوعية بالمعايير العسكرية الدولية في باكستان في ١٩٩٠، يعني تقليل وسائل ضغط أمريكا التي تؤثر على الجيش الباكستاني خلال انقلاب ١٩٩٩.

١٥ - انظر، Pipes and Garfinkle, *Friendly Tyrants*.

١٦ - انظر، Bates Gill, "Limited Engagement," *Foreign Affairs*, vol. 78 (July-August 1999), pp. 65-76.

١٧ - للاطلاع على بضعة من الانتقادات الأخيرة لسياسة الارتباط الحالية لإدارة كلينتون تجاه الصين، انظر William Kristol and Robert Kagan, "Call Off the Engagement," *Weekly Standard*, May 24, 1999, pp. 9-10; Peter D. Feaver, "I Love Zhu, Zhu Love Me: Clinton's China Policy," *Weekly Standard*, April 26, 1999, pp. 27-29; "Broken Engagement," *New Republic*, June 14, 1999, pp. 11-12.

١٨ - انظر، Geoffrey Kemp, "The Challenge of Iran for U.S. and European Policy," in: Haass, *Transatlantic Tensions*, pp. 48-70.

١٩ - على سبيل المثال، يحتاج روبرت ماسي بأن الضغط الاقتصادي الدولي اسهم مباشرة في قرار جنوب أفريقيا بالقرطة. Robert K. Massie, *Loosing the Bonds: The United States and South Africa in the Apartheid Years* (New York: Nan A. Talese/Doubleday, 1997). قليل ليفي بأنه من غير المحتمل أن يكون الضغط الاقتصادي قد لعب دورا كبيرا وإيجابيا في هذه التغيرات. Philip Levy, "Sanctions on South Africa: What Did They Do?" *American Economic Review*, vol. 89 (May 1999), pp. 415-20. Also see Merle Lipton, "The Challenge of Sanctions," *South African Journal of Economics*, vol. 57 (December 1989), pp. 336-61; Anton D. Lowenberg, "Why South Africa's Apartheid Economy Failed," *Contemporary Economic Policy*, vol. 15 (July 1997), pp. 62-72; Bronwen Manby, "South Africa: The Impact of Sanctions," *Journal of International Affairs*, vol. 46 (Summer 1992), pp. 193-217.

٢٠ - يحتاج كينان بأن « الاحتواء يقيظ طويل الأمد والصبور، وإن كان حازما، لاتجاهات روسيا التوسعية، سيؤدي إما إلى تحطيم، أو إضعاف القوة السوفيتية ». [George F. Kennan], "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs*, vol. 25 (July 1947), pp. 566-82.

الولايات المتحدة والصين: الارتباط الخشن

روبرت سوتينجر

اتسمت العلاقة بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية - منذ أن بدأت في ذهنى الرئيس ريتشارد نيكسون وهنرى كيسنجر مستشاره للأمن القومى - بنوع من الغموض والتكلف الفكرى حولها. فالعلاقات الأمريكية الصينية، التى تأسست على النحو الذى حدثت به على التقارب الملائم للطرفين والضرورى من الناحية التكتيكية للمصالح المقدرة فى مواجهة التهديد المتنامى حينذاك للتوسع العسكرى السوفيتى، جرى تحديدها دائما بلغة الاستراتيجية الكبرى والسياسات العالمية. وفى المراحل الأولى من العلاقة، أتاح هذا التشخيص للعلاقات تطوير علاقة عمل بين الحكومتين اللتين كانتا تفرق بينهما خلافات واسعة فى التاريخ والأيدولوجيا والمنظورات الإقليمية والقيم والمواقف والثقافة والأحوال الاقتصادية.

وفى ١٩٧٢، عندما قام نيكسون بزيارته الشهيرة، كانت الصين نظام حكم ضخم متأخر غير مستقر سياسيا فى المراحل النهائية من التحلل. فقد أثار التطهير العاصف للقيادة العسكرية فى أعقاب محاولة الانقلاب التى قام بها وزير الدفاع لين بياو فى ١٩٧١، والتى أعقبها استئصال الجناح اليسارى من الحزب الشيوعى الصينى بعد وفاة ماو فى ١٩٧٦، اضطرابا كبيرا وحالة من عدم اليقين السياسى. وأدت عودة دنج هسياو بنج وغيره من شيوخ الحزب فى أواخر السبعينيات إلى إزاحة الاعتبارات الاستراتيجية للوراء، فى حين ركز الحزب والحكومة على استعادة السيطرة المحلية والمشروعية.

وبدأت الصين فى ظل توجيه دنج، تحركا مضنيا ومثيرا للجدل بعيدا عن الماوية العقائدية، والضوابط الشمولية، والحشد الجماهيرى، ومتجها نحو التحديث الاقتصادى والحصول على الاحترام الدولى. وكان دور الولايات المتحدة فى هذه العملية جوهريا بالنسبة للصين ليس فقط من منظور اقتصادى، بل أيضا كعامل فى السياسات المحلية الصينية. وكانت الإدارة الناجحة للعلاقات مع الولايات المتحدة - التى حظيت بالشعبية بين الصينيين - مصدر قوة لدنج

فى صراعه من أجل الأولوية فى المنزل داخل القيادة الصينية التى كانت لا تزال منقسمة. وبالنسبة للولايات المتحدة، كانت الأهمية الاستراتيجية للصين قد شحبت مع تخفيف التوترات مع الاتحاد السوفيتى وعندما أصبح الانفراج حقيقة عملية ووصلت الحرب فى فيتنام إلى نهايتها غير السعيدة. وقد أدت فضيحة نيكسون واستقالته، والتى أعقبتها وفاة رئيس وزراء الصين شواين لاي والرئيس ماو تسي تونج فى ١٩٧٦، إلى إبعاد المفكرين الاستراتيجيين الذين كانوا قد صاغوا وطوروا العلاقة الثنائية. ومع ذلك، استمرت العلاقة فى الازدهار لأنها حققت منافع ملموسة لكلا الجانبين فى شكل تزايد التجارة والتعاون الاقتصادى وكذلك المبادلات التعليمية والثقافية وغيرها. كما حافظت العلاقة على مظهرها الاستراتيجى ضد الاتحاد السوفيتى الذى كان لا يزال مرعبا، وإن كان أكثر ليونة فى التعامل معه.

كذلك وفر التضامن الاستراتيجى لكلا الجانبين مبررا أكبر لاستمرار وتوسيع العلاقة. وتحقق التطبيع الدبلوماسى الكامل فى أول يناير ١٩٧٩، وبحلول ١٩٨٦، كانت الولايات المتحدة تبحث بيع معدات للملاحه الجوية للارتقاء بالقوات الجوية الصينية. والواقع، أن زيارة دنج هسياو بنج فى أوائل ١٩٧٩ للولايات المتحدة، بدأت فترة من التحاب والتعاون فى العلاقة الثنائية، أسهمت فى كل من التنمية الاقتصادية للصين وزيادة ثقة إدارة ريجان بالتعاون مع القضايا الآسيوية. بيد أن الحديث عن الصداقة والتعاون أخفى بالكاد الخلافات المتنامية بين البلدين حول أمور تتعلق بتايوان وعلاقتها بالولايات المتحدة، وسياسة الصين التجارية وفائضها المتنامى مع الولايات المتحدة، ونهج الصين إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وغير قمع جيش التحرير الشعبى الصينى للنشطاء فى مجال الديمقراطية فى ٤ من يونيو ١٩٨٩، بصورة أساسية معالم العلاقة الثنائية. فقد تبدد التأييد فى الولايات المتحدة للعلاقة الودية، تقريبا بين عشية وضحاها، حيث تطلع الرأى العام والكونجرس لعقاب الصين على أفعالها. وفى العام التالى، عندما بدأ تحلل الاتحاد السوفيتى يصبح أكثر وضوحا، لحق ضرر كبير بالمبرر الاستراتيجى للحفاظ على علاقة تعاون. ورغم أن الرئيس بوش حاول الإبقاء على مستوى أدنى من التعاون، فإن تيانانمن وعقائيلها لم تترك له خيارا سوى مسامرة الرأى العام والكونجرس. نلك أن وحشية القمع الذى تم فى ٤ من يونيو واستمرار مقاومة الصين لمبادرات الولايات المتحدة فى عدد من المجالات، خلق إحساسا بعدم الثقة بين أعضاء الهيئة التشريعية وقادة الإدارة على حد سواء، مما أسفر عن أن تصبح العقوبات هى أداة السياسة المختارة للتعامل مع جمهورية الصين الشعبية.

وفى أعقاب تيانانمن، تم فرض عقوبات اقتصادية من جانب واحد فى عدة مجالات (وظل بعضها باقيا حتى الآن) :

- تم حظر المعونة العسكرية وتجارة الأسلحة في ١٩٨٩ (كما فرض حظر آخر على واردات الأسلحة الخفيفة والنخائر إلى الولايات المتحدة في ١٩٩٤).

- تم تعليق اتفاقيات التجارة والتعاون النووي.

- تم سحب المساندة لتقديم قروض جديدة إلى الصين من بنك التنمية متعدد الأطراف في ١٩٩٠،

ما لم تكن القروض لغرض إشباع احتياجات إنسانية أساسية.

- تم ابتداء من ١٩٩٠ إلغاء أنشطة شركة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار ووكالة التجارة

والتنمية.

- تم حظر صادرات الأقمار الصناعية والبثود الواردة في قائمة الرقابة على النخائر الأمريكية

(رغم أن أحكام التنازل عن الشروط مكنت هذه التجارة من الاستمرار في ظل إدارتي كل من بوش وكلينتون).

- تم حظر السلع المنتجة باستخدام عمل السجناء.

- تم حظر تراخيص التصدير لمعدات الحد من الجريمة واكتشافها.^(١)

وكانت الصين تخضع بالفعل لقيود عقوبات معينة منذ ما قبل يونيو ١٩٨٩. فعلى سبيل

المثال، كانت الصين ضمن مجموعة تخضع صادرات الولايات المتحدة لها لقيود خاصة،

وبالذات مواد التكنولوجيا الرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها لم تكن مؤهلة للتمتع بنظام

التفضيلات المعمم لأن الحزب الشيوعي يحكمها.^(٢) كما حرمت الصين من وضع الدولة الأولى

بالرعاية في التجارة منذ ١٩٥١ (وقد تم تعديل ذلك بصدر تعديل جاكسون - فانيك لمرسوم

التجارة الصادر في ١٩٧٤)، رغم أن الكونجرس قد يوافق على إقامة علاقات تجارية طبيعية

مع الصين في عام ٢٠٠٠.

وإضافة إلى العقوبات المفروضة بعد تيانانمن، جمدت إدارة بوش الاتصال عالى المستوى

مع بكين، وقطعت العلاقات بين العسكريين في البلدين، وقصرت اجتماعات المسؤولين المدنيين

على مستوى مساعد الوزير. ولم يتم الالتزام بهذه القيود الأخيرة في يوليو ١٩٨٩، عندما زار

برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي ولورانس ايجلبيرجر نائب وزير الخارجية بكين

لتوضيح المحددات الجديدة للعلاقة. وعمل الرئيس بوش على ضمان عدم تغيير طبيعة العلاقة

الأساسية بصورة كبيرة، متجاهلا الرأي العام وغضب الكونجرس على حد سواء بعد

تيانانمن. واستخدم بصورة كاملة سلطته في التنازل للسماح بإطلاق أقمار صناعية أمريكية

على متن صواريخ صينية، وعمل على إشراك الصين في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بأزمة

الخليج الفارسي المتزايدة. كما نقض محاولات الكونجرس حرمان الصين من وضع الدولة

الأولى بالرعاية في التجارة.^(٣)

وفى حملة انتخابات الرئاسة فى ١٩٩٢، انتقد وليام كلينتون سياسة بوش إزاء الصين فى عدة مناسبات، ملحما إلى أنه سيأخذ بنهج أكثر تشددا فى مساندة أهداف الولايات المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتجارة وعدم الانتشار النووى. وبعد انتخابه، اتخذ الرئيس كلينتون خطوات لتابعة ما جاء فى رطائنه فى أثناء الحملة، وأهم ما فى ذلك ربط تقديم مزايا وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين بتحقيق «تحسن كبير شامل» فى حقوق الإنسان.

وفى مايو ١٩٩٢، وقع الرئيس كلينتون أمرا تنفيذيا بعد أجل حصول الصين على وضع الدولة الأولى بالرعاية سنة إضافية، ووضع شروطا لاستمرار وضع الدولة الأولى بالرعاية فى ١٩٩٤، وشملت هذه الشروط مطالبة وزير الخارجية بأن يشهد بأن «تحسنا كبيرا شاملا» قد تحقق فى عدة مجالات ترتبط بحقوق الإنسان: تحرير سياسة الهجرة، إنهاء تصدير السلع التى صنعت بعمل السجناء، إطلاق سراح السجناء السياسيين، السماح بالرصد الدولى لأحوال السجون، حماية «التراث الدينى والثقافى المتميز» للبت، وتحسين فرص الوصول إلى البث الإذاعى والتليفزيونى الدولى.^(٤) كما حذر الرئيس كلينتون أن العقوبات ستفرض لو ثبت أن الصين انتهكت المبادئ التوجيهية «لنظام الحد من تكنولوجيا القذائف»، التى تحظر تصدير فئات معينة من القذائف التسيارية.^(٥) وهكذا أعدت الساحة لنهج أكثر اتساما بالمواجهة تجاه الصين مما اتبع فى ظل إدارة بوش.

من العقوبات إلى الارتياح

من قبيل التسجيل، عارضت الصين طويلا من حيث المبدأ التهديد بفرض عقوبات اقتصادية، خاصة فى الظروف التى يكون فيها استخدامها أحادى الجانب بطبيعته. وكانت الصين أكثر براجماتية نوعا ما فى حالات العقوبات التى أقرتها الأمم المتحدة على ليبيا والعراق، واقتربت فى الأمم المتحدة إلى جانب الأغلبية عندما رأت أن هذا الإجراء يتفق ومصحتها. بيد أن رد فعل الصين تجاه العقوبات الموجهة إليها هى نفسها، تمثل بصفة عامة فى العناد بدرجة أكبر، ووصفت للتشريعات الخاصة بالعقوبات التى نظرها الكونجرس الأمريكى بأنها «تدخل فقط» فى الشؤون الداخلية للصين.

ولكن مثلما أوضح روبرت روس، فقد ردت الصين على العقوبات الأمريكية المفروضة من جانب واحد والرامية إلى التأثير فى سلوكها، بحذر ويحساب أريب.^(٦) ويرى روس على سبيل المثال، أن رد الفعل الصينى تجاه مختلف العقوبات الأمريكية يعكس حسابات تشمل أهمية السلوك الخاضع للعقاب، والمرونة السياسية المحلية للنظام، واحتمال أن تفرض الولايات المتحدة العقوبات بالفعل، والتكاليف السياسية المحلية الأمريكية المتضمنة فى المسألة. ويخلص إلى أن العقوبات المحدودة، عندما تطبق فى سياق يعد باحتمال تحسين العلاقات الشاملة، يمكن أن تكون فعالة مع الصين.^(٧) ويلاحظ أيضا أنه عندما تكون سياسة العقوبات الأمريكية

واضحة وغير غامضة، أو عندما تقيد المنازعات بين الحزبين المرونة المتوافرة للرئيس، فالأرجح أن تختار الصين نهج التوفيق والتجاوب.^(٨) وقد استخلص هذه النتيجة استنادا إلى دراسات لرد فعل الصين تجاه العقوبات الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان كمثال لفشل العقوبات، مع ملاحظة أن رد فعل الصين تجاه الأعمال والتهديدات الأمريكية بشأن قضايا عدم الانتشار النووي كانت أكثر تجاوبا.^(٩) وهناك تمييز حاسم آخر بالنسبة لزعماء الصين، هو التمييز بين الجهود المبذولة لتغيير السلوك الخارجى للصين، ومحاولات فرض تغيير فى السياسات المحلية. وفى ضوء تاريخ الصين مع العدوان الخارجى، فإن قادتها - وشعبها بصفة عامة - حساسون بصفة خاصة لآى شيء يمكن اعتباره تدخلا فى الشؤون الداخلية.

ومن ثم، يمكن وصف رد فعل الصين تجاه نهج إدارة كليتوتن على خير وجه بأنه محاولة براجماتية تؤدي لسحب العقوبات بأقل التكاليف السياسية والاقتصادية المحلية. وعقب الأمر التنفيذى الذى يربط منع وضع الدولة الأولى بالرعاية بحقوق الإنسان، أعربت الصين عن «معارضتها القوية» لهذا التحرك، لكنها لم توضح ما إذا كانت ستتعاون مع هذا النهج بالتفصيل أم لا. ورغم شك بعض خبراء الشؤون الصينية فى الولايات المتحدة فى حكمة هذا الربط، كان هناك محللون آخرون فى ذلك الوقت يعتقدون أن الصين ستتعاون، أساسا لأن التغيرات المطلوبة لم تكن مرهقة وأن معيار الحكم الفاضل كان من السهل الوفاء به.^(١٠)

بيد أن النهج لم يتعرض حقا للاختبار مبكرا، حيث استمرت العلاقة الشاملة تتجرف متهاوية لأسفل فى مجالات أخرى فى خلال صيف ١٩٩٢. وفى يوليو بحث كل من مجلسى الكونجرس الأمريكى قرارات تعارض عرض بكين الصاخب لأن تستضيف فى عام ٢٠٠٠ دورة الألعاب الأولمبية الصيفية، وهو تصرف، وإن لم يكن له تأثير على عملية الاختيار الفعلية (فقد فضلت اللجنة الأولمبية الدولية سيدنى على بكين)، إلا أنه أحنق كلا من الحكومة الصينية والرأى العام فى الصين.^(١١) وفى أغسطس، فرضت واشنطن، استنادا إلى أدلة قدمتها المخابرات، عقوبات محدودة على الصين لانتهاكها قيود « نظام الحد من تكنولوجيا القذائف »، بشأن بيع معدات القذائف التسيارية.^(١٢) ورغم أن الصين ظلت طويلا موضع شك فى أنها أرسلت قذائف م-١١ ومنصات إطلاق إلى باكستان، فإنه لم تظهر أى أدلة حاسمة على ذلك، واختارت إدارة كليتوتن أقل العقوبات اتساما بالطابع العقابى كوسيلة لتحذير بكين (وظمانة الكونجرس) عن عزمها جديا تنفيذ سياستها الخاصة بعدم الانتشار. وربما بلغ الأمر ذروته فى مطلع سبتمبر عندما اعترضت سفن الولايات المتحدة سفينة الشحن الصينية « ين هى » - للاشتباه فى أنها تنقل مكونات أسلحة كيميائية خاضعة للتقييد إلى الشرق الأوسط. ولم يثبت شيء. وطالبت الصين باعتذار، وتعويض عن الخسائر التجارية، وضمنا بعدم تكرار الحادث، لكنها لم تحصل على ذلك.

وفى الوقت نفسه، فإن الإدارة وهى تنتقد انتهاكات الصين لحقوق الإنسان وتفرض عقوبات على سلوكها فيما يتعلق بعدم الانتشار، كانت على ما يبدو تنظر للصين فى ضوء إيجابى لحد ما. واعترف كل من مجتمع الأعمال والمسؤولين الأمريكيين بأن هناك اتجاهات تعمل فى الصين من صالح الولايات المتحدة أن تدعمها، خاصة بعد تجدد الإصلاح الاقتصادى والتجارى الذى قام به نج هسياو بنج فى ١٩٩٢. فقد اعتبر الجميع أن قبول حكومة الصين للمشروع الخاص بروح تنظيم المشروعات، وتشجيع الاستثمار الأجنبى، وتطوير القانون التجارى، وزيادة حرية المواطنين فى التحرك، تؤدى فى النهاية إلى مجتمع أكثر تعديدية ونظام حكم متعاون على الصعيد الدولى.

لقد تمثلت المهمة المضنية لآى إدارة فى وضع سياسة تحبط سعى الصين لتحقيق أهداف واتخاذ إجراءات معينة لا تحبها الولايات المتحدة، وفى الوقت نفسه تشجيع السلوك الذى يعتقد أنه يتسق مع مصالح الولايات المتحدة ومثلها. وكان ذلك يمثل تحديا خاصا بالنسبة لإدارة كلينتون، نظرا لتركيزها على السياسة المحلية، وإلهاء مشكلات دولية أصغر لها، مثل البوسنة وهاييتى والصومال، والافتقار أحيانا إلى الاتفاق بين المتحدثين الرسميين الرئيسيين باسم السياسة الخارجية للإدارة. وفى بداية عمل الإدارة، بدا أن هناك وضوحا بشأن أهداف العلاقات الأمريكية الصينية - تغيير سلوك الصين فى طائفة من المجالات، خاصة حقوق الإنسان - ولكن ليس بشأن الوسائل التى يتعين استخدامها لتحقيقها. ونزع الرئيس كلينتون فى البداية، مثما لاحظنا، إلى عقاب الصين ودفعها للامتثال لقواعد السلوك الأمريكية الغامضة. وعندما لم ينجح ذلك، تم السعى لاستخدام نهج برامجى بدرجة أكبر. وفى النهاية، اتفق الجميع على الاستخدام العام لمصطلح الارتباط، ولكن لم يتفقوا على تعريف ما يعنيه المصطلح.^(١٣)

ويمكن فهم واستخدام مصطلح الارتباط بعدة طرق، حسب سياق العلاقة التى يجرى وصفها. وفيما يتعلق بالصين، استخدمت إدارة كلينتون المصطلح بثلاث طرائق. ونجم هذا الخلط فى المفاهيم من حقيقة أن الكلمة نفسها تم الإفراط فى استخدامها من قبل تشكيلة متنوعة من صانعى السياسة ومحررى الخطب، وحددوا تعريفها بصورة سيئة. وقد أسهم هذا الغموض فى حدوث لبلة محلية ودولية بشأن كل من معنى مصطلح الارتباط والسياسات والمواقف المختلفة التى قصد أن يصورها المصطلح.

فأولا، استخدمت إدارة كلينتون مصطلح الارتباط، بأوسع معانيه وأكثرها عمومية، ليدل على السياسة التى تعنى ضمنا المشاركة والتفاعل وليس العزلة. وكان المستهدف من هذه الصيغة أساسا الرأى العام المحلى الأمريكى. ويتضمن هذا الاستخدام الرغبة فى مواصلة المشاركة فى الشئون الدولية، وخاصة توفير القيادة الدولية، وليس التراجع عن تحمل

المسئوليات الدولية وإيلاء اعتبار أكبر للقضايا المحلية الأمريكية. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، ومع رئيس عرف بأنه أكثر اهتماماً بالقضايا المحلية، شعرت إدارة كلينتون أنها ملزمة بالدفاع عن أعمالها في هايتي والصومال والبوسنة والشرق الأوسط، باعتبار أن ذلك يشكل الارتباط الإيجابي، ويتسق مع المصالح الأمريكية. وعبر وارن كريستوفر وزير الخارجية عن هذه الفلسفة في سبتمبر ١٩٩٣، في خطاب له في جامعة كولومبيا: «لقد اختارت الولايات المتحدة الارتباط... يتعين علينا أن نرفض العزلة لأنها مقولة خطيرة... يجب أن نظل على ارتباط ليس بدافع الأثرة... ولكن لأن هناك مصالح أمريكية حقيقية ستفاسي إذا اغوتنا أسطورة العزلة» (١٤)

وكانت الطريقة الثانية التي استخدمت بها إدارة كلينتون مصطلح الارتباط فيما يتعلق بالصين، هي الإعراب عن جدول أعمال استراتيجي يتضمن تقديم الحوافز وفرض العقوبات المدروسة بحرص للتأثير على سلوك بكين. وكان من المعتقد أن هذه الاستراتيجية بديل للوسائل المقصورة على الجزاء أو العقاب للتعامل مع النظم المتطرفة أو المعادية. وكان النقيض البلاغي لذلك هو الاحتواء، وهو سياسة طبقت على الاتحاد السوفيتي والصين من الأربعينيات وحتى السبعينيات من القرن العشرين. وبهذا المعنى، فإن الارتباط يومي ضمنا إلى الاستعداد لاستخدام الحوافز الإيجابية كوسيلة للإثابة على السلوك الطيب، وربط هذه الحوافز لدرجة ما بمجالات السلوك الأخرى. وفي خطاب لمستشار الأمن القومي أنطوني ليك، لقاء بعد يوم من لقاء كريستوفر لخطابه، بدا أنه يعكس هذا الفهم لمصطلح الارتباط الأكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي لحد ما، وتناقض الموقف بشأن الصين الذي اتسمت به إدارة كلينتون منذ بدايتها. وقد دعا ليك إلى أن تتبع الولايات المتحدة «استراتيجية التوسيع - توسيع مجتمع ديمقراطيات السوق الحر في العالم كله» (١٥) بيد أن الصين لم تقع ضمن فئة محكمة، ولم يقدم وصف ليك لسياسة الإدارة تجاه الصين مزيدا من الوضوح. لم تجمع الصين ضمن الدول «عنيفة رد الفعل» أو «المارقة» مثل إيران والعراق، كما لم تدرج ضمن الدول الديمقراطية الجديدة، مثل روسيا، ومن المؤكد أنها لم توضع بين الدول الودودة أو المتعاونة التي تعمل الولايات المتحدة معها جنبا إلى جنب في سياق متعدد الأطراف لتحقيق أهداف مشتركة. وفي الدفاع عن الارتباط بهذا المعنى الاستراتيجي، أعلن ليك:

إننا لن نستطيع أن نفرض الديمقراطية على نظم يبدو أنها اختارت التحرر، لكننا قد نستطيع أن نساعد في توجيه مسيرة البعض منها نحو هذا الطريق، في حين نفرض عقوبات تزيد من تكاليف القمع والسلوك العدواني. ولهذه الجهود مغزى خاص بالنسبة لعلاقتنا مع الصين... وما يتفق مع مصلحة بلدينا على حد سواء أن تواصل الصين تحررها الاقتصادي مع احترام حقوق الإنسان الخاصة بشعبها والقواعد الدولية فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة. وهذا هو السبب في أننا قدمنا إلى الصين مزايا تجارية بشروط وعقوباتها على صادراتها من القذائف، واقترحنا إنشاء إذاعة آسيا الحرة. إننا نسعى إلى علاقة أقوى مع الصين تعكس قيمنا ومصلحتنا على حد سواء» (١٦)

وإجمالاً، ركز موقف ليك بشأن الصين - على ما يبدو - على ما هو سلبي، ووضع عبء تحسين العلاقات على كاهل بكين. ولابد أن دعوته « لتوسيع » الديمقراطية في كل أنحاء العالم قد أثارت القشعريرة في أوصال بكين، ودعمت المنظور السلبي المتزايد للمتشددين في النظام عن مستقبل العلاقات الثنائية. وكان المفهوم بوضوح أن التوسيع (كودا)، على خلاف الارتباط، يعني النزعة التوسعية وأنه مرادف لها.

والطريقة الثالثة التي استخدم مصطلح الارتباط بها هو أنه يعنى الحوار العام بين مسئولين أمريكيين وصينيين على مستوى عال. وهذا الاستخدام للمصطلح لا يتميز كلية عن الاستخدام الثانى، فالأصل أن الارتباط فى الاستخدام الثانى، أو الاستراتيجى، كان من المعتقد أنه يشمل الحوار كحافز يقدم إلى الصينيين. بيد أنه مع تقدم العلاقات الأمريكية الصينية، انتهى هذا الحوار إلى أن يمثل الارتباط نفسه. إن بروز الحوار فى حد ذاته هو إلى حد كبير انعكاس لعدم الرضا الذى ثار داخل حكومة الولايات المتحدة - خاصة بين كبار المسئولين فى وزارتي الخارجية والدفاع - بشأن الاتجاه العام لسياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، والتي اعتبروها تنحدر على نحو خطير. وكان هؤلاء المسئولون، والذين شملوا ويستون لورد مساعد وزير الخارجية لشئون آسيا والمحيط الهادئ، يعتقدون أن القيود المفروضة على الاتصالات عالية المستوى والحوار بين الولايات المتحدة والصين بعد تيانانمن تفرض على العلاقة عبئاً عملياً وسيكولوجياً على حد سواء. إن الارتباط بكبار المسئولين عن السياسة فى الصين كان يعنى السعى إلى التواصل بصورة أكثر فاعلية معهم، وذلك لتشجيع على الوصول إلى فهم أفضل لسياسات ومواقف الولايات المتحدة. وكان دعاء هذا يعتقدون أن الاتصال المعزز سيمكن الولايات المتحدة من أن تمارس ضغطاً أكثر فاعلية على بكين كي تعزل بعض سياساتها المثيرة للاضطرابات، خاصة فى مجال عدم الانتشار. ويمكن وصف نقيض مفهوم الارتباط هذا على أفضل وجه، باعتباره نوعاً من الانعزال والنأي بالنفس، أو الإصابة بحالة من الفزع من الصينيين، مما حال دون عقد اجتماعات عالية المستوى منذ ١٩٨٩. وكان هذا المفهوم للارتباط يتضمن مقولة إن الروابط ينبغي ألا تقام بين المجالات المختلفة للقضايا (مثل حقوق الإنسان والتجارة). ذلك أن مجالات معينة للقضايا ينبغي التصدى لها بحكم جدارتها فى حد ذاتها، وينبغي ألا تعرقل المشكلات فى أحد المجالات تحقيق التقدم فى مجالات أخرى.

وهذا الاستخدام الثالث والنهائى للارتباط - باعتباره حواراً بين المسئولين فى الولايات المتحدة والصين - أصبح فى نهاية المطاف يعرف باسم الارتباط الشامل، وقد بدأ تطبيقه كسياسة فى سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٣. وكان لا يزال هناك خلط بشأن أهداف وحدود السياسة الجديدة، وكيف تتفق مع نهج الإدارة فى التوسيع الذى تم الإعراب عنه فى نفس الوقت. ورغم

إقرار هذه السياسة من لجنة من كبار المسؤولين نوى المستوى المرتفع فى اجتماع عقد فيما بين الوكالات فى سبتمبر، فإن تنفيذها لم يعلن على الملأ إلا فى نوفمبر عندما سافر مساعد وزير الدفاع تشارلس فريمان إلى بكين، محطما حظرا استمر أربع سنوات على زيارات العسكريين والمسؤولين عن الدفاع من المستوى العالى للعواصم.^(١٧) وقد أشاد فريمان ومسئولو الإدارة الآخرون بهذا النهج الجديد باعتباره وسيلة لتحسين الاتصالات مع الحكومة الصينية، وبصفة خاصة مع كبار مسئولى جيش التحرير الشعبى، بأمل أن تؤدى أكثر الاتصالات انتظاما إلى إزالة سوء الفهم والتمكين من وضع حلول أفضل لقضايا عدم الانتشار النووى.

كما كان القصد أيضا من تغيير السياسة تيسير اللقاء بين الرئيس كلينتون ورئيس الصين جيانج زيمين فى « قمة الزعماء » التى كان من المقرر عقدها فى أثناء الدورة الأولى الموسعة لمنتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادئ المزمع اجتماعه فى جزيرة بليك فى واشنطن، فى نوفمبر ١٩٩٣. ^(١٨) وبالطبع كانت الصين تسعى منذ وقت طويل لعقد اجتماعات عالية المستوى، وذلك لكى تعبر بصورة رمزية عن خروجها من العزلة السياسية التى وقعت فيها منذ تيانانمن. بيد أن أعضاء الكونجرس، كانوا مصممين على ضمان ألا تنتظر الصين إلى النهج الجديد باعتباره تخفيفا للضغط عليها. وقد قدمت النائبة نانسى بيلوسى من كاليفورنيا. وهى من أقوى منتقدى الصين فى الكونجرس - موافقتها المشروطة على هذا النهج قائلة « ليس هناك مشكلة طالما أننا سنواصل ممارسة الضغط على الصين كلما اقتضى الأمر ذلك ». ^(١٩)

ممارسة الارتيباط : الفائزون والخاسرون

فى أعقاب اجتماع القمة الذى عقد فى جزيرة بليك، تزايدت بصورة حادة الزيارات على المستوى الوزارى إلى الصين فى ١٩٩٤، وقد بدأ زيارتها فى يناير كل من وزير الزراعة مايك اسبى ووزير الخزانة لويدي بنتسن. وكانت ممارسة بنتسن للارتباط مثمرة تماما: فلم يحى فقط مشاورات اللجنة الاقتصادية المشتركة، بل وقع أيضا مذكرة تفاهم لتنفيذ اتفاق ثانى بشأن منع تصدير المنتجات الصينية التى يتم صنعها بعمالة المسجونين إلى الولايات المتحدة. وفى ضوء أن هذا المجال كان من المجالات المطلوب تحقيق تقدم كبير كامل فيها من أجل منح الصين معاملة الدولة الأولى بالرعاية فى ١٩٩٤، فإن الصينيين أبدوا بوضوح موافقتهم على هذا النهج الجديد.

وكان لدى الصين مبرر للرضا عن هذا النهج. فقد أبعد واشنطن عن السياسة التى تستند إلى العقوبات، وجاء بكبار المسؤولين الأمريكين إلى بكين بطريقة ساعدت على استعادة مشروعية ومكانة النظام اللتين كانتا لا تزالان تترنحان، ووفر فرصة لإثارة وكالات الحكومة

الأمريكية ضد بعضها البعض. وبمجرد أن قرر الرئيس كلينتون أن يلغى الربط بين حقوق الإنسان ووضع الصين كدولة أولى بالرعاية في المجال التجارى فى مايو ١٩٩٤، تحسن موقف الصين بدرجة أكبر، حيث أصبح من الواضح حينذاك أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لاستخدام العقوبات التى تدمر قطاعات مهمة من الاقتصاد الأمريكى. وكان الاستقبال الحار الذى قوبل به وزير التجارة براون من قبل المسؤولين الصينيين فى أغسطس ١٩٩٤، مكافأة من أجل ضغط بوائر الأعمال على البيت الأبيض لتزويد الصين بوضع الدولة الأولى بالرعاية فى المجال التجارى، واستجابة للرغبة التى أعرب عنها براون لبناء علاقات صحية بدرجة أكبر مع الصين من خلال « الدبلوماسية التجارية ».

بيد أن خبرة وزارة الخارجية كانت أكثر اختلاطا بطريقة ما، حيث كان التعامل بين وزارة الخارجية والمسؤولين الصينيين يمثل نكسة للارتباط. وعلى الرغم من أن وارين كريستوفر وزير الخارجية التقى بوزير خارجية الصين كيان كيشن فى عدة مناسبات، فإن زيارة كريستوفر الأولى إلى الصين فى مارس ١٩٩٤ - قبل شهور من فصل حقوق الإنسان عن وضع الدولة الأولى بالرعاية فى المجال التجارى الممنوح للصين - كانت بمثابة هزيمة كاملة. فقد سيطرت على جدول أعمال كريستوفر مطالب بتحقيق التقدم بشأن معايير حقوق الإنسان التى أرساها الأمر التنفيذى الصادر فى مايو ١٩٩٢، والذي كان رد الصينيين عليها سلبيا. واتساقا مع هذه السياسة، أدلى كريستوفر بعدة بيانات علنية أشار فيها إلى أن حصول الصين على وضع الدولة الأولى بالرعاية معرض للخطر ما لم يبادر الصينيون بعلاج الشواغل بشأن حقوق الإنسان السائدة فى الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قبل ذلك بشهر واحد فقط، أصدرت وزارة الخارجية تقريرها السنوى بشأن ممارسات الصين فى مجال حقوق الإنسان، والذي كان ينتقد بكين بقسوة. وظل الشاغل الرئيسى الآخر لوزارة الخارجية، وهو عدم الانتشار النووى، محل نزاع حاد، حيث رفضت الصين مناقشة القضية حتى ترفع الولايات المتحدة العقوبات المتعلقة « بنظام الحد من تكنولوجيا القذائف »، التى فرضتها على الصين فى أغسطس ١٩٩٢.

وتفاقم التشوش الذى أحاط بزيارة كريستوفر من جراء قيام السلطات فى بكين بالقبض على عدد كبير من كبار المنشقين قبل وصوله مباشرة. وربما أثار هذا العمل وتسبب فيه الخوف من أن يحاول كريستوفر لقاء المنشقين - سواء علنا أو سرا - مثلما فعل مساعد وزير الخارجية جون شاتوك فى فبراير ١٩٩٤. وقد تزايد ضغط الراى العام على كريستوفر لدفعه لإلغاء زيارته احتجاجا على الاعتقالات. وعلى الرغم من أنه أكمل رحلته، فإن المحادثات التى أجراها كانت رسمية بصورة باردة، ولم تسهم فى حدوث تحسن شامل فى العلاقات. فقد رفض كريستوفر نفسه حضور عدد من الاحتفالات من النوع الذى تعتبره الصين جزءا مهما

من الارتباط. وربما كان هذا الرفض أكثر إيلا ما قصد به - حيث إن رحلة كريستوفر تمت خلال الاجتماع الموسع لمؤتمر الشعب الوطنى الصينى الذى تعد فيه اعتبارات الاحترام وحفظ ماء الوجه مسألة حساسة بوجه خاص. ولم تحقق الرحلة تقدما كبيرا فى تغيير نهج الصين تجاه قضايا حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن كريستوفر حقق بعض التقدم بشأن شروط الرئيس الخاصة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتقديم وضع الدولة الأولى بالرعاية، فإن هذا التقدم لم يكن يأتى حال قريبا من الكفاية.

وأثبت لقاء واشنطن بين كريستوفر وكيان فى أكتوبر ١٩٩٤، بعد عدة شهور من عدم ربط حقوق الإنسان بالوضع التجارى، أنه أكثر نجاحا إلى حد ما. ففى ذلك الوقت، كان للولايات المتحدة جدول أعمال واضح: تحسين قبول الصين لأحكام « نظام الحد من تكنولوجيا القذائف »، فيما يتعلق بصاراتها من القذائف. وكان لديها حافز تقدمه، ألا وهو رفع العقوبات التى فرضت عام ١٩٩٣. بسبب نقل التكنولوجيا المتعلقة بالقذائف م-١١ إلى باكستان، وتخفيف القيود على إطلاق الأقمار الصناعية التجارية الأمريكية على متن الصواريخ الحاملة الصينية. وتوفرت لها إمكانية لعقد اجتماع آخر بين كلينتون وجيانج فى منتدى « ابيك »، باعتباره حافزا آخر لتعاون الصين. ورغم أن الصين استمرت ترفض رسميا أن تنضم إلى الأعضاء الثلاثة والعشرين فى معاهدة « نظام الحد من تكنولوجيا القذائف »، فقد وعدت بحظر مبيعات أو نقل القذائف التى تتجاوز محددات المعاهدة (مدى ٣٠٠ كم، حمولة ٥٠٠ كجم).^(٢٠)

ومن أهم الأمثلة الناجحة للارتباط الفعال لحل مشكلات محددة، تجربة مكتب ممثل الولايات المتحدة التجارى فى حل المنازعات الخطيرة بشأن القرصنة غير المشروعة للصين على الملكية الفكرية الأمريكية.^(٢١) وفى مقدمتها، جهود الولايات المتحدة لإجبار الصين على التصدى لشواغلها بشأن حقوق الملكية الفكرية التى يمكن استخدامها كدراسة حالة للعقوبات التى تجدى. ذلك أن القرصنة غير القانونية على حقوق التأليف الموسيقى والأفلام والبرامج الجاهزة للكمبيوتر من قبل الجناة الصينيين، مقترنا بتراسى السلطات الصينية فى تنفيذ قوانينها ولوائحها الخاصة، جعل الصناعة الأمريكية تخسر ما يقدر بثمانمائة مليون دولار فى ١٩٩٣.^(٢٢) وبعد مفاوضات مطولة وجهود كبيرة لجعل السلطات الصينية تحل المشكلة، هدد مكتب الممثل التجارى، بموجب السلطات القانونية للقسم ٣٠١ من قانون التجارة الصادر فى ١٩٧٤ ومرسوم التجارة الشامل الصادر فى ١٩٨٨، بفرض رسوم جمركية قيمتها ١٠٠ ٪ على طائفة محددة من الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة. وفى كل مرة كانت الحكومة الصينية تتراجع، وتجرى تغييرات كبيرة فى كل من نظمها السياسية والتجارية لتلبية مطالب الولايات المتحدة.

يبد أنه يمكن على نحو أفضل فهم العملية التى استطاع بها موظفو مكتب الممثل التجارى

توعية وإقناع ومساعدة المسؤولين الصينيين - من مفتشى الجمارك إلى القضاة - لإحداث تغييرات مهمة في الممارسات التجارية للصين وفي نظامها القانوني وفي هيكل المسئولية السياسية، في سياق الارتباط وليس العقوبات. وبدون هذه الجهود، لم يكن من المرجح أن تحقق العقوبات (أو التهديد بالعقوبات، حيث إنها لم تفرض أبداً من الناحية العملية)، مثل هذه النتائج الإيجابية. ورغم أن جهود مكتب الممثل التجاري كانت تستهلك كثيراً من الوقت وتثير التوتر، فقد بينت أن الارتباط الذي يتم تخطيطه بحرص وتنفيذه بحنكة يمكن أن يحقق تغييراً كبيراً في سلوك الصين، حتى داخل حدودها. (٣٣)

من الارتباط إلى إدارة الشراكة الاستراتيجية

على الرغم من تحقيق نجاحات وإحباطات في جهود الولايات المتحدة لإشراك القادة الصينيين في حل المشكلات من خلال الحوار والتعاون، فإن العلاقة ككل استمرت تتدهور خلال ١٩٩٦. واستمر النقاد في الولايات المتحدة يبالغون في المثالب في مجالات القضايا الأساسية التي بالغت فيها الولايات المتحدة في طلباتها - خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وعدم الانتشار - وحققت فيها أقل النتائج. ومع تزايد صخب الانقسامات بين الحزبين داخل الكونجرس، وبين أعضاء الكونجرس الجمهوريين والفرع التنفيذي الديمقراطي بعد انتخابات ١٩٩٦، أصبحت السياسة المتبعة تجاه الصين موضع جدل أكثر حدة.

يبدو أنه من زاوية العلاقات الثنائية، كانت المشكلة الرئيسية، التي أزهقت كل إدارة منذ إدارة نيكسون، هي تايوان. وفي حين أنه يخرج عن نطاق هذا الفصل وضع تفصيل لتاريخ قضية تايوان أو تقديم تطوراتها بطريقة شاملة، فإنه يكفي القول بأنه من منظور بكن، فإن معالجة وضع تايوان وعلاقتها مع الصين هما الشرطان الأساسيان لقيام علاقات صحية بين الولايات المتحدة والصين. وفي منتصف ١٩٩٥، بدأت استراتيجية الارتباط الشاملة لإدارة كليتون مع الصين تظهر بعض النتائج الإيجابية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والقضايا التجارية الأخرى، وبدت العلاقة بشكل عام في ازدهار. بيد أن قرار الرئيس كليتون في مايو ١٩٩٥ والذي اتخذ تحت ضغط شديد من الكونجرس، والذي يقضى بالسماح لرئيس تايوان «لى تنج هوى»، بزيارة جامعة كورنيل للحصول على درجة شرفية (والواقع تدعيم حملة «لى» لانتخابات الرئاسة) دفع العلاقات الصينية الأمريكية إلى انهيار حاد آخر.

وكان رد فعل الصين إزاء زيارة «لى» متطرفاً، ولكنه أوضح بجلاء الحساسية الداخلية للقضية في بكن. ويعد تحذير استمر شهوراً من العواقب الخطيرة للسماح «لى» بأن يجري زيارته وبعد أن طمأنها وزير الخارجية كريستوفر بأن هذه الزيارة ستنتسق مع العلاقات «غير

الرسمية « بين تايوان والولايات المتحدة، أمن قادة بكين بوضوح بأنه ليس لديهم بديل سوى اتخاذ خطوات جدية للرد على ذلك. وبداية من منتصف شهر يونيو، قطعت بكين كل حوار ثنائي مع واشنطن، وسحبت سفيرها، وبدأت سلسلة من التدريبات العسكرية بما في ذلك إطلاق الصواريخ في مضيق تايوان، الأمر الذي استدعى في نهاية الأمر رد فعل عسكري من الولايات المتحدة. ومن الترميم البطيء للعلاقات والارتباط، تدهورت العلاقات فجأة وتحولت إلى أزمة ومواجهة.

والمثير للاهتمام أن الارتباط الذي قامت به الإدارة باعتباره نهجا للحوار، ساعد على الخروج بالعلاقة من حالة الركود ودفع بها إلى مرحلة أكثر إثمارا. وفي يناير ١٩٩٦، وكجزء من مراجعة السياسة تجاه الصين (التي شارك فيها المؤلف)، تقرر أن الأمر يقتضى جهودا لإدارة العلاقات الثنائية على نحو أفضل، وتوقع المشكلات مسبقا، والبحث عن حلول مقدما قبل أن تحتل عناوين الصحف. وكان القيام بذلك يتطلب عملية اتصال أكثر استمرارا وتقصيلا على مستوى عال لتفادي سوء الفهم وسوء التقدير على كلا الجانبين.

واختار ليك مستشار الأمن القومي أن يلعب دورا أكثر نشاطا في هذه العملية مما فعله في الماضي. ودعا ليك نائب وزير الخارجية ورئيس مكتب الشؤون الخارجية في مجلس الدولة، ليو هواكيو (وهو أقرب نظير ليك) لاجتماع يعقد بعيدا عن الأنظار في ريف فرجينيا في ٨ من مارس ١٩٩٦ لإجراء مناقشة عميقة (اتضح أنها استغرقت نحو سبع ساعات) لكامل نطاق القضايا المثارة في العلاقات الأمريكية الصينية. وإذ جرت المفاوضات بينما كانت الصين تطلق قذائف م-٩ في خليج تايوان، فقد سيطرت قضية تايوان على المناقشات، لكن أثرت فيها قضايا أخرى أيضا تشمل التجارة وحقوق الملكية الفكرية، وحقوق الإنسان، وعدم الانتشار النووي، وكوريا. وكان نهج ليك هو تحديد الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتأكد من أن الصين فهمت ما تخطط الولايات المتحدة لفعله والسبب في هذا، وأوضح ما تريد الولايات المتحدة من الصين أن تفعله، واستمع باهتمام للعرض المقابل من الصين.^(٢٤) وعلى الرغم من أن أزمة مضايق تايوان قد تفاقمت عمليا في أعقاب الاجتماع، مع إرسال الولايات المتحدة لمجموعة قتالية تضم حاملتي طائرات إلى المنطقة المجاورة، فإن لقاء ليك - ليو أرسى سابقة، ووفر سياقا أكبر لإدارة العلاقات بطريقة مشتركة، ونقطة اتصال لكبار صانعي السياسة المتبعة تجاه الصين. ومكنت هذه التطورات من التغلب بسهولة على أزمة تايوان، ويقدر أقل من الكراهية المتبادلة مما كان يمكن أن يحدث بغير هذا. ففي رحلة للمتابعة إلى بكين في يوليو ١٩٩٦، اتخذ ليك خطوة لمحاولة وضع العلاقة الثنائية في إطار استراتيجي. وعلى الرغم من أن وصفه الشخصي لعرضه باعتباره مجرد «طريقة استراتيجية خفيفة»^(٢٥) يشير إلى أنه لم يأخذ كل هذا بصورة جدية منذ البداية، فإن

ليك طور أفكاره بصورة حريضة ومتسقة. وفي خطوط عريضة رسم صورة المشهد العالمى الذى تعمل فيه الدول العظمى الراسخة معا بصورة تعاونية (وليس بصورة تنافسية، كما تنطوى عليه النظرية الصينية الحالية عن العالم متعدد الأقطاب) لمد نطاق السلام والتنمية الاقتصادية فى كل أنحاء العالم، وأوضح أن للصين دورا أساسيا تلعبه باعتبارها من القوى العالمية. كما نقل للمرة الأولى إلى الصين رغبة الرئيس فى تبادل الزيارات الرسمية مع الرئيس الصينى جيانج زيمين.^(٣٦) وفى أعقاب زيارة ليك، وخاصة فى الولاية الثانية لكلينتون، عندما حل صامويل بيرجر محل ليك باعتباره مستشار الأمن القومى، بدأ مسئولو الإدارة يبررون الارتباط بعبارات مختلفة لحد ما - باعتباره عملية « إدماج » الصين فى المجتمع الدولى حتى تحترم طوعا القواعد الدولية فى عدم الانتشار والتجارة وحقوق الإنسان وحماية البيئة، وتسهم فى تطورها.^(٣٧)

وأوضح تبادل عقد مؤتمرات القمة - زيارة جيانج إلى الولايات المتحدة فى أكتوبر ١٩٩٧ ورحلة كلينتون إلى الصين فى يونيو - يوليو ١٩٩٨. أن العلاقات الثنائية حققت نجاحا مذهلا، وأن نوعا جديدا من التعاون قد تم الوصول إليه. وأوضحت الإدارة أنها أبرمت اتفاقات مهمة حول عدم الانتشار النووى (وقعت الصين على معاهدة حظر التجارب الشامل، وأوقفت تقديم المساعدة إلى البرنامج النووى الإيرانى، وشددت رقابتها على صادرات المواد المتصلة بالأسلحة النووية فى ١٩٩٧)، وحقوق الإنسان (وقعت الصين اتفاقيتين للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، وأطلقت سراح عدة سجناء سياسيين من ذوى المكانة العالية بمن فيهم وائى جنجشنجى فى ١٩٩٧ ووانج دان فى ١٩٩٨)، وغيرهما من القضايا. ووصل الرئيسان إلى مثل هذا المستوى من ارتياح كل منهما إلى الآخر إلى الحد الذى جعلهما ينفعمسان فى مناقشات مفعمة بالحياة فى التلفزيون القومى لكل منهما حول القضايا الخلافية. واتفقا علنا على وصف العلاقات الأمريكية الصينية بأنها تتحرك نحو « شراكة استراتيجية بناءة » فى القرن الحادى والعشرين.

بيد أنه للمفارقة، فإن العلاقة الثنائية لا تزال فى حالة هشة للغاية. ففي الولايات المتحدة وصل دعم سياسة الإدارة تجاه الصين إلى أدنى مستوى له فى جميع الأوقات فى ١٩٩٩، بعد تحريات مطولة قام بها الكونجرس حول المساهمات غير القانونية فى حملة الرئاسة التى زعموا أن الصين قمتها إلى اللجنة القومية الديمقراطية، وأنشطة التجسس الناجحة التى قامت بها الصين ضد معامل البحوث النووية الأمريكية. وأثارت التقارير الواردة عن توسيع نشر القذائف الصاروخية الصينية فى مواجهة تايوان الدعوة إلى تعاون دفاعى أكثر نشاطا بين تايوان والولايات المتحدة، بما فى ذلك إمكان التطوير المشترك لنظم الدفاع بالقذائف باليستية. وجدد الهجوم على النشاط الديمقراطيين فى أواخر ١٩٩٨ الدعوة إلى اتباع نهج

أكثر تشددا بشأن حقوق الإنسان، في حين نكر منتقدو العلاقات التجارية مع الصين أن هناك فائضا مقداره ٦٠ مليار دولار في ١٩٩٨، واعتبروه سببا يبرر إعادة تقييم العلاقة بأكملها. ولاحظ معلقون عديدون أن الصين والولايات المتحدة ليستا شريكتين استراتيجيتين، بل خصمين استراتيجيين. ومضى آخرون إلى أبعد من ذلك، متهمين إدارة كلينتون بتملق العدو على حساب المبادئ، والتزلف إليه والخيانة.(٢٨)

وفي الصين، خابت الآمال بالمثل في تحقيق تحول كبير في العلاقة. وترك عدم استعداد الرئيس كلينتون - من الواضح أن ذلك كان لأسباب سياسية محلية - لقبول تقديم تنازلات ضخمة للصين فيما يتعلق بقضايا الوصول إلى الأسواق والموافقة على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية خلال زيارة رئيس الوزراء شورونجى في إبريل ١٩٩٩ إلى واشنطن، ترك شو والمصلحين الاقتصاديين الآخرين في حالة غضب وعرضهم للانتقاد في الداخل. بيد أن الحادث الذى سبب أكبر صدمة لبكين كان هو القصف غير المقصود الذى قامت به قوات الولايات المتحدة والناظر التى كانت تهاجم صربيا، للسفارة الصينية فى بلجراد فى ٧ من مايو ١٩٩٩، والذي أدى إلى مقتل ثلاثة صحفيين صينيين وجرح عشرين من العاملين بالسفارة. وردت الصين بموجة عارمة من الغضب والعداء للأمريكيين واحتجاجات نظمها الحكومة استمرت أسبوعا أمام السفارة والقنصليات الأمريكية فى الصين، مما ألحق أضرارا مادية بالممتلكات. وأدانت وسائل الإعلام الصينية « الهيمنة » الأمريكية والإمبريالية الثقافية والعنصرية والتحيز ضد الصين. ومثلما حدث فى المنازعات الحاسمة السابقة، تم إيقاف حوارات مختلفة بصورة مؤقتة. ومثلما حدث فى الولايات المتحدة بعد تيانانمن، بدأ كبار القادة السياسيين وصانعو الرأى العام والمواطنون العاديون يتسالمون عن السبب فى سعى الصين إلى الصداقة مع الولايات المتحدة أو إقامة شراكة استراتيجية معها.

بيد أنه على الرغم من فرط الكراهية والشك على كلا الجانبين، فإن العلاقات الأمريكية الصينية أبدت مؤخرا مرونة من جديد. فمعدن توقيع اتفاقية فى نوفمبر ١٩٩٩ تسهل دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، لاحظ بعض المراقبين دفعا تدريجيا فى العلاقات بين أمريكا والصين. وفى حين يعد هذا تطورا يحظى بالترحيب، فإن السنة القادمة - مع انتخابات الرئاسة الأمريكية، والاحتكاك الجارى بين الصين وتايوان، واحتمال تبنى الولايات المتحدة لسياسة الدفاع الصاروخى، سوف تستمر فى طرح تحديات للعلاقة.

ملاحظات واستنتاجات

توضح التحولات والتقلبات فى السياسة الأمريكية الخاصة بالارتباط مع الصين وجود عدة مشكلات ودروس. أولها أنه من الضرورى توفير وضوح أكبر وجوهى فيما يتعلق بالفاهيم

بالنسبة لاستخدام تعبير الارتباط. فقد أصبح التعبير مهترنا إلى حد أنه ليس هناك اتفاق كبير حول ما يعنيه حقاً. وفي فترة أحدث، أصبح رمزا لخط الجمهوريين فيما يتعلق بكل من مضمون وسلوك سياسة إدارة كلينتون تجاه الصين.

وبالمثل فإن الارتباط في الاستخدام الثاني للمصطلح والذي سبق إيضاحه في هذا الفصل - وهو اعتباره استراتيجية كبرى لإدارة علاقة استراتيجية من خلال التقديم الصريح للحوافز والتهديد بالعقوبات - لم يكن ناجحاً بشكل خاص باعتباره استراتيجية لتغيير السلوك السياسي الداخلي لحكومة الصين، على الأقل بطرق ليست واضحة للنقاد في الولايات المتحدة. لقد فشلت الجهود المبذولة للربط بين منح وضع الدولة الأولى بالرعاية في مجال التجارة وبين حقوق الإنسان في الصين بصورة مؤسفة، ولم تؤد إلا إلى تراجع منير للشفقة من جانب إدارة كلينتون وإثارة قدر كبير من النقد الداخلي في الولايات المتحدة. فقد ركز تاريخ الصين الحديث بعدة طرق على التعافي من التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، وعلى منعه. والربط الذي يسعى إلى فرض تغيير في إدارة الصين لأمريكا الداخلية يلقى استياء ومقاومة. وحتى لو لم يكن هذا هو الحال، فإن ربط قضية أو أخرى بالتقدم في مجال آخر يعرض العلاقة كلها للخطر.

ولم يؤد هذا الشكل من الارتباط الاستراتيجي إلى دفع الصين لاتباع سياسات جديدة بشأن القضايا الدولية. أساساً بسبب أنه لم تكن هناك سوى حوافز قليلة تستطيع الولايات المتحدة تقديمها إلى الصين ولا تتوافر لها. وعلى الرغم من أن الصين كانت تشتكى عادة من أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى عزلها واحتوائها، فإن الصين عضو في عدد جيد من هيئات المجتمع الدولي. وستوسع أو تقلص تفاعلها مع المجتمع الدولي، أو تسهم أو تقلل من توافق الآراء بشأن القواعد الدولية مثلما تراه قيامتها مناسبا، وإن يتم ذلك استجابة للحوافز الأمريكية.

إن الصين أشد ضخامة وتعقيدا وترابلا مع الولايات المتحدة من أن تستطيع واشنطن أن تحاول التلاعب بكامل العلاقة معها تحقيقاً لهدف استراتيجي أو اقتصادي أو غيره. ومما يعقد أي جهد كهذا حقيقة أن إنشاء شبكة من العلاقات المتداخلة بين الصين والولايات المتحدة له مثالبه مثلما له مغانمه. ففي حين أن مثل هذه الشبكة قد تدفع الصين إلى تغيير سلوكها في جبهة ما، فإنها ستقيد الولايات المتحدة وتعزل مرونة السياسة الأمريكية بطريقة مماثلة. ولا يحتاج المرء إلا إلى ملاحظة الاقتراع المعتاد السنوي في الكونجرس بشأن العلاقات التجارية العادية مع الصين (الدولة الأولى بالرعاية من قبل)، ليرى أن عملية شبكة الربط تعمل في الاتجاه العكسي. إن المروضة الكثيفة للكونجرس وللفرع التنفيذي التي تتصاعد كل عام عن طريق منظمات الأعمال المنظمة جيداً والممولة جيداً، توضح أن الارتباط يخلق حالة تبعية عكسية، ويجعل قلب اتجاه السياسة الأمريكية اقتراحاً مكلفاً.

وأخيرا، فإن حكومة الولايات المتحدة (بما فى ذلك كل من الفرعين التنفيذى والتشريعى) جد مرهقة بالمسؤوليات، ومجزأة ومختلفة بما لا يمكنها من تنفيذ ذلك النوع من الانضباط الصارم الذى تقتضيه الإدارة الحريصة لعملية الارتباط الاستراتيجى. وبصفة خاصة عندما يسيطر حزبان مختلفان على الرئاسة والكونجرس، تصبح إدارة عملية العلاقات الخارجية التى لا تتضمن أمورا عاجلة تتعلق بالأمن القومى صعبة بصورة غير عادية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الارتباط بالمعنى الثالث وهو الحوار باعتباره عملية اتصال وإدارة العلاقات أو وسيلة لتحقيق غاية، لا ينبغي الحفاظ عليه فقط بل ينبغي أيضا تدعيمه وتثبيته. والارتباط بهذا المعنى الأشد تواضعا للكلمة أمر لا غنى عنه لتحقيق أى أهداف للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين، ويمكن إذا ما فهم بوضوح ونفذ بفاعلية، أن يحقق نتائج كبيرة فى تغيير السلوك الصينى. ولا يجب اعتباره بديلا للعقوبات. ولا يجب اعتباره أنه يعتمد أساسا على الحوافز (أو التسمية التى ابتذل استعمالها وهى « الجزرة ») بدلا من الحوافز السلبية (« العصا »). إن الارتباط الناجح لا يستبعد بالضرورة استخدام العقوبات والتهديد بذلك.

وهذا النوع الواقعى من الارتباط يتضمن تحديدا حريصا لأهداف الولايات المتحدة، وتطوير أكثر الوسائل فاعلية وملائمة لإنجازها، والعمل بصورة مكثفة مع الحكومة القائمة للدولة المستهدفة على تحقيق تقدم نحو هذه الأهداف. ويقتضى هذا تطوير فهم عميق للسياق السياسى الداخلى فى البلد المستهدف، والعمل مع البيروقراطية الحكومية والنظام القانونى والصحافة فى البلد المستهدف لبناء المساندة لمواقف الولايات المتحدة. وهو يتطلب صبرا ومثابرة - حيث إن النتائج السريعة غير محتملة الحدوث - واعترافا بالظروف التى يكون فيها التوصل إلى حل وسط أمرا ملانما. ومن الواضح أن مثل هذا الارتباط لن ينجح فى كل الأحوال، وينبغي أن يكون هناك تحديد واضح لأهداف السياسة التى لا يمكن تحقيقها عن طريق نهج الارتباط. إن مغامر ومغارم هذا الشكل من الارتباط ينبغي فهمها قبل الشروع فى العملية. والأمر الأكثر جدارة بالملاحظة، أن الارتباط الناجح يتضمن :

- عملية تقتضى عملا كثيفا. فالارتباط مع الصين يتطلب من المفاوضين الأمريكيين أن يعملوا بجد بصورة بالغة بالتعاون مع السلطات الصينية لتحقيق التغييرات. وفى بعض المناسبات، ينبغي السعى لدى بيروقراطيات مختلفة التماسا للمساعدة فى دعم الموقف الأمريكى.

- العطاء والأخذ. ينبغي على المفاوضين الأمريكيين ألا يكتفوا بطرح المطالب على مائدة المفاوضات. ويتوقع المسؤولون الصينيون أن يتفاوضوا، وينبغي أن يروا منفعة ملموسة للصين قبل أن يغيروا سياساتهم. « إن الاندماج فى المجتمع الدولى » فى صورته المجردة ليس حافزا.

- إبداء الاحترام. يتطلب الارتباط رغبة فى معاملة الآخرين باحترام، حتى لو لم يستحقوه فى

بعض الأحيان. إن القادة الصينيين يولون أهمية كبيرة للإجراءات الرمزية، ويرقبون بحرص درجة الاحترام التي تعامل بها البلدان الأجنبية الصين والقادة أنفسهم بكرامة وتقدير. وفي ضوء تاريخ الصين من الاستعباد للغة الأجنبية في القرنين الماضيين، وأهمية الكرامة في الثقافة الصينية، فإن لهذا العامل أهميته الكبيرة. وينبغي للمفاوضين الأمريكيين أن يضعوا في أذهانهم أنه في بعض الأحيان يكون شكل الاتصال مع الصين في مثل أهمية جوهره، وربما أكثر أهمية منه.

- **إشراك القيادة.** سواء كانت القضية المثارة هي حقوق الملكية الفكرية، أو مبيعات المعدات النووية، أو اتفاقيات حقوق الإنسان، أو بروتوكولات منظمة التجارة العالمية، فإن كبار القادة الصينيين، بمن فيهم الرئيس جيانج زيمين ورئيس الوزراء شو رونجى، لابد من إشراكهم في عملية اتخاذ القرارات في مرحلة ما. إن الارتباط الشخصي بهم من قبل نظرائهم الأمريكيين عنصر مهم في إكمال هذه العملية.

- **تحديد أهداف واضحة.** يتطلب الأمر أن يكفل المفاوضون الأمريكيون فهم المسؤولين الصينيين لما تريده الولايات المتحدة. وينبغي أن تكون للمطالب محددة ومركزة وقابلة للإنجاز ومتسقة. وينبغي تجنب « تحريك مكان الأهداف » خاصة في المراحل الأخيرة من المفاوضات.

- **الحفاظ على التأييد الداخلى.** إن إيصال أهداف الولايات المتحدة ونهجها بشأن قضايا محددة إلى أعضاء الكونجرس والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الصناعية، وغيرها من الدوائر يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على نتيجة المفاوضات الطويلة مع الصين؛ ويمكن أن يوفر ليس فقط التأييد السياسى، ولكن أيضا المعلومات والاتصالات من خلال قنواتها.

- **الإبقاء على أدوات السياسة البديلة في المتناول.** لا ينبغي جعل الارتباط مرادفا للياقة. فالعقوبات والحوافز السلبية الأخرى ستكون ضرورية في التعامل مع الصينيين. وينبغي ألا يكون هناك أى وهم عن الصداقة أو الشراكة عندما تكون المصالح المهمة هي المحك. فقد ثبت أن العقوبات فعالة في بعض المواقف عندما تستخدم باقتصاد ويحرص.

وليس هناك إجمالا أى بدائل حقيقية لسياسة الارتباط - على الأقل بمعنى الحفاظ على الحوار مع الصين. إن اقتصادها أكبر من أن يتعرض للمعاناة من العقوبات الاقتصادية أو الحظر التجارى، ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لإلحاق دمار كبير باقتصادها واقتصادات البلدان الآسيوية الأخرى في هذه العملية. كما أن القوة العسكرية للصين، وإن لم تضاهي القوات المسلحة للولايات المتحدة، لن يروعا التهديد. كما أن نظامها السياسى، وإن لم يكن محبوبا ويعتمد بصورة مفرطة على القمع، لا يبدو أنه معرض لخطر الانهيار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتهامات بأن الارتباط فشل هي انعكاس للسياسات الأمريكية المحلية أكثر منها تقييما دقيقا لسجل سياسة واشنطن تجاه الصين. وفي حين أنه لا تزال هناك مشكلات كثيرة تعين حلها، فإن التغيرات التي حدثت في الصين - من تحقيق الازدهار

الاقتصادي وفتح الأسواق، إلى الانتخابات القروية وتزايد المنظمات غير الحكومية، إلى النمو المتفجر للاتصالات السلكية واللاسلكية المحمولة والإنترنت - ترتبط بصورة لا انفصام لها بسياسة الارتباط الأمريكية. ولا يمكن تنحية الارتباط جانبا بدون تقييم حريص لسجله الكامل ويدون تقييم متوازن لآفاق النهج البديلة.

هوامش

1- Dianne E. Rennack, "China: U.S. Economic Sanctions," Report 96-272F (Congressional Research Service, October 1, 1997), p. 1; see also Kerry Dumbaugh, "China: Current U.S. Sanctions," Report 94-92 F (Congressional Research Service, April 14, 1995), P. 1.

2- Rennack, "China," pp. 8-9.

3- انظر George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (Alfred A. Knopf, 1998), pp. 89, 105-11, 159.

4- Thomas Lippman, "U.S. Gives China Renewal of Favored Status in Trade," *Washington Post*, May 29, 1993, p. A21.

5- على الرغم من أن الصين ليست عضوا في نظام الحد من تكنولوجيا القذائف، فقد وافقت على ألا تتبع القذائف التي تتجاوز مبادئ النظام التوجيهية.

6- انظر Robert S. Ross, "China," in Richard N. Haass, ed., *Economic Sanctions and American Diplomacy* (New York: Council on Foreign Relations, 1998), pp. 10-34.

7- المرجع المذكور، ص 28-29.

8- المرجع المذكور، ص 9-3.

9- المرجع المذكور، ص 21.

10- لقد نقل عن هاري هارينج الذي كان حينئذ خبيراً في شؤون الصين في مؤسسة بروكنج، قوله: «إن ما خلاص إليه الصينيون في الأساس هو أنهم سيحتفظون بوضع الدولة الأولى بالرعاية إلا إذا ارتكبتا عملاً طائشاً أو استفزازياً». وقد ورد ذلك في «U.S. Warns China That Renewal of Trade Status Depends on Several Conditions», *Washington Post*, May 13, 1993, p. A19; Lena H. Sun, "China Protests Trade Decision, Issues Warning," *Washington Post*, May 29, 1993, p. A21.

11- في يوليو 1993، أصدر مجلس النواب قراراً بهذا الصدد بموافقة 287 ضد 99.

12- رغم أن نظام الحد من تكنولوجيا القذائف لا يصرح بالعقوبات، فإن قانون الولايات المتحدة يفعل ذلك. وفي 1993، استخدمت إدارة كلينتون للقسم 73 (أ) من مرسوم الحد من صادرات الأسلحة، والقسم 11 ب (ب) (1) من مرسوم إدارة الصادرات، الخاص بصادرات التكنولوجيا المتقدمة بالقذائف، وليس القذائف بأسرها (الفئة 2 من ملحق معدات وتكنولوجيا نظام الحد من تكنولوجيا القذائف). وأوقفت العقوبات تصدير التكنولوجيا الراقية التي يمكن استخدامها في

التطبيقات العسكرية، وكذلك الإلكترونيات والطائرات العسكرية والنظم والمعدات الفضائية. وأثقلت القيود كامل الولايات المتحدة، خاصة صناعة الأقمار الصناعية الأمريكية التي كان يتزايد استخدامها للصواريخ الحاملة التجارية للصينية لإطلاق الأقمار الصناعية المصنعة في الولايات المتحدة. ومثال فرضت إدارة بوش القيود في ١٩٩١، انظر Shirley Kan, "Chinese Proliferation of Weapons of Mass Destruction: Current Policy Issues," Issue Brief 92056 (Congressional Research Service, January 6, 1997), p. 6; also Steven Greenhouse, "\$1 Billion in Sales of Hi-Tech Items to China Blocked," *New York Times*, August 26, 1993, p. A1.

١٢- ربما لخلطت الصعوبات التي واجهتها بكين مع السياسة الأمريكية الجديدة بارتباك لغوي. فليس هناك نظير محدد للكلمة ارتباط في اللغة الصينية، وليس هناك بالتأكيد لفظ يعكس الفروق الدقيقة لمعنى المصطلح في اللغة الإنجليزية. ويترجم الصينيون للمصطلح عادة بعبارة *Jiaowang*، التي تعني حرفياً تبادل الزيارات والاتصالات.

١٤- Warren Christopher, "Building Peace in the Middle East," speech delivered at Columbia University, September 20, 1993, pp. 5-6. Text provided by Office of the Spokesman, Department of State.

١٥- Anthony Lake, "From Containment to Enlargement," speech delivered at Johns Hopkins University School of Advanced International Affairs, September 21, 1993, p. 4.

١٦- المرجع المذكور، ص ٨.

١٧- Daniel Williams and R. Jeffrey Smith, "U.S. to Renew Contact with Chinese Military," *Washington Post*, November 1, 1993, p. A1. كان تنفيذ إدارة كلينتون للخطر أكثر صرامة من تنفيذ إدارة بوش له.

١٨- Don Oberdorfer, "Replaying the China Card: How Washington and Beijing Avoided a Diplomatic Disaster," *Washington Post*, November 7, 1993, p. C3.

١٩- Williams and Smith, "U.S. to Renew Contact with Chinese Military."

٢٠- Elaine Sciolino, "U.S. and Chinese Resolve Dispute on Missile Sales," *New York Times*, October 5, 1994, p. A1.

٢١- Douglas Jehl, "Warning to China on Trade," *New York Times*, April 30, 1994, p. 39.

٢٢- Thomas A. Moga, "A Journey into China—Notes from over the Wall, Part 2," in *Intellectual Property Today* (May 1997) (www.lawworks-iptoday.com/05-97/moga.htm [April 2000]).

٢٣- حسب ما يقول تشارلين بارشفيسكي في شهادته في ٩ يوليو ١٩٩٨ أمام لجنة التمويل في مجلس الشيوخ، فقد تم تدمير أربعة وستين خطاً غير شرعي لإنتاج الأقراص المدمجة في الصين، وتم اعتقال أكثر من ٨٠٠ شخص لانتهاك حقوق الملكية الدولية، وقامت إدارة الجمارك الأمريكية بمصادرة ١٥ مليون قرص مدمج غير قانوني، وحصل ٣٠٠٠ قاض صيني على تدريب على قضايا حقوق الملكية الدولية، وأصدرت الصين أكثر من ١٠٠ ألف براءة اختراع جديدة وسجلت أكثر من ١٢٠ ألف علامة تجارية سنوياً، كثير منها لشركات أمريكية. وبالطبع، فإن امتثال الصين المحسن لممارسات حقوق التأليف الدولية كان في مصطلحها الخاصة، ولكن الضغط المستمر والدعوة للتواصل من قبل مكتب الممثل التجاري لعبا بوضوح دوراً في اعتماد الصين لقوانين متشددة، مثل قوانين البراءات والعلامات التجارية، والأهم من ذلك، في إنفاذها

Charlene Barshefsky, "Renewal of Normal Trade Relations with China," على حد سواء. Senate Committee on Finance, 105 Cong. 2 sess. (July 9, 1998) (www.ustr.gov/treasury/barshefsky_20.pdf [April 2000]).

٢٤- كان المؤلف حاضرا الاجتماع ليتولى اخذ مذكرات. ويمكن للمثور على تقرير يحظى بالمصادقية عن الاجتماع وازمة مضاميق تايران باسمهما في ١٩٩٦، في
in '96: Tension over Taiwan Prompted Repair of Ties," *Washington Post*, June 21, 1998, p. A1.

٢٥- Barton Gellman, "Reappraisal Led to New China Policy: Skeptics Abound, but U.S. 'Strategic Partnership' Yielding Results," *Washington Post*, June 22, 1998, p. A1; James Mann, *About Face: A History of America's Curious Relationship with China, from Nixon to Clinton* (Alfred A. Knopf, 1999), p. 343.

٢٦- هذه الفقرة مستمدة من مشاركة المؤلف في الاجتماع. انظر أيضا -
China Policy"; Mann, *About Face*.

٢٧- انظر مثلا Berger's speeches to the Center for Strategic and International Studies on March 27, 1997, and the Council on Foreign Relations on June 6, 1997; also President Clinton's speech of April 7, 1999, at the United States Institute of Peace.

٢٨- انظر مثلا Robert Kagan and William Kristol, "Stop Playing by China's Rules," *New York Times*, June 22, 1998, p. A19; Gary Bauer, testimony in *China and Economic Engagement: Success or Failure?* Hearing before the Subcommittee on International Economic Policy and Trade of the House Committee on International Relations, 105 Cong. 2 sess. (Government Printing Office, 1998), p. 35; William Safire, "U.S. Security for Sale," *New York Times*, May 18, 1998, p. A19.

أوروبا وإيران: الحوار الحاسم

جوهانس رايسنر

صادق المجلس الأوروبي للاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمته الذي عقد في أدنبرة في ١١-١٢ من ديسمبر ١٩٩٢، على الحوار الحاسم، باعتباره سياسة أوروبية وضعت للإبقاء على الاتصال مع إيران والتأثير على نظامها. وتمثلت خلفية صياغة هذه السياسة في عدد من الأحداث، أوضح البعض منها الحاجة إلى الحذر في التعامل مع إيران. فعلى سبيل المثال، فإن فتوى آية الله الخميني بقتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي أكدها مجددا خلفه آية الله خامنئي في فبراير ١٩٩٢، وفي سبتمبر من نفس العام تم قتل ثلاثة شخصيات من المعارضة الكردية في مطعم يوناني اسمه ميكونوس في برلين.^(١) بيد أن تطورات أخرى أوضحت أن هناك فرصا كبيرة ستنشأ من التفاعل المتزايد مع إيران. فقد بلغت التجارة الأوروبية الإيرانية أعلى مستوى لها منذ الثورة في ١٩٧٩. وفي الوقت نفسه، بدا أن الرأي الشعبي في إيران قد تحول تجاه مزاج الإصلاح والبناء في ظل الرئيس هاشمي رافسنجاني، مما يبين أن النظام نفسه سيتجه نحو الاعتدال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة الأمريكية القائمة على عزل إيران لم تجد قدرة كاملة على التعبير عنها، ولم تعلن سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران إلا في ربيع ١٩٩٢.

ومع ذلك، فمع مرور السنوات التالية، فقدت سياسة الاتحاد الأوروبي للحوار الحاسم قوة دفعها، باعتبارها آلية قادرة على البقاء تستطيع أوروبا عن طريقها أن تفرض التفسير في إيران. فقد تعرضت السياسة لهجوم عنيف، ليس فقط من الولايات المتحدة وإسرائيل وإنما أيضا من الرأي العام الأوروبي. وأصبحت تعتبر غطاء غير أخلاقي للحفاظ على علاقات تجارية مريحة مع إيران، يتجاهل السلوك الإيراني فيما يتعلق بحقوق الإنسان والإرهاب وعملية السلام العربية الإسرائيلية وأسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صراع القوى الداخلي في إيران منع النظام من التعاون في هذه المجالات، ولم يكن الأوروبيون راغبين في استخدام علاقاتهم التجارية مع إيران كوسيلة ضغط من أجل تحقيق أهدافهم السياسية. لقد حاولت البلدان الأوروبية أن تسعى إلى تحقيق جداول أعمالها الثنائية الخاصة مع إيران،

مما جعل عقد اجتماعات منتظمة بين تروिका الاتحاد الأوروبي (هيئة نيابية تضم الرؤساء الحالي والسابق والمقبل للمجلس الأوروبي) وإيران يتحول إلى شعائر فارغة.

وفي حين عرقلت كل هذه العوامل سياسة الحوار الحاسم، فإن النتيجة التي انتهت إليها محاكمة ميكونوس في ربيع ١٩٩٧ فرضت الإنهاء الفوري لهذه السياسة. وفي ١٠ من إبريل، خلصت المحاكم الألمانية إلى أن مسئولين إيرانيين على مستوى عال - بما في ذلك قائد الثورة - كانوا مسئولين عن قتل أعضاء المعارضة الكردية في برلين. ومن ثم تم إيقاف الحوار الحاسم، وسحب جميع السفراء الأوروبيين من طهران لمدة سبعة شهور، إظهارا لتضامن غير مسبوق داخل الاتحاد الأوروبي.

ولم يتحسن الوضع إلا بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمي الذي نال فيه أغلبية ساحقة بعد ذلك بشهر. ومع تهادته للخطاب الرسمي، وحديثه عن الحوار بين الحضارات، غير خاتمي المناخ السياسي، ومهد الطريق للإصلاحات التي بشرت بسياسة خارجية أكثر توازنا، بل وتحسين في العلاقات الأمريكية الإيرانية.^(٧) وفي هذا المناخ المحسن، استؤنفت الاجتماعات بين تروिका الاتحاد الأوروبي وإيران. وكانت الجهود المبذولة لتصوير هذه الاجتماعات الجديدة بأنها « حوار بناء » أو « حوار شامل » قصيرة الأجل، فلم يكن هناك أحد على ما يبدو يريد تذكرته بالحوار الحاسم.

وسواء كانت هذه الاجتماعات الأخيرة ستشكل أساسا لسياسة الارتباط الجديدة للاتحاد الأوروبي التي تعمل في توافق مع سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران أم لا، أمر يتعين الانتظار لمعرفة نتيجته. وحتى حين ينظر المرء إلى المستقبل، فإنه من المفيد استخراج دروس الماضي من جهود الاتحاد الأوروبي للارتباط مع إيران في ظل سياسة الحوار الحاسم. ويكشف هذا الفصل كيف أفضى هذا المنظور العالمي الخاص لأوروبا، وتفسيرها للتطورات المحلية الإيرانية ومصالحها الاقتصادية الكبيرة في إيران، إلى استخدام غير فعال للحوافز لتغيير السلوك.

أهداف الحوار الحاسم

تم اعتماد سياسة الحوار الحاسم لتحقيق طائفة من الأهداف، بعضها صريح وبعضها ضمني. وقد عبر مجلس الوزراء الأوروبي صراحة عن هذه الأهداف:

في ضوء أهمية إيران في المنطقة، يؤكد المجلس الأوروبي مجددا إيمانه بأن الحوار مع الحكومة الإيرانية ينبغي الحفاظ عليه. وسيكون هذا حوارا حاسما يعكس الشواغل بشأن السلوك الإيراني، ويدعو إلى التحسين في عدد من المجالات خاصة حقوق الإنسان. وحكم الإعدام الذي ورد في فتوى آية الله الخميني ضد المؤلف سلمان رشدي، والذي يتناقض مع القانون الدولي، والإرهاب. إن التحسين في هذه المجالات سيكون مهما لتحديد نطاق العلاقات والثقة الوثقى التي يمكن تطويرها.^(٧)

ومن بين هذه المجالات التي أثارت قلقاً واضحاً، كانت القضايا المحيطة بحقوق الإنسان والإرهاب هي الأكثر إلحاحاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وكانت عملية السلام العربية الإسرائيلية، ومشتريات الأسلحة، وانتشار الأسلحة أيضاً تعتبر قضايا مهمة ولكنها بدت أقل بروزاً في حسابات أوروبا. وبصفة خاصة، لم تذكر أسلحة الدمار الشامل إلا في الفقرات التالية للمقطع السابق الاستشهاد به من إعلان المجلس الأوروبي.⁽⁴⁾

ومما يثير الاهتمام أن الولايات المتحدة انتابته نفس بواعث القلق لكنها أولتها أولوية مختلفة، مما يعكس الظروف السياسية المختلفة وجهات النظر المتعارضة لهذه الدول فيما يتعلق بالعالم. فبالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، كان للامن العالمي أهميته البارزة. وعلى النقيض من ذلك، كان الاتحاد الأوروبي، على الرغم من قوته الاقتصادية على النطاق العالمي، يمر بعملية تحول إلى لاعب دولي يعطى أولوية لشواغل عالمية بدرجة أكبر.⁽⁵⁾ وتواكب ظهور سياسة الحوار الحاسم التي تبناها الاتحاد الأوروبي مع هذه العملية. وفي ١٧ من مايو ١٩٩٨ فقط عندما ألغت الولايات المتحدة العقوبات على شركة توتال الفرنسية، أصبح واضحاً الالتقاء في الأولويات بين أمريكا وأوروبا فيما يتعلق بإيران؛ وفي مقابل هذا الإلغاء وعد الأوروبيون بتعاون أفضل مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وكان للأهداف غير المذكورة لسياسة الحوار الحاسم أهمية مماثلة. وبصفة خاصة كان هناك دافع قوى وراء هذه السياسة، هو الإبقاء على الاتصالات مع إيران، ليس فقط كوسيلة لتغيير السلوك الإيراني وإنما أيضاً كوسيلة للإبقاء على العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإيران، والتي كانت مريحة بدرجة عالية وقت تشكيل الحوار. وعلى الرغم من الطبيعة غير المعلنة لهذا الهدف، فقد تم التسليم على نطاق واسع بأهميته. والواقع أنه مع تقدم سياسة الحوار الحاسم، نشأ إدراك في المجتمع الدولي بأن الحفاظ على العلاقات التجارية كان هو الهدف الأول لسياسة أوروبا تجاه إيران. وقد نوقشت وجهة النظر هذه على نطاق واسع، وكان لها تأثيرها على الموقف الإيراني تجاه الحوار الحاسم أيضاً كما سيتضح تفصيلاً في هذا الفصل.

العوامل التي تشكل سياسة الحوار الحاسم

لوضع تقييم كامل بشأن كيف ولماذا تطورت سياسة الحوار الحاسم مثلما فعلت، من الضروري فهم عدة قواعد شكلت المناخ الذي وضعت فيه هذه السياسة. فأولاً، في الوقت الذي تم فيه اعتماد الحوار الحاسم، لم تكن العلاقات التجارية الأوروبية مع إيران كبيرة فقط بل كانت تعد بمزيد من التطور؛ نظراً لأن إيران كانت تمر بعملية إعادة تعمير بعد حربها مع العراق التي استمرت ثماني سنوات. وفي ١٩٩١، وصلت صادرات النفط الإيراني إلى أوروبا

إلى ذروتها: وفي السنة التالية وصلت الصادرات الأوروبية إلى إيران إلى أعلى مستوى لها في العقد ٨٦-١٩٩٦.^(٦) وفي حين كانت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا هم المستوردين الأول للنفط فإنه بحلول ١٩٩٠ أصبحت ألمانيا أكبر مستورد للصادرات غير النفطية الإيرانية (٤، ٣٤٤).^(٧) وفي ١٩٩٢، زاد حجم العلاقات التجارية الألمانية الإيرانية على ٦,٨ مليار دولار،^(٨) وهو أعلى مستوى منذ الثورة الإيرانية، وبلغت حصص إيران في البورصات الألمانية ما يزيد على ٦٠٠ مليون مارك ألماني.^(٩) وفي هذا المناخ الاقتصادي، كان مزاج العارضين الألمان في سوق طهران في أكتوبر ١٩٩٢ يوصف على نحو دقيق بأنه فورة من النشاط.^(١٠)

ولم يكن الدور البارز الذي لعبته ألمانيا في تشكيل الحوار يرجع فقط إلى علاقاتها التجارية مع إيران، بل نبع أيضا من علاقات تاريخية خاصة بين إيران وألمانيا بدأت في القرن التاسع عشر واستمرت تتطور حتى وقت الشاه. وبصفة خاصة كانت الجمهورية الإسلامية تقدر لوزير الخارجية هانز ديتريتش جينشر أنه نسب العدوان إلى العراق خلال زيارته لطهران في ١٩٨٤. وخلال زيارة جينشر الثانية في مايو ١٩٩١ (والتي أعقبتها زيارة وزير الاقتصاد الألماني يورجن موليمان في صيف ١٩٩٢)، وعد بتقديم المساعدة الألمانية لتعمير إيران، وساند طهران في رغبتها في الاعتراف بها كمشارك في منطقة الخليج الفارسي.^(١١) وبالإضافة إلى ذلك، قبل الرئيس رافسنجاني دعوة المستشار الألماني هيلموت كول لزيارة ألمانيا، رغم أنه في الواقع كان وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولاياتي هو الذي ذهب إلى ألمانيا في صيف ١٩٩٢. وكان مطلع التسعينيات أيضا زمنا تزايدت فيه الآمال بأن تستطيع ألمانيا أن تصبح وسيطا بين إيران والولايات المتحدة.^(١٢)

ثانيا، كان الافتراض الأوروبي بأن إيران تتجه نحو الاعتدال والامتثال للقواعد الدولية المعترف بها أمرا أساسيا لصياغة الحوار. وأسهمت عدة عوامل في توليد الانطباع بأن هذا التحرك أخذ في الحدوث. ومما تجدر الإشارة إليه أن وصول رافسنجاني إلى الرئاسة بعد موت الخميني في ١٩٨٩ وسياسته الجديدة لانتفاخ إيران من أجل التعمير، قوبلت على نطاق واسع باعتبارها نهاية فترة الثورة في إيران. ومثلما يبين تحليل لاحق، فخلال سنواته الأولى في منصبه، أرسى رافسنجاني من عدة نواح الأساس لسياسة خاتمي الحالية، على الرغم من أن جهوده قوبلت بالاعتراض من جانب زمرة المحافظين الإيرانيين، وخاصة بعد الانتخابات البرلمانية في ١٩٩٢.^(١٣) كما سجل موقف إيران المحايد في حرب الخليج في ٩٠-١٩٩١، باعتباره تأكيدا لنمو الاعتدال الإيراني. واستجابة لموقف إيران خلال النزاع العراقي الكويتي ألغى الاتحاد الأوروبي في أكتوبر ١٩٩٠ تدابير المقاطعة الاقتصادية التي فرضت في زمن الحرب العراقية الإيرانية. وأخيرا، تم تحرير آخر الرهائن الغربيين في لبنان بمساعدة إيرانية في ديسمبر ١٩٩١، مما أزال عقبة رئيسية أمام التقارب. وقد أثمرت هذه التطورات موقفا متقائلا تجاه إيران، وحاجت اللجنة الأوروبية لصالح التكامل السياسي والاقتصادي لإيران

فى المجتمع الدولى، « للمساعدة فى تعميرها الاقتصادى » و « تقوية قبضة الجناح
البراجماتى فى النظام. »^(١٤)

وكان العامل الأخير فى تشكيل الحوار هو السياسة الأوروبية المشتركة التى وضعت
مؤخرا بشأن الأمور الخارجية والأمن. وقد عكست السياسة الجديدة التزام الاتحاد الأوروبى
بدعم حقوق الإنسان باعتبارها «عنصرا أساسيا» فى سياستها الخارجية، خاصة فى ضوء
أحداث عديدة تشمل حقوق الإنسان فى إيران.^(١٥) وقبل وقت قصير من إعلان سياسة الحوار
الحاسم فى ديسمبر ١٩٩٢، تعثرت المفاوضات التى كانت تجرى من أجل إبرام اتفاق تجارى
أوروبى إيرانى بسبب إدراج موضوع حقوق الإنسان فى الاتفاقية. وكما ذكر، فإنه قبل ثلاثة
شهور فقط من إعلان الحوار الحاسم، تم قتل ثلاثة من قادة المعارضة الكردية فى برلين؛ وقبل
أقل من شهر من إصدار السياسة، تم رفع جائزة قتل سلمان رشدى إلى ما يربو على مليونى
دولار.^(١٦) وأثارت هذه الانتهاكات سخطا واسع النطاق فى ألمانيا، وجدلا واسعا خاصة فى
البوندستاغ الألمانى. وضغط بعض الأعضاء من أجل فرض عقوبات على إيران، ولكن الخطوة
الملموسة الوحيدة التى تم اتخاذها هى وقف الجهود المبذولة للتصديق على الاتفاقيات الثقافية
التي كان قد تم التفاوض عليها مؤخرا بين ألمانيا وإيران.^(١٧)

وياسترجاع الماضى، نجد أن هذه الأحداث كانت نذيرا لواحد من أكبر الانتقادات التى
وجهت إلى الحوار الحاسم : عجز السياسة عن تحقيق تقدم فى مجال حقوق الإنسان.^(١٨)
وأصبح البرلمان الأوروبى الذى شجع على إدراج حقوق الإنسان فى سياسته المشتركة
الخارجية والأمنية، من أكثر النقاد ضراوة فى شجب سياسة المجلس الأوروبى تجاه إيران
بسبب هذا الفشل.

فشل سياسة الحوار الحاسم

فشلت سياسة الحوار الحاسم بقدر عدم قدرتها فى التأثير على سلوك الحكومة الإيرانية،
ليس فقط فى مجال حقوق الإنسان وإنما أيضا فى مجالات أخرى تشغل الأذهان. ولا يعزى
هذا الفشل إلى عامل غالب واحد، وإنما إلى التقاء مجموعة من العوامل، تشمل صراع القوى
المحتدم داخل إيران، وعدم استعداد أوروبا لاستخدام علاقاتها الاقتصادية لممارسة الضغط
والخلاف مع الولايات المتحدة بشأن الحوار. وقد دعم كل من هذه العوامل غيره.

وفى حين أن الافتراض الذى وضعه الاتحاد الأوروبى والمقاتل بأن الحكومة الإيرانية أخذت
فى الاعتدال لم يكن افتراضا غير معقول، فقد فشلت أوروبا فى تقدير أهمية الصراع على
السلطة داخل إيران الذى طفا إلى السطح فى ١٩٩٢ واستمر بصورة أساسية يعترض طريق
الإصلاح السياسى منذ ذلك الوقت فصاعدا. وعانى اليساريون الإسلاميون والمحدثون
الإيرانيون (الذين أصبحوا هم الإصلاحيين حاليا) من هزيمة خطيرة فى الانتخابات البرلمانية

فى فبراير ١٩٩٢. ومن ثم بدأ قائد الثورة على خامنئى، حملة ضد « العدوان الثقافى للغرب »، وحدّ من البرنامج الاقتصادى لرافسنجانى الرامى إلى « التصحيح الهيكلى ».(١٩) فرغم أن انتخابات يونيو ١٩٩٣ أعادت الرئيس رافسنجانى إلى منصبه، فإن حقيقة أن التحول كان بطيئاً وأنه حصل على ٥٣٪ من الأصوات (وهو ما يقل كثيراً) عن انتصاره الساحق فى ١٩٨٩ (كانت تشير إلى انهيار قاعدة سلطة الرئيس. وأدت الانتخابات البرلمانية فى ربيع ١٩٩٦ إلى انقسام بين التكنوقراطيين المحدثين من الجناح اليميني (« العاملون من أجل البناء» الموالين لرافسنجانى) والمحافظين من الجناح اليميني الذين دعموا رغم ذلك سلطتهم فى المجلس (البرلمان).(٢٠)

وقلت الظروف المحيطة بهذه التطورات السياسية داخل النظام الثورى إلى أننى حد من التأثير المحتمل لى قوى فاعلة خارجية على السياسات الداخلية الإيرانية. وبذلك أصبح الحوار الحاسم مجرد دبلوماسية رمزية. وتحولت الاجتماعات المنتظمة بين ترويكما الاتحاد الأوروبى وإيران إلى شعائر غير مجدية تتضمن مناقشات مضمّنة عن القضايا المبدئية التى تشغل الأذهان. ورأى الإيرانيون - مثلهم مثل كثير من الأعضاء المتشككين فى المجتمع الدولى - هذه الاجتماعات ضرورية إذا ما كانت أوروبا تريد تبرير استمرار علاقاتها مع إيران. وفيما يتعلق بالجوانب المعيارية للقضايا الأساسية محل الاهتمام، وخاصة فى مجال حقوق الإنسان، رأى الإيرانيون فى هذه المحادثات منتدى للمجادلات الخطائية النظرية ؛ واعتبرت التغييرات الفعلية فى السلوك السياسى شيئاً يتم التفاوض بشأنه للحصول على مزيد من الامتيازات. ومثل الندوات الألمانية الإيرانية حول حقوق الإنسان (التى بدأت فى هامبورج وطهران فى ١٩٨٤)، فإن عدم جدوى هذه المناقشات أصبح واضحاً بمجرد أن بات جلياً أنها تتضمن فقط مناظرات فلسفية.(٢١)

كما لعبت التغييرات الاقتصادية وتأثيرها على المواقف الأوروبية دورها فى فشل سياسة الحوار الحاسم. فمُنذ ١٩٩٢ وصاعداً، وأساساً بسبب الأزمة الاقتصادية الداخلية فى إيران وليس لأسباب سياسية، شهدت التجارة الأوروبية الإيرانية انهياراً مطرداً. ووصلت التجارة بين ألمانيا وإيران إلى أدنى مستوياتها فى ١٩٩٨، بحجم لا يبلغ سوى ٣٢٩٥ مليون مارك.(٢٢) وفى هذا السياق تحول التركيز فى العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وإيران من أحجام التجارة إلى الائتمان وجدولة الديون. وفى ١٩٨٩، عندما تولى رافسنجانى السلطة، كانت ديون إيران الخارجية قليلة على الرغم من ثماني سنوات من الحرب مع العراق؛ بيد أنه فى نهاية ١٩٩٢، تراكم على إيران ٢٨ مليار دولار من الديون الأجنبية.(٢٣) وظهرت أزمة الديون الضخمة لأول مرة فى خريف ١٩٩٢؛ وفى ذلك الوقت كان مزاج المستثمرين الألمان لا يزال يوصف بأنه فورة من النشاط، وأعادت ألمانيا جدولة الديون وهى سعيدة. وبدأت هذه الجدولة فى فترة مبكرة منذ

أكتوبر ١٩٩٣، حتى في حين كان يوجه كثير من النقد إلى الاجتماعات بين وزير الاستخبارات الإيراني علي فلاحيان ووزير الدولة الألماني ومنسق خدمات الاستخبارات الألمانية بيرند شميدباور.^(٢٤)

وإن واجه الأوروبيون انخفاض التجارة وتنامي الديون الإيرانية، فقد أصبحوا أقل رغبة في استخدام علاقاتهم الاقتصادية كوسيلة للتأثير السياسي على إيران. وفي الإدارة الألمانية، وإلى حد كبير لأسباب تاريخية وثقافية وسيكولوجية، لم يلق التفكير بعقلية « العصا أو الجزرة » التشجيع.^(٢٥) ولم يتم النظر بصورة جدية لا في العقوبات ولا في وضع خطة استراتيجية متدرجة، كأداة لتغيير المواقف الإيرانية بشأن القضايا محل الاهتمام.^(٢٦) وفي مارس ١٩٩٦، عندما أصدرت المحكمة العليا الألمانية أمرا بالقبض على وزير الاستخبارات الإيراني علي فلاحيان، متهمة إياه بأنه المسئول عن عمليات القتل في مطعم ميكونوس، اعتبرت إيران هذه الخطوة إجراء انتقاميا. ومع ذلك فقد بذلت الحكومة الألمانية قصارى جهدها لتبديد هذه التصورات، مصرة على أنها مجرد خطوة قضائية ليس لها شأن بالسياسة، ومتجاهلة المناخ المعادي لإيران والمعادي للمالئ في ألمانيا.

وفي حين كان الاتحاد الأوروبي حذرا من التهديد باستخدام العصا الاقتصادية، لم يكن لديه حوافز حقيقية للحث على التغييرات السلوكية باستخدام الجزرة الاقتصادية. ولم تكن إعادة جدولة الديون منحة للنهوض بتنمية إيران، ولكن تم القيام بها كوسيلة لاسترجاع النقود الأوروبية. وإجمالا، كان من الواضح جدا أن من مصلحة الجانب الأوروبي أن تعتبرها إيران حافزا. وقد اعتبرتها إيران ثمنا تدفعه أوروبا للإبقاء على العلاقات مع إيران. وفي حين حدثت هذه الحقيقة من التأثير الذي كان يمكن ممارسته بالحوافز الاقتصادية، فإن استخدام الحوافز السياسية حد منه أيضا الرأي العام الأوروبي. فلم يوجد مناخ سياسي موثر تستطيع فيه أوروبا أن تقدم ما يمكن تفسيره على أنه حافز. وبدلا من ذلك عامل الرأي العام الأوروبي إيران باعتبارها دولة مارقة، وأخضعها للتقصي الأخلاقي، ولم يفعل شيئا لإشباع رغبة إيران للاعتراف بها واحترامها.

ولم يكن لدى الجانب الإيراني مبرر للاعتقاد بأن أوروبا ستستخدم علاقاتها الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي، ونظر إلى المطالب الأوروبية بصورة متزايدة فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة التي تشغل الأذهان باعتبارها مجرد إيماءات كلامية تعكس أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل. وجعلت الصعوبات المتنامية على ضفتي الأطلنطي، والتي طفت إلى السطح نتيجة للحوار الحاسم، الاتحاد الأوروبي يبدو عاجزا عن تحقيق أهدافه. وانهارت آمال إيران الأولية في استخدام الأوروبيين كشركاء ضد واشنطن. وبدلا من ذلك، بدأت إيران تبحث بصورة مكثفة عن شركاء جدد في الشرق. وعولمت روسيا والصين كشريكين استراتيجيين، واعتبرت البلدان الصناعية الآسيوية بديلا لأوروبا.

كما تهاوت سياسة الحوار الحاسم أيضا لأنه فيما دون مستوى السياسة الخارجية المشتركة والاجتماعات الشعائرية بين تروिका الاتحاد الأوروبي وإيران، سعت بلدان أوروبية كثيرة إلى تحقيق جداول أعمالها الخاصة مع إيران. وبسبب هذا تعثرت العلاقات السياسية الأوروبية الشاملة مع إيران من جراء المشكلات الثنائية. حيث كان كل بلد يسعى إلى طرح القضايا ذات الأهمية الكبرى بالنسبة له. فعلى سبيل المثال، فإنه بالنسبة للبريطانيين، كانت قضية سلمان رشدي أكثر إلحاحا. وأصبحت فرنسا من جانب آخر، أكثر اهتماما على نحو متزايد بأعمال النفط مع إيران، وكانت مطلهفة على منع الولايات المتحدة من فرض عقوبات أشد صرامة. وفي ١٩٩٥، قدمت إيران لشركة توتال الفرنسية عقدا لتطوير حقول الغاز في الخليج الفارسي، بعد أن أوقفت إدارة كلينتون خطط شركة كوكو الأمريكية. وكان لألمانيا متاعبها الثنائية مع إيران. فقضية هيلموت زيمكوس، الذي اعتقل في إيران واتهم بالتجسس، كانت جلية وواضحة في هذا الصدد. وبعد إطلاق سراحه في صيف ١٩٩٤، اعترف زيمكوس بأنه على خلاف البيانات السابقة عمل جاسوسا للولايات المتحدة والعراق. (٣٧) وكان العنصر الأشد إثارة للجدل في هذه القضية هو العلاقة بين وزير الدولة ومنسق خدمات الاستخبارات الألمانية، ووزير الاستخبارات الإيراني فلاحيان. وبدأت أول زيارة للوزير الإيراني لبون في أكتوبر ١٩٩٣، قبل وقت قصير من بداية محاكمة ميكونوس - والتي أدين بالتورط فيها فيما بعد - في برلين. (٣٨)

وفي ١٩٩٦، أصيبت ألمانيا بالاضطراب عندما اتهمت إيران بأنها مسؤولة بصورة غير مباشرة على الأقل عن قيام إرهابيين بتفجير قنابل في القدس في فبراير من ذلك العام. وبعد أن أصدرت المحكمة الألمانية أمرا بالقبض على وزير الاستخبارات الإيراني فلاحيان، أصبحت العلاقات الألمانية الإيرانية أكثر توترا. وعندما زارت تروिका الاتحاد الأوروبي طهران مرة ثانية في إبريل ١٩٩٦، أعلن الجانب الإيراني أنه بعيد عن الإرهاب الدولي، ولكنه أبدى « تفهمه » لنضال الفلسطينيين ضد إسرائيل. بيد أن هذا الموقف المعتدل كان لا يزال غير مقبول بالنسبة لمبعوثي الاتحاد الأوروبي. ونادى الكثيرون في وسائل الإعلام الألمانية بإنهاء الحوار الحاسم، أو على الأقل إعادة النظر فيه. بيد أن وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل أعلن أن « سياسة عدم العزلة »، إلى جانب هدف « التأثير النشط »، يحظيان بمساندة قوية من جميع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر. (٣٩) بيد أنه على الرغم من هذه الوحدة المعلنة من حيث المبدأ، واصلت البلدان الأوروبية التعامل مع إيران وفق جداول أعمالها الثنائية الخاصة، مما قوض السياسة المشتركة.

وأخيرا فقدت سياسة الحوار الحاسم تأثيرها السياسي الضخم، بسبب الخلاف الكبير في الرأي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول أفضل السبل لمعاملة إيران. وطلعت إلى

السطح معارضة الولايات المتحدة لسياسة الحوار في ربيع ١٩٩٢، بعد أن تولت إدارة كلينتون السلطة.^(٣٠) وفي مارس ١٩٩٢ وصف وزير الخارجية الجديد وارن كريستوفر حكومة طهران بأنها حكومة خارجية على «القانون الدولي»،^(٣١) مبينا عزم الإدارة الجديدة على تبني نهج أكثر اتساما بالمواجهة تجاه إيران مما كان عليه الحال خلال إدارة بوش. ومنذ ذلك الحين فصاعدا تضمن الترويج لمصالح الأمن الأمريكية في العالم ما يعرف بسياسة الاحتواء المزدوج للدولتين « المارتقن » إيران والعراق، والذي بلغ ذروته في إصدار الكونجرس لقانون العقوبات ضد إيران وليبيا في صيف ١٩٩٦.^(٣٢) وقد أصبح هذا التشريع، الذي فوض بتوقيع عقوبات أمريكية ثانوية على أي شركات أجنبية تستثمر في صناعات البترول الإيرانية أو الليبية بما يزيد على عتبة معينة، مصدر احتكاك حاد بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

وبجانب شكوى الولايات المتحدة من أن الحوار مع إيران « مقررنا بالعلاقات التجارية الواسعة والمعاملة المالية التفضيلية، قد يشجع إيران على الاعتقاد بأنها تستطيع تحسين العلاقات مع الغرب بدون تغيير سلوكها »،^(٣٣) ثار خلاف أساسي في النهج بين الطرفين. وعلى النقيض من الاتحاد الأوروبي الذي كان يشعر بالقلق أساسا بشأن السلوك الداخلي للنظام الإيراني، اعتبرت الولايات المتحدة إيران تحديدا أنها خطر على الأمن. ولم تكن الولايات المتحدة مهتمة بالأمن في الخليج الفارسي وإسرائيل فقط، بل كانت تشعر بالقلق بشأن احتمالات الأمن العالمي أيضا. وفي ضوء رغبة الولايات المتحدة في الحد من نفوذ إيران بغية تشجيع الاستقرار الإقليمي والعالمي، أعربت عن غضبها من ازدهار الصادرات الأوروبية واليابانية إلى إيران. وكان الأكثر مدعاة لقلق أمريكا هو تطبيق ألمانيا نظاما جديدا لضوابط التصدير، كانت أمريكا تعتبره غير ذي شأن في الحد من فرص وصول إيران إلى السلع ذات الاستخدام المزدوج.^(٣٤)

وإجمالا، اعتبرت الولايات المتحدة الحوار خطأ سياسيا وكذلك خطأ أخلاقيا. ولم يؤد هذا التصور إلى إنكفاء الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فقط، وإنما أثار السخط على هذه السياسة في أوروبا، خاصة داخل ألمانيا. فقد صور نقد مستفيض في وسائل الإعلام الحوار الحاسم باعتباره يبعثا لحقوق الإنسان إلى الشيطان. ووصف الخطاب الأمريكي إيران باعتبارها دولة منبوذة ومارقة، ولاقي ذلك ترحيبا كبيرا. وأعرب السياسيون الألمان بالحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الخضر في وقت وجودهما في المعارضة، أحيانا عن نقد أشد قسوة من نقد الأمريكيين والإسرائيليين. وكان هذا النقد يتناقض مع السياسة الرسمية لهذين الحزبين التي تقضي بالحفاظ على العلاقات مع إيران، رغم معارضتهما الحوار الحاسم. وبالتأكيد، فإن هذا التباين بين الخطاب وبين السياسة الرسمية، أصاب الإيرانيين بالبلبل، وتركمهم غير واثقين بأسس السياسة الأوروبية.

ونبع الخلاف على ضفتى الأطلسي بشأن السياسة تجاه إيران أيضا من اختلاف الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا. وعلى الرغم من أنه كان يوجد بلا شك خلاف فى مدى التركيز بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقضايا تحظى بالاهتمام فى إيران، فلم يتم التعبير عن أى أولويات محددة من كلا الجانبين. وشجع هذا الغموض والخلاف غير المعلن بين الولايات المتحدة وأوروبا الإيرانيين على الاعتقاد بأن الأوروبيين يعملون بدرجة أو بأخرى لصالح الولايات المتحدة. وبصفة خاصة أدى النقد الأخلاقى الذى تم الإعراب عنه فى أوروبا إلى شيوع تصور فى إيران بأن الأوروبيين كانوا مهتمين بالجانب العقابى للسياسة - يريدون « السعى وراء إنزال العقاب أو العمل العقابى دون اعتبار للتغيير السلوكى »^(٣٥) - مثلهم مثل الأمريكيين. وجعل هذا الانطباع عن الأوروبيين، والذى دعمته صيحة الحرب التى ترددت فى بعض وسائل الإعلام الألمانية التى تنادى بسقوط نظام الملالي، من السهل على النظام الإيرانى أن يصور الحوار الحاسم باعتباره محاولة أخرى لتغيير النظام الإيرانى كلية.

تقييم سياسة الحوار الحاسم

كان الحوار الحاسم رد فعل سياسى واسما لموقف سياسى مشترك أكثر مما كان استراتيجية سياسية. وقد كان أحد مكونات جهود أوروبا لوضع سياسة خارجية مشتركة، فى وقت كانت لا تزال فيه هذه النظرة فى بدايتها. وعلى الرغم من الرغبة فى العمل ككيان موحد على المستوى الدولى، فإن السياسة الأوروبية استمرت مشوشة بسبب الاحتكاكات بين الدول والتقسيمات الفرعية المختلفة ومجموعات المصالح داخل الدول. وكان وضع سياسة مشتركة للحوار الحاسم يتسم بقدر كاف من التحدى، ويذا أن تطبيقها يتجاوز القدرة المؤسسية لأوروبا فى ذلك الوقت. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة فى أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتى، عندما كانت أوروبا مشغولة أساسا بالعضلات الأوروبية، وكانت إيران بالمقارنة بتلك المشكلات تبدو بلدا نائيا وغير مهم نسبيا.

بيد أن الحوار كان له جانبان مهمان: فقد كان محاولة لتغيير السلوك الإيرانى، وأبقى على الاتصال بإيران. وبالإضافة إلى ذلك، كان الحوار الحاسم مهما لأنه كان سياسة أوروبية تتضمن تقديم الجوائز كحافز للتغيير فى البلد المستهدف. وقد اختار الاتحاد الأوروبى سياسة جعلت « العلاقات الوثقى والثقة » مع أوروبا تتوقف بصورة كبيرة على تغيير السلوك الإيرانى. ومع ذلك كان النص على العلاقات الوثقى والثقة عاما بدرجة أكبر من أن يعتبره الإيرانيون حافزا. وقد تضاعفت قوة هذا الحافز الغامض من جراء التصور الإيرانى بأن

أوروبا تحتاج إلى إيران بقدر ما تحتاج إيران إلى أوروبا. والاعتقاد بأن إيران تستطيع بسهولة أن تنوع علاقاتها الاقتصادية مع البلدان حديثة التصنيع في آسيا إذا قلصت أوروبا اتصالاتها الاقتصادية معها.^(٣٦)

هل تم استغلال هذه السياسة في الوقت المناسب ؟ يمكن القول بأنه عندما اعتمد الحوار، كانت الحكومة الإيرانية بقيادة رافسنجاني قد بدأت تشق طريقها نحو الاعتدال والامتثال للقواعد الدولية. بيد أن التدقيق عن كثب، يبين أن من المرجح أن توقيت الحوار الحاسم كان سيئا. فبعد انتهاء الحرب مع العراق في ١٩٨٨ وموت الخميني بعد ذلك بعام، نشأ في إيران في البدء حماس كبير للتعمير والانفتاح على الغرب، والحصول على الاعتراف الدولي. ومع ذلك، فبحلول ١٩٩٢، كان هذا الحماس قد أخذ ينهار بالفعل. وربما جعلت الذروة التي بلغت العلاقات التجارية الأوروبية الإيرانية في ذلك العام، الأوروبيين يتفاوضون عن حقيقة أن الشعب الإيراني كان قد شعر بالفعل بأن توقعاته لن تتحقق. لقد تأخرت سياسة الحوار الحاسم عن الوقت الملائم لإحداث أعظم تأثير على إيران و اتجاهاتها نحو البرجزة.^(٣٧) وكان التوقيت الفعلي لهذه السياسة، رد فعل على الميزان التجاري الإيجابي وقضية سلمان رشدي وقتلى ميكونوس، بأكثر منه رد فعل لظروف مواتية في إيران.

هل خاطبت سياسة الحوار الحاسم القوى الفاعلة المناسبة في إيران ؟ كانت هذه السياسة قضية بين حكومة وحكومة بصورة كاملة تقريبا. وكانت الآمال في الاعتدال معلقة على الحكومة، في حين تم تجاهل التحركات الأساسية نحو الاعتدال داخل المجتمع. والواقع، أن البرلمان الألماني جمد الاتفاقيات الثقافية مع إيران وتجاهل ندوات حقوق الإنسان. وهكذا ضاعت فرصة تطوير حوار حقيقي مع عناصر من المجتمع المدني الإيراني. وكانت العقلية الكامنة وراء هذا السلوك هي أن صلات الأعمال كانت ضرورية، لكن الصلات الثقافية مع النظم «المارقة» ينبغي تقليصها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة الحوار الحاسم كما صاغها الاتحاد الأوروبي، كانت أكثر غموضا واستتارا من أن تكون فعالة. وفي حين حذرت أوروبا من أنه «لن تكون هناك علاقات أوثق ما لم يحدث تغيير في السلوك»، فإنها لم تحدد الأهداف والعقوبات الصريحة. وعرقل الاقتدار إلى مبادئ توجيهية محددة لتقييم سلوك النظام الإيراني، هذه السياسة، خاصة لأنه لم يكن هناك مطلقا أساس موضوعي للدعوة لفرض عقوبات أو جزاءات أخرى أقل. وفي هذا المناخ، أسفرت حقيقة أن إيران كانت عازفة عن تغيير سلوكها في حين كانت أوروبا معرضة عن استخدام وزنها الاقتصادي كوسيلة تأثير سياسية، عن ركود هذه السياسة.

وأخيرا، فإن فشل سياسة الحوار الحاسم يمكن أن يعزى أيضا إلى عجز أوروبا عن حشد التأييد لهذه السياسة، سواء دوليا أو محليا. وفي ألمانيا بصفة خاصة، تم النظر في الجوانب الاستراتيجية للسياسة الخارجية تجاه إيران وتحديدها داخل الحكومة مع قليل من النقاش فيما يجاوز الدائرة الداخلية الصغيرة لصانعي السياسة. ولم تثر أى نوع من النقاش العام، سوى الجوانب الأخلاقية للسياسة. وكان الافتقار شبه الكامل للمناقشة العامة حول المبرر الاستراتيجي لهذه السياسة، يعنى أنه ليس هناك تفهم واسع لأهمية إيران بالنسبة لألمانيا من الزاوية الاستراتيجية، بغض النظر عن المنافع فى التجارة (حتى وإن كانت متناقصة). ونتيجة لذلك، فإنه عندما تعرضت السياسة للهجوم من قبل الرأى العام، تم استقطاب المناقشة فى معسكرين مصطنعين نوعا ما: أولئك الذين كانوا يناصرون دوائر الأعمال، وأولئك الذين كانوا يناصرون حقوق الإنسان. ويدون بذل جهود لإقناع دوائر معينة بأن السياسة كانت جديرة بمواصلتها، فإنه حتى فى وجه النتائج المخيبة للأمال، أصبح الحوار الحاسم ضحية للتوقعات الأصلية التى حددت له. فالحوار الحاسم الذى بشر به فى الأصل كوسيلة لإحداث تغييرات فى وضع حقوق الإنسان فى إيران، تعثر عندما ظهر أنه ليس هناك مبرر لهذه التوقعات. وعندما حدث هذا، فقد الحوار الحاسم ميزته النسبية لاستراتيجية الولايات المتحدة، التى وضعت الوفاء بالشروط قبل المحادثات.^(٢٨)

ولا يكفى تقييم الحوار الحاسم فقط فى سياق العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإيران. بل ينبغي بحث السياسة فى إطار مثلث العلاقات الأمريكية الأوروبية الإيرانية. ومن الناحية الظاهرية على الأقل، فإن المواقف الخاصة بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كانت على الترتيب اشبه بنموذج « الشرطى الجيد، والشرطى السيئ »: بيد أن هذه الفلسفة المنسقة لم تجد أى صدى داخل الاتحاد الأوروبي.^(٢٩) ونتيجة لذلك، حاولت إيران استغلال الانقسامات بين أوروبا والولايات المتحدة، باتهام أوروبا بالعجز عن أن تضع سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد ترددت أصداء هذا الادعاء فى أوروبا المعزقة بين الدفاع عن تعاونها مع أمريكا كنتاج لإرادتها الحرة ومقاومة انفراد أمريكا بالتصرف.

بيد أن المدافعين عن الحوار الحاسم زعموا أن هذه السياسة كانت وسيلة ضرورية للحيلولة دون العزلة التامة لإيران، والإبقاء على الاتصالات مفتوحة معها. وأيما كانت النكسات وأوجه الفشل التى أصابت هذه السياسة، فقد تم تحقيق هذين الهدفين، ولا ينبغي التقليل من أهميتهما. ذلك أن العزلة العالمية الفعالة، التى كان يمكن أن تحدث لو لم تكن السياسة الأوروبية قائمة، كان يمكن أن تجعل سلوك إيران أكثر استعصاء على التنبؤ به. ومثل هذه العزلة، مع التدهور السريع فى الوضع الاقتصادى وغياب بديل قابل للبقاء للصقوة الحاكمة، كانت ستجعل إيران أكثر تقلبا وأكثر خطرا على المنطقة بكاملها وعلى المصالح الغربية هناك.

ومع ذلك، ينبغي عدم الخلط بين الإبقاء على اتصالات مفتوحة مع إيران، وبين الأداء الفعال للحوار الحاسم. ولم يكن للأوروبيين دور في إشراك إيران في « لجنة الستة زائد اثنين المعنية بأفغانستان »، والتي جلست فيها إيران على نفس المائدة مع الولايات المتحدة، ولكنه كان بالتأكيد منتدى أساسيا لإيران لأن تعرب عن أرائها.^(٤٠)

من الصعب تقييم ما إذا كان للحوار الحاسم تأثير إيجابي على إيران، وبصورة أكثر تحديدا ما إذا كان انتخاب الرئيس خاتمي يمكن أن يعزى جزئيا إلى هذه السياسة. ومن ناحية، سيكون من التهور أن نعزو التغيير الداخلي في السياسات المحلية الإيرانية إلى الضغط الخارجي فقط. ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن على الأقل استنتاج أن بعض التأثير غير المباشر قد حدث. وكما سبق ذكره، فقد تم وقف الحوار الحاسم في إبريل ١٩٩٧ بعد الانتهاء من محاكمة ميكونس، قبل شهر فقط من انتخابات الرئاسة التي جرت في إيران. وأوضح سحب السفراء الأوروبيين من طهران، للإيرانيين، ربما للمرة الأولى، أن الأوروبيين ربما يريدون أن تقوم سياستهم على المبادئ وليس على الاقتصاد. وإذا صدق ذلك فإن فرصة العزلة الحقيقية كانت تبدو ممكنة. وربما أسهم هذا الإدراك في الرغبة الشاملة في إقامة حكومة جديدة، حكومة يرجح أن تلقى موافقة المجتمع الدولي. والفارقة أن تأثير التخلي عن سياسة الحوار الحاسم كان أكبر من تأثير الاستمرار فيها.

دروس سياسة الحوار الحاسم

على الرغم من فشل سياسة الحوار الحاسم للاتحاد الأوروبي، فإن هذه السياسة وتنفيذها يوفران بعض الدروس المفيدة لأولئك الذين يصوغون استراتيجيات الارتباط مستقبلا، سواء مع إيران أو مع البلدان الأخرى. فأولا، إن وجود فهم مفصل للوضع الداخلي للبلد المستهدف أمر حتمي لصياغة استراتيجية ناجحة للارتباط. ولوضع حزمة فعالة من الحوافز والعقوبات، يقتضي الأمر أن يتوافر لصانعي السياسة معلومات دقيقة عن الحوافز التي تحرك مختلف القوى الفاعلة في المجتمع، وكذلك عن القوى الفاعلة التي يمكنها إتمام التغيير في مجالات السلوك التي تمثل مشكلة. وعندما بدأ الحوار الحاسم، لم يول الأوروبيون اهتماما كافيا لصراع القوى الداخلي الذي كان يحدث في قلب إيران. ولو كانوا قد ركزوا على هذه الديناميات، فربما كانوا قد اعترفوا بأهمية وضع حزمة محددة من الحوافز لدعم نفوذ العناصر من المجتمع الإيراني التي تحبذ اتصالا أكبر مع الغرب. ولما كان الحال كذلك، فإن أوروبا أهملت الظروف السياسية الإيرانية الداخلية، وبدلا من ذلك وضعت سياسة تعتمد على الحوافز - مثل إعادة جدولة الديون وإتقان الصادرات - تعكس بدرجة أكبر المصالح الأوروبية في إيران.

لقد كشفت حالة الحوار الحاسم أيضا أهمية النظر بحرص في مستوى ونوع الارتباط (ما إذا كان مشروطا أو غير مشروط)، وقضية من الذى تتم مخاطبته عند وضع استراتيجية الارتباط. وكان الحوار الحاسم منذ بدايته مقصورا بدرجة أو بأخرى على الاتصالات بين حكومة وحكومة. وبصفة خاصة، فإنه نظرا لأن الحوار الحاسم سعى إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان، فإن الحوار بين حكومة وحكومة كان لا بد وأن يصطبغ بحوار غير مشروط مع العناصر الناهضة في المجتمع المدني الإيراني. وبدلا من ذلك، فإن ألمانيا الفت اتفاقاتها الثقافية مع إيران قبل إعلان الحوار الحاسم بوقت قصير، عوضا عن أن تدعم في الوقت نفسه الاتصالات مع المجتمع المدني.

ولم يكن التركيز على العلاقات بين حكومة وحكومة ملائما بوجه خاص، في ضوء العداء الذى كان يشعر به جانب كبير من الرأى العام الأوروبي تجاه النظام الإيراني. وقد أثارت هذه المشاعر المعادية بين الأوروبيين الجانب الإيراني، الذى كان يأمل فى أن تولد السياسة نوعا من التبادل والاحترام المتبادل.^(٤١) وحد فتور هذه المشاعر من التقدم الذى كان يمكن تحقيقه فى المحادثات بين حكومة وحكومة، نظرا لأن من « المنافع المحتملة لاستراتيجية الارتباط، الاعتراف الذى تكفله للدولة الأخرى، مما يقلل الإحساس بعدم الأمن والميل للجوء إلى التكتيكات المرتبطة بالدول الأكثر ضعفا ».^(٤٢)

وقد تغير الموقف الأوروبي تجاه إيران منذ انتخاب خاتمی. وأصبح الرأى العام الأوسع فى أوروبا واعيا بضرورة تنشيط المجتمع المدني فى إيران، ومساندة نضاله من أجل الحرية والحقوق. وقد اعتبرت هذه التطورات عن حق أنها توفر فرصا للارتباط بالطبقة الوسطى الحضرية غير المتجانسة والمتحررة، والتي أثبتت أنها قوة دافعة قوية لتحرير الاتجاهات السياسية فى إيران، حتى قبل وصول خاتمی للسلطة.^(٤٣) وتناضل هذه المجموعة، إلى جانب حركة المرأة، لدعم المجتمع المدني وحكم القانون ضد سلطة الفئات الدينية البيروقراطية المحافظة بدرجة أكبر. ويتوقف مستقبل إيران وعلاقاتها مع الغرب بدرجة كبيرة على ما إذا كانت الطبقة الوسطى ستستطيع تطوير مؤسسات سياسية مركزية قادرة على البقاء، فى مواجهة الزمر السياسية التى لا يزال يسيطر عليها رجال الدين.^(٤٤)

وتوضح هذه الحالة أيضا أن العقوبات لا ينبغي استبعادها من أى استراتيجية للحوار، وأنها إذا ما تم التصديق عليها فإن دورها يجب أن ينص عليه صراحة فى إعلانات السياسة. والحوار الحاسم مثال لكيف أن الارتباط الذى لا يهدد بالعقوبات مقترنا بالحوافز التى يقدمها، من المرجح ألا يكون فعالا. بيد أن الظروف التى سيتم فى ظلها استخدام العقوبات ينبغي أن تكون محددة وموجهة ومصوغة جيدا. وبالنظر إلى الوراء، نجد أن العلاقات الأوثق الواعدة - أو التهديد بالغانها - بأمل استتفار تغييرات سلوكية فى مجالات الامتثال الأربعة، لم

تكن استراتيجية سياسية صالحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا إلى أن النظريات الكامنة وراء السياسة كانت تتمثل في الحفاظ على الاتصال مع إيران، فإن التهديد الذي كان يمكن أن تلجأ إليه أوروبا في شكل عمل عقابي كان بعيدا عن المصادقية. ونتيجة لذلك، فإن تأثير أوروبا الذي تدعم من خلال علاقاتها الاقتصادية الكبيرة، تقوض بصورة كبيرة. وعلى الرغم من أن إيران ربما كانت قد شعرت بالحاجة إلى تقديم سياستها في ضوء دولي موثر أو تعديلها استجابة للضرورات الأيديولوجية والسياسية الداخلية، فإنه لم يكن من المحتمل أن تغير سلوكها على أي نحو يعتقد به استجابة للتهديدات الأوروبية. فعلى سبيل المثال، فإن العبارة الإيرانية القائلة « نحن ضد عملية السلام لكننا لن نعمل ضدها » هي نموذج للتغييرات التجميلية التي حدثت عبر مسار الحوار الحاسم.

وأخيرا، فإن أوضح درس يمكن استخلاصه من الحوار الحاسم هو أن كل نوع من الارتباط يحتاج إلى دعم دولي ومحلي. إن فشل دعاة الحوار الحاسم في بناء دوائر مؤيدة محلية تساند استمرار السياسة، كان لابد أن يؤدي إلى سقوط هذه السياسة حتى لو كانت المكونات الأخرى المتدافعة غائبة. وفي ألمانيا وبلدان أخرى، عجز أنصار السياسة عن إقناع المواطن الأوروبي العادي بأن لبلده مصالح مهمة في استمرار ارتباطها مع إيران. وفي النهاية، فإن موقف السياسة الواقعية أصبح ينظر إليه كمجرد غطاء لنشاط دور الأعمال. ومع رسوخ هذا الانطباع، تقوضت مصداقية دعاة الحوار الحاسم الذين يحاجون بأن النظام الإيراني قادر على التغيير.

إن هذه الدروس، في حين أنها وثيقة الصلة بأي محاولات لوضع استراتيجية فعالة للارتباط، فإنها مهمة بصفة خاصة بالنسبة لصانعي السياسة على جانبي المحيط الذين يبحثون الارتباط بإيران في المستقبل القريب. والمؤكد أن فرص إجراء حوار شامل مع مختلف أقسام المجتمع الإيراني أفضل اليوم مما كانت عليه في وقت ما. إن إيران مستعدة للحوار على مستوى المجتمع المدني (وكذلك على المستويات الأخرى) مع كل الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة. بيد أن « الحوار بين الحضارات » الذي دعا إليه خاتمي أخذ يتحقق، وأصبح هذا الحوار سياسة رسمية، بل ومقبولا في الدوائر المحافظة المعارضة للرئيس. وقد خففت الولايات المتحدة من جانبها موقفها تجاه إيران، ومعارضتها للحوار السياسي الأوروبي الإيراني. ويتوقف ما إذا كان يمكن معالجة القضايا التي تشغل الانهزام بصورة مثمرة على التطورات في إيران. وفي حين أن هناك مبررات للتفاؤل، فإنه يتعين على الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء الاعتراف بأن إيران بلد في حالة تحرك. ويقدر تعاطف الغرب مع الإصلاحيين، ويقدر أهمية الحركة التي يرأسها الرئيس خاتمي، فإن الهياكل السياسية والاقتصادية القديمة لا تزال فعالة وقد تعرقل جهود الارتباط مستقبلا.

- ١- حدثت عمليات القتل في ميكونوس في ١٧ سبتمبر ١٩٩٧.
- ٢- تناقض طاعة خاتمي مع رطانة المحافظين الإيرانيين الذين تحدثوا عن « صدام الحضارات » و « محاربة العدوان الثقافي للغرب ».
- ٣- European Council, "Conclusions of the Presidency," Edinburgh, December 1992, quoted in V. Matthias Struwe, *The Policy of Critical Dialogue: An Analysis of European Human Rights Policy towards Iran from 1992 to 1997*, Durham Middle East Paper 60 Durham [U.K.], 1998), pp. 25-26 .
- ٤- المرجع المذكور، ص ٢٦.
- ٥- لاحظ أيضا الفرق بين الولايات المتحدة « كدولة للأمن الوطني » والأمم الأوروبية « كدول متاجرة »، في Peter Rudolf, "Rogue Regime or Regional Power? Transatlantic Conflict over Policy towards Iran," in Matthias Dembinski and Kinka Gerke, eds., *Cooperation or Conflict? Transatlantic Relations in Transition* (New York: St. Martin's Press, 1998), pp. 144 f.; Peter Rudolf, "Critical Engagement: The European Union and Iran," in Richard N. Haass, ed., *Transatlantic Tensions: The United States, Europe, and Problem Countries* (Brookings, 1999), pp. 71-101.
- ٦- Eurostat, *Jahrbuch*, 97 (Luxembourg: Eurostat, 1997), p. 478.
- ٧- Farrokh Moini, ed., *Iran Yearbook*, 93 (Bonn: MB Medien and Bücher Verlagsgesellschaft mbH, 1993), p. 317.
- ٨- انخفض حجم التجارة إلى ١٦٦ مليون دولار في ١٩٩٨. International Monetary Fund, *Direction of Trade Statistics Yearbook, 1999* (Washington, D.C., 1999), p. 260.
- ٩- Thomas Dreger, "Einige Absonderlichkeiten," *Die Tageszeitung*, March 2, 1993, p. 13.
- ١٠- "Noch sorgt Teheran bei den Exporteuren für Euphorie," *Handelsblatt*, October 8, 1992, p. 15.
- ١١- مظلما كانت زيارة جينشر لطهران في ١٩٨٤ مهمة بالنسبة للعلاقات الألمانية الإيرانية والأوروبية الإيرانية، فإن ادعاء أن جينشر هو الذي « أسس » الحوار الحاسم هو من قبيل المبالغة. Hans Krech, "Was der 'kritische Dialog' gebracht hat," *Das Parlament*, February 12, 1999, p. 14.
- ١٢- Klaus-Dieter Frankenberger, "Genscher: Iran wünscht besseres Verhältnis zu Amerika," *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, May 8, 1991, pp. 1-2; Udo Bergdoll, "Zu Reparaturarbeiten nach Teheran," *Süddeutsche Zeitung*, May 6, 1991, p. 4.
- ١٣- Anoushiravan Ehteshami, *After Khomeini: The Iranian Second Republic* (New York: Routledge, 1995), pp. xiv f.; Shaul Bakhash, "Iran since the Gulf War," in Robert O. Freedman, ed., *The Middle East and the Peace Process: The Impact of the Oslo Accords* (University Press of Florida, 1998), pp. 241-64.
- ١٤- Struwe, *The Policy of Critical Dialogue*, p. 22.
- ١٥- المرجع المذكور ص ١٧.

١٦- "Iran Offers a Higher Reward for Assassination of Rushdie," *New York Times*, November 3, 1992, p. A9.

١٧- "Bonn: Keine Sanktionen wegen Rushdie," *Die Tageszeitung*, November 6, 1992, P. 1.

١٨- تترامى الاتهامات الشائعة للوجهة بعدم فاعلية الحوار الحاسم في مجال حقوق الإنسان في *Große Anfrage der Fraktion Bündnis90/Die Grünen, Iran-Politik der Bundesregierung*, Drucksache 13/ Wahlperiode (Bonn: Deutscher Bundestag, July 6, 1995) 13, 1973. للاحلاخ على نقد المانى Arthur Heinrich, "Zur Kritik des 'Kritischen Dialogs': Der Versuch, einen Weg zum Dialog mit Iran zu finden," *Blätter für deutsche und internationale Politik*, no. 5 (May 1996), pp. 532-43.

١٩- Rainer Hermann, "Von der Wirtschafts- zur Legitimationskrise," *Orient*, vol. 35 (1994), pp. 541-64, p. 548f.

٢٠- Wilfried Buchta, "Irans fraktionierte Führungselite und die fünften iranischen Parlamentswahlen," in *KAS-Auslandsinformationen*, vol. 12 (Sankt Augustin: KonradAdenauer-Stiftung, 1996), pp. 50-78.

٢١- Johannes Vandenrath, "Menschenrechte in Islam und Christentum: 'Deutschiranisches Kolloquium, 3.-6. Oktober 1990 in Teheran,'" *Orient*, vol. 32 (1991), pp. 515-20.

٢٢- هذا الممد هو فعلا بالنسبة للفترة من يناير إلى نوفمبر، وليس للعدة كلها. Deutsch-Iranische Industrie- und Handelskammer, *Deutsch/Iranischer Wirtschaftsspiegel* no. 16 (December 1999), p. 17.

Hermann, "Von der Wirtschafts- zur Legitimationskrise," p. 553.

٢٤- "Deutsch-Iranische Kontakte im Zwielficht," *Neue Zürcher Zeitung*, October 16, 1993, p. 1.

٢٥- ونظرا لأن المانيا لم تعان المحنة المرضية التي تعرض لها الأمريكيون بعد الثورة، فقد كانت أكثر ترددا في التفكير حول تشكيل علاقتها مع إيران بتدابير عقابية.

٢٦- إلى حد علمي، فإن جدول أعمال مفروض شبيهة بفكرة "خريطة الطريق" التي عبرت عنها فيما بعد مابلين اولبرايت ووزير الخارجية الأمريكية في ١٧ يونيو ١٩٩٨، لم تنتظر فيه أوروبا خلال فترة الحوار الحاسم. انظر Geoffrey Kemp, *America and Iran: Road Maps and Realism* (Washington, D.C.: Nixon Center, 1998).

٢٧- "Bonns intensive Beziehungen zu Iran," *Neue Zürcher Zeitung*, August 7, 1994, p. 3.

٢٨- دعت هذه الاتصالات بوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني إلى تكبير نظيره الألماني بأن الحوار الحاسم قد جعل تحسين موقف حقوق الإنسان في إيران شرطا لأي تحسن في العلاقات الأوروبية الإيرانية. "Schmidbauer: Iran-Connection ganz human," *Die Tageszeitung*, October 18, 1993, p. 2. For later contacts between Schmidbauer and Fallahian, see "Geheimdiplomatic Enge Bande," *Der Spiegel*, March 6, 1995, p. 28.

٢٩- "Kinkel zufrieden über EU-Entscheidung," *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, April 24, 1996, p. 4.

٣٠- حدث أن نواكيت انتخابات الرئاسة الأمريكية تقريبا مع إعلان الحوار الحاسم.

٣١- Elaine Sciolino, "Christopher Signals a Tougher U.S. Line toward Iran," *New York Times*, March 31, 1993, p. A3.

٣٢- Rudolf, "Rogue Regime or Regional Power?" p. 138.

State Department spokesman Mike McCurry, quoted in Steve Vogel, "Allies Oppose – ٣٢ Bonn's Iran Links," *Washington Post*, November 6, 1993, p. A18.

Steve Coll, "German Exports Helping Iran Rebuild, Rearm," *Washington Post*, December 6, 1992, pp. A33.

Raymond Tanter, "Rogue Regimes," in Bassma Kodmani-Darwish, ed., *The United States, Iran, and Iraq: Containment or Engagement?* (Paris: Institut français des relations internationales, 1998) (les notes de l'IFRI, no. 7), pp. 21-30, p. 28.

٣٦- حدث بعض الترويج في هذا الاتجاه خلال التسعينيات.

Val Moghadam, "Islamic Populism, Class, and Gender in Postrevolutionary Iran," in John Foran, ed., *A Century of Revolution: Social Movements in Iran* (University of Minnesota Press, 1994), pp. 189-222, p. 189.

٣٨- ينبغي ملاحظة ان الولايات المتحدة كانت مفتوحة للحوار للرسمي، لكن إيران لم تقبل هذا العرض.

Johannes Reissner, "Europe, the United States, and the Persian Gulf," in Robert D. Blackwill and Michael Stürmer, eds., *Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East* (MIT Press, 1997), pp. 123-42, p. 140.

٤٠- تتكون اللجنة من ستة جيران لأفغانستان زائد الولايات المتحدة وروسيا؛ وقد اجتمعت لأول مرة في نيويورك في أكتوبر ١٩٩٧.

٤١- تم الإعراب عن هذا الشعور في إيران بيليء في أول زيارة لترويك الاتحاد الأوروبي بعد قطع العلاقات بسبب محاكمة ميكونوس. ورد في "Dailies Comment on Iran-EU Rapprochement," *Islamic Republic News Agency*, July 20, 1998 (www.irna.com [February 2000]).

Shahram Chubin and Jerrold D. Green, "Engaging Iran: A US Strategy," *Survival* vol. 40 (Autumn 1998), pp. 153-69, p. 158.

٤٢- استخدم تعبير الطبقة الوسطى هنا بمعناه الاجتماعي والسياسي - الأيديولوجي، ويشير إلى المثقفين والبيروقراطيين وبعض البازاريين (التجار). للاطلاع على تحليل مثير للاهتمام لتعبير الطبقة الوسطى في سياق الفرق السياسية الإيرانية حالياً، انظر: Sa'id Barzin, *Jenâhbandi-ye siyâsi dar îrân* (Political Factions in Iran) (Tehran: Nashr-e Markaz Publishing, 1998). ولا يجب اعتبار البازاريين ينتمون تلقائياً إلى فرقة محافظة، خاصة ليس ما يسمى البازاريين الجدد. وه غرامهم ليس السياسة، بل الربح. وبالنسبة إلى شركائهم في القيادة، فإن الهدف المهيمن ليس هو الأيديولوجيا المترتبة بل السلطة. Jahangir Amuzegar, "Adjusting to Sanctions," *Foreign Affairs*, vol. 76 (May-June 1997), pp. 31-41, p. 39.

Shaul Bakhash, "Iran's Remarkable Election," *Journal of Democracy*, vol. 9 (January - ٤٤ 1998), pp. 80-94, pp. 93 f.

الولايات المتحدة والعراق، مخاطر الارتباط

كينيث جوستر^(١)

ثار الجدل حول المزايا النسبية لسياسة الارتباط أو سياسة العقوبات في المحل الأول عند التعامل مع الدول « المارقة » أو الدول التي تمثل مشكلة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تفرض عادة عقوبات اقتصادية على الدول التي تمثل مشكلة، فقد كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠، استثناء من تلك الممارسة العامة. ومن أغسطس ١٩٨٨ إلى أغسطس ١٩٩٠ - وهي الفترة بين نهاية الحرب الإيرانية العراقية، وغزو العراق الكويت - سعت الولايات المتحدة للارتباط بالعراق في محاولة لتعديل سلوكه وبناء علاقة ثنائية إيجابية. وخلال هذه الفترة سمحت حكومة الولايات المتحدة، وقد تصررت من أي أوهام عن أعمال الرئيس العراقي صدام حسين السابقة، بالتجارة في بنود غير عسكرية مع العراق وقدمت ضمانات انتحانية للمشتريات العراقية من المنتجات الزراعية الأمريكية.

ولم تنجح سياسة الولايات المتحدة في الارتباط المحدود بالعراق. فقد غزا العراقيون الكويت في أغسطس ١٩٩٠، وتجاهلوا العقوبات الاقتصادية المفروضة عليهم، وأخيراً قاتلوا وخاضوا حرباً وخسروها ضد تحالف دولي يزد على ثلاثين بلداً تعمل بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والواقع أن العراق حتى هذا اليوم يتحدى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي اعتمدها بعد حرب الخليج، ولا يزال ملتزماً بتطوير أسلحة الدمار الشامل والقدرة على توصيلها لأهدافها. وقد أثارت هذه الظروف قضية ما إذا كان الارتباط بالعراق سياسة رشيدة جرى اتباعها من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠ وما إذا كان يمكن استخلاص الدروس من تنفيذ تلك السياسة.

المصالح الحيوية للولايات المتحدة في الخليج الفارسي

لمدة ثلاثة عقود تقريباً، منذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة الأجنبية الأساسية في منطقة الخليج الفارسي، كان هناك توافق عريض في الرأي حول المصالح الحيوية للولايات المتحدة في تلك المنطقة.^(٢) وتتسم مصلحة أولية للولايات المتحدة في الحفاظ على التدفق المأمون وغير المقيد للنفط والغاز من الخليج بأسعار معقولة. ذلك أن الحصول على هذه الإمدادات من

الطاقة أمر حاسم بالنسبة للرفاهية الاقتصادية للعالم الصناعي. وهناك مصلحة ثانية مرتبطة بذلك هي الحفاظ على الاستقرار الإقليمي بإنشاء ترتيبات أمن للحيلولة من قيام دولة مهيمنة معادية للولايات المتحدة، وبالسعي لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهناك مصلحة ثالثة للولايات المتحدة، ترتبط بصورة أوسع بالشرق الأوسط، وهي ضمان أمن إسرائيل.^(٦)

ومنذ أوائل السبعينيات، سعت الولايات المتحدة لتحقيق هذه المصالح القومية من خلال تشكيلة متنوعة من السياسات. ففي البدء، من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩، اعتمدت الولايات المتحدة على علاقات قوية مع إيران ومع المملكة العربية السعودية - سياسة «الدعامتين» - لتحقيق استقرار المنطقة وتوفير إمدادات مأمونة من النفط والغاز. وخلال هذه الفترة، كانت علاقات الولايات المتحدة مع العراق غير موجودة عمليا. فقد قطع العراق العلاقات مع الولايات المتحدة في بداية حرب الأيام الستة ١٩٦٧ بين إسرائيل والقوات العربية؛ وبعد ذلك بوقت قصير، أصبح العراق إحدى الدول الزبائن الرئيسية للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط.

وانهارت سياسة الولايات المتحدة في الخليج في ١٩٧٩ مع نشوب الثورة الإيرانية، حيث تحولت إيران من حليف في ظل الشاه لتصبح خصما في ظل آية الله الخميني. وفي الوقت الذي غزا فيه العراق إيران في ١٩٨٠، بدأنا حربا تدميرية استمرت ثمانى سنوات، اعتمدت الولايات المتحدة نهج توازن القوى القائم بحكم الواقع إزاء هاتين القوتين الإقليميتين. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت من الناحية الرسمية محايدة فيما يتعلق بالحرب نفسها، فإنه عند تدهور الموقف العسكري العراقي في أواخر ١٩٨١ و١٩٨٢، أصبحت إدارة ريجان تشعر بالقلق من طموحات إيران التوسعية - وهو قلق شارك فيه في ذلك الوقت كثيرون من حلفاء الولايات المتحدة وبول الخليج الأخرى.

وبحلول ١٩٨٢، خلاص الرئيس رونالد ريجان إلى أنه مما يتفق مع المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، أن يبدأ في تدعيم العلاقات مع العراق. وكان الحافز الأول لإدارة ريجان في ذلك هو الحسبة الاستراتيجية القائلة بأن الولايات المتحدة في حاجة إلى دعم العراق كقوة إقليمية موازية لإيران.^(٧) وشملت الدوافع الثانوية الأخرى، الأمل في أن يلعب صدام حسين دورا بناء في عملية السلام في الشرق الأوسط والاعتراف بأن العراق باعتباره بلدا كبيرا لديه احتياجات أساسية من النفط، يمثل سوقا غير مستغلة بالنسبة للصناعة والزراعة الأمريكية؛ والرغبة في بناء علاقة مع بغداد وإنهاء احتكار موسكو للعلاقة معها.^(٨)

وبعد أن قطع صدام حسين العلاقات مع الإرهابي أبو نضال في ١٩٨٢، استبعدت حكومة الولايات المتحدة العراق من قائمة الأمم المنغسة في الإرهاب الذي ترعاه الدولة. وجعل هذا الإجراء العراق مؤهلا للحصول على مساعدة هيئة الائتمان السلمي التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية، والتي تدير برنامجا لترويج الصادرات وتنمية الأسواق لمساعدة المصدرين الزراعيين والمنتجين الأمريكيين عن طريق تنمية أسواق خارجية للسلع الأمريكية. وفي ديسمبر

١٩٨٢ (السنة المالية الأمريكية ١٩٨٣)، وافقت هذه الهيئة على تقديم ضمانات ائتمانية تبلغ نحو ٤٠ مليون دولار إلى المصدرين الزراعيين الأمريكيين لبيع سلع إلى العراق.

وبعد ذلك بعامين في نوفمبر ١٩٨٤، استأنفت الولايات المتحدة والعراق العلاقات الدبلوماسية، وزادت الحكومة الأمريكية تعاونها مع العراق بإشرافه في الاستخبارات العسكرية، واستمرار المساعدة الاقتصادية. بيد أن هذا التعاون لم يمتد إلى بيع أسلحة أو منظومات أسلحة للعراق.^(٧) والواقع أن دعم الولايات المتحدة للعراق لم يكن غير مشروط، فقد تبين حسب التطورات في النزاع مع إيران. فعندما كان العراق يعاني خسائر، مالت إدارة ريجان بدرجة أكبر لصالح صدام حسين. فعلى سبيل المثال، في ١٩٨٧ عندما بدأت إيران تهاجم ناقلات النفط بهدف منع العراق من تصدير النفط والانتفاخ بعائداته، « وضعت » الولايات المتحدة «علمها» على الناقلات الكويتية وسجلتها في الولايات المتحدة، وبذلك جعلت هذه الناقلات مؤهلة للحصول على حماية البحرية الأمريكية ضد الهجوم المحتمل من إيران.^(٨) وقد انتهت الحرب العراقية الإيرانية بوقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٨٨.

وقد خرج العراق من النزاع باعتباره واحداً من أقوى الدول عسكرياً في المنطقة. وقبل حرب العراق مع إيران مباشرة وفي أثنائها، حصل العراق على ما يساوي أكثر من خمسين مليار دولار من الأسلحة التقليدية، أساساً من الاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا.^(٩) كما بذل صدام حسين جهداً متضافراً خلال تلك الفترة لتطوير الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وبدأ العراق برنامجاً نووياً في السبعينيات، شمل عقد اتفاقاً للتعاون النووي مع فرنسا، وبمقتضاه وافق الفرنسيون على بناء مفاعل أوزيراك النووي خارج بغداد، وتدريب العلماء والفنيين العراقيين على إدارته. وفي ١٩٨١، عندما كان هذا المفاعل النووي على وشك التشغيل قامت الطائرات الإسرائيلية بقصفه وتدميره. بيد أنه اكتشف فيما بعد أن صدام حسين استمر في بذل مجهود سرى كبير لشراء مكونات برنامجهِ النووي، وحصل على المعدات والمواد أساساً من فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والبرازيل وباكستان.^(١٠)

وكانت الولايات المتحدة قد فرضت حظراً على بيع الأسلحة إلى العراق أو إيران خلال حربهما التي استمرت ثماني سنوات. وعلى الرغم من أن وزارة التجارة الأمريكية وافقت على الترخيص بتصدير ما يقرب من ١,٥ مليار دولار من المعدات ذات الاستخدام المزدوج إلى العراق بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠، فإن الشحنات الفعلية بموجب ذلك الترخيص كانت محدودة تماماً. والواقع أنه على عكس التأكيدات التي أبداها البعض^(١١) فإن ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار فقط من الـ ١,٥ مليار دولار من الصادرات مزبوجة الاستخدام التي تم الترخيص بها بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠، تم شحنه إلى العراق.^(١٢) وبالإضافة إلى ذلك، تمت الغالبية العظمى من الصادرات مزبوجة الاستخدام التي بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار خلال الحرب العراقية الإيرانية. ومنحت وزارة التجارة تراخيص بمبلغ ٧٥ مليون دولار فقط من الصادرات ذات الاستخدام

المزدوج خلال ١٩٨٩ و ١٩٩٠، وهو ما ينقص كثيرا عن السنة السابقة. (١٢) وعلى الرغم من الكميات القليلة نسبيا التي تم تسليمها من الصادرات، فإن بعض هذه البنود ربما انتهت إلى مساعدة العراق في جهوده لتطوير أسلحة الدمار الشامل. (١٣)

وقد استخدم العراق الأسلحة الكيميائية ضد إيران في عدة مناسبات خلال الحرب. وفي ١٩٨٨، استخدم الغاز السام ضد القرى الكردية في شمالي العراق. (١٤) وقد أدانت إدارة ريجان أعمال العراق، وطالبت بغداد بتعهد وتأكيد بالامتناع عن أي استخدام آخر للأسلحة الكيميائية. (١٥) بيد أن الإدارة عارضت إصدار تشريع يفرض قيودا اقتصادية على العراق، معتقدة أن مثل هذه العقوبات سيكون لها أثر معاكس على قدرة الولايات المتحدة على التأثير في العراقيين. (١٦)

وخلال الحرب العراقية الإيرانية، حظيت سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق بدعم كبير، حيث كان معظم المحللين يوافقون على الحاجة إلى الموازنة بين بغداد وطهران. ومع نهاية الحرب العراقية الإيرانية، بدأ هذا التوافق في الرأي ينهار. فقد حاج البعض في إدارة ريجان، بأن العراق أصبح عندئذ يمثل تهديدا عسكريا كبيرا في المنطقة وينبغي التصدي له. (١٧) وأشار آخرون في الكونجرس إلى استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد الأكراد، إضافة إلى الانتهاكات العراقية الإضافية لحقوق الإنسان، وطالبوا بفرض حظر تجاري. بيد أنه عندما كانت إدارة ريجان في الشهور الأخيرة من ولايتها، استمرت جهود التعاون تجاه العراق التي طبقت خلال الحرب الإيرانية العراقية. وأحيلت أي إعادة تقييم لسياسة الخليج إلى الإدارة التالية. وأمر الرئيس جورج بوش بإجراء هذه المراجعة بعد فترة قصيرة من توليه منصبه.

الارتباط المحدود، ٨٩ - ١٩٩٠

كانت الحكمة التقليدية - داخل إدارة بوش، وكذلك داخل أوروبا الغربية وبين البلدان العربية - هي أن العراق قد خرج من الحرب أكثر اعتدالا وأكثر موالاة للغرب، على الأقل من الناحية الظاهرية، وأكثر انفتاحا من الناحية السياسية مما كان عليه من قبل. (١٨) وكان من الواضح أن العراق وقد أنهكه صراعه مع إيران، في حاجة إلى إعادة بناء بلده الذي تم تدميره. وللحصول على المساعدة الاقتصادية ورأس المال الاستثماري المطلوبين، كان على العراق أن يقيم علاقات ودية مع الدول العربية الثرية في الخليج وكذلك مع الغرب. وخلال حربه مع إيران، أصبح جيران العراق بمن فيهم مصر والأردن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، أقرب إلى العراق، واعتقدوا أن صدام حسين سيركز على التعمير الداخلي، (وكانت التكلفة المقدرة لذلك تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار). والواقع أن صدام حسين أنشأ مجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٨٩، ويتكون من مصر واليمن الشمالي والأردن والعراق، لتوسيع تعاونه مع العرب المعتدلين، وليكون كتلة لمواجهة الهيمنة الإيرانية. كما أعاد صدام

حسين العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وفي مارس ١٩٨٩ وقع ميثاق عدم اعتداء ثنائي مع المملكة العربية السعودية. (١٩)

وشجعت البلدان العربية المعتلة الولايات المتحدة على أن تمد يدها إلى العراق. وكانت بغداد قد أوهنت علاقاتها مع موسكو بعد الحرب العراقية الإيرانية. كما حدّ العراق على نحو ظاهر من تأييده للفصائل الفلسطينية الراديكالية، ولعب دوراً مهماً في مساندة منظمة التحرير الفلسطينية في اعترافها التاريخي بحق إسرائيل في الوجود في نوفمبر ١٩٨٨، ووافق على الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، وفر العراق سوقاً متنامية لصناعات الولايات المتحدة والغرب، وهو ما تجسد بالفعل في مشتريات العراق من الأسلحة والتكنولوجيا الأوروبية (خاصة من فرنسا وألمانيا) والفلل الأمريكية. وكان العراق قد أصبح مصدراً أساسياً للنفط بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها الغربيين. وعلى الرغم من أنه باسترجاع الماضي يتبين أن ذلك كان من أحلام اليقظة، فإنه في ذلك الوقت كانت الرؤية الشائعة على نطاق واسع في المجتمع الدولي أن صدام حسين يتبع طريقاً أكثر اعتدالاً؛ ومن ثم، لم يكن هناك أي تأييد دولي لنزاع النظام العراقي.

وفي هذا السياق، قامت إدارة بوش - التي ورثت جهود إدارة ريجان لدعم العلاقات مع العراق - بمراجعة سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج الفارسي. (٢٠) وتمثلت ثمرة عملية الاستعراض والمراجعة المطولة هذه في «توجيه الأمن القومي رقم ٢٦» المعنون «سياسة الولايات المتحدة تجاه الخليج الفارسي»، والتي اكتملت في يونيو ١٩٨٩ ووقعها الرئيس في ٢ من أكتوبر ١٩٨٩. وقد أكد هذا التوجيه مجدداً الإطار الذي كان سارياً بالفعل، والخاص بسياسة الارتباط المحدود مع العراق. وقد لاحظ التوجيه أن «الحصول على نفط الخليج الفارسي وضمان أمن الدول الصديقة الرئيسية في المنطقة» لا يزال أمراً حيوياً للأمن القومي الأمريكي، وأن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن تلك المصالح، «عند الضرورة، وإذا كان ذلك ملائماً، من خلال استخدام القوة العسكرية للولايات المتحدة». ومضى التوجيه ليخلص إلى أن تطوير «علاقات طبيعية بين الولايات المتحدة والعراق سيخدم مصالحنا في الأجل الأطول، ويدعم الاستقرار في كل من الخليج والشرق الأوسط».

واعترف التوجيه بالحاجة إلى سبر أغوار العراقيين، واختبارهم، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الاعتدال في سلوكهم. فمن ناحية، اقترح التوجيه توسيع نطاق «الحوافز السياسية والاقتصادية المقدمة للعراق»، وأوصى بتسهيل «الفرص أمام الشركات الأمريكية للمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، خاصة في مجال الطاقة». ومن ناحية أخرى، نص التوجيه على أنه إذا فشلت الحوافز الإيجابية المقدمة إلى صدام حسين في إحداث السلوك المرغوب، فإن الولايات المتحدة ستضطلع بسلسلة من العقوبات السلبية لتشجيع السياسات العراقية البناءة: «يجب أن نفهم القيادة العراقية أن أي استخدام غير مشروع للأسلحة الكيميائية و/

أو البيولوجية سيؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها، والتي سنسعى للحصول على أكبر تأييد ممكن لها من حلفائنا وأصدقائنا». وبالمثل، فإن أي انتهاك من قبل العراق للضمانات الدولية المفروضة على برنامجهِ النووي سيؤدي إلى فرض العقوبات. وأخيراً، لاحظ التوجيه أن « اعتبارات حقوق الإنسان » ستستمر في أن تمثل عنصراً مهماً في سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، وأن العراق مدعو إلى « أن يلعب دوراً بناءً في التفاوض بشأن التسوية مع إيران والتعاون في عملية السلام بالشرق الأوسط ».

وسرعان ما أدى تحقيق قامت به وزارة العدل إلى تعقيد الجهود المبذولة لتطبيق سياسة الارتباط المعلنة في التوجيه رقم ٢٦. فقد بدأ المدعي العام الأمريكي في أطلنطا التحقيق مع فرع البنك الإيطالي، بنكا ناسيونالي ديل لافورو، الذي اشترك في برنامج ضمانات الائتمان التي قدمتها هيئة الائتمان السلي للمصدرين الأمريكيين للمنتجات الزراعية إلى العراق. وفي خلال التحقيق ثارت ادعاءات بأن البرنامج قد استغل لمساعدة العراقيين على أن يحصلوا بصورة غير قانونية على الأسلحة وغيرها من المواد المتعلقة بالأسلحة. وطفث هذه الادعاءات - والتي لم يتم الدليل على صحتها - على السطح عندما كانت إدارة بوش تنتظر في طلب العراق للحصول على ضمانات ائتمانية قدرها ٠,٢ مليار دولار للسنة المالية ١٩٩٠. (٢١)

واختارت الحكومة الأمريكية التي زودت العراق بضمانات ائتمانية قيمتها ١,١ مليار دولار في كل سنة من السنتين السابقتين، أن تعدل نهجها بالنسبة للسنة المالية ١٩٩٠. وكان القرار بتعديل البرنامج، والذي نتج عن عدة اجتماعات عقدت فيما بين الوكالات في أكتوبر/نوفمبر ١٩٨٩، يرجع أولاً إلى ادعاءات متعلقة بالبنك الإيطالي. كما ثار قدر كبير من الجدل الداخلي والخلاف - بشأن جدارة العراق الائتمانية. وأعرب ممثلون من وزارة الخزانة ومجلس الاحتياطي الفيدرالي عن قلقهم بشأن حجم الدين العراقي المستحق للمقرضين الأجانب، وبشأن تخلف العراق عن سداد قروضه من بعض البلدان الأخرى. غير أنهم ومسؤولين كبار آخرين في إدارة بوش اعترفوا أيضاً بأن العراق قد عامل على الدوام المقرضين الأمريكيين على أساس تفضيلي، وأنه قام بسداد المستحقات بالكامل وفي الوقت الملائم بموجب هذا البرنامج، وأن لديه احتياطات ضخمة من النفط كمصدر للإيرادات التي ستتحقق مستقبلاً لخدمة ديونه. (٢٢) وفي النهاية، اعتمدت الإدارة في نوفمبر ١٩٨٩ نهجاً متعدد الطبقات تجاه ضمانات الائتمان، بدلا من تلبية طلبات العراق من البرنامج مباشرة.

وبموجب هذه الخطة، قدمت وزارة الزراعة الشريحة الأولى من ضمانات ائتمانية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار، مع ضمانات إضافية للسنة المالية تعتمد على نتائج تحقيق المدعي العام الأمريكي في الجوانب المتعلقة بالبنك الإيطالي، وهي القضية التي تتعلق ببرنامج هيئة الائتمان السلي، وعلى نتائج الاستعراض الإداري الذي تقوم به وزارة الزراعة نفسها للبرنامج مع العراق. (٢٣) كما حظرت إدارة بوش الحكومة العراقية من أن البرنامج لن يستمر إلا إذا تبين «أنه خال من أي شبهة بعدم المشروعية». (٢٤)

وفى حين كانت الادعاءات المتعلقة بالبنك الإيطالي لا تزال معلقة فى ١٩٩٠، تجاهل الرئيس بوش معارضة الكونجرس ووقع توجيهها يسمح لبنك التصدير والاستيراد بأن يقدم ٢٠٠ مليون دولار كائتمان لقرض للتنمية إلى العراق. فحسبما يقول جيمس بيكر الثالث وزير الخارجية، فإن هذا القرار، « أصبح مقياسا عاليا للجهود [الأمريكية] المبذولة لتحقيق الاعتدال فى السلوك العراقى»^(٢٥) ونظرا لأن وزارة الزراعة استمرت ترأب التحقيقات مع البنك الإيطالى، فإن النتائج الأولية للاستعراض الإدارى الذى قامت به الوزارة نفسها لبرنامج الضمانات الائتمانية المقدمة للعراق حدد بعض أوجه الشذوذ الواضحة.^(٢٦) ومن ثم، أرجأت إدارة بوش فى فبراير ١٩٩٠ اتخاذ القرار بدفع أى نسبة من الشريحة الثانية التى تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار من ضمانات الائتمان المقدمة لمبيعات الصادرات إلى العراق، وهو تصرف أثار شكوى العراق.^(٢٧)

وفى الوقت نفسه بدأت سلسلة من الأعمال العراقية تثير تساؤلات جديدة عن نوايا العراق، وما إذا كانت سياسة الارتباط الأمريكية قد حققت أثرها المستهدف. ففى فبراير ١٩٩٠، فى قمة مجلس التعاون العربى أكد صدام حسين أن العراق، الذى تراكمت عليه ديون خارجية تبلغ نحو ٨٠ مليار دولار خلال حربه مع إيران، لن يسدد بعد ذلك القروض التى حصل عليها من البلدان العربية الأخرى. (بما فى ذلك ما يقدر بـ ١٠-٣٠ مليار دولار من الكويت) لأن العراق من المفترض أنه خاض هذه الحرب نيابة عن العالم العربى بأسره.^(٢٨) والواقع أن صدام حسين طالب بالفعل دول الخليج بأن تزود العراق بأموال إضافية. وخلال نفس الاجتماع، انتقد صدام حسين علنا الوجود البحرى طويل الأجل للولايات المتحدة فى الخليج الفارسى، وطالب الأسطول الأمريكى بأن يعود إلى بلاده. كما اشتكى العراق للولايات المتحدة فى فبراير من أن إذاعة صوت أمريكا كانت تنتقد الشرطة السرية فى العراق والبلدان الأخرى.

وفى مارس ١٩٩٠، تصاعد سلوك صدام حسين الباعث على إثارة الاضطرابات. فقد قدم العراق إلى المحاكمة صحفيا بريطانيا ولد فى إيران، كان قد ألقى القبض عليه بتهمة التجسس لحساب إسرائيل، وتم إعدامه على الرغم من الالتماسات الدولية بالعفو عنه. وفى الشهر نفسه، أوقف مسئولو الجمارك البريطانيين الذين يتعاونون مع الولايات المتحدة، محاولة عراقية لتهرب مكثفات لها استخدامات محتملة فى مجال القذائف والأسلحة النووية إلى العراق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تشاورت حكومة الولايات المتحدة مع البريطانيين بشأن مصادرة مواد مخصصة لقيام العراق بصنع ما يسمى بالمدفعة العملاق، فى الوقت الذى تواكب فيه ذلك مع الاغتيال الغامض للدكتور جيرالد بول خبير القذائف التسيارية الكندى، والذى كان مسئولاً إلى حد كبير عن تطوير ذلك السلاح. وخلال هذه الفترة، اكتشفت دوائر الاستخبارات فى الولايات المتحدة أيضا أن العراق يقوم ببناء منصات لإطلاق القذائف لها

مدى كاف للوصول إلى إسرائيل. وبعد ذلك الاكتشاف بوقت قصير في ٢ من إبريل ١٩٩٠، أصدر صدام حسين تهديدا استفزازيا يقول فيه إنه إذا هاجمت إسرائيل العراق فإن العراقيين سيستخدمون الأسلحة الكيميائية « لتلتهم نصف إسرائيل ».(٢٩)

وقد وقعت كل هذه الأحداث في فترة ثارت فيها شكوك صدام حسين من وجود مؤامرة أمريكية بريطانية إسرائيلية موجهة ضد العراق. والواقع أنه لم تكن هناك مثل هذه المؤامرة، وكانت إدارة بوش تسعى إلى طمأنة صدام حسين بأنها لا تضمّر أي نوايا سيئة تجاه العراق.(٣٠) وفي إبريل ومايو ١٩٩٠، اتخذت الإدارة رغم ذلك خطوات - رآها بعض التقاد غير كافية - للتصدي السلوك صدام حسين المنذر بالخطر. وأدان الرئيس بوش تهديد صدام حسين ضد إسرائيل، وشجبت وزارة الخارجية التهديد باعتباره غير مسئول. وبالإضافة إلى ذلك، طالب نائب مستشار الأمن القومي وزارة الخارجية بأن تتسق مع الوكالات الأخرى لوضع وتنفيذ مبادرة متعددة الأطراف للتصدي لانتشار الأسلحة العراقية غير التقليدية.(٣١) كما قررت الإدارة، مرة أخرى، أن تؤجل الإفراج عن الشريحة الثانية من ضمانات الائتمان الأمريكية للعراق البالغة ٥٠٠ مليون دولار وأوقفت برنامج المساعدات الزراعية، وهو قرار أدانته العراق باعتباره دليلا آخر على المؤامرة التي تقودها الولايات المتحدة ضده.(٣٢)

ويحلول أواخر يونيو ١٩٩٠، تدهورت العلاقات الأمريكية العراقية بدرجة أكبر. ومع ذلك كان من الصعب تبين ما إذا كانت أعمال صدام حسين تعكس تحولا استراتيجيا أو أنها مجرد تغيير تكتيكي في السلوك، لأن الولايات المتحدة كانت تفتقر إلى القدرات الاستخبارية الملائمة داخل العراق، خاصة الاستخبارات البشرية داخل دائرة القيادة العراقية. وفي ظل هذه الظروف، اعتمدت إدارة بوش اعتمادا كبيرا على ما كانت تسمعه من الجيران العرب للعراق، الذين بدوا أكثر معرفة بالنوايا الحقيقية لصدام حسين. واستمر زعماء المملكة العربية السعودية ومصر ينصحون الإدارة بتجنب الكلمات الملتهبة والأعمال المتعجلة.(٣٣) والواقع أن إدارة بوش قاومت مقترحات الكونجرس بفرض عقوبات جديدة على العراق. فقد كان من رأى هذه الإدارة أن مثل هذا التشريع سيحرم الرئيس من المرونة في التعامل مع العراق، وينتهك حقه في إدارة السياسة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت هناك وجهة نظر داخل البيت الأبيض - تشجعها مصر والبلدان العربية المعتدلة الأخرى - تقول إن الولايات المتحدة يرجع أن تحتفظ بنفوذها على العراق بمواصلة الاتصالات المحدودة بأكثر مما تقطعه بفرض مزيد من العقوبات.(٣٤)

وفي يوليو ١٩٩٠، ومع انخفاض سعر النفط الذي فاقم محنة العراق الاقتصادية، تصاعدت التوترات بين العراق والكويت. فقد اتهم العراق الكويت والإمارات العربية المتحدة بأنهما تجاوزتا عمدا حصصهما من الإنتاج التي حددتها الأوبك، ومن ثم تسببا في تخمة سوق النفط. كما اتهم العراق الكويتيين، بأنهم أقاموا مراكز عسكرية ومراكز للشرطة ومنشآت

نפטية على أرض عراقية، وبذلك انتهكوا الحدود العراقية الكويتية، وبأنهم سحبوا النفط من حقل الرميلة الذى يقع تحت تلك الحدود. وبحلول منتصف يوليو، اكتشفت الأقمار الصناعية الأمريكية تحرك القوات والمعدات العراقية نحو حدود الكويت. ^(٢٥) بيد أن بلدان المنطقة - بما فى ذلك مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، وحتى الكويت - استمرت تعتقد أن العراق لا يسعى إلا إلى تخويف الكويت، وحثت الولايات المتحدة على ألا تقوم بأى أعمال استفزازية. والواقع أن كل البلدان العربية، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، رفضت الوجود الأمريكى العلنى فى المنطقة باعتباره أمراً يؤدى إلى نتائج عكسية. وطالبت الإمارات العربية المتحدة وحدها الولايات المتحدة بأن تشارك فى تدريبات عسكرية مشتركة، كمظهر للتضامن ضد تهديدات صدام حسين الجديدة. ووافق الرئيس بوش على التدريبات فى ٢٣ من يوليو، وفى اليوم التالى اشتركت ٦ سفن أمريكية، بما فى ذلك طائرات التزويد بالوقود فى الجو، فى مناورة مشتركة مع الإمارات. كما أكدت وزارة الخارجية مجددا التزام حكومة الولايات المتحدة بالتدقيق الحر للنفط خلال مضيق هرمز، وبالدفاء الفردى والجماعى عن النفس بالنسبة للبلدان القائمة فى المنطقة، وهى الرسالة التى قدمتها أربيل جلاسبى سفيرة الولايات المتحدة مباشرة إلى نائب وزير الخارجية العراقى فى ٢٤ من يوليو.

وأصدرت دوائر الاستخبارات الأمريكية « تحذيراً رسمياً من الحرب » فى ٢٥ من يوليو، ولكن القادة العرب استمروا يعتقدون (وهم متفائلون) بأن الأمور بين العراق والكويت يمكن حلها سلمياً. وأوضح الرئيس المصرى حسنى مبارك أن لديه تأكيدات شخصية من صدام حسين بأن العراق لن يتحرك ضد الكويت. ^(٢٦) والأكثر من ذلك، فإن السفيرة جلاسبى، صرحت فى أعقاب اجتماع غير مسبوق مع صدام حسين فى ٢٥ من يوليو، أن صدام حسين قد قدم لها تطمينات بأنه يسعى إلى حل دبلوماسى للأزمة فى اجتماع الأوبك القادم فى المملكة العربية السعودية. ^(٢٧) وفى ضوء هذه الإشارات المتضاربة، وفى مسعى آخر لنزع فتيل الأزمة، بعث الرئيس بوش إلى صدام حسين برسالة متفائلة وإن كانت متوازنة فى ٢٨ من يوليو. وأوضحت الرسالة « أن روح الصداقة والإخلاص » تقتضى الإبلاغ بأن الولايات المتحدة ستعارض أى عمل عسكري عراقى، لكنه أعرب أيضاً عن الرغبة « فى علاقات أفضل مع العراق ». وقد عكست هذه الرسالة الفصل الأخير من محاولة إدارة بوش دفع العراق للسلوك البناء بالمهادنة، اتفاقاً مع الجهود الدبلوماسية العربية.

وانتهى الاجتماع الذى عقد فى المملكة العربية السعودية بين العراقيين والكويتيين دون الوصول إلى حل. وفى أول أغسطس، صعدت دوائر الاستخبارات الأمريكية « تحذيرها الرسمى من الحرب » إلى « تحذير من الهجوم »، وإن كان الخبراء قد ظلوا يشكون فى أن العراق سيقوم فقط باقتحام محدود للكويت للاستيلاء على حقل الرميلة للنفط، وربما جزيرتى بوبيان ووربة اللتين تسيطران على مدخل الميناء العراقى أم القصر. وفى صباح يوم ٢ من

أغسطس، قبل أن يستطيع البيت الأبيض أن يرسل رسالة ثانية أشد قوة في عباراتها إلى صدام حسين، غزت القوات العراقية الكويت بسرعة واحتلتها بالكامل. (٣٨)

دروس الارتباط

لم تكن سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، قضية بارزة خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى لإدارة بوش. فقد كان الاهتمام منصبا بدلا من ذلك على التغيرات الثورية في وسط وشرق أوروبا، والوضع في الصين في أعقاب أعمال العنف بميدان تيانانمن، والقلق في أمريكا الوسطى (نيكاراجوا وبنما)، وعملية الوحدة الألمانية، والاضطرابات في الاتحاد السوفيتي. وحتى في الشرق الأوسط، انصب التركيز الأساسي للولايات المتحدة على عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والدور الذي يمكن للبلدان المجاورة أن تلعبه في تحقيق تقدم لهذه العملية. (٣٩)

ولم يثر الاهتمام الذي تم إيلاؤه للعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق في جلسات الاستماع في الكونجرس أو في غيره من الأماكن، كثيرا من النقاش أو الجدل. فقد لقي أحد أعضاء الكونجرس، وهو النائب توم لانتوس (النائب الديمقراطي لكاليفورنيا)، والذي أصبح فيما بعد ناقدًا حادًا لسياسة الارتباط التي اتبعتها إدارة بوش، كلمات كريمة بشأن هذه السياسة في جلسة استماع عقدت في يونيو ١٩٩٠ مع مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوبي آسيا، قبل غزو العراق للكويت بفترة قصيرة. وذكر النائب لانتوس في تلك الجلسة: « منذ نحو شهر مضى شهدتم أمامنا، وأنا أقتبس نص كلامكم ، بأنه (إذا سعى العراق لأن يلعب دور المفسد في الشرق الأوسط، فإننا سنتخذ الإجراءات الملائمة باسم المصالح الأمريكية. وإذا لعب العراق دورا مسئولا على نحو متزايد، فإن العلاقة الأمريكية العراقية ستتحسن). والآن فإن هذا البيان أعتقد أننا جميعا نستطيع أن نتبناه » (٤٠)

وقد عكست وجهة النظر هذه، الشواغل التي كانت تنتاب الكثيرين (بمن في ذلك عدة قادة عرب) من أن تثير إجراءات الولايات المتحدة تجاه العراق إذا كانت جد قاسية، صداما مع صدام حسين. ومع ذلك فبعد انتهاء حرب الخليج، تعرضت جهود إدارة بوش الشاملة للارتباط بالعراق لهجوم داخل الولايات المتحدة، لكونها جد متسامحة إزاء السلوك العراقي. وتراوح المنتقدون فيما بعد حرب الخليج، من أعضاء الكونجرس الذين يسعون إلى تشويه نجاحات الإدارة في حرب الخليج، إلى الصحفيين الذين وصفوا سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق « بالتزلف »، إلى الأكاديميين الذين وصفوا سياسة الارتباط بأنها « معيبة سواء في مفاهيمها أو في تنفيذها »، وأيضا بأنها سيئة التصميم وغير أخلاقية. وكان الدافع وراء بعض هذه الانتقادات سياسيا، وقد طرحت جميعها مستفيدة من إلقاء نظرة إلى الوراء على

الأحداث بعد وقوعها. ^(٤١) ولكن أيا كانت مزايا سياسة الارتباط - وهو موضوع قد يختلف بشأنه العقلاء بالتاكيد - فقد ظهرت ثروس مهمة عديدة من الجدل الدائر حول تلك السياسة. أولها، أن هناك مخاطر سياسية لصيقة بالأخذ بسياسة الارتباط، حتى الارتباط المحدود بالدول التي تمثل مشكلة. إن سياسة الارتباط تقوم بالضرورة على توقع أن الدولة التي تمثل مشكلة ترغب في اتخاذ خطوات لتحسين سلوكها. وفي حالة العراق، أرسى توجيه الأمن القومي رقم ٢٦ سياسة متوازنة ومدروسة للارتباط البناء. ولو كان صدام حسين قد جعل سلوكه معتدلا - كما تتنبأت البلدان العربية المجاورة بأنه سيفعل - لكان الارتباط قد نجح. بيد أنه عندما غزا صدام الكويت، فقد استثار الارتباط رد الفعل المعاكس، وهوجم باعتباره فشلا وتزلفا. والواقع أن استخدام مثل هذه الأوصاف، يتجاهل حقيقة أن الدولة التي تمثل مشكلة، بحكم طبيعتها ذاتها، قد تخرج عن نطاق تأثير السياسة الخارجية لأي بلد. إن الاستخدام المفرط في التبسيط لهذه الأوصاف يوضح خطرا سياسيا آخر يحيط بسياسة الارتباط: إن مثل هذه السياسة، خاصة مع تدبر الماضي، يساء فهمها وتوصيفها عادة. ولم تتعرض إدارة بوش لأي أوهام عن طبيعة نظام صدام حسين، ومع ذلك فقد اعتقدت الإدارة أنه يجدر بها تحمل مخاطرة محسوبة للارتباط بالعراق لتشجيع صدام على تحسين سلوكه، استنادا إلى دلائل بدت بعد الحرب الإيرانية العراقية بأنه كان مستعدا لذلك.

وأخيرا، ينبغي الحكم على سياسة الارتباط مع العراق بالمقارنة بخيارات السياسة البديلة التي كانت قيد الاعتبار في ذلك الوقت، لتحديد أي مسارات العمل، بين سلسلة من الخيارات غير الجذابة، من شأنه أن يحقق مصالح الولايات المتحدة في الخليج الفارسي على أفضل وجه. وقد ادعى منتقدو سياسة إدارة بوش، أن فرض العقوبات الأمريكية على العراق كان سيخدم المصالح الأمريكية على أفضل وجه. وقالوا إن سياسة العقوبات كانت ستغفو بالتاكيد نهجا سياسيا أقل خطرا من الارتباط. وإن العقوبات كانت ستوضح علانية أن سلوك العراق يلقى اعتراضا، وبذلك تجعل من الصعب انتقاد السياسة إذا ظل سلوك العراق يلقى اعتراضا، وتجعل من السهل تقريظ السياسة باعتبارها ناجحة إذا تحسن سلوك العراق على مر الوقت. ومع ذلك فليس من الواضح بأي حال أن العقوبات من جانب واحد التي تفرضها الولايات المتحدة - في تعارض مع موقف جيران العراق في المنطقة، وعمليا مع موقف كل البلدان الغربية - كانت ستنتج في ردع صدام حسين عن سلوكه العدوانى. والواقع أن ستة أشهر من العقوبات متعددة الأطراف المفروضة على العراق من قبل المجتمع الدولي (أغسطس ١٩٩٠ - يناير ١٩٩١) والتي أعقبتها خمسة أسابيع من القصف الحاشد (يناير - فبراير ١٩٩١)، لم تقنع صداما بتغيير موقفه تجاه الكويت. وبالفعل، فإن نحو عقد من العقوبات القاسية متعددة الأطراف المفروضة على العراق بعد حرب الخليج، لم تقنع صداما بعد بالتعاون مع فرق الأمم المتحدة للتفتيش على الأسلحة.

وحتى مع تدبر وقائع الماضى، فليس من الواضح أن أى خيار سياسى كان بمقدوره منع العراق من غزو الكويت، أو كان سيصبح له تأثير مستمر وصحى على سلوك صدام حسين. إن حقيقة أن سياسة إدارة بوش فى الارتباط لم تنجح، لا تعنى بالضرورة أن السياسة مضللة. فالواقع أنها استغللت غزو صدام الكويت لبلورة توافق محلى ودولى فى الرأى كان مطلوباً لمقاومة العدوان. ونظراً لأن الولايات المتحدة لم تتبع من قبل سياسة أحادية الجانب بشأن العقوبات، فقد عززت المصادقية فى التعامل مع بلدان فى المنطقة وفى أماكن أخرى، من خلال صياغة تحالف الأمم المتحدة الذى طرد العراق من الكويت فيما بعد. وربما لم تكن سياسة العقوبات من جانب واحد لتحث تأثيراً إيجابياً على صدام، أو لتوفر الأساس لتنظيم العمل الدولى ضده فيما بعد. بل ومن المتصور أن سياسة العقوبات ربما دفعت العراق للتعجيل بغزو الكويت فى وقت أسبق.

وهناك درس ثان يتعلق بنوع التأثير الذى تمارسه مجموعات لها مصالح اقتصادية، وغيرها من القوى الفاعلة خارج حكومة الولايات المتحدة على السياسة الخارجية الأمريكية. فعلى مر الوقت ربما تضغط طائفة واسعة من القوى المحلية والدولية بصورة محمومة على صانعى السياسة للتحرك صوب سياسة الارتباط بدولة ما تمثل مشكلة، حتى لو كانت العقوبات مطبقة بالفعل ورغم الأخطار السياسية المتضمنة فى التحرك نحو الارتباط. وفى حين أن السخط الأخلاقى ربما يكون قائماً وراء سياسة العقوبات، فإن عوامل أخرى داخل البلد الذى يفرض العقوبات، وبين أصدقائه وحلفائه، مثل المصالح التجارية والعلاقات بين الناس وبعضهم البعض، والشواغل الإنسانية، بل وحتى الروابط التاريخية، قد تدفع السياسة فى النهاية فى اتجاه شكل ما من الارتباط، خاصة الارتباط الاقتصادى - والذى يبدو عادة أقل وضوحاً للرأى العام ومن ثم أقل إثارة للجدل، من الارتباط السياسى الكامل. وقد ظهرت بالتأكيد عناصر من هذه الظاهرة فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه العراق.

وفى داخل الولايات المتحدة، ضغطت المجموعات الزراعية المهتمة بتصدير منتجاتها إلى العراق، بصورة هادئة وإن كانت فعالة، على إدارتى ريجان وبوش، لتقديم مستويات أكبر من ضمانات الائتمان إلى العراق. وبطول ١٩٨٩، كان العراق قد أصبح تاسع أكبر مشتر للمنتجات الزراعية الأمريكية. والواقع أن برنامج ضمانات الائتمان المقدم إلى العراق كان يحظى بالشعبية لأقصى حد سواء فى « الكايبيتول هيل »، أو لدى السياسيين المعنيين بالزراعة، وجعلت هذه المجموعات تقضيلاتها السياسية معروفة لدى القرع التنفيذى. ومن ثم كان للبرنامج التجارى تأثير مزبج: فقد زود الولايات المتحدة بوسيلة تأثير اقتصادية على العراق، لكنه دفع أيضاً تلك المجموعات المحلية التى كان لها مصلحة فى البرنامج لممارسة ضغط سياسى ضد استخدام وسيلة التأثير هذه.^(٤٢)

وعلى الصعيد الدولي، حث كل من البلدان العربية والحلفاء في أوروبا، الولايات المتحدة على أن تمد يدها للعراق، وأصروا على أن الظروف مواتية لإدماج العراق في مجموعة من الدول العربية المعتدلة في منطقة الخليج. وقد كان من الصعب للغاية أن تتجاهل الحكومة الأمريكية مثل هذه الآراء، لأن البلدان المعنية كانت في ذلك الوقت على معرفة وعلم واسعين بالوضع الداخلي في العراق بدرجة أكبر من الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة الأمريكية على نحو مفهوم أكثر ميلاً لموقف سياسي يحظى بمساندة متعددة الأطراف وواسعة النطاق، من ميلها لسياسة يعارضها عملياً كل أصدقائها وحلفائها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي محاولة للولايات المتحدة للعمل ضد العراق بدون مساندة إقليمية، كانت ستعرض للخطر العلاقات الأمريكية العربية المتحسنة، والمصادقية الشاملة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. (٤٣)

ويقولنا هذا إلى الدرس الثالث: الحاجة إلى أصول وقدرات استخبارية يمكن التعميل عليها عند تنفيذ سياسة للارتباط. (٤٤) إن تقييم سلوك أي بلد في سياق سياسة الارتباط لم يكن أبداً مهمة سهلة. وفي ضوء العلاقة المحدودة بين الولايات المتحدة والعراق، لا يدعو للدهشة أن القدرات الاستخبارية الأمريكية تجاه العراق كانت ضعيفة، خاصة من زاوية الأصول البشرية. وقد جعل هذا القصور من الصعب تقصى المعلومات الغامضة عن أعمال ونوايا صدام حسين.

وعلى الرغم من أن التوجيه ٢٦ قد أقر سياسة الارتباط المشروط، فإنه لم يتضمن مقاييس صريحة لتحديد ما إذا كان العراق يستجيب بصورة مواتية للحوافز الإيجابية، ولا قائمة محددة بالأعمال العراقية التي قد تستدعي شكلاً ما من العقوبات. وهكذا اعتمدت الولايات المتحدة شكلاً لينا وضمناً من الارتباط المشروط. وسعت هذه السياسة إلى تشجيع تحسين العراق لسلوكه، دون أن تتوافر مبادئ توجيهية واضحة عن الأعمال المحددة التي يتوقع أن يتخذها العراق (أو يتجنبها). كما لم تحدد السياسة استجابات محددة من قبل الولايات المتحدة إزاء أعمال عراقية معينة. وفي ظل هذه الظروف، ربما كان دعاة الارتباط، خاصة أولئك الذين كانوا ملتزمين بالسياسة (ومن ثم لهم مصلحة فيها)، أكثر ميلاً من المراقب المحايد لتفسير السلوك المختلف بصورة مواتية، وتجاهل السلوك السلبي، وتهنئة الاستجابات الأمريكية إزاء الأعمال الاستفزازية من جانب العراق. (٤٥) والواقع أن حقيقة أن سلوك العراق أظهر نمطاً بارزاً من السلوك غير المسئول كانت أقل وضوحاً في ذلك الوقت مما تبدو بعد ذلك بآثر رجعي.

وهناك درس رابع، يتعلق بعملية إصدار الأحكام عند وضع سياسة للتصدي لسلوك دولة تثير المشكلات. والوضع المثالي، هو أنه يجب أن تكون هناك مبادئ توجيهية واضحة نسبياً للسلوك المرغوب، خاصة في مراحل بناء الثقة الأولية بدءاً مما كان من قبل علاقة عدائية.

وربما كان وضع هذه المبادئ التوجيهية باعتبارها جزءا من شكل صارم ومحدد أو صريح من الارتباط المشروط سيوفر خريطة للطريق الذي يمكن أن تسلكه الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة والعراق سعيا لتطبيع العلاقات. وكان من شأن خريطة الطريق هذه، إلى جانب خطوات متبادلة ومنفصلة، أن توضح لمجموعات المصالح المحلية السلوك المحدد المتوقع من العراق. وربما كانت قد يسرت قدرا أكبر من التدقيق وتقييما أكثر حرصا لأعمال العراق. وربما كانت قد أوضحت كيفية رد فعل الحكومة الأمريكية إزاء تقاسم العراق عن الوفاء بالتوقعات، وبذلك تقلل احتمال النقد لعناصر معينة من السياسة الأمريكية.

ويتعلق درس خامس بالارتباط بنظام استبدادي. إن أي سياسة للارتباط، بحكم تعريفها، توفر حافزا للدولة المستهدفة، لتقرر ما إذا كانت ستستجيب لجهود الارتباط أو ستقاومها. إن حاكما استبداديا مثل صدام حسين الذي يمسك بيديه كل سلطة الدولة عمليا، يمكنه بسهولة أن يلتزم بالارتباط، إذا مال لذلك. ومع ذلك فإنه إذا رفض مثل هذا الحاكم الارتباط، فيمكنه بسهولة أن يرفض إضفاء الاعتدال على السياسة، أو يقرر قلب المسار بعيدا عن المبادرات الإيجابية الأخيرة، بدون أن يقيم وزنا كبيرا للرأي العام. والواقع أنه نظرا للطبيعة الاستبدادية للنظام العراقي، فقد كان من الصعب لأقصى حد أن ترتبط الولايات المتحدة بشكل مباشر بالشعب العراقي بطريقة ترمي إلى ممارسة ضغط على صدام ليعتدل في سلوكه.

وقد لقيت سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في الفترة ٨٨ - ١٩٩٠، عونا وعرقلة على حد سواء من المعضلة المتمثلة في التعامل مع حاكم استبدادي. فالنظام يستطيع بسهولة أن يتبنى محاولة الارتباط أو ينبذها. وفي البدء، في أعقاب الحرب الإيرانية العراقية، قدم صدام حسين دلائل على أنه راغب في تحقيق الاعتدال في سلوكه، والعمل في تعاون مع جيرانه العرب والبلدان الغربية. بيد أنه في مطلع ١٩٩٠، قرر لأسباب ارتأها قلب هذا المسار. ويمجرد أن اتخذ صدام قراره هذا، مضى في طريق التصادم مع الكويتيين، بغض النظر عن سياسة الولايات المتحدة.

وقد ابتليت سياسة ما بعد حرب الخليج تجاه العراق بسلسلة من المشكلات ذات الصلة الناجمة عن التعامل مع نظام استبدادي.^(٤٦) ففي نهاية حرب الخليج، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة قرارات تحدد شروط إنهاء العداء للعراق، من بينها اشتراط التفتيش على الأسلحة وفرض عقوبات اقتصادية (مؤقتة). وكان محور نظام العقوبات هو قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، والذي حدد خريطة الطريق الذي يتبعه العراق لإنهاء العقوبات. وبصفة خاصة، نصت الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧، على أن العقوبات على الواردات العراقية من السلع مثل النفط ستظل سارية حتى يوافق مجلس الأمن على أن العراق امتثل لجميع التوجيهات الواردة في ذلك القرار، والتي تتضمن التفتيش على أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاق القذائف لدى العراق وتدميرهما. وقد توقع القرار ٦٨٧ - والولايات المتحدة والأعضاء الآخرون

في مجلس الأمن أيضا - أن يمثل العراق سريعا لأحكام القرار ٦٨٧، حتى يمكن رفع العقوبات. ومع ذلك فإن هذا لم يحدث، حيث كذب العراق مرارا وتكرارا على مفتشى الأسلحة، وسعى إلى إخفاء برنامجه لإنتاج الأسلحة، وعرقل عملية التفتيش. وإذا شعرت إدارة كلينتون بالإحباط إزاء هذه الظروف، فقد بدأت علانية تربط رفع عقوبات النفط المفروضة على العراق، بامتنال العراقيين لكل قرارات مجلس الأمن، وليس فقط أحكام القرار ٦٨٧ المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. والواقع أن الإدارة اقترحت في إحدى المناسبات، أن تستمر العقوبات سارية ما بقي صدام حسين في السلطة. وقد انتقد البعض هذه الشرطية الموسعة التي فرضتها إدارة كلينتون، وإن قصدت بها زيادة احتمال قيام انقلاب عسكري ضد صدام، باعتبارها تحريكا «لسارية الهدف». وعلى أية حال، فإنها لم تنجح في تغيير الوضع داخل العراق.

والآن، وبعد حوالي عشر سنوات من العقوبات وطرد العراق فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة من أراضيها، تحرك أعضاء مجلس الأمن في الاتجاه المعاكس واعتمدوا برنامجا جديدا للتفتيش (ومن الواضح أنه أقل تطفلا بالنسبة للعراق)، مع احتمال وقف العقوبات ضد العراق خلال سنة إذا ما أظهر العراقيون تعاوننا مع المفتشين. ومع ذلك فإن هذا النهج يعد مشكلا؛ لأنه يكافئ العراق على عدم امتثاله المتواصل للشروط المنصوص عليها في القرار ٦٨٧، ومن الواضح أن هذه علامة سيئة للدول «المارقة» الأخرى التي تبحث القيام بأنشطة تتناقض مع القواعد الدولية.

خاتمة

يعكس ميراث سياسة الارتباط الأمريكية تجاه العراق إحساسا متجددا بزوال الوهم والغضب من قبل الأمريكيين إزاء صدام حسين. فمن ناحية، كانت الولايات المتحدة، بعد أن سعت إلى الارتباط بالعراق وتغاضت عن فرض العقوبات من جانب واحد، في وضع جيد لقيادة تحالف دولي ضد صدام. ومن ناحية أخرى، خرجت الولايات المتحدة من حرب الخليج، أكثر تصميما من أي وقت مضى على ألا تسمح للعراق بتطوير أسلحة الدمار الشامل أو تهديد جيرانه في الخليج الفارسي. وإلى أن يصبح واضحا أن جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية تم تدميرها، سيظل الرأي العام في الولايات المتحدة، يقف بثبات خلف سياسة فرض العقوبات الاقتصادية تجاه العراق، ويؤيدها أحيانا باستخدام القوة العسكرية ردا على الأعمال الاستفزازية العراقية. ومع رفض صدام حسين شروط إنهاء العقوبات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٦٨٧، فإن الطريق نحو الارتباط مجددا بالعراق، قد وصل إلى نهاية مسدودة مؤقتا على الأقل. ومن ثم نؤكد مرة أخرى أن صانعي السياسة يواجهون سلسلة من الخيارات غير الجذابة للتعامل مع العراق.

١- كان كينيث جوستر مسئولاً أقدم في وزارة الخارجية خلال إدارة بوش، رغم أنه لم يشترك في صياغة أو تنفيذ سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق قبل غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ .

٢- للاطلاع على موجز رائع لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، انظر Robert satloff, " America, Europe and the Middle East in the 1990s : Interests and Policies," in Robert D. Black-Greater will and Michael Stürmer , eds., *Allies Divided: Transatlantic Policies for the Middle East* (MIT Press, 1997) , pp 7-39. للاطلاع على نقد لوجهة النظر النمطية لمصالح الولايات المتحدة في الخليج الفارسي انظر - Graham E. Fuller and Ian O. lesser, "Persian Gulf Myths," *For-eign Affairs*, vol. 76 (May- june 1997) , pp. 42- 52.

٣- ويتم أحيانا الإعراب عن اهتمام رابع في سياسة الولايات المتحدة ، وهو تشجيع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ودعم حقوق الإنسان في المنطقة . بيد أن هذا الهدف اكتسب غالباً أهمية أقل من الأهداف الثلاثة الأخرى ، خاصة عندما يعقد تنفيذه تحقيق الأهداف الأخرى ، مثل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي .

٤- Amatzia Baram, "U.S. Input into Iraqi Decisionmaking , 1988-1990," in David انظر W. Lesch , ed. , *The Middle East and the United State : A Historical and Political Re-assessment* (Boulder , Colo: Westview Press, 1996)) , pp 325-27.

٥- في مطلع الثمانينيات بدا أن صدام حسين يقبل مبدئياً حق إسرائيل في الوجود ، وأعرب عن تأييده ، سرا وعلناً ، لمفاوضات السلام بين العرب والإسرائيليين . Lawrence Freedman and Efraim Karsh , *The Gulf Con-flict , 1990 -1991 Diplomacy and War in the New World Order* (Princeton University Press, 1995), p 21; Judith Miller and Laurie Mylroie, *Saddam Hussein and the Crisis in the Gulf* (Times Books, 1990), pp. 143-45.

٦- في نهاية إدارة ريجان (في السنة المالية ١٩٨٩) قدمت هيئة الائتمان السلي نحو ٤,٥ مليار دولار ضمانات لائتمان للصناعات الزراعية الأمريكية للمباعة للعراق .

٧- بيد أنه في مايو ١٩٨٧، هدد الهجوم العراقي «غير المقصود» الذي قامت به نفثة عراقية على السفينة ستارك الأمريكية، والذي أدى إلى قتل سبعة وثلاثين بحاراً أمريكياً، علاقة الولايات المتحدة مع العراق . وقد اعتذر صدام حسين عن الحادث وبلغ العراق تعويضات مقدارها ٢٧ مليون دولار لأسر الضحايا .

٨- Elaine Sciolino, *The Outlaw State : Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis* (John Wiley and Sons, p 1991), pp. 140-42, 144; Miller and Mylroie , *Saddam Hussein and the Crisis in the Gulf*, p157; Kenneth R. Timmerman , *The Death Lobby: How the West Armed Iraq* (Houghton Mifflin , 1991), pp. 420-23.

٩- Sciolino , *The Outlaw State*, p.152.

١٠- انظر على سبيل المثال ، "Secret Effort by Bush , Helped Hussein Build Military Might," *Los Angeles Times* , February 23 , 1992 , p. A1 ; Douglas Frantz , "Bush Exercised Hands-On Role in Iraq Aid Effort ," *Los Angeles Times*, April 27, 1992, p.A1.

١١- لم يتم مطلقاً إرسال شاحنات مصرح بها للتصدير قيمتها أكثر من مليار دولار إلى العراق . US. Department of Commerce, "BXA Facts : Fact Sheet on Export Licensing for Iraq," 11 December 16, 1991.

Eileen M. Albanese, Acting Director, Office of Export Licensing, U.S. Department of Commerce, letter to author June 10, 1993 (responding to Freedom of Information Act request for "a year-by-year breakdown of export licenses granted and goods shipped to Iraq for each of years 1985 through 1990").

١٣- قدمت كلا من فرنسا والمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة صادرات للتكنولوجيا العراقية للعراق تبلغ مئلي إلى أربعة أمثال ما قدمتته الولايات المتحدة. Timmerman, *the Death Lobby*, p.417. تم العديد من هذه المبيعات من بنود التكنولوجيا العراقية إلى العراق في الوقت الذي كانت فيه المجموعة التي أنشأتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالمية الثانية تلغي فيه القيود على صادرات التكنولوجيا العراقية إلى بلدان حلف وارسو والبلدان الشيوعية الأخرى.

١٤- Sciolino, *The Outlaw State*, pp. 149- 51.

١٥- Miller and Mylroie, *Saddam Hussein and the Crisis in the Gulf*, P.147.

١٦- قدم ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب اسيا، مذكرة إلى مايكل أرمافوست، نائب وزير الخارجية للشئون السياسية، "U.S. Policy Toward Iraq and CW Use," September 19, 1988 (declassified). وبالإضافة لذلك، اعترضت مجموعات المصالح الزراعية المحلية على وقف برنامج هيئة الائتمان السلمي للعراق، واعترضت صناعة البترول على أى مقاطعة محتملة للنفط. Sciolino, *The Outlaw State*, p. 171.

١٧- تجسد هذا الموقف في مذكرة من زلای خايلزاد، وهو من العاملين بالتخطيط في وزارة الخارجية، إلى جورج شولتز وزير الخارجية. Sciolino, *The Outlaw State*, p. 170.

١٨- انظر Freedman and Karsh, *The Gulf Conflict, 1990 - 1991*, pp. 21-22.

١٩- المرجع المذكور، ص ٢٢.

٢٠- انظر James A. Baker III, *The Politics of Diplomacy : Revolution, War and Peace*, 1989-1992 (G.P. Putnam's Sons, 1995). pp.270-74.

٢١- تكاثرت على مر الزمن المزاعم بشأن إساءة استخدام العراق لبرنامج ضمانات الائتمان، وتحولت إلى تهم شنيعة سميت فضيحة (العراق جيت) - بأن إدارة بوش ساعدت العراق بصورة غير قانونية في السنوات السابقة لحرب الخليج، بين أشياء أخرى، على تحويل الأموال إلى وكلاء العراق لشراء السلاح وشحن الأسلحة بصورة غير سليمة للعراق، والتفطية على هذه المخالفات المزعومة. وقد فشلت التحقيقات التي استمرت سنوات وقامت بها جهات تنفيذية وتابعة للكونجرس وقضائية مختلفة خلال إدارتي بوش وكلينتون (بما في ذلك تحقيق قامت به وزارة العدل في ظل كلينتون واستمر عامين) في إثبات تهم " العراق جيت انظر - John M. Hogan, acting United States attorney, Northern District of Georgia, and counselor to the attorney general, "BNL Task Force-Final Report," October 21, 1994(1/16/95), and " Addendum to the BNL Task Force-Final Report, " October 21,1994(1/17/95) . see also Kenneth I. Juster , " The Myth of Iraqgate, " Foreign Policy , no 94 (Spring1994), pp.105-19.

٢٢- Statement by John E. Robson, deputy secretary, U.S. Department of the Treasury, in *The Banca Nazionale del Lavoro (BNL) Scandal and the Department of Agriculture's Commodity Credit Corporation (CCC) Program for Iraq, Part1*, Hearing before the House Committee on Banking, Finance and Urban Affairs, 102 Cong. 2 sess., May 21, 1992, pp 26-28.

٢٣- انظر U.S. General Accounting Office, "International Trade," Iraq's Participation in

U.S. Agricultural Export Programs,"GAO / NSIAD -91-76, November 1990, pp. 2-3, 12.

U.S. Department of State cable, "Message from Secretary to Iraqi FonMin[sic]on -٢٤ CCC,"November 9, 1989(declassified).

Baker , *The Politics of Diplomacy*, p. 267. -٢٥

٢٦- شملت هذه الأوضاع غير الطبيعية ما ظهر انه اسعار عالية بصورة غير طبيعية حملت على الصادرات الأمريكية للعراق ، وتقارير بأن الحكومة العراقية تطالب المصدرين بدفع ضريبة دفعة، وهو ما يحظره البرنامج. انظر statement by Richard T. Crowder, under secretary for international affairs and commodity programs,U.S. Department of Agriculture , in *The Banca Nazionale del Lavoro (BNL) Scandal, Part I*, pp. 216-18.

٢٧- المرجع المذكور ص٢١٧.

Amatzia Baram," The Iraqi Invasion of Kuwait : Decision making in Baghdad, " in -٢٨ Amatzia Baram and Barry Rubin , eds ., *Iraq's Road to War* (St. Martin's Press. 1993), pp.9-10.

"President [Hussein] Warns Israel , Criticizes US , "Baghdad Radio , April 2, 1990 *Foreign Broadcast information Service , Daily Report : Iraq* , April 3,1990, pp.32-36. -٢٩

٣٠- كجزء من هذا المسعى، وبعد عشرة أيام من تهديد صدام حسين إسرائيل، زارت مجموعة تضم خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ بغداد. وسلم هؤلاء الشيوخ رسالة إلى صدام تشجبه جهود العراق للحصول على أسلحة كيميائية ونووية، في حين تطمئن صدام بأن الرئيس بوش لا يساند شن حملة على العراق .

Edward W. Gnehm , acting assistant secretary of state for Near Eastern and South -٣١ Asian affairs , memorandum to James A. Baker III, secretary of state, " DC Meeting on Iraq, " April 16,1989 (declassified). استهلت إدارة بوش رسمياً عملية تنفيذ مجموعة Secretary of State James A. Baker III, let- منظر العراق. انتظر Mosbacher , July 25,1990 ter to Secretary of Commerce Robert A . أصبحت هذه العملية معروفة بمبادرة الحد من الانتشار للعزلة .

Baram, " U.S. Input into Iraqi Decisionmaking , 1988 -1990" p.334 -٣٢

٣٣- المرجع المذكور ص ٣٤٧،٣٤٤ ..

John F. Kennedy School of Government , Case Program , "Prelude to War : US -٣٤ Policy toward Iraq 1988-1990" (Harvard University , 1994) ,pp. 18-20.

٣٥- في يوليو ١٩٩٠ أوقفت إدارة بوش تصدير فرن صهر بالحث إلى العراق كان يمكن استخدامه لأغراض التفجير النووي .

Baram , "The Iraqi Invasion of Kuwait," p.18. -٣٦

U.S. Department of State cable , " Iraq/ Kuwait : Ambassador's Meeting with Sad- -٣٧ dam Husayn,"July 25 , 1990 (declassified) ; U.S. Department of State cable , "Sad-dam's Message of Friendship to President Bush, " July 25,1990(declassified) .

John F. Kennedy School of Government, Case Program, "Prelude to War, "pp.26-29. -٣٨

٣٩- انظر على سبيل المثال، George Bush and Brent Scowcroft , *A World Transformed* (Alfred, 1998); Baker, *The Politics of Diplomacy* .

٤٠- *Developments in the Middle East* , Hearing and Markup before the Subcommittee on Europe and the Middle East of the House Committee on Foreign Affairs , 101 Cong. 2 sess., June 20, 1990, p. 17.

٤١- كان من بين كبار نقاد الكونجرس هنري جونزاليز (ديمقراطي عن تكساس) وكان عندئذ رئيس لجنة الشئون المصرفية والتمويل والشئون الحضرية في مجلس النواب. انظر ايضا William Safire, " Crimes of Iraq- gate," *New York Times*, May 18, 1992 , p. A17; Bruce W. Jentleson , *With Friends like These: Reagan , Bush , and Saddam , 1982 -1990*(W.W. Norton , 1994), p. 250; Zachary Karabell , " Backfire : U.S. Policy Toward Iraq, 1988- 2 August 1990," *Middle East Journal* , vol. 49 (Winter 1995) pp. 28-47 ; Senator Al Gore , Address before the Center for National Policy , Washington , D.C., September 29, 1992.

٤٢- انظر Jentleson , *With Friends Like These*, p. 244.

٤٣- انظر Bush and Scowcroft , *A World Transformed*, p. 313.

٤٤- بالطبع، يتطلب تنفيذ العقوبات الاقتصادية أيضا استخبارات يعمل عليها لرصد التجارة مع الدولة المستهدفة ومنع أي تسرب في برنامج العقوبات .

٤٥- بالمثل ، فالأرجح أن معارضي الارتباط قد ينظرون للسلوك المتضارب للعراق في ضوءه سلبي، ويقترحون رد فعل خشن من جانب الولايات المتحدة .

٤٦- انظر ، Kenneth I. Juster, " Iraq : An American Perspective ," in Richard N. Haass, ed., *Transatlantic Tensions : The United State , Europe , and Problem Countries* (Brook- ings, 1999) pp. 102-23.

الولايات المتحدة وكوريا الشمالية: التعاون في الأمن على أساس الإطار المتفق عليه وما وراءه

ليون سيجال

منذ التسعينيات، كان للولايات المتحدة أربع مصالح أساسية معرضة للخطر مع كوريا الشمالية. فقد كانت تريد أن تضمن أنه مهما حدث داخليا في كوريا الشمالية، فإن المدفعية التي وضعتها بيونج يانج والتي تقع سيول في متناولها، لن تنطلق في حالة من السعار. ثانيا، كانت ترغب في إبعاد بيونج يانج عن الحصول على الأسلحة النووية. ثالثا، حاولت منع كوريا الشمالية من تطوير واختبار ونشر وبيع مزيد من القذائف التسيارية من المدى المتوسط أو المدى الطويل. وأخيرا، سعت إلى تحقيق المصالحة بين الكوريتين، والتوحيد السلمي لشبه الجزيرة. ورغم أن جميع هذه الأهداف قد شكلت السياسة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية، فإن الهدف الثاني كانت له الأولوية العليا في كل من إدارتي بوش وكلينتون.

وكانت مسألة كيفية تحقيق هذه المصالح على خير وجه موضع جدل كبير. ولم يكن من المرجح أن يجدي القسر؛ وإن كان سيكفل فقط أن تنشر كوريا الشمالية مزيدا من المدفعية قرب المنطقة منزوعة السلاح، وأن تسعى بإقدام أكبر للحصول على الأسلحة النووية، واختبار ونشر وبيع مزيد من القذائف. كما أن تشجيع انهيار كوريا الشمالية، الذي اعتقد البعض أنه يحقق مصلحة أمريكا، كان مسارا جد خطير، خاصة إن لم تحقق الولايات المتحدة أهدافها الثلاثة الأولى. وحتى الإهمال الحميد لكوريا الشمالية كان سيؤدي فقط إلى إثارة مزيد من الشقاق من قبل بيونج يانج. وكان آخرون يريدون أن يربطوا معونة الولايات المتحدة بشرط إجراء تغيير أو إصلاح في كوريا الشمالية. ومع ذلك، فقد كان من غير العملي وضع أيديولوجية السوق الحرة قبل قضية الأمن. ذلك أن التغيير لا يمكن أن يأتي إلى كوريا الشمالية إلا عندما تسمح بدخول مزيد من الأجانب من المجتمع الدولي إلى أراضيها، سواء من الحكوميين أو غير الحكوميين، وذلك أيضا لا يمكن أن يحدث دون تعاون بيونج يانج.

وكان أنسب طريق لتحقيق مصالح الولايات المتحدة، هو استخدام الدبلوماسية لاختبار استعداد كوريا الشمالية للتعاون مع الولايات المتحدة.^(١) ومع ذلك، فقد اعتبر من الخطر

السياسى إجراء اختبار دبلوماسى لنوايا كوريا الشمالية، بسبب الاعتقاد الخاطئ الذى كانت تتقاسمه على نطاق واسع مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية وتعكسه الصحافة، وهو أن التعاون من المرجح أن يفشل. وكانت هذه الصورة الشائعة سائدة بوجه خاص بين الخبراء فى شئون كوريا وفى الانتشار النووى، الذين افترضوا أن كوريا الشمالية عازمة بكل تصميم على الحصول على الأسلحة النووية والقدائف، ولا تريد أن تحترم أى التزامات قد تتعهد بها. وفى الوقت نفسه، كان من المعتقد أن النظام الشيوعى على شفا الانهيار. ولما كانت الوكالات الحكومية تعمل بموجب هذه الافتراضات، فقد كانت عازمة عن أن تلتزم بتوفير الموارد اللازمة لتقديم حزمة من الحوافز، وكان الكونجرس عازفا عن تخصيص الأموال لهذا الغرض. ولم يكن كبار واضعى السياسة راغبين فى إنفاق الوقت النادر لتقديم دعم يقتضى حشدا سياسيا وماليا لآى سياسة غير واعدة بأى صفة مع كوريا الشمالية. وبدت التهديدات أرخص وأكثر نفعا من تقديم الوعود، على الأقل بالعملة السياسية لواشنطن.

ونتيجة لذلك، لم تكن الولايات المتحدة من ١٩٨٩ وحتى ربيع ١٩٩٤، راغبة فى الارتباط بعملية أخذ وعطاء دبلوماسية مستمرة مع كوريا الشمالية. وتبنت بدلا من ذلك نهج الجريمة والعقاب، اعتقادا منها أن الطريقة لجعل الدول تتخلى عن التسلح النووى هى تشبيهها بالشیطان وإدانتها باعتبارها خارجة على القانون وإجبارها على نزع الأسلحة. وأصرت الولايات المتحدة فى البدء على أن تمتثل كوريا الشمالية لفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كشرط مسبق للمحادثات. ثم دخلت أمريكا فى محادثات عالية المستوى بحذر شديد. وحتى عندما فعلت ذلك، لم تكن راغبة فى أن تحدد ما ستعطيه لكوريا الشمالية مقابل التخلي عن التسلح النووى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها عندما قدمت وعودا، فإنه لم يتم الحفاظ عليها دائما، غالبا لأن كوريا الشمالية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكونا راغبين فى تنفيذها. ونتيجة لذلك، لم تقض المحادثات إلى أى نتيجة.

وربما جاء المثال الفاضح لهذا التعامل بعد اتفاق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣، على أربع خطوات تتخذ فى نفس الوقت. (٢) تقضى بأن توقف الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تدريباتهما العسكرية المشتركة لعام ١٩٩٤. وأن تسمح كوريا الشمالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تبدأ « التفتيش الضرورى لضمان استمرار الضمانات »، وتؤكد من أن الشمال لا يحول الوقود النووى المستنفد إلى صنع القنابل. (٣) وأن تستأنف كوريا الشمالية المحادثات على مستوى التنفيذ مع كوريا الجنوبية؛ وأن تجرى الولايات المتحدة بدورها جولة ثالثة من المحادثات عالية المستوى مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. بيد أن سيول رفضت أن توقف التدريبات العسكرية المشتركة « روح الفريق » حتى يتم تبادل مبعوثين خاصين مع بيونج يانج، وحتى يكتمل تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأيدت واشنطن سيول، وبذلك نكثت اتفاقها مع بيونج يانج. وأدى هذا العمل إلى انهيار المحادثات، وإلى ما يقرب جدا من حالة الحرب فى يونيو ١٩٩٤.

وفى هذا الموقف، مثلما حدث فى مواقف أخرى، لم تكن كوريا الشمالية راغبة فى الامتنال لمطالب الولايات المتحدة فى البدء وتأمل فى الحصول على جوائز لأعمالها فيما بعد. كانت تكره التخلي عن برنامجها النووى ما لم تحصل على شيء فى مقابل ذلك. وكان من المعتقد على نطاق واسع فى واشنطن، أن كوريا الشمالية تمارس ابتزازا. بيد أن الدلائل تشير إلى أن أكثر أعمال كوريا الشمالية إثارة لم تكن محاولات للابتزاز، بل كانت بدلا من ذلك ردود أفعال على الأعمال الأمريكية بعدم التعاون. لقد كانت كوريا الشمالية تلعب لعبة « واحدة بواحدة » - تتعاون عندما تتعاون الولايات المتحدة، وتثأر عندما تنكر الولايات المتحدة لوعودها - فى محاولة لجعلها تتفاوض بصورة جادة. ^(٤) وعندما سحب واشنطن من جانب واحد أسلحتها النووية من كوريا الجنوبية، وأوقفت التدريبات العسكرية معها، ردت بيونج يانج فى ديسمبر ١٩٩١ بتوقيع اتفاق بنزع السلاح النووى مع سيول، واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإظهار اهتمامها بالتعاون، أوقفت كوريا الشمالية إعادة معالجة الوقود النووى المستنفد فى ١٩٩١ وأجلت نقله من مفاعلها حتى ١٩٩٤. وبالمثل، عندما استأنفت الولايات المتحدة المحادثات عالية المستوى فى يونيو ١٩٩٣، وتعهدت فى بيان مشترك بأن تمتنع عن التهديد النووى وأن تحترم سيادة كوريا الشمالية، وافقت بيونج يانج على وقف انسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووى، واستئناف التفتيش النووى بفرض ضمان عدم حدوث تحويل الوقود النووى المستنفد أو عدم إجراء مزيد من عمليات إعادة المعالجة. وعلى النقيض من ذلك، فإنه عندما رفضت واشنطن الاشتراك فى المحادثات عالية المستوى بعد يناير ١٩٩٣، تباطأت بيونج يانج فى تنفيذ اتفاق الضمانات. وبالإضافة إلى ذلك، تجاهلت واشنطن اقتراح بيونج يانج باستبدال المفاعلات فى يونيو ١٩٩٠، وبدلا من ذلك استأنفت التدريبات العسكرية « روح الفريق » مع كوريا الجنوبية بعد أن طلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء تفتيش خاص. وردا على ذلك، أعلنت بيونج يانج فى ١٢ مارس ١٩٩٣، عزمها على التخلي عن معاهدة عدم الانتشار النووى؛ بيد أنها أبقت على الاختام والكاميرات التى ركبتهها الوكالة الدولية للطاقة الذرية كضمان لعدم تحويل وقود المفاعل إلى صناعة القنابل.

مقاومة الارتباط، تقييم الخيارات المتاحة لدبلوماسية القصر

كان الوضع المثالى هو أن تمثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لائتماماتها، بموجب معاهدة عدم الانتشار النووى، طوعية. ولكن ماذا يحدث إن لم تفعل ذلك ؟ وماذا يحدث إذا كانت تريد شيئا فى مقابل الامتنال ؟ لقد كانت إدارتا بوش وكلينتون عازفتين عن تحديد الحوافز، وبدلا من ذلك حاولتا الحصول على امتثال كوريا الشمالية بالتهديد بالعقوبات الاقتصادية. ^(٥) وقد عرقلت مواقف حلفاء الولايات المتحدة، وصعوبة استخدام القوة العسكرية صلاحية معظم الخيارات. ونتيجة لذلك، اضطرت الولايات المتحدة إلى العودة للتفاوض مع كوريا الشمالية.

وفى مطلع التسعينيات، كان المناخ السياسى الداخلى فى الولايات المتحدة غير مواتٍ لتقليل التهديد عن طريق التعاون، أى استخدام الحوافز الإيجابية والتطمينات والتبادلية بدلا من التهديدات، من أجل تعزيز أمن الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن رأى العام الأمريكى استمر يفضل المحادثات على الحرب، فإن مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية كانت متشككة فى جدوى المفاوضات، بل معادية لها. وكان خبراء الانتشار النووى، محتذين فى ذلك بخطى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يفضلون أن ترفض كوريا الشمالية معاهدة عدم الانتشار النووى عن رشوتها للامتنال لها. ^(٦) وكان خبراء الشئون الكورية، محتذين فى ذلك بخطى سيول، يعارضون ارتباط واشنطن ببيونج يانج. وكانت نفس فكرة التسوية مع النظام الشيوعى المكروه فى بيونج يانج تثير حنق دعاة العمل من جانب واحد فى الجناح اليميني للحزب الجمهورى، الذين جنحوا إلى عدم الثقة بالتعاون الدولى، وفضلوا أن تمضى الولايات المتحدة وحدها فى العالم. وضغطوا بعناد وإصرار للتخلى عن الدبلوماسية، ومواجهة كوريا الشمالية. وكان الانهيار وليس التعاون هو فكرتهم عن كيفية التعامل مع البرنامج النووى لكوريا الشمالية.

ومع المعارضة العنيدة فى الخارج والتشكك فى الداخل، اتجهت إدارة كلينتون لاستئناف المفاوضات مع كوريا الشمالية. واجتمع وزير الخارجية وارين كريستوفر، ووزير الدفاع ليس اسبن، ومستشار الأمن القومى أنطونى ليك، مع وزير الخارجية فى كوريا الجنوبية هان سونج جو، فى واشنطن فى ٢٩ مارس ١٩٩٣. وبعدها أعلن هان أنهم وصلوا إلى تفاهم عام بشأن نهج العصا والجزرة للتعامل مع كوريا الشمالية : « التهديد بالعقوبات زائدا بعض الحوافز لحفظ ماء الوجه، ستعاونهم على الامتنال ». وأكد هان الحاجة إلى الجزرة، مؤكدا أن « الضغط وحده لن يجدى ». وقد قال أحد كبار مسئولى وزارة الخارجية، عندما أبلغ بتعليقات هان، إن بيونج يانج « كان لديها دوما ذلك النوع من التطمينات » التى يتحدث عنها، وإن واشنطن ليس لديها خطط لأن تقدم مزيدا من المقابل الأكثر صراحة. ^(٧) وكان تعليقه يعنى ضمنا وبصورة قوية، سياسة تعتمد كلها على العصى ولا تتضمن أى جزر.

وقد وصف أحد أنصار سياسة الجزرة والعصا هذه السياسة بصورة ملائمة : « لكى تجعل البغل يتحرك، يجب أن تريح الجزرة وأن تضربه بالعصا فى نفس الوقت ». ^(٨) إن البغل يمكن ضربه مرارا، ولكن لا يطعم الجزرة إلا عندما يصل إلى الوجهة التى يقصدها سابق البغل، هذا إذا وصل. ولم يقب معنى التشبيه فى حالة كوريا الديمقراطية. وفى مايو ١٩٩٣، وقبل استئناف المحادثات عالية المستوى مباشرة فى نيويورك، سأل مفاوضو كوريا الشمالية زائرا أمريكيا فى بيونج يانج، « ما معنى العصا والجزرة ؟ ». وقد أطلع واحد منهم الزائر على مادة « الجزرة والعصا » فى قاموس ميريام وبستر القديم، والتى توضح صورة حمار وحزمة من الجزر معلقة أمامه؛ وبالقرب من الحمار يقف صاحبه والعصا فى يده. ^(٩)

ربما كان التقدير الصحيح لشعور كوريا الشمالية بانعدام الأمن، قد جعل أمريكا تتخلى عن دبلوماسية القسر كية. وبدلاً من ذلك، اتبعت الولايات المتحدة ما أسمته « نهج الخطوة خطوة »، واضعة شروطاً مسبقة للمحادثات عالية المستوى، ومصرّة على أن تتخذ كوريا الشمالية الخطوة الأولى، وعلى أن الولايات المتحدة لن تشارك في المفاوضات الدبلوماسية إلا بعد امتثال كوريا الشمالية بصورة كاملة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستئناف المحادثات بين الشمال والجنوب. ولم تمضِ واشنطن بعيداً في السير خطوة خطوة.

كانت كوريا الشمالية تريد وعوداً محددة، وكانت تعتزم إلزام الولايات المتحدة بها. وقد قال أحد كبار المسؤولين في كوريا الشمالية في ذلك الوقت: « إننا نراقب كيف تتعاملون مع الروس »، مشيراً إلى تعاون واشنطن المتقطع مع موسكو. وأضاف: « إننا لن ندع ذلك يحدث لنا. »^(١٠) وفي اليوم التالي لاجتماع وزير خارجية كوريا الجنوبية مع كبار المسؤولين الأمريكيين، رفض وزير الطاقة الذرية في كوريا الشمالية « بحزم » طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء تفتيش خاص، لكنه دعا إلى إجراء مشاورات حول « تنفيذ اتفاقية الضمانات » - تفتيش مناطق بعيدة عن مواقع النفايات النووية.^(١١) وفي أول إبريل، أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن كوريا الشمالية تنتهك معاهدة عدم الانتشار النووي. وكان هناك ثمانية وعشرون من الموافقين على ذلك؛ وصوتت الصين وليبيا بالرفض؛ وامتنعت عن التصويت الهند وباكستان وسوريا وفيتنام. وأحالت الوكالة الدولية الأمر إلى مجلس الأمن ليفرض الامتثال. وفي ٨ إبريل، وفي تحرك يهدف إلى تقادى استخدام الصين الفيتو (حق النقض)، أصدر رئيس المجلس بياناً يحث على إجراء مزيد من المشاورات بين الوكالة وكوريا الشمالية.

وفيما أصبح لاحقاً الفكرة المهيمنة لدبلوماسية الولايات المتحدة النووية، أثار التصويت في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإجراء الذي اتخذ مجلس الأمن، مشاعر الصين الرومانسية. فقد كانت حالة من التطلع إلى الحب في جميع الأماكن الخاطئة. فمن المؤكد أن بكين كان لها مصالحها الخاصة في ألا تكون كوريا الشمالية نووية. إذ كانت تريد ألا تشجع اليابان على التسليح النووي، وأن تمنع كوريا الجنوبية من أن ترث في النهاية البرنامج النووي لكوريا الشمالية. ومن ثمة أوضح وزير الخارجية كيان كيشن في نوفمبر ١٩٩٠، « نحن لا نريد رؤية وجود الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. »^(١٢) واختلقت الصين مع الولايات المتحدة، حول أفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف. فقد عارضت بكين، التي كانت قد عانت الحظر الذي قادتته الولايات المتحدة في الماضي، من ناحية المبدأ، فرض العقوبات الاقتصادية.^(١٣) وسواء كانت الصين قد استخدمت حق النقض بالنسبة لقرار مجلس الأمن أو امتنعت عن التصويت عليه فحسب، فلم تكن راغبة في تطبيق عقوبات صارمة، مثل فرض حظر على تصدير النفط لكوريا الشمالية، خوفاً من زعزعة الاستقرار في بلد هو جار لها في الباب المجاور. كما كانت الصين حساسة بشأن السيطرة على حدودها مع كوريا الشمالية، والتي تشبه الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. فالتهريب كان يجري على قدم وساق، غالباً بتغاض من السلطات

المحلية، التي استفادت سياسيا وماليا على حد سواء من التهريب المربح عبر الحدود للسلع والعملات. ومع وجود نوى الأصول العرقية الكورية بأعداد كبيرة على الجانب الصيني من الحدود، كان يمكن استخدام ذلك كطريق ملائم للهروب بالنسبة للذين كانوا يفرّون من الحرمان في كوريا الشمالية في حالة حدوث حظر اقتصادي. وبالنسبة للحكومة المركزية في بكين، والتي كانت تجاهد بالفعل مع السلطات الإقليمية التي تحاول فرض مكانتها في كل أنحاء الصين، ربما أثبتت محاولة فرض عقوبات أنها تضايقها، والأسوأ أنها قد تثير قلقا محلياً.^(١٤)

وحاولت إدارة كلينتون استغلال حذر الصين من تأييد العقوبات، بجعل بكين تمارس ضغطا على بيونج يانج. وقال أحد كبار المسؤولين في الإدارة إن « التهديد بالعقوبات قد جعل الصينيين يساعدون في الضغط على الكوريين الشماليين، لأن الصينيين لم يكونوا يريدون التعرض لذلك ».^(١٥) ويظل مطروحا للتساؤل المدى الذي كانت فيه بكين مستعدة للضغط على بيونج يانج. وقد أكدت بكين من جانبها، أن لتأثيرها على بيونج يانج حدودا، وأنها لن تربط أبدا موقفها تجاه كوريا الشمالية باستمرار حصولها على وضع الدولة الأولى بالرعاية في مجال التجارة.^(١٦) ومع ذلك، فقد قدمت الصين دعما سياسيا مستترا للجهود الأمريكية بالامتناع عن التصويت على قرارات مجلس الأمن، وبالمساعدة على وضع مشروعات بيانات رئيس المجلس التي تحت كوريا الشمالية على الامتنال. وقد أظهرت عدم رضاها في مارس بأن رفضت طلب كيم يونج إيل بأن يرى بنج هسياو بنج خلال زيارته لبكين. ومن جراء ذلك ألغى كيم الزيارة. وفي المقابل تم إلغاء زيارة صينية عالية المستوى إلى بيونج يانج في ١٥ إبريل، بمناسبة عيد ميلاد كيم إيل سونج، ويعد ذلك بفترة وجيزة أغلقت كوريا الشمالية حدودها مع الصين بعد أن أطلق الحرس في كوريا الشمالية النيران على الصينيين.^(١٧) وكانت الصين عازفة عن مساعدة كوريا الشمالية بتزويدها بالنفط « بالأسعار الميسرة للأصدقاء »، لكنها أرسلت الأغذية والمساعدات لمنع انهيار اقتصاد كوريا الشمالية. كما قدمت الصين لهذا البلد بديلا استراتيجيا للتسلح النووي وذلك بتأكيد التضامن الصيني الكوري الشمالي مجددا، وطمأنه كوريا الشمالية بشأن قوة التحالف الصيني الكوري. ومع ذلك فبدلا من أن تقوم الصين بدور الوسيط بين الغرب وكوريا الشمالية، فقد ظلت في الواقع تنصح واشنطن قائلة « انسونا وتحذروا إلى بيونج يانج ».

وقد عجل موقف الصين هذا بالجهود الدبلوماسية الأمريكية التي كان يتعين الأخذ بها. وكما اعترف أحد المسؤولين الأمريكيين، فإن « الطريق الوحيد الذي نستطيع أن نبني به توافقا في الآراء في مجلس الأمن لفرض عقوبات، هو أن نبين أن الكوريين الشماليين غير راغبين في إتمام صفقة ».^(١٨) بيد أنه لم يكن من السهل إقناع المسؤولين الصينيين، فقد ظلوا على اتصال وثيق مع الكوريين الشماليين، مما جعلهم في وضع جيد للحكم على أي جانب يعرقل الوصول إلى صفقة، وتركوا الكوريين الشماليين غير مقتنعين بأن الصين ترغب في فرض العقوبات.

ويدون تعاون الصين، كانت العقوبات تهيدا أجوف.

ونارت صعوبات أخرى فى الاعتماد على العقوبات فى كبح جماح سلوك كوريا الشمالية. وأصبح ذلك واضحا فى نوفمبر ١٩٩٣ عندما توقف وزير الدفاع ليس أسبن، وهو فى طريقه لاجتماع التشاور السنوى بشأن الأمن فى سيول، فى طوكيو. فقد أظهر محادثوه اليابانيون بعض الاستعداد للحد من صادرات التكنولوجيا الراقية لكوريا الشمالية، لكنهم رفضوا وقف تدفق تحويلات الكوريين الشماليين فى اليابان إلى أقاربهم فى كوريا الشمالية. وكان كل من اليابان وكوريا الجنوبية قلقين من السماح لهذا السلوك بأن يمضى فى طريقه بصورة «مزمنة ومزعجة»، واعترف ليس أسبن وهو يقدم تقريراً موجزا أساسيا « بأنه لا أحد يريد حقا الانتقال إلى العقوبات بعد». (١٩)

وكان احتمال أن تثبت العقوبات أنها استفزازية من الناحية السياسية وغير فعالة من الناحية الاقتصادية، حجة أخرى لمحاولة إبرام صفقة دبلوماسية ؛ وكان خطر الحرب حجة أخرى. وكان ذلك خطرا تعترف القوات المسلحة عن التصدى له. واعتبرت كوريا الشمالية العقوبات انتهاكا لهدنة الحرب الكورية مع الأمم المتحدة، وأن العقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مثلما أكدت كوريا الشمالية مرارا، تعادل عملا من أعمال الحرب. ورغم أن كوريا الشمالية لم تهدد مطلقا ببدء الحرب إذا فرضت العقوبات، فإن الأمر كان يقتضى أن يستعد البنتاجون لهذا الاحتمال. وقبل فرض العقوبات، كان الحرص يفرض على الولايات المتحدة أن ترسل تعزيزات إلى كوريا.

بيد أن المشكلة كانت تتمثل فى أن هذه الاحتياطات نفسها كان يمكن أن تثير الحرب. لقد كانت كوريا الشمالية أضعف من كوريا الجنوبية حتى دون مساعدة الولايات المتحدة. وفى كل مرة كان الحلفاء يجرون مناورات عسكرية فى كوريا، كان الشمال يعبئ قواته. ومثلما أوضح الجنرال جيمس كلابر مدير وكالة المخابرات الحربية فى ذلك الوقت، فإن « أى شئ نقوم به، مهما بدا دفاعيا، هو هجومى فى نظرهم. وهذا هو السبب فى أنهم حتى لا يحبون رؤية تدريبات لوجستية». (٢٠) ربما يسيء الكوريون الشماليون تفسير التعزيزات واسعة النطاق ويعتبرونها تمهيدا للحرب، الأمر الذى ربما يدفعهم إلى تحركات لإجهاضها. وحتى أقل التعزيزات يمكن أن تدفع هذا البلد إلى التعبئة، مما يضطر الولايات المتحدة وكوريا الشمالية إلى التعبئة المضادة. وعندما يجهز كلا الجانبين قواتهما ويكتفان عملية الاستطلاع برا وبحرا، فقد تشتعل الحرب عن غير قصد إذا ضلت طائرة هليكوبتر عبر المنطقة المنزوعة السلاح أو جنحت غواصة.

كما أن استخدام الضغط العسكرى يثير مشكلات. ففي صيف ١٩٩٣، بدأت الإدارة تخطط لحملة متدرجة من دبلوماسية القسر، مستخدمة العقوبات ونشر القوات العسكرية للضغط على بيونج يانج. وقد وضعت هذه الاستراتيجية القائد الأمريكى فى كوريا الجنرال جارى لوك، فى مأزق. فقد أعلن ضابط عالى الرتبة فى القوات الأمريكية فى كوريا « لقد جعلتم

قواتكم العسكرية تتحرك ومن ثم لن تثمر أعمالكم الدبلوماسية». وكانت هذه الحقيقة تتطلب « أن نلعب بأوراقنا بطريقة سليمة تماما حتى لا نسبب اشتعال حرب برية في شبه الجزيرة، حرب برية نعتقد أنه بإمكاننا أن نكسبها، لكن ذلك سيتحقق بثمن كبير، وذلك في أثناء عملية وضع الانتشار النووي قيد السيطرة»^(٢١)

كما لاقت إمكانية توجيه ضربات جوية أو القيام بعمليات سرية ضد المرافق النووية لكوريا الشمالية، مقاومة في البنتاجون. كانت الضربات الجوية تحظى بالمساندة بين المتحمسين المدفوعين في القوات الجوية، لكن المتشككين في هذه الاستراتيجية كانوا يضمنون بين صفوفهم هيئة الأركان المشتركة وكبار المسؤولين المدنيين في وزارة الدفاع. وقال بعض ضباط القوات الجوية بأن لديهم احتمالا كبيرا في تدمير كل المواقع النووية المعروفة دون التسبب في دمار مصاحب واسع النطاق أو بدء إطلاق الحرائق مما يطلق النشاط الإشعاعي عبر اليابان. وكان لدى آخرين في البنتاجون المراكز ضعف أداء القوة الجوية ضد أسلحة الدمار الشامل العراقية شكوكهم. وقد ازداد هذا التردد بفعل مراهنات محلى الاستخبارات بشأن المواقع السرية في انفاق كوريا الشمالية. وقالوا إن قاذفات القنابل لا يمكن أن تستهدف ما لا تستطيع أن تحدد موقعه. وأعلن رئيس أركان القوات الجوية، ميريل ماكبيك، للمراسلين الصحفيين في إفتار لشرح خلفية الأحداث لهم: « لا نستطيع أن نجد الأسلحة النووية حاليا إلا بالتفتيش عنها في منزل بعد الآخر». وأضاف ماكبيك أنه حتى إذا أمكن العثور على المواقع النووية، « فإنك إذا وضعتها على عمق كاف تحت الأرض، فإننا لا نستطيع أن نصل إليها»^(٢٢)

وتراوحت الخيارات الجوية في مداها من ضربة جراحية للمواقع النووية المعروفة إلى المواقع الأخرى المشتبه فيها، إلى مرافق الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إلى الدفاعات الجوية التي تحمي هذه المواقع، إلى الأهداف العسكرية الأخرى. وكان الموقف هو « إذا وصلنا إلى هناك فلماذا لا نجهز عليها جميعا»، كما قال مسئول في البنتاجون.^(٢٣) وكانت هذه الرؤية مفهومة بسبب الاعتقاد الشائع في البنتاجون بأن الضربات الجوية من المرجح أن تشعل حربا شاملة. وقد كشف أحد المستشارين المدنيين للتخطيط أن المسؤولين في البنتاجون « كانوا يشعرون بأن هناك حربا، لكنهم كانوا جد متفائلين بأن المهمة ستنجح»^(٢٤) ولهذه الأسباب لم تكن الضربات الجوية خيارا جذابا، وإن لم يتم استبعاده إذا أفرغت كوريا الشمالية الوقود المستنفد من مفاعلاتها واستأنفت إعادة معالجته.

مواجهة الأزمة: المضي إلى شفا الحرب

في حين كانت مطالب كل هذه الخيارات السياسية واضحة بصورة مجردة، كان خطر الحرب قد أصبح جد واضح في ربيع ١٩٩٤. ففي ديسمبر ١٩٩٣، كانت واشنطن قد وافقت على حزمة للتعامل مع كوريا الشمالية من ناحية المبدأ، ولكن ليس في التطبيق. وعندما لم توقف

سيول التدريبات العسكرية « روح الفريق »، ووضعت شروطا مسبقة على المحادثات بين الشمال والجنوب في مارس ١٩٩٤ مما تسبب في النكوث بالوعود التي قدمتها الولايات المتحدة إلى بيونج يانج، فإن الشمال عرقل مرة ثانية وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مرافقه. ويبدأ البنتاجون يتخذ احتياطات تتبع في حالة فرض العقوبات. وقد أوصى الجنرال لاک بإرسال بطاريات باتريوت المضادة للقذائف، والإسراع بتسليم طائرات هليكوبتر الآبانشي وعربات برادلي المدرعة، ووضع حاملة طائرات قرب كوريا، وتدعيم القوات الجوية والبرية، حسب شدة العقوبات. وقال مسئول بالإدارة: « إن الجنرال لاک يعتقد أن العقوبات خيار خطير». ويعتباره قائد ٣٧ ألف رجل، فإنه يحاول زيادة الردع إذا مضينا في طريقنا» (٢٥)

وقرر الرئيس كلينتون تقديم عرض موجز تروج له وسائل الإعلام جيدا عن خطة البنتاجون في فبراير ١٩٩٤، يقدمه رئيس الأركان جون شاليكاشفيلي والجنرال لاک. وحسبما يقول أحد كبار المسئولين، فإن مثل هذه الاستعدادات أوضحت الطبيعة الجادة لمثل هذه الخطط. وقد وجد أن المناقشات بشأن خيار التعزيز غير مسرقة: « إن العاملين بالخبرات كانوا يقولون إن ذلك قد يكون جد استفزازي» (٢٦) وكان تقييم الجنرال لاک، كما ذكر أحد المشاركين، غير مسرف تماما: « يمكننا أن نفوزوا ويمكنكم أن تعاقبوا الشمال، ولكن خلال هذه العملية ستعايقون كل شخص آخر مشترك في ذلك. فلدى الشمال، وسيستمر في أن يكون لديه، قدرة هائلة على إلحاق ضرر كبير بالجنوب حتى في حالته التي تم إضعافها» (٢٧)

وفي ١٩ مارس ١٩٩٤، انهارت المحادثات بين الشمال والجنوب. واجتمعت لجنة المديرين واختارت دبلوماسية القسر. وقررت استئناف التدريبات « روح الفريق »، والتشاور مع سيول حول إرسال بطاريات باتريوت المضادة للقذائف إلى كوريا، وحشد الدعم من أجل فرض العقوبات في مجلس الأمن. (٢٨) ومع ذلك، ففي محاولة تصعيد الأزمة بحشد التأييد للعقوبات، لم يجد وزير الخارجية كريستوفر سوى حماس قليل سواء في سيول أو في طوكيو. وقد سعى إلى تجميل محادثاته في بكين بقوله: « إنني أقول إننا إذا عملنا لذلك بحرص وصبر في الأمم المتحدة وشركتنا الصينيين، فإنهم لن يعترضوا على فرض العقوبات ». بيد أن تنفيذ هذه العقوبات كان أمرا آخر. وقد اعترف كريستوفر عند ظهوره في برنامج «واجه الأمة» في ٢٠ مارس بأنه لم يحصل على أي تطمينات بامتناع الصين عن التصويت في مجلس الأمن: « إن ما حصلنا عليه هو تشجيعهم لمواصلة دبلوماسية الصبر» (٢٩) وبعد ذلك بيومين لم يدع رئيس الوزراء « لى بنج » شكاً في معارضة الصين لإكراه كوريا الشمالية، « إذا استخدم الضغط في هذه القضية، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد الوضع في شبه الجزيرة الكورية، وسيزيد التوتر هناك» (٣٠)

وقد أبلغت كوريا الشمالية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها مستعدة لترك الوكالة تستأنف التفتيش في شهر مارس، ودعت المفتشين لمشاهدة إعادة تزويد مفاعل يونجبيون بالوقود التي تأخرت كثيرا، للتحقق مما إذا كان الوقود المستنفد قد وضع في برك التبريد

القريبة ولم يحول لصناعة القنابل. بيد أنها استشاطت غضبا عندما أصرت الوكالة على استبعاد قطاع مستعرض من ٧٥٠٠ قضيب في المفاعل من أجل التحليل، لتحديد تاريخ التشغيل بالمفاعل : « كم قبلة يمكن صنعها بالوقود المستنفد الذي حول في الماضي، إذا كان ذلك قد حدث». وفي ١٢ مايو، أغلقت بيونج يانج المفاعل وبدأت في إبعاد الوقود المستنفد المحمل بالبلوتونيوم. وفي ٢١ مايو، اجتمع الرئيس كليتتون مرة أخرى بلجنة المديرين لتحديد استراتيجية الولايات المتحدة بشأن العقوبات. وظل موقف طوكيو ويكبن فاترا بالنسبة للعقوبات؛ وكان البنتاجون، الذي شعر بالقلق من جراء أن تبدو الإجراءات جد استفزازية، يفضل «المضي بهدوء وبطء»^(٣١) واعتمدت الإدارة نهجا مرحليا: أولا تحذير من مجلس الأمن، ثم فترة سماح مدتها ثلاثون يوما، يعقبها تشديد متدرج للعقوبات. وكانت الخطوات الأولية متواضعة: وقف أى تعاون يمكن أن يسهم في الدراية الفنية النووية لكوريا الشمالية، وقطع المعونة الاقتصادية المقدمة من الأمم المتحدة، وتقليص الأنشطة الدبلوماسية مع كوريا الشمالية، والحد من المبادلات الثقافية والتقنية والعلمية والتجارية والتعليمية، وفرض حظر من الأمم المتحدة على الاتجار في السلاح مع الشمال.^(٣٢) وقامت الإدارة سرا بجس نبض كوريا الجنوبية واليابان والصين حول إمكان مهاجمة مفاعل يونجبيون، إذا ما بدأت كوريا الشمالية في نقل الوقود المستنفد من برك التبريد وأعدت تجهيزه. وكان رد الفعل سلبيا. فقد ردت طوكيو: « إن اليابان لا تعتبر كوريا الشمالية عدوا »: و « إن لكل فعل رد فعل مساو له ومضاد في الاتجاه »، كما قال مسئول صيني تم الاتصال به. وعندما سئل عن رأيه في كيفية رد كوريا الشمالية اجاب: « إن الصين ليست كوريا الشمالية ».^(٣٣)

وفي مشاورات مع اليابان وكوريا الجنوبية، طرحت الولايات المتحدة فكرة فرض العقوبات الاقتصادية دون مصادقة مجلس الأمن للالتفاف حول الفيتو الصيني المحتمل. وكان كلاهما مستعدا لمسايرة المرحلة الأولى من العقوبات، ولكنهما لم يكونا متحمسين للمضي قدما دون موافقة مجلس الأمن.^(٣٤) واتخذت اليابان بالفعل خطوات لعرقلة التحويلات المالية لكوريا الشمالية، رغم معارضة الحزب الديمقراطي الاجتماعى الشريك فى الائتلاف الحاكم للعقوبات.^(٣٥) وقد صرح مندوب اليابان شونجى ياناي، لأحد المراسلين: « إن الولايات المتحدة تريد تطبيق العقوبات بأسرع مما نريده».^(٣٦) ومع ذلك فقد أصدرت البلدان الثلاثة بيانا مشتركا بأن الأمم المتحدة ينبغي لها « أن تنظر على وجه الاستعجال فى رد مناسب، بما فى ذلك فرض العقوبات».^(٣٧) ولم بيد الرئيس كليتتون متلهفا لفرضها هو أيضا. وأعلن أنه «لا يزال هناك وقت يتيح لكوريا الشمالية تجنب تطبيق العقوبات إذا استطعنا التوصل إلى شيء ما بشأن المفتشين النوويين».^(٣٨) وحظيت استراتيجية العقوبات ببعض التأييد فى موسكو، ولكن ذلك لم يتم إلا بعد تخلى واشنطن عن معارضتها اقتراح روسيا عقد مؤتمر دولى بشأن كوريا الشمالية، قبل فرض العقوبات.^(٣٩) واعتاد المسئولون الحديث عن العقوبات الاقتصادية للضغط على بيونج يانج، وقررت الإدارة استخدام الضغط السياسى دون أن

تحظى بمساندة كافية، في حين أجلت فرض العقوبات الاقتصادية.^(٤٠)

وفي ١٠ يونيو، أوقفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم المساعدة التقنية لكوريا الشمالية، وهي العقوبة الوحيدة التي كانت في متناولها. وأعرب كيان كيشن وزير خارجية الصين عن أسفه، قائلا إن العقوبات « لن تكون فعالة »، ودعا إلى استئناف الحوار.^(٤١) وردت بيونج يانج بإبلاغ واشنطن عزمها على الانسحاب من الوكالة. ولم يكن هذا التصرف معادلا للتخلي عن معاهدة عدم الانتشار النووي، والذي كان سيعبر أحد الخطوط الحمراء التي رسمتها الولايات المتحدة. وفي ١٢ يونيو، أعلن المتحدث باسم وزير الخارجية، أن « التفقيش على استمرار الضمانات، والذي سمحنا به بموجب سلطاتنا الخاصة، لم يعد مسموحا به. وإن أي تفقيش غير معقول لا يمكن السماح به إلا بعد أن يتقرر ما إذا كنا سنعود إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، أو إذا كنا سنسحب منها كلية». وأكد المتحدث بقوة « موقفنا الذي يقضى بأن عقوبات الأمم المتحدة ستعتبر فوراً إعلاناً للحرب ». ولم يكن إعلان الحرب مرادفا لبدء المعارك، ولكنه كان يشير إلى نهاية المحادثات : « إن العقوبات والحوار لا يتفقان، وخيارنا الحتمي هو التصدي للعقوبات الموسعة من جانب قوى معادية بتدابير موسعة للدفاع عن النفس». ^(٤٢) ولما كانت واشنطن على وشك إرسال تعزيزات، فقد بدت علامات الذعر في سيول. وانهارت بورصة كوريا الجنوبية، وأفرغ المشترون والمتسوقون أرفف المتاجر من الإمدادات. ومثلما لاحظ أحد مسؤولي وزارة الخارجية بعد ذلك بوقت قصير: « لقد كان الأمر يبدو كما لو أن البلدين يسيران متخطبين إلى الحرب». ^(٤٣)

ووصل الرئيس السابق جيمي كارتر إلى بيونج يانج في ١٥ يونيو، وهو نفس اليوم الذي بدأت فيه الولايات المتحدة توزيع مشروع قرار في مجلس الأمن بشأن خطة العقوبات المتدرجة. ولم تكن العقوبات لتفرض إلا إذا طردت كوريا الشمالية باقي مفتشى الوكالة، وانسحبت من معاهدة عدم الانتشار النووي، أو استأنفت إعادة المعالجة. ^(٤٤) وخلال المرحلة الأولى، تضمن المشروع الأمريكي حظرا إجباريا على بيع الأسلحة ومكوناتها، ووقف جميع معونات التنمية، وحظر الطيران إلا بالنسبة لرحلات الركاب، وحظر التعاون التقني والعلمي، وحظر التبادلات الثقافية والتجارية والتعليمية، وحظر المشاركة في الأحداث الرياضية، والمطالبة بالحد من حجم ومجال الأنشطة الدبلوماسية، دون أن يكون ذلك شرطاً. وكانت المرحلة الثانية، تتضمن تجميد معظم التحويلات المالية. ولم يفصح عن المرحلة الثالثة، لكنها قد تتضمن فرض حظر تجاري كامل، بما في ذلك النفط. ^(٤٥) ويسبب الخوف من رد فعل عنيف في كوريا الشمالية، كان الفرض التدريجي للعقوبات هو أقصى ما تقبله كوريا الجنوبية واليابان أو البنتاجون. وحتى على الرغم من ذلك، فإن موافقة الصين كانت لا تزال غير محتملة. ولو عجز مجلس الأمن عن التصرف، كانت الولايات المتحدة مستعدة لتشكيل ائتلاف لفرض العقوبات دون تصريح من الأمم المتحدة. ^(٤٦)

وفي ١٦ يونيو، بتوقيت واشنطن، وهو يوم أول اجتماع لكارتير مع الرئيس كيم ايل سونج،

عقد الرئيس كلينتون اجتماعا للجنة المديرين للتخصيص بإرسال تعزيزات لكوريا توقعا لفرص العقوبات. واقترح البنتاجون ثلاثة خيارات، حسب شدة العقوبات. وكان أقل خيار هو نشر ١٠٠٠٠ جندي، أساسا للقيام بالمهام اللوجستية. استعدادا لإرسال ٤٠٠٠٠ جندي إضافي قال الجنرال لاك إنه في حاجة إليها في حالة نشوب الحرب. وكان الخيار الثاني هو إرسال من ٢٠ إلى ٤٠ طائرة أخرى، بما فيها طائرات مقاتلة، إلى كوريا الجنوبية، وإرسال طائرات مقاتلة من طراز الشبح ف-١١٧، وقاذفات أخرى إلى جوام. وكان هناك خيار أشد قوة من ذلك، هو وضع حاملة طائرات ثانية في المنطقة، وإرسال مزيد من قوات القتال البرية والبحرية. وقد اطلع مسئول المخابرات القومية المكلف بالتحذير تشارلس إلن الرئيس كلينتون حول الإمكانيات القائمة التي قد تثيرها التعزيزات بالنسبة للحشد والتعبئة في كوريا الشمالية، وزيادة مخاطر حرب الإجهاض. ومثل هذه التحذيرات من الحرب لا تقدم عادة إلى الرئيس إلا عندما تبدو الحرب وشيكة. وقد قال أحد كبار المسئولين الذين كانوا موجودين هناك : « إنني لا أتذكر وجود جرس إنذار يقرع بمثل هذه الشدة ». وكان أحد الأسباب أن وكالة المخابرات المركزية ووكالة الاستخبارات الحربية اختلفتا : « فقد كانت وكالة المخابرات المركزية قلقة من خطر الحرب ».^(٤٧) كما أبرز وزير الدفاع وليام بيرى ورئيس الأركان المشتركة شاليكاشفيلي مخاطر عدم إرسال تعزيزات. ووافق الرئيس على خطط البنتاجون.

وقطع اتصال هاتفى من كارتر في بيونج يانج الاجتماع. وفي انتصار لدبلوماسية « المسار الثانى »، قال كارتر إن هناك إمكانية لإبرام صفقة، وأنه على وشك الظهور فى الـ « سى إن إن » لإخبار العالم بذلك. وقد فعل ذلك وما هو أكثر. فبعد أن تحدث عن فرص إبرام الصفقة، شجب كارتر علانية استراتيجية الإدارة بشأن العقوبات. وأعلن أنه « لا ينبغي القيام بأى شىء يفاقم الوضع حاليا. والسبب الذى جئت من أجله هنا هو محاولة منع الوقوع فى خطأ لا يمكن إصلاحه ».^(٤٨) وشجب البيت الأبيض البيان فوراً، لكن دون جدوى. فقد خاطب كارتر الرأى العام عامداً. وكتب كارتر نفسه فى هذا الوقت يقول: « كان من الواضح أن التهديد بالعقوبات لن يكون له أى تأثير عليهم أيا كان إلا الإهانة، ووصف كوريا الشمالية بأنها أمة خارجة على القانون، ووصف قائدها المحترم بأنه كاذب ومجرم ».^(٤٩) وقال دبلوماسى كان مشاركاً فى الأمور بصورة مباشرة: « لقد كان قصده هو قتل حركة العقوبات. وقد أكد الكوريون الشماليون أن قرار الأمم المتحدة بالعقوبات سيكون هو نقطة الانهيار ... ولم يعرف كارتر أين يقف، لكنه كان يريد أن يتأكد من أنه يقتلها. كان يعرف أن بعض البلدان كانت متراجعة، وأنصوّر أنه اعتقد أنه إذا ذهب إلى الـ « سى إن إن » وقال إن هناك إمكانية لإبرام صفقة ... فإنه سيجعل أى دولة متراجعة تتراجع، ويقول انتظروا لحظة، دعونا لا نندفع وراء العقوبات ».^(٥٠)

ونجحت الخدعة. وفى اليوم التالى، فى ١٦ يونيو، أعلن شين جوفانج المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية عن تشدد بلاده فى معارضتها العقوبات: « إن الصين من ناحية المبدأ لا

ترغب فى توريط مجلس الأمن فى القضية النووية فى شبه الجزيرة الكورية أو اللجوء للعقوبات لحلها.^(٥١) كما أدان أندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسى المشروع الأمريكى على أساس أن روسيا لم تستشر فيه مقدما.^(٥٢) ويمهاجمة سياسة الإدارة ورفض العقوبات علانية، كفل كارتر ألا تتعجل الصين والدول الأخرى التى تقف على الحياد فى مجلس الأمن، التصويت. وأجل التخلي عن العقوبات إرسال تعزيزات إلى كوريا، ونزع فتيل الأزمة المباشرة، ومرة أخرى فتح الباب للأخذ والعطاء الدبلوماسى.

الأخذ بالارتباط : الإطار

المتفق عليه وما وراءه

استطاع جيمى كارتر أن يبعد الولايات المتحدة وكوريا الشمالية عن حافة الهاوية، وأن يعود بهما إلى مائدة التفاوض. وبمجرد أن فعل ذلك، استغرق الأمر من المفاوضين أربعة شهور لإبرام الإطار المتفق عليه فى ٢١ أكتوبر ١٩٩٤ . وفى انتصار دبلوماسى، حدد هذا الاتفاق الخطوات المتبادلة لحل القضية النووية.

لقد كان الإطار المتفق عليه هو إطارا متفقا عليه فحسب وليس معاهدة: إطارا متفقا عليه يتفادى الحاجة إلى عمل من جانب مجلس الشيوخ، ويتجنب الاعتراف الدبلوماسى بكوريا الشمالية الذى تعنيه المعاهدة ضمنا. وقد تفادى الاتفاق بحرص إلزام الولايات المتحدة بأن تقدم مفاعلين بديلين، وتضمن تاريخا محددا واحدا فقط، تتعهد بموجبه الولايات المتحدة ببذل أقصى الجهود لإكمال المفاعل الأول بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ . وبدلا من ذلك، فقد وضع خريطة طريق تفصيلية للخطوات المتبادلة، تاركا لكل جانب بعض القدرات على التأثير والضغط ضد نكث الوعود. وقد تعهدت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأن تظل طرفا فى معاهدة عدم الانتشار النووى، وأن تجمد برنامجها النووى بالآ تعيد تزويد مفاعلها بالوقود، وأن تتعاون على ترتيب التخزين الأمن المؤقت لقضبان الوقود المستنفد انتظارا للتخلص منها نهائيا، وأن تغلق محطة إعادة المعالجة لمنعها من استخراج البلوتونيوم من قضبان الوقود هذه. وحظرت مذكرة سرية نقل المفاعلات أو المرافق ذات الصلة إلى مواقع أخرى. وكان تنفيذ التجميد تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية اختبارا مباشرا لحسن نوايا كوريا الشمالية. وفى المقابل ، وعدت الولايات المتحدة بالتحرك نحو التطبيع السياسى والاقتصادى، وتبادل مكاتب الاتصال، و« تقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمار ». وتعهد الشمال « ببدء حوار بين الشمال والجنوب، وبأن الإطار المتفق عليه سيساعد فى خلق مناخ يدعم هذا الحوار». وكان ربط التطبيع مع الولايات المتحدة بالتقدم فى المصالحة بين الشمال والجنوب أشبه بسيف دى حدين. وكان يتعين الارتقاء بالعلاقة الدبلوماسية بين الجانبين، مع « تحقيق تقدم فى القضايا التى تشغل كل طرف»، وتلك إشارة إلى القذائف وعلاقات الشمال والجنوب. على أن يقوم كونسورتيوم تنظمه الولايات المتحدة ببناء مفاعلين نوويين جديدين،

وتزويد الشمال بزيوت الوقود الثقيل فى أثناء ذلك.

وفى خطوات منسقة بصورة دقيقة، كان تفكيك المرافق النووية سيسير جنبا إلى جنب مع بناء المفاعلات البديلة. ومع اكتمال بناء المحطة والتوربينات الخاصة بالمفاعل الأول، ولكن قبل توريد أى معدات نووية، سيتعين على الشمال أن يمتلك بصورة كاملة لاتفاقية الضمانات التى أبرمها، « باتخاذ كل الخطوات التى تعتبرها الوكالة ضرورية، فى أعقاب مشاورات مع الوكالة، فيما يتعلق بالتحقق من دقة واكتمال التقرير الأولى لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن كل المواد النووية فيها». وكانت هناك خطوتان غير منصوص عليهما، وإن كانتا معنيتين ضمنا بوضوح، تراهما الوكالة ضروريتين: التفتيش الخاص، وتوفير ضمانات بشأن أى مواد نووية لم يعلن عنها من قبل. وفى المرحلة التالية، ومع تركيب المكونات النووية للمفاعل، سيقوم الشمال بالتخلص من قضبان الوقود الخاصة به. ومع قرب اكتمال مفاعل الإحلال الثانى، سيكمل الشمال تفكيك مفاعلاته التى تعمل بالغاز والجرافيت ومحطة إعادة المعالجة.^(٥٣)

وألزمت الولايات المتحدة نفسها بالقليل جدا : أنها ستورد نسبة من زيت الوقود الثقيل اللازم لتوليد الكهرباء عندما يكون المفاعل قيد الإنشاء، وتساعد على ترتيب ودفع تكاليف تخزين الوقود النووى المستنفد. وكان من المقرر أن يتحمل آخرون، خاصة كوريا الجنوبية واليابان، المبلغ الأساسى من تكلفة بناء المفاعلين وإمدادهما بالوقود المستنفد والثى تقدر بـ ٤,٧ مليار دولار، رغم أن ذلك سيستغرق عدة سنوات من العمل بترتيبات تقاسم التكاليف المضبوطة. وإذا فشلت هذه الخطوات فى تلبية احتياجات الشمال من الطاقة، فقد وعد الرئيس كلينتون فى رسالة إلى كيم يونج ايل « باستغلال كل سلطات منصبى لتوفير بدائل الطاقة المؤقتة بالقدر الضرورى من الولايات المتحدة، بشرط موافقة الكونجرس الأمريكى ». وتضمن الخطاب التزاما مماثلا باستبدال المفاعلات.

وأتاح تقليل التهديد عن طريق التعاون، بموجب الإطار المتفق عليه، لواشنطن قوة مؤثرة فى التفاوض، كانت تفتقر إليها. وفى الوقت نفسه، تم وضع الإطار المتفق عليه بحيث لا يتعين على الولايات المتحدة أن تعطى شيئا بدون أن تحصل على مقابل له. كما كان فى مقدورها أيضا أن تقلص حوافزها إن لم تمتلك كوريا الشمالية. وكان الاتفاق يعنى أن العالم ينبغى له أن يتحمل بعض الغموض بشأن الماضى النووى لكوريا الشمالية لخمس سنوات على الأقل، وربما للأبد. وما لم يكن فى الإمكان مسايرته هو شبه اليقين من أن الشمال ربما كان قد أصبح حينذاك مالكا للأسلحة النووية.

وقد حاولت إدارة كلينتون جادة أن تقنع المراقبين بأن كوريا الشمالية قد تراجعت فى ظل التهديد بالعقوبات والعمل العسكرى. وقد شهد كريستوفر وزير الخارجية فيما بعد أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بأن « الإطار المتفق عليه هو نتاج شهر من الدبلوماسية الحاسمة والمفاوضات الجادة. لقد تفاوضنا من موقع القوة.^(٥٤) » وقد قبل معظم المراقبين دون

نقض الادعاء بأن كوريا الشمالية غيرت مسارها في ظل التهديد بالعقوبات، لكن الأدلة التي تؤيد فكرة أن كوريا الشمالية قد خضعت في ظل التشدد كانت قليلة. بل لقد بدا أن دبلوماسية القسر فشلت في أن تفرض التفطيش الكامل، أو إنهاء البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وأبدت علامات قليلة على نجاحها في أي وقت قريب. ولم يكن جيران كوريا الشمالية راغبين في المضي فيما هو أكثر من العقوبات الرمزية. والأسوأ من كل ذلك، أن إرسال التعزيزات كاحتياطي في حالة الموافقة على العقوبات، وضع الولايات المتحدة على حافة الحرب. وفي ضوء هذه المثالب، كانت استراتيجية العقوبات تحتضر قبل أن يجعل جيمي كارتر بتخلي واشنطن عنها. كما نحيث جانباً الضربات الجوية، لتعتبر الملائح الأخير فقط إذا بدأت كوريا الشمالية تنقل الوقود المستنفد من برك التبريد.

كما لم تلتزم كوريا الشمالية بالإطار المتفق عليه، لأنها تعرضت لتغير مفاجئ في الداخل. وبدلاً من ذلك، أخذت تحاول لأكثر من ثلاث سنوات إبرام صفقة نووية مع الولايات المتحدة. وتمثلت إحدى دلائل هذه الرغبة في احتمال وضع كوريا الشمالية حدوداً تفرضها على نفسها بالنسبة لبرنامجها النووي في ١٩٩١، واستعدادها للسماح للمفتشين الدوليين بالتحقق منها. وتمشيا مع استراتيجية « الواحدة بواحدة »، أصبحت كوريا الشمالية أكثر ميلاً للتسوية مع تبديد التهديدات. ولم يوافق كيم ايل سونج على تجميد البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلا بعد إدانة كارتر للعقوبات. وبالإضافة إلى ذلك، أعقب ذلك تبادل الرسائل بين واشنطن وبيونج يانج، والتي أوضحت فيها كوريا الشمالية أنه لن يتم أي نوع من إعادة التزويد بالوقود. ومرة ثانية فإن هذه الخطوة حدثت بعد ما لم تعد العقوبات صالحة من الناحية السياسية. وخلال أربعة أشهر من المحادثات فحسب، أبرمت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الإطار المتفق عليه، الذي يمكن لوقام الطرفان بتنفيذه بالكامل أن يضع حداً للتسلح النووي لكوريا الشمالية. وقد أبرمت هذه الصفقة أيضاً دون أي تهديد أو عقوبات أو استخدام للقوة على نحو يحظى بالمصادقية.

إن هذا التاريخ الذي تم الاقتراء عليه كثيراً والذي أسىء فهمه، مهم حالياً. وعلى النقيض من الحكمة السائدة في واشنطن، والقائلة بأن بيونج يانج مخرطة في الابتزاز، هناك أدلة كافية على أن كوريا الشمالية أخذت تحاول التعاون مع الولايات المتحدة. فقد بدأت كوريا الشمالية برنامجها النووي بقصد صنع الأسلحة، ولكن بحلول ١٩٩١ غيرت هدفها. ولو كانت كوريا الشمالية مصممة على الحصول على الأسلحة النووية في أوائل التسعينيات، مثلما كان يعتقد معظم الناس في واشنطن في ذلك الوقت، لكانت أغلقت مفاعلها النووي في أي وقت بين ١٩٩١ و١٩٩٤، ونقلت قضبان الوقود، وقامت سريعاً بإعادة معالجة الوقود المستنفد لاستخراج البلوتونيوم، وهو المكون التفجيري في القنابل. ومع ذلك فإن كوريا الشمالية لم تعد معالجة أي وقود مستنفد من ١٩٩١ فصاعداً، كما لم تغلق مفاعلها إلا في مايو ١٩٩٤ بعد فترة طويلة مما كان متوقعا. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت كوريا الشمالية للمفتشين من الوكالة

الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من عمليات النقل هذه. وهذه الأعمال لا تتسق كما يبدو مع افتراض أن كوريا الشمالية كانت عازمة على الحصول على الأسلحة النووية. وتبين أعمال كوريا الشمالية أنها، بدءاً من عام ١٩٩١، منعت نفسها من ذلك بأمل إبرام صفقة نووية مع الولايات المتحدة. وفي ١١ نوفمبر ١٩٩٣، أعلنت ذلك على الملأ.^(٥٥)

وبالمثل، فإنه لو كانت كوريا الشمالية، كما يعتقد ذلك معظم الخبراء الآن، مصممة على تطوير ونشر وتصدير قذائف باليستية أطول مدى، لكانت قد اختبرت واستكملت قذائفها نو. دونج، تايبو دونج ١-، وتايبو دونج ٢- خلال السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك فقد أجرت كوريا الشمالية اختبارين فحسب في العقد الماضي، أحدهما في ٢٩ مايو ١٩٩٣، والآخر في ٣١ أغسطس ١٩٩٨، وقد فشلا كلاهما. ومرة أخرى، فإن هذا السكون والتوقف يشير إلى أن كوريا الشمالية قد كبحت جماح نفسها نوعاً ما، بأمل إبرام صفقة بشأن القذائف مع الولايات المتحدة. وطفقت بيونج يانج تعرب عن اهتمامها بمثل هذه الصفقة منذ ١٩٩٢. وفي ١٦ يونيو ١٩٩٨، أعلنت ذلك على الملأ.

لماذا كان يتعين على كوريا الشمالية أن تبدي ضيقاً للنفس؟ ليس هناك طريق لمعرفة ذلك على وجه اليقين، لكن بيونج يانج كان يبدو أنها تريد أن تساعد الولايات المتحدة على ضمان أمنها ضد كوريا الجنوبية التي تخشاها، وضد اليابان التي تكرها، وضد الصين التي لا تثق بها. فما أفضل طريقة لكبح جماح كوريا الجنوبية واليابان، وإيجاد ثقل موازن للصين أكثر من الارتباط بالولايات المتحدة؟ إن للأمن أهمية غالبية بالنسبة لكوريا الشمالية، لكن من الناحية الاقتصادية فإن انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وشرقي أوروبا، والتحول الاقتصادي في الصين جعل كوريا الشمالية تلتزم بالمعونة والاستثمار والتجارة مع كوريا الجنوبية واليابان والغرب. وعندما حاولت الولايات المتحدة عرقلة إقامة علاقات أوثق بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان في فترة ١٩٨٨-١٩٩٢، أدركت بيونج يانج أن واشنطن تملك المفتاح الذي يفتح أبواب البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي والارتباط الاقتصادي بالغرب.

وإذا كانت كوريا الشمالية تريد الارتباط بالولايات المتحدة، فلماذا كانت تحفر الحفر وتجري اختبارات للصواريخ؟ من المحتمل تماماً أن بيونج يانج قد أدركت أن التهديدات هي الطريقة الوحيدة لجعل واشنطن تتفاوض بصورة جادة - وهو درس استمرت واشنطن في تدعيمه بعدم اتخاذ إجراءات لمواجهة مثل هذه التهديدات. ومع ذلك، فإن التهديد بإلغاء الإطار المتفق عليه في ١٩٩٤ لا يماثل إلغاء فعلاً. وباستثناء حفر موقع ظل موضع اشتباه طويل وموضع مراقبة جيدة في كومشانجنج، وإثارة قلق الولايات المتحدة بأن الموقع يتصل بالأسلحة النووية، ربما كانت كوريا الشمالية تتلاعب بما كانت تراه دوائر المخابرات وتسمعه لجعل الولايات المتحدة تتفاوض بصورة جادة. لماذا؟ في رأي بيونج يانج، فإنه إلى وقت قريب كانت واشنطن غير راغبة في توسيع التعاون فيما وراء الإطار المتفق عليه، أو حتى

الحفاظ على استمرار المفاوضات النووية. ويأمل حث حلفائها على العمل بصورة أكثر قوة، فإن إدارة كلينتون قلقت في البدء من قيمة ما طلبته من مخصصات من الكونجرس لدفع ثمن زيت الوقود الثقيل الذي تعهدت بتزويد كوريا الشمالية به بموجب الاتفاق. وخوفاً من رد فعل الكونجرس، تباطأت الإدارة في طلب التمويل الإضافي؛ وكان الكونجرس أبداً في الترخيص به. ونتيجة لذلك تأخر تسليم الوقود عن الجداول المقررة، وبحلول نهاية ١٩٩٧ لم تكن الولايات المتحدة قد أوفت بالتزاماتها بموجب الإطار المتفق عليه. وقد حدث ذلك مرة ثانية في ١٩٩٨. ولم يوافق الكونجرس على الطلب الكامل للإدارة بتوفير ٣٥ مليون دولار لتمويل التزامات الولايات المتحدة بموجب الاتفاق، بما يسمح لمنظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، وهي كونسورتيوم متعدد الجنسيات أقيم لتنفيذ الاتفاق، بالاستمرار في عملها، إلا في الأيام الأخيرة من المناقشة الخاصة بميزانية السنة المالية ١٩٩٩.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بناء أول المفاعلين اللذين يعملان بالماء الخفيف ليحلا محل المفاعلين اللذين يتعين تفكيكهما بموجب أحكام الإطار المتفق عليه، بدأ ببطء لأن الحكومتين السابقتين في كوريا الجنوبية واليابان رفضتا توفير التمويل اللازم. واتساقاً مع الإطار المتفق عليه، فإن التأخير في البناء أرجأ التخلص من البلوتونيوم الكافي لصنع ٦ قنابل من الوقود النووي المستنفد الذي كان موجوداً حينذاك في كوريا الشمالية، وتنفيذ التزام بيونج يانج بإلغاء أوجه الشذوذ في إعلانها المبدئي المقدم للوكالة. وقد تأخر تنفيذ هاتين الخطوتين كليهما، واللذين كانتا من قبل تعتبران ملحتين، خاصة من قبل منتقدي الإطار المتفق عليه، من جراء تقاعس الحلفاء عن العمل. بل والأسوأ من وجهة نظر بيونج يانج، أن واشنطن كانت عازقة عن التحرك لما وراء اتفاق ١٩٩٤، للوصول إلى ارتباط سياسي واقتصادي أكبر. وفي النهاية فكرت بيونج يانج أنه لو كانت واشنطن راغبة في توريد المفاعلين النوويين، فإن تحسين الروابط الدبلوماسية والتجارية وغيرهما، سيلي ذلك بالتأكيد. ومع ذلك فإن واشنطن لم تتخذ حتى أكثر الخطوات تواضعاً لتخفيف العقوبات الأمريكية المفروضة من جانب واحد، وهو ما وعدت به كوريا الشمالية في فبراير ١٩٩٥: إلغاء تجميد الأصول التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب الكورية، السماح بالقروض التجارية من البنوك الأمريكية، والترخيص بإنشاء مشروعات الاستثمار الخاصة في التعدين والزراعة.

وعندما لم يتم اتخاذ هذه الخطوات، بدأت كوريا الشمالية في يناير ١٩٩٨ بالتهديد بأنها ستلغى الاتفاق، ما لم تشرع واشنطن في تنفيذه، معتقدة أنها التزمت بنص الاتفاق ولم تحصل على الكثير في مقابل ذلك. وضغطت كوريا الشمالية بصفة خاصة من أجل إرسال شحنات زيت الوقود الثقيل في الوقت المناسب، والتعجيل ببناء المفاعل البديل، وتخفيف العقوبات الاقتصادية. وفي أواخر إبريل ١٩٩٨، أوقفت كوريا الشمالية تعبئة الوقود المستنفد المحمل بالبلوتونيوم في يونجبيون، ولكن فقط بعد وضع جميع قضبان الوقود السليمة ثمانية الآلاف أو نحوها في براميل خشبية، ولم يبق غير رواسب نووية من عدد قليل من القضبان المحتللة. وفي ٧ مايو، أعلنت بيونج يانج أنها في حاجة إلى « قنح وإعادة ضبط » مرافقها النووية الأخرى، بما في ذلك المفاعل، من أجل الصيانة، ولكن في وجود مفتشى الوكالة الدولية

للطاقة النووية. كما ألح الشمال إلى أنه قد ينهي تجميده إعادة المعالجة. وينبغي فهم تعاضل النشاط في موقع كومشانجنى الواقع تحت الأرض والمشتبه فيه فى خريف ١٩٩٧ فى هذا السياق. ولو كانت كوريا الشمالية تريد خرق الاتفاق النووى، فقد كان فى مقدورها طرد المفتشين الدوليين، وفتح البراميل الخشبية، ونقل الوقود المستنفد لإعادة معالجته. وبدلا من ذلك، استأنفت كوريا الشمالية الحفر فى الموقع الموجود تحت الأرض والذي ظل موضع اشتباه طويل، والذي كانت المخابرات الأمريكية تراقبه لما يزيد عن عقد، وأعادت تقييمه فى ربيع ١٩٩٩ على أنه متعلق بالأسلحة النووية. وحتى لو كان هذا التقييم سليما، فقد كان الأمر سيسغرق من بيونج يانج سنين لاستكمال مثل هذه المنشأة، وهو ما يشير بالكاد إلى جديتها فى خرق الإطار المتفق عليه.

وبعد محادثات فى نيويورك فى أوائل سبتمبر ١٩٩٨، سمحت بيونج يانج باستئناف تعبئة الوقود المستنفد. وفى مايو ١٩٩٩، سمحت بوصول الولايات المتحدة إلى الاتفاق القائمة فى كومشانجنى، حيث لم يجد المفتشون الأمريكيون أى شيء يتعلق بالأسلحة النووية. وفى المقابل، حصلت كوريا الشمالية على أغذية إضافية كانت تتوقعها قبل ذلك بكثير من عامين. والخلاصة أن كوريا الشمالية كانت تهدد بخرق اتفاق أكتوبر ١٩٩٤ بدون أن تنتهكه فعليا. ويبدو أن الأمر كان مثالا آخر لسلوك بيونج يانج بطريقة « واحدة بواحدة » - تتعاون عندما تتعاون الولايات المتحدة، وتتقم عندما تنكث الولايات المتحدة وعودها - بقصد جعل واشنطن تتعامل بصورة جادة.

وربما كانت كوريا الشمالية تلعب لعبة « واحدة بواحدة » فى مسألة القذائف أيضا. وقد أصبح استعداد كوريا الشمالية لإنهاء تصديرها القذائف مقابل ثمن، واضحا لأول مرة فى المفاوضات مع إسرائيل، والتي بدأت فى أكتوبر ١٩٩٢. وفى مارس ١٩٩٣، وبعد شهرين من عرض إسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية وتقديم استثمارات ومساعدات تقنية تساوى مئات الملايين من الدولارات، لحث كوريا الشمالية على إنهاء مبيعاتها من القذائف للشرق الأوسط وإيران، تدخلت الولايات المتحدة وبفعت إسرائيل إلى قطع المحادثات. وردت كوريا الشمالية بإجراء الاختبار الوحيد لقذيفة رودونج فى وجود مسئولين إيرانيين. واستأنفت إسرائيل فيما بعد محادثاتهما مع كوريا الشمالية، على الرغم من أن الولايات المتحدة عملت على ألا تتم الصفقة أبدا. وعلى الرغم من هذا النشاط والرغبة المحمومة لأمريكا فى إبرام صفقة بشأن القذائف، فإن الولايات المتحدة لم تجر الجولة الأولى من المحادثات الخاصة بالقذائف مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلا فى إبريل ١٩٩٦. وألغت واشنطن الجولة الثانية فى سبتمبر ١٩٩٦، بإصرار من سيول بعد اعتداء غواصة لكوريا الشمالية على مياه كوريا الجنوبية. وبدأت بيونج يانج الاستعدادات لإجراء اختبار آخر للقذائف، ولكنها أوقفتها بعد بدء محادثات مع مسئولين أمريكيين فى نيويورك فى ١٨ أكتوبر. وعقدت الجولة الثانية من المحادثات بشأن القذائف فى يونيو ١٩٩٧. بيد أن هذه المحادثات لم تحفز إلى مزيد من التعاون، فلم تكن الولايات المتحدة راغبة فى تزويد بيونج يانج بالحوافز المناسبة للتعامل فى قضية القذائف. وفى الوقت نفسه، كانت كوريا الشمالية تشعر بخيبة الأمل من جراء عدم

الاستعجال الذي أبدته اليابان في التحرك نحو التطبيع معها. فقد ظل اليابانيون مشغولين بقضايا عشرة يابانيين على الأقل اشتبه المسؤولون في طوكيو في أن عملاء كوريا الشمالية قد اختطفوهم وأخذوهم إلى بلادهم على مر السنين، بدلا من أن يخطرأوا في محادثات التطبيع مع كوريا الشمالية.

وفي هذا السياق، أعلنت بيونج يانج على الملأ استعدادها لإنهاء الصادرات في ١٦ يونيو ١٩٩٨، في بيان هدد أيضا باستئناف اختبار الصواريخ: «إذا كانت الولايات المتحدة تريد حقا منع صادراتنا من القذائف، فينبغي لها أن ترفع الحظر الاقتصادي بأسرع ما يمكن، وأن تقدم تعويضا عن الخسائر التي سيتسبب فيها وقف تصدير القذائف». ومضى بيان ١٦ يونيو إلى أبعد من ذلك، مبديا الاستعداد للتفاوض لوضع حد لتطوير القذائف أيضا: «إن وقف تطوير قذائفنا مسألة يمكن مناقشتها بعد توقيع اتفاق سلام بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة، وإزالة التهديد العسكري الأمريكي كليا»^(٩٦). وكان الثمن لإنهاء تطوير القذائف، وهو ليس بالضرورة نفس الشيء، كإجراء الاختبارات، هو إبرام اتفاقية سلام مع الولايات المتحدة، وهي ليست بالضرورة نفس الشيء مثل معاهدة سلام. ذلك أن مثل هذا الاتفاق، الذي يمكن اعتباره معادلا لإنهاء «التهديد العسكري الأمريكي»، سيوفر «آلية للسلام» تحل محل لجنة الهدنة العسكرية التي أقيمت عند وقف إطلاق النار في الحرب الكورية.

وكان رد الفعل الأمريكي والياباني ضعيفا إزاء هذا البيان العام. وفي مواجهة ما يحتمل أن تكون كوريا الشمالية قد اعتبرته عزوفا أمريكيا ويابانيا، أو عدم اهتمام منهما بمعالجة مسألة القذائف الكورية الشمالية، أجرت كوريا الشمالية اختبارا قذيفة تايبو دونج في ٣١ أغسطس ١٩٩٨ - وهو اختبار انتهك المجال الجوي الياباني - واستأنفت في النهاية استعداداتها لإجراء مزيد من الاختبارات في صيف ١٩٩٩ فقط عندما تعهدت إدارة كلينتون في سبتمبر ١٩٩٩ بإنهاء العقوبات بموجب «مرسوم التجارة مع العدو»، وافقت كوريا الشمالية على وقف اختبارات القذائف مع استمرار المفاوضات. ومرة أخرى، فإنه عندما تصرفت الولايات المتحدة بروح التعاون، ردت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالمثل.

ربما لا يكون التعويض هو مفتاح صفقة خاصة بالقذائف. فاهتمام بيونج يانج بالصفقة قد يكون مؤشرا على أهدافها الأوسع: إحياء الحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وإنهاء العداوة التي استمرت طويلا مع الولايات المتحدة. وكانت العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي ترجع للوراء إلى الحرب الكورية، شاهدا على تلك العداوة. وكان وضع حد للعقوبات سيحسن أيضا الأحوال السياسية للوصول إلى صفقة أبعد مدى في المحادثات رباعية الأطراف، التي ترمي إلى نزع فتيل المواجهة العسكرية التقليدية في كوريا التي قاربت إشعال الحرب في يونيو ١٩٩٤. وبدون ارتباط اقتصادي وسياسي هادف، لم يكن من المرجح أن توافق كوريا الشمالية على فك اشتباك عسكري هادف^(٩٧).

دروس الدبلوماسية النووية مع كوريا الشمالية

كانت العقوبات الاقتصادية أدوات تختار منها السياسة الأمريكية لمكافحة الانتشار النووي. وقد استخدمت العقوبات الموجهة لحرمان من يحتمل أن يقوموا بتسليح الأسلحة النووية، من وسائل صنع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقد استخدم الحظر الاقتصادي لإجبار الدول على التخلي عن طموحاتها النووية. وقد استخدمت العقوبات الرمزية كدفع ضد اللجوء للقوة العسكرية عندما كانت الحكومة الأمريكية تواجه ضغطاً سياسياً محلياً « لكي تفعل شيئاً » لمكافحة الانتشار النووي. وتبين التجربة مع كوريا الشمالية حدود أشكال العقوبات الثلاثة جميعها، والحاجة إلى استراتيجيات بديلة لمكافحة الانتشار.

ربما أبطلت العقوبات الموجهة قيام كوريا الشمالية بصنع القنبلة، لكنها لم تستطع منعها من ذلك. ومن المرجح أنه كان لدى كوريا الشمالية بالفعل كل ما تحتاجه لصنع الأسلحة النووية. وحتى في أحسن الأحوال، فإن العقوبات الموجهة لمنع الدول من الحصول على وسائل صناعة القنبلة غير كافية. إن هذا المنع يمكن أن يوفر وقتاً ويقدم تحذيراً مبكراً، لكنه لا يستطيع أن ينجح دوماً. ويتعين استكمال منع الإمدادات ببذل جهود لتقليل الطلب. إن الدول التي تسعى للحصول على الأسلحة النووية لا تشعر بالأمان، ومحاولة عزلها أو إجبارها على أن تتخلى عن التسلح النووي يمكن أن يكون له مردود عكسي. إنها في حاجة إلى طمأننتها لتخفيف إحساسها بعدم الأمان، وهو درس كان معظم الخبراء في مجال الانتشار عازفين عن تعلمه. وعلى خلاف استراتيجية المنع المحض، والتي تهدد من يعملون على الانتشار بالعزلة الاقتصادية والسياسية، فإن إقناع البلدان بعدم صناعة قنابل نووية يتطلب التعاون معها، مهما بدت بغيضة.

وقد كان النجاح في استخدام الحظر الاقتصادي للضغط على الدول للتخلي عن برامج الأسلحة النووية، موضع شك. ففي حالة كوريا الشمالية، كانت هذه الاستراتيجية خدعة خطيرة. إذ كانت الولايات المتحدة قد فرضت بالفعل حظراً يقرب من الحظر الشامل على تجارتها واتصالاتها مع الشمال. ولكي يجدي الحظر، يتعين على جميع جيران كوريا الشمالية أن يطبقوه. وكان قطع إمدادات الزيت يمكن أن يسبب انهيار اقتصاد كوريا الشمالية، لكن هذا الاحتمال كان يقلق كوريا الجنوبية واليابان والصين وروسيا، التي ستعاني نتائج هذا الانهيار: هجرة حاشدة، عدم استقرار، وحرب محتملة. لم تكن هذه الدول راغبة في فرض عقوبات بالحزم الكافي لخنق كوريا الشمالية. وبون الحصول على مساندة هذه الدول الكاملة، كان على إدارة كلينتون أن تقنع بعقوبات رمزية.

والتهديد بالقوة العسكرية لا يحظى بمصداقية أكثر من الحظر. فقد ثبت فشل القوة في منع الانتشار. ذلك إن استعمال القوة المسلحة، إن لم يؤد إلى مهاجمة وهزيمة واحتلال الدولة التي تتسلح نووياً يمكنه في أحسن الأحوال - مثله مثل العقوبات - أن يؤخر برنامج الأسلحة النووية أو يدفعه للعمل سرا ؛ لكنه لا يمكن أن يوقفه. ولو كان لدى كوريا الشمالية أسلحة

نووية أو بلوتونيوم كاف لصنع القنابل، فلم يكن لدى المخابرات الأمريكية أى فكرة عن مكان وجودها، ولم تكن الضربات الجوية تستطيع أن تستهدف ما لا تستطيع أن تكتشفه. وحتى ضرب المفاعل فى يونجبيون كان يخاطر بنشر الإشعاع فوق اليابان. وبدا خيار غزو كوريا الشمالية، الاستراتيجية العسكرية المجيدة الوحيدة لوقف الانتشار النووى. لكن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لأسباب معقولة لم تريد تحمل مخاطر حرب شاملة، خاصة مع إمكان وجود أسلحة نووية فى الشمال. خلاصة القول، إن العقوبات الاقتصادية والقوة العسكرية كانتا تهديدا أجوف. إن الارتباط الاقتصادى والسياسى وحده فقط هو الذى يوفر للولايات المتحدة وسيلة تأثير تحتاجها فى تعاملها مع كوريا الشمالية.

وبالنسبة لحكومة تشعمر أنها مضطرة من الناحية السياسية لمحاولة القسر، وتواجه الخيار بين ألا تفعل شيئا وأن تفعل شيئا مفرطا، كان للعقوبات الرمزية بعض النفع. وقد انجذبت إدارة كلينتون إليها، كإجراء بديل لوقف الضغط من أجل استخدام القوة العسكرية. بيد أنه بمرور الوقت، كان من المرجح أن تفشل العقوبات الرمزية، مما يتركها عرضة لهجوم النقاد كقصور ضارية. والأسوأ أن هذا، كان سيزيد بدرجة كبيرة خطر الحرب، وهى مشكلة بالنسبة لرئيس اتهم بالتهرب من التجنيد خلال حرب فيتنام.

والبديل للقسر هو التعاون أو الارتباط، أو تقليل التهديد عن طريق التعاون، على حد العبارات المختارة جيدا للسياتورين سام نون (ديمقراطى عن جورجيا) وريتشارد لوجار (جمهورى عن انديانا). إن استراتيجية للارتباط بشأن منع الانتشار النووى، تجمع بين التلميذات والتبادلية المشروطة، وتعد وتقدم الحوافز لمن يحتمل أن يقوموا بنشر الأسلحة النووية بشرط أن يقبلوا كبح أنشطتهم النووية على نحو يمكن التحقق منه، يمكن أن تقنع هذه الدول بالتخلي عن مسعاها. وتتطلب هذه الاستراتيجية تحديد الحلفاء داخل الدولة المستهدفة الذين ليس لهم مصلحة فى التسلح النووى، وتقصى استعدادهم وقدرتهم على بلوغ الأهداف المشتركة، ثم العمل معهم. ولهذا النوع من الارتباط أو تقليل التهديد عن طريق التعاون، سجل طويل من الإنجاز فى هذا المجال. فقد ساعدت التلميذات والحوافز الأمريكية على إقناع كوريا الجنوبية وتايوان والسويد والبرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا وأوكرانيا وبييلاروسيا وكازاخستان، بالتخلي عن التسلح النووى. ^(٨٤) ولم تفشل الحوافز إلا فى العراق وإسرائيل وباكستان، على الرغم من أن الولايات المتحدة أخفارت الا تتوقف طويلا عند الأدلة التى توضح أن إسرائيل وباكستان تتسلحان نوويا.

وقد يكون تقليل التهديد عن طريق التعاون أمرا صعبا بوجه خاص، بيد أنه يصبح حتميا بدرجة أكبر، عندما يكون للدولة المعنية تاريخ من السلوك الدولى اللفظ أو غير الرشيد على نحو ظاهر، وعندما يصعب تحديد أدلة على حدوث تغيير داخلى، أو يتم إخفاء ذلك عمدا، وعندما تكون الاتصالات مع البلد جد محدودة بحيث يصعب الوصول إلى الحلفاء المحتملين داخل نظامه السياسى. وكوريا الشمالية مثال على هذا الحال. وقد استطاع منتقدو الارتباط دوما أن يتلاعبوا بالخوف من الجهول، وأن يجعلوا صانعى السياسة عازقين عن المخاطرة بعملية « الأخذ والعطاء » الدبلوماسية، أو عن الدفاع عن الصفقات التى يبرمونها. وبينما كان

فى مقدور الذين يطبقون سياسة الارتباط الحاجة بأن كوريا الشمالية كان يتم حفزها على عمل ما تريده الولايات المتحدة، فقد كانت هناك على الدوام إمكانية أن تنكث كوريا الشمالية فى أى لحظة عن الصفقات التى أبرمتها. وحتى التهديدات التى وجهتها بيونج يانج بخرق الاتفاق - سواء بفعل التباطؤ الأمريكى أو بغير ذلك - أشعلت النقد المحلى فى الولايات المتحدة لسياسة الارتباط. ومن المؤكد أن سياسة العزلة الاقتصادية والسياسية كان يسهل على الإدارة أن تدافع عنها أمام الرأى العام الأمريكى. إن الحديث المتشدد والتطريح بالعصا يمكن أن يكون مجزيا من الناحية السياسية فى الأجل القصير، لكنه ليس بديلا عن تقديم الوعود والحفاظ عليها أو الاستعداد للدفاع عن إبرام الصفقات أمام الكونجرس والشعب الأمريكى.

وتبين حالة كوريا الشمالية أن تقليل التهديد عن طريق التعاون أمر صعب دون مساندة الكونجرس. لقد كان من البديهي والشائع فى واشنطن أن تقف السياسة على البر وعند حافة المياه. ومثل معظم البديهيات فى واشنطن، فإن فكرة أن السياسة الخارجية معزولة عن السياسات المحلية لم تصمد للبحث الدقيق. وقد ثبت أنها زائفة على نحو ظاهر فى الدبلوماسية النووية مع كوريا الشمالية. فمرة تلو الأخرى، دفعت السياسة داخل دهايز إدارتى بوش وكلينتون، لتبنى موقف التشدد، ومنعتهما من تقديم أى شىء يبدو مقبولا لكوريا الشمالية. وكانت النتيجة مازقا دبلوماسيا، والأسوأ من ذلك، أزمة كادت تخرج عن السيطرة. ولا شك أن الولايات المتحدة ستواجه هذا المأزق مرة أخرى فى إيران وفى أماكن أخرى. فطالما استمرت الولايات المتحدة تجرم نشر الأسلحة النووية، وتدين الدول المارقة بغية مواجهتها، فإنها لن تدع لنفسها سوى خيارات ليست مستساغة سياسيا : قبول مزيد من الدول النووية، أو المضى إلى الحرب لنزع سلاحها، مؤقتا، مثلما فعلت فى العراق. والبديل - التنسيق الكثيف بين الفرعين التنفيذى والتشريعى، الذى يفيد كأساس لاستراتيجيات للارتباط توضع وتنفذ بحرص - أكثر صعوبة بلا جدال، ويتطلب قيادة على جانبى جادة بنسلفانيا. بيد أن ذلك هو الخيار الوحيد الذى يتيح إمكانية حل مشكلات الانتشار، بدلا من مجرد إطالة أمدها أو تفاقمها .

هوامش

١- نتيجة لاستعراض السياسة الذى أجراه وليام بيرى وزير الدفاع السابق فى ٩٨-١٩٩٩ ، فإن إدارة كلينتون توصلت إلى هذه النتيجة .

٢- Leon V. Sigal , *Disarming Stranger : Nuclear Diplomacy with North Korea* (Prince-ton University Press,1998),pp.95-108.

٣- بيان لمايكل ماك كورى المتحدث باسم وزارة الخارجية عن المفاوضات الأمريكية الكورية الشمالية بشأن القضايا النووية وغيرها ، ٣ مارس، ١٩٩٤ .

٤- يدين روبرت أكسلرود فى كتابه: *The Evolution of Cooperation* (Basic Books,1984) بصورة تجريبية كيف يمكن أن ينشأ التعاون من النزاع بين الخصوم الذين لا يتقون ببعضهم البعض باتباع استراتيجية " واحدة بواحدة " .

٥- في ذلك الوقت، كان لدى أمريكا سلسلة كاملة من العقوبات من جانب واحد ضد كوريا الشمالية؛ ولذلك كانت التهديدات الأمريكية بمزيد من العقوبات تعني ضمنا جهودا متعددة الأطراف .

٦- Sigal, *Disarming Strangers* , pp. 70 , 114.

٧- Douglas Jehl, " Seoul Eases Stand on Nuclear Inspections of North," *New York Times*, March 30, 1993 p. A13 . Compare Don Oberdorfer, " South Korean: U.S. Agrees to Plan to Pressure North, " *Washington Post*, March 30, 1993, p. A14.

٨- ملاحظات في مؤتمر، ابداءها- Senator John McCain, "The US- North Korea Nuclear Agree- ment : Current Status and Prospects for The Future, " Heritage Foundation , Washington, D.C. , June 15, 1995.

٩- Memorandum by K.A. Namkung , June 7, 1994, كان نامكونج وسيطا أساسيا مع كوريا الشمالية.

١٠- دبلوماسي كبير من كوريا الشمالية ، لقاء أجراه المؤلف، ٩ مارس ١٩٩٣ .

١١- IAEA, "Safeguards in the DPRK: Chronological Background," February 15 , 1994, p.12.

١٢- Thomas L. Friedman "China Undercuts U.S. Anti-Atom Effort on Korea, " *New York Times*, November 15 , 1991, p. A12.

١٣- حدث الاستثناء الوحيد في حالة العراق ، عندما لم تمارس الصين حق النقض بعد جهود دبلوماسية مكثفة بنقلها السفير لدى الأمم المتحدة توماس بيكرنج .

١٤- مسئولون صينيون ، لقاءان أجراهما المؤلف ، ١٠ مارس ١٩٩٣ ، ٢ مارس ١٩٩٤ .

١٥- مسئول كبير بالإدارة ، لقاء أجراه المؤلف ، أول مايو ١٩٩٧ .

١٦- مسئولون صينيون ، لقاءات أجراهما المؤلف ، ١٠ فبراير، ٢٣ يونيو، ١١ أغسطس ١٩٩٣ .

١٧- Lena H. Sun and Jackson Diehl, " N. Korea Reportedly Snubs China," *Washington Post* , April 28, 1993, p. A13.

١٨- U.S. official , interview by author , February 15, 1996.

١٩- David E. Sanger, "U. S. Presses Japan on Missile Project, " *New York Times*, November 3- 1993 p. A12 . Compare David E. Sanger, " Tokyo Raids Seek to Halt Aid For North Korea on Missiles," *New York Times* , January 15 , 1994 , p. A6 ; Jathon Sapsford and David P. Hamilton , " Japan Probes Illegal Exports to North Korea, " *Wall Street Journal*, January 17, 1994, p. A6 .

٢٠- General James Clapper , interview by author , October 31, 1996.

٢١- Senior military officer , interview by author , May 2, 1997.

٢٢- Barton Gellman, "Trepidation at Root of U.S. Korea Policy," *Washington Post* , December 12, 1993, p. A1 ; peter Grier , " On US Wish List : Ability to Detect Nuclear Arms Diplomacy, Sanctions Are Seen as Inadequate , " *Christian Science Monitor* , December 28, 1993, p. 1. Compare Robert D. Novak , " Aborted Ultimatum , " *Washington Post* , December 16, 1993, p. A25.

٢٣- عضو في هيئة الأركان المشتركة ، لقاء اجراء المؤلف ، ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ .

٢٤- مسئول بوزارة الدفاع ، لقاء اجراء المؤلف ، ٢٠ مايو ١٩٩٦ .

٢٥- Michael R.Gordon, "Pentagon Studies Plans to Bolster U.S.- Korea Forces," *New York Times* , December 2 , 1993, p. A1.

٢٦- مسئول كبير بالإدارة ، لقاء اجراء المؤلف ، أول مايو ١٩٩٧ .

٢٧- مسئول كبير بالإدارة ، لقاء اجراء المؤلف ، ٢٠ مايو ١٩٩٧ .

٢٨- Michael R. Gordon "U.S. Will Urge UN to Plan Sanctions for North Korea," *New York Times*, March 20, 1994 p. A1. R. Jeffrey Smith and Ann Devroy , " U.S. Backs Maneuvers in S. Korea, " *Washington Post*, March 20, 1994, P.A1. العسكرية "روح الفريق" إلا في تاريخ لاحق، وكان البديل هو إعادة تسمية التدريبات المستهدفة .

٢٩- Stephen Barr and Lena H. Sun, "China's Cooperation on N. Korea Seen," *Washington Post* , March 21, 1994, p. A12.

٣٠- Steven Greenhouse, "Christopher Says U.S. Stays Firm on Korea , but Pledges Diplomacy , " *New York Times*, March 23, 1994, p. A12.

٣١- Michael R. Gordon, " U.S. Finds It Hard to Win Consensus Over North Korea , " *New York Times*, June 10, 1994, p. A1 .

٣٢- Daniel Williams , " U.S. Considers Gradual Path for North Korea Sanctions" *Washington Post*, June 2, 1994, p.A1. Briefing by Madeleine Albright, U.S. ambassador to the United Nations, Associated Press, June 15, 1994.

٣٣- مصادر صينية ويابانية ، لقاء اجراء المؤلف .

٣٤- مسئول كوري كبير ، لقاء اجراء المؤلف، في ٧ يونيو ١٩٩٤

٣٥- Christopher W. Hughes , "The North Korean Nuclear Crisis and Japanese Security," *Survival*, vol. 38 (Summer 1996) , P. 90; William Dawkins , " Japan's SDP Opposes Korean Sanctions, " *Financial Times*, June 6, 1994, P. 16 .

٣٦- T. R. Reid, "Accord Near on N. Korea Sanctions , " *Washington Post*, June 12, 1994, p. A1.

٣٧- John Darnton , " Clinton Says That North Korea Can Still Avoid UN Sanctions," *New York Times* , June 5, 1994.p.6.

٣٨- للرجع المذكور .

٣٩- R. Jeffrey Smith And William Drozdiak. "U.S. officials Claim Progress on Tougher N. Korea Sanctions," *Washington Post*, June 11, 1994, p.A17.

٤٠- Michael R.Gordon , "U.S. Is Considering Milder Sanctions for North Korea , " *New York Times* , June 12, 1994.p 1.

٤١- Patrick E. Tyler, "China Tells Why It Opposes Korea Sanctions." *New York Times*, June 13, 1994, P. A5.

٤٢- بيان للمتحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، بيونغ يانغ ، ١٢ يونيو ١٩٩٤ ، رقم

Mitchell Reiss , *Bridled Ambition : Why Countries Constrain Their Nuclear Capabilities* (Washington , D.C.: Woodrow Wilson Center Press , 1995) , P. 271.

R. Jeffrey Smith, "U.S. to Propose Delay in N. Korea Sanctions, " *Washington Post*, -٤٤ June 15, 1994 P. A32 .

Reuters, "Highlights of U.S. Draft Resolution on North Korea , " June 15, 1994. -٤٥

Reuters, "Clinton Hews to Carrot , Stick North Korea Policy , " June 15, 1994. -٤٦

-٤٧ مسئول كبير بالإدارة ، لقاء أجراه المؤلف ، أول مايو ١٩٩٧ .

-٤٨ الرئيس السابق جيمى كارتر ، لقاء بالتليفون مع الـ « سى إن إن » ، ١٥ يونيو ١٩٩٤ .

-٤٩ الرئيس السابق جيمى كارتر ، « تقرير عن رحلتنا إلى كوريا » ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ٢ .

-٥٠ مسئول بوزارة الخارجية ، لقاء أجراه المؤلف ، ٢٨ يونيو ١٩٩٦ .

Lena H. Sun, "North Korea Presents China with Dilemma," *Washington Post* -٥١ June 17, 1994, P. A20.

Alessandra Stanley, " Moscow Is Miffed by U.S. Draft on Sanctions , " *New York Times*, June 17, 1994, P. A10.

Walter B. Slocombe, "Resolution of the North Korean Nuclear Issue , " in Henry So- ٥٢ kolski , ed., *Fighting Proliferation: New Concerns For the Nineties* (Maxwell Air Force Base , Ala.: Air University Press , 1996) , pp.192-93.

-٥٤ وارين كريستوفر ، وزير الخارجية ، شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، الكونجرس ١٠٤ الجلسة الأولى (٢٤ يناير ١٩٩٥) .

Kang Sok Ju , "The Nuclear Problem of the Korean Peninsula can Never Be ٥٥ Solved by Pressure, But Be Solved Only by Means of Dialogue and Negotiation," November 11, 1993 .

"Daily Says DPRK May Have 'At Least 1 Nuclear Weapon,'" *Kyodo*, June 3, 1998, -٥٦ *Foreign Broadcast information Service, Daily Report: East Asia*, June 16, 1998.

-٥٧ أدى مثل هذا الاستنتاج بوليام بيرى وزير الدفاع السابق فى استعراضه لسياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية فى ٩٨-١٩٩٩ إلى أن يخلص إلى أن صفقة القذائف جديدة يبحثها دون إبطاء. William J. Perry, "Review of United States Policy toward North Korea: Findings and Recommendations"(U.S. Department of State, October 12, 1999) (www.State.gov/www/regions/eap/991012_northkorea_rpt.html[January 2000]).

-٥٨ يحدد رايس فى كتابه، *Bridled Ambition* بالتفصيل تقريبا الحالتين الأوليين. كما لعبت الحوافز دورا فى الجهود المبكرة للإبقاء على السويد وأستراليا غير نوويتين. وفى كل هذه الحالات، كان للاعتبارات السياسية المحلية، تأثيرات مهمة على قرارات نزع السلاح أو الامتناع عن التسليح النووى.

الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا؛ الإقناع والقسر

باولين بيكر

كان الجدل الخلافى بشأن سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب أفريقيا فى الثمانينيات غير عادى فى حدته، ومدته ونطاقه وعواقبه. فقد أدى فى أمريكا إلى صدام بين الفرعين التنفيذى والتشريعى فى الحكم، وأنكى شعور أنصار الحزبين بالمرارة وتحفزهم، وأدى إلى توتر العلاقات العنصرية الداخلية، وتخلل قطاعات كثيرة من المجتمع، من حرم الجامعات إلى مجالس إدارات الشركات، خلال مدة عامين. ومع ذلك فقد حدث التغيير المطلوب فى جنوب أفريقيا، وتحققت أهداف السياسة الأمريكية فى نهاية المطاف. وتراجع الفصل العنصرى لصالح المفاوضات من أجل إحداث تغيير سياسى محلى داخل جنوب أفريقيا، وتم توقيع تسويات إقليمية بين ثلاثة بلدان - بالتعاون مع الدولتين العظميين وبلدان أفريقية أخرى - أدت إلى إبعاد القوات الكوبية من أنجولا واستقلال ناميبيا.

والمفارقة أن هذه التطورات لم تقع بسبب اتباع نهج أمريكى واحد مستمر للسياسة الخارجية ساد خلال تلك الفترة، ولكن بسبب نهجين متعارضين أصبحا متشابكين بغير قصد ويدعم أحدهما الآخر. وفى النهاية عملت مسارات سياسية متوازنة فى نفس الوقت على ممارسة الضغط على بريتوريا من أجل التغيير الداخلى من ناحية، فى حين تركت الباب مفتوحا لجنوب أفريقيا لتتجه نحو المفاوضات الاستراتيجية من ناحية أخرى. وأفضل طريقة لفهم هذه الحالة هى النظر إليها باعتبارها عملية دياكتيكية. فقد تقدمت السياسة من الطريقة، التى اقتصر على استخدام الحوافز لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، إلى النقيضة التى استخدمت العقوبات وبعض الحوافز لإحداث التغيير فى السياسات الداخلية لجنوب أفريقيا، وفى النهاية إلى الجمعية التى ساعدت فيها العقوبات والحوافز على حد سواء فى تحقيق تقدم فى الميدانين الاستراتيجى والداخلى.

لقد طفت الولايات المتحدة ترتبط بحكومة جنوب أفريقيا بصورة هادئة منذ خمسينيات القرن العشرين، من خلال التعاون العسكرى والاستخبارى والاقتصادى. بيد أنها لم تتبن سياسة رسمية مهيكلة صريحة تقدم حوافز ملموسة للتأثير على بريتوريا حتى إدارة الرئيس

رونالد ريجان. وكان الارتباط البناء هو الاسم الذى اطلق على هذا النهج. فقد كانت واشنطن تعتقد أنه يمكن التأثير بصورة إيجابية على ما أسمته الصفوة العصرية فى جنوب أفريقيا لاتخاذ الخطوات المطلوبة لإنهاء المازعات فى المنطقة، بتقديم حوافز واسعة من علاقات دبلوماسية أوثق تستند إلى الأهداف الاستراتيجية المشتركة، والإعراب علانية عن الحساسية تجاه مشكلة السكان البيض، وإعادة تشكيل صورة جنوب أفريقيا لإنهاء وضعها كدولة منبوذة. وفى حين إن إدارة ريجان لم تكن غير مبالية بالوضع الداخلى فى جنوب أفريقيا، فقد كان الحفز على إجراء إصلاحات سياسية داخلية هو الأولوية الثانية الحاسمة لها بموجب هذه السياسة.^(١) وكان ما سعت الولايات المتحدة للحصول عليه مقابل الحوافز التى قدمتها، هو تعاون جنوب أفريقيا فى العمل من أجل التسوية السلمية فى ناميبيا، وإبعاد القوات الكوبية من جنوبى أفريقيا، وأخيرا الإصلاح فى جنوب أفريقيا نفسها فى نهاية الأمر. ومثلما أعرب عنه تشيستر كروكر مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية فى مايو ١٩٨١ فى مذكرة مقدمة إلى الكسندر هيج وزير الخارجية،

بعد عشرين سنة من البرود الرسمى لحكومة الولايات المتحدة المتزايد بصفة عامة تجاه جنوب أفريقيا وغناد جنوب أفريقيا المصاحب، قد تكون هناك إمكانية لعلاقة أكثر إيجابية وتبادلية بين البلدين، استنادا إلى الاهتمامات الاستراتيجية المشتركة فى جنوبى أفريقيا، واعتراضنا بأن حكومة بوتوا تمثل الفرصة الوحيدة للتغيير المحلى، واستعداد إدارة ريجان للتعامل بواقعية مع جنوب أفريقيا.^(٢)

وقد أصبحت ناميبيا - التى ارتبط استقلالها عن جنوب أفريقيا بصفة خاصة بإبعاد القوات الكوبية عن أنجولا - مفتاح هذا النهج. ووفاء بوعد تقليل التهديد السوفيتى الكوبى فى المنطقة وإقامة علاقات ثنائية أدفا مع الولايات المتحدة، أكد كروكر أن الارتباط البناء سيضع العلاقات مع بريتوريا على أساس جديد. وفى هذا المخطط من التفكير، لم يكن هناك مجال للعقوبات أو للجزاءات، لأنه مثلما أوضحت مذكرة كروكر إلى هيج، «إننا... نحتاج إلى تعاون بريتوريا». ^(٣) والواقع أنه كما لاحظ جيفرى هريست، فإن هذه السياسة استمدت تميزها من حقيقة أنها أنكرت العقوبات كلية. «إن الالتزام بعدم توقيع جزاءات كان فى الواقع بمثابة حافز». ^(٤) وهكذا فقد اعتمدت الولايات المتحدة فى البداية موقف الارتباط غير المشروط بحكومة جنوب أفريقيا. بيد أنه أصبح واضحا بعد سنتين أن هذا النهج لا يحقق النتائج الموعودة. وكما خلاص إليه بعض المطلقين، فإن «استراتيجية كروكر تضمنت مشكلتين أساسيتين. فقد فشلت فى مراعاة الوضع العسكرى المتغير داخل أنجولا، وافترضت أن جنوب أفريقيا مهتمة بالتسوية». ^(٥)

وعندما تفجرت القلاقل والاضطرابات العنيفة فى جنوب أفريقيا فى ١٩٨٣، نشأ رد فعل عكسى معاد للارتباط البناء وكذلك ضد نظام البيض. لقد أثارت الطريقة نقيضة، هى سياسة الارتباط المشروط التى جعلت التغيير الداخلى فى جنوب أفريقيا هدفا الأول. وتضمنت هذه

النقيضة خليطا من الحوافز والجزاءات التي أصدرها الكونجرس حول حق النقض لرئيس يحظى بالشعبية بعد سنتين من النشاط الجماهيري المعادي للفصل العنصري في الولايات المتحدة. ولم يكن النهج الجديد مجرد تصحيح للسياسة القائمة، بل كان شكلا مختلفا كلية من الارتباط، ويرمى إلى تحقيق أهداف مختلفة باستخدام وسائل سياسية مختلفة. لم يعد الارتباط موجها نحو الحكومة، بل نحو مساندة المعارضة المعادية للفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تعرضت حكومة جنوب أفريقيا لعقوبات تجارية ومالية محدودة، يتم رفعها إذا اعتمدت بريتوريا تدابير محددة تؤدي إلى التفاوض مع المعارضة السوداء. وكان الحافز الجديد المقدم إلى بريتوريا، هو الالتزام برفع العقوبات عند اتخاذ هذه الخطوات. وقد صيغت التدابير في خريطة واضحة للطريق تم تحديدها في تشريع، هو « مرسوم مكافحة الفصل العنصري الشامل » الصادر في ١٩٨٦ ، ولم تدع التدابير إلى عزل كامل للحكومة البيضاء أو تخليها عن الحكم، بل حددت مجموعة من خمسة إجراءات « قابلة للتنفيذ »، تمهد الساحة للمفاوضات.

وكان للصراع على سياسة الولايات المتحدة - التوترات والتناقضات التي تمثلها الطريقة والنقيضة - تكلفة سياسية عالية في أمريكا، وربما أدت إلى إطالة المنازعات في المنطقة. بيد أنه في النهاية، أسهمت توليفة الحوافز والعقوبات الناتجة عن هذه التوترات في إحداث تغيير حقيقي في المنطقة. ولم تتحقق فقط الأهداف الاستراتيجية (هدف الطريقة)، بل حدثت أيضا التغييرات السياسية الداخلية (هدف النقيضة) مما أدى إلى الجميعة.

الطريقة

لمدة ثلاثة عقود، صارت سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب أفريقيا على طريق محدد بصورة جيدة لحد ما، بمعارضة قليلة من الرأي العام خارج الدائرة الصغيرة من الإفريقانيين والنشطاء الليبراليين والأمريكيين الأفارقة المعنيين. لقد ظهرت جنوب أفريقيا أولا باعتبارها قضية للسياسة الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة في الخمسينيات، عندما انتقدت الدول الأخرى واشنطن بشأن ممارساتها العنصرية الخاصة وتقاعسها عن إدانة الفصل العنصري. وولّد النشاط في مجال تدعيم حقوق الإنسان وقيام دول سوداء مستقلة في أفريقيا موقفا أقوى لحد ما ضد الفصل العنصري، من قبل الولايات المتحدة. ولكن الروابط العسكرية والنووية والاستخباراتية والتجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا استمرت دون انقطاع. وفي ظل الرئيس جون كينيدي أعربت الولايات المتحدة عن نقد أكبر معاد للفصل العنصري، وفرضت من جانب واحد حظرا على الأسلحة على جنوب أفريقيا في ١٩٦٤، لكن العلاقات الأخرى ظلت كما هي. وخلال إدارة نيكسون، اكتسبت الشواغل الجيوبوليتيكية والاستراتيجية، الأسبقية على الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وتم إرخاء الحظر على الأسلحة، وتحسنت العلاقات الثنائية، وانحسرت الرطانة المعادية للفصل العنصري. وبعد

الانقلاب العسكرى فى البرتغال فى ١٩٧٤، والذى ادى إلى استقلال أنجولا وموزمبيق فى ظل حكومتين ماركسييتين، استمرت سياسة الولايات المتحدة تركيز بصورة كبيرة على الشواغل الجيوبوليتيكية. وبصفة خاصة، ركز وزير الخارجية هنرى كيسنجر، على تحقيق حكم الأغلبية فى روديسيا، فى محاولة لوقف انتشار الماركسية فى جنوبى افريقيا.

بيد انه مع مجيء إدارة كارتر، تأرجح البندول عائداً إلى التركيز على حقوق الإنسان، وهو حجر الزاوية فى سياسة كارتر الخارجية. لقد كان الرئيس كارتر يشعر أن التطرف القومى الإفريقى، وليس العدوان الشيوعى، هو أكبر تهديد للاستقرار فى القارة. وكانت العلاقات بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا قد توترت فى السبعينيات، وتدهورت بصورة سريعة عندما اكتشف الاتحاد السوفيتى وجود موقع للأسلحة النووية فى صحراء كلهارى. والأكثر من ذلك أن حكومة بريتوريا شنت حملة قمع وحشية على مجموعات المعارضة السوداء فى أعقاب وفاة ستيف بيكو، الزعيم الأسود المعتقل الذى يحظى بالشعبية، فى ١٩٧٧، مما زاد علاقات الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا توترا. وتلقا هذه الخلفية، انضمت الولايات المتحدة إلى الدول الأخرى فى تأييد فرض حظر إجبارى من الأمم المتحدة على تصدير الأسلحة إلى جنوب أفريقيا فى ١٩٧٧. ومع ذلك استمرت العلاقات الدبلوماسية، حيث واصلت الولايات المتحدة العمل من أجل استقلال روديسيا وناميبيا. وأصبح كارتر أكثر قلقا من نوايا السوفيت والكوبيين فى جنوبى أفريقيا فى النصف الثانى من ولايته، وأسهمت هذه الحساسية فى حدوث انقسام داخل الإدارة حول كيف يمكن التعامل بأفضل وجه مع جنوب أفريقيا. ونتيجة لذلك بعثت الولايات المتحدة بإشارات مختلطة بشأن ما تتوقعه من جنوب أفريقيا، والمدى الذى ستؤيد به رطانتها المعادية للفصل العنصرى.

وعلى الرغم من هذه التحولات فى استراتيجيات السياسة الخارجية من الخمسينيات إلى أواخر السبعينيات، فقد ظلت أهداف سياسة الولايات المتحدة فى جنوبى أفريقيا ثابتة خلال هذه الفترة. فقد ارتبطت كل الإدارات بالدول التى يحكمها البيض فى النظام، وساندت حكم الأغلبية من خلال التغيير السلمى فى هذه الدول (روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا)، وسعت إلى الحد من النفوذ السوفيتى فى المنطقة. وكانت الخلافات فى السياسات بين الإدارات المختلفة تتعلق بالأسلوب أكثر مما تتعلق بالجوهر، وكان الفرق الرئيسى هو ما إذا كان على واشنطن أن تتبع سياسة المواجهة أو التعاون مع بريتوريا علنا. بيد أنه لم تؤيد أى إدارة الاستخدام الواسع للعقوبات الاقتصادية لتحقيق أهداف الولايات المتحدة، وفى حين حاولت الولايات المتحدة جعل جنوب أفريقيا توقع معاهدة عدم الانتشار النووى، فإن القلق بشأن المسألة النووية لم يؤد مطلقا إلى إحداث شرخ واضح فى هذه العلاقة.

لقد وصلت إدارة ريجان إلى السلطة فى ١٩٨١، وروجت إحساسا قويا بأنها ترسى مسارا جديدا. وركز التوكيد الرئيسى لريجان على الحد من النفوذ السوفيتى فى المنطقة، خاصة فى أنجولا. وهناك كانت الولايات المتحدة إلى جانب جنوب أفريقيا تساندان مجموعة

من المتمردين، « الاتحاد الوطني للتحرير الشامل لأنجولا » (يونيتا)، في معارضة الدعم السوفيتي والكوبي « للحركة الشعبية لتحرير أنجولا »، وهو حزب ينتحل طابعاً ماركسياً استولى على السلطة بعد انهيار الحكم البرتغالي. وأصبحت هذه الحرب بالوكالة في أنجولا، نقطة الاحتكاك في منافسات الدول العظمى في المنطقة، وطفئت على الشواغل المتعلقة بالوضع الداخلي في جنوب أفريقيا. وكان لدى ريجان تعاطف طبيعي مع جنوب أفريقيا، يستند إلى تصور بأن هذا البلد كان حليفاً تاريخياً حميماً من الولايات المتحدة. ويتحفيز من مساعد وزير الخارجية تشيستر كروكر، اعتبر ريجان جنوب أفريقيا لاعباً أساسياً في تحقيق التسويات الإقليمية وكبح جماح النفوذ الشيوعي. ولإصلاح العلاقات مع حكومة بريتوريا والتي توترت خلال إدارة كارتر، شعر كروكر بأن عليه أن يقدم حوافز ملموسة إلى النظام.

فأولاً، أدرك أن هناك مصلحة مشتركة في معارضة الكتلة السوفيتية، مستشهداً بأوراق اعتماد ريجان المحافظة والبطانة المعادية للشيوعية بقوة، كنسأس « للارتباط البناء » مع جنوب أفريقيا. وكثيراً ما تحدث ريجان بلهجة دافئة عن جنوب أفريقيا باعتباره « بلداً وقف بجوارنا في كل حرب خضناها»^(٦). وقد لاقى هذا استحساناً في بريتوريا، لأنه دعم نظريتها عن « الهجوم الشامل »، وهي وجهة نظر للعالم تصور المجموعات القومية السوداء باعتبارها منظمات يلمها الشيوعيون أو يسيطرون عليها، وأنها واجهة لوسكو. وكان تصور بريتوريا هو أن هذه المجموعات، بما في ذلك حزب نلسون مانديلا، « المؤتمر الوطني الأفريقي »، تريد حرمان الغرب من الحصول على المعادن الاستراتيجية من جنوب أفريقيا.

ثانياً، وفي مجال الدبلوماسية الإقليمية، تخلت الولايات المتحدة عن مبادرة إدارة كارتر متعددة الأطراف التي اعتمدت على « مجموعة الاتصال » من خمس دول (كندا، فرنسا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة، وألمانيا الغربية) للتفاوض على تسوية في ناميبيا. وبدلاً من ذلك، اعتمد كروكر نهجاً أحادى الجانب، يستند إلى استراتيجية الربط بصورة رسمية بين قضيتين كانتا منفصلتين من قبل : انسحاب جنوب أفريقيا من ناميبيا، وانسحاب كوبا من أنجولا. كان كارتر قد أدرك بأن جنوب أفريقيا عازمة عن الانسحاب من ناميبيا طالما بقيت القوات الكوبية في أنجولا، لكن ريجان مضى لأبعد من ذلك بأن جعل التقدم في إحدى القضايا، متوقفاً على التقدم في الأخرى. وبالمثل لقي هذا الربط استحساناً في بريتوريا، لأنه نزع مسؤولية تحقيق استقلال ناميبيا عن عائق جنوب أفريقيا، والقاء على أنجولا والولايات المتحدة. كذلك كانت هناك مزايا عسكرية في هذا الموقف المتغير. فقد وفر الربط لجنوب أفريقيا مبرراً لمواصلة غزوتها العسكرية لأنجولا، لأنها إذ تفعل ذلك تضمن بقاء الكوبيين هناك. وطالما بقي الكوبيون، تستطيع جنوب أفريقيا أن تبرر استمرار قبضتها على ناميبيا، وهي إقليم تعتبره مهماً من الناحية الاستراتيجية للعمليات الأمنية ضد القوات المتمردة في المنطقة، بما في ذلك قواعد فرق حرب العصابات التابعة « للمؤتمر الوطني الأفريقي ».

ثالثا، شجعت إدارة ريجان إقامة علاقات أفضل مع جنوب أفريقيا، بالتقليل من أهمية قضية الظلم العنصرى. فتحدث الرئيس ريجان بتعاطف عن الحكومة البيضاء الواقعة تحت الحصار، والتي لا تستطيع الولايات المتحدة للتخطى عنها بسبب الصداقة التاريخية. وبصورة مضللة عزا ريجان الاضطراب في هذا البلد إلى النزعة القبلية، وليس إلى العنصرية، ووصف جنوب أفريقيا باعتبارها حليفا في الحرب العالمية الثانية، وأغفل حقيقة أن كثيرين من أعضاء حزب المؤتمر الوطنى وقفوا إلى جانب المانيا النازية.

ومن خلال الدبلوماسية الهادئة، شجع كروكر على إقامة علاقات ثنائية أوثق مع جنوب أفريقيا بشأن القضايا الإقليمية، وحاول إعادة تشكيل التصورات الأمريكية عن نظام الفصل العنصرى. وحاج بأن الإصلاحات السياسية الهادفة يتم الأخذ بها تحت قيادة الرئيس بوتر، وأنها يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى مشاركة سياسية أوسع من جانب السود. لقد طبق بوتر بعض الإصلاحات، لكنها كانت تهدف إلى تحديث الفصل العنصرى وليس إلى إلغائه. ومع ذلك، فقد كانت الحكومة في رأى كروكر تمثل الأوتوقراطية الحديثة التي يمكن تعديل سلوكها إذا راعت الولايات المتحدة مخاوف البيض. وشكل هذا التصوير للرأى العام، عن جنوب أفريقيا باعتبارها أكثر اعتدالا، حافزا لبريتوريا للتعاون بدرجة أكبر مع إدارة ريجان، في ضوء وضع الدولة المنبوذة الذي كانت تحتله في المجتمع الدولى في ذلك الحين. وحتى المؤسسة العسكرية لجنوب أفريقيا، والتي كسبت نفوذا سياسيا في ظل بوتر، تم وصفها بعبارات مطبوعة بالحب، على الرغم من تدخلاتها المتكررة في المنطقة. وقد كتب كروكر يقول: «إن يكون من الحكمة اعتبار قوات الدفاع في جنوب أفريقيا أداة للوحشية المحلية أو فيلا متمردا في جنوبى أفريقيا، يحطم الحدود بأقدامه ويدمر المصالح الغربية»^(٧). وكان الافتراض الأساسى للارتباط البناء هو أن نظام جنوب أفريقيا يمثل حكومة إصلاحية موالية للغرب، يمكنها بتشجيع من الولايات المتحدة أن تعمل على تحقيق التسويات الإقليمية وكبح جماح الشيوعية في أفريقيا، وأخيرا منح السود حقوقهم السياسية. واستخدم كروكر هذه الصورة عن جنوب أفريقيا المتغيرة لتبرير سياسته في الداخل ولحث النظام في جنوب أفريقيا، والذي كان لا يثق بالولايات المتحدة في ذلك الحين، على العمل مع واشنطن، مع تحية الوضع الداخلى في جنوب أفريقيا نفسها جانبا في هذه الأثناء. وبتحاشى العقوبات، كان كروكر أيضا يصور إدارة ريجان باعتبارها أفضل صديق لبريتوريا. لقد استخدم المجتمع الدولى مقاطعة النفط والسلاح في الماضى، لكن كان هناك حديث متزايد عن العقوبات الاقتصادية وكذلك الرياضية والثقافية.

وفيما وراء دائرة صغيرة من النشطاء في محاربة الفصل العنصرى، والمتحدثين العنيين باسم مجتمع الأمريكيين الأفارقة، والخبراء في الشؤون الأفريقية، كان هناك نقد عام قليل للسياسة في البدء. لكن بحلول نهاية عام ١٩٨٢، وبعد مضى عامين من الارتباط البناء، بدأ الخلاف يتنامى؛ حيث ترسخ الاعتقاد في أمريكا بأن هذه السياسة فشلت في أن تحقق أى

تقدم له معنى بشأن الحقوق السياسية للسود، والدبلوماسية الإقليمية، أو احتواء الشيوعية. وجاءت الهجمات من كل من الدوائر الليبرالية والمحافظة. فقد حاج أنصار الليبرالية بأن الارتباط البناء كان يشجع بصورة ضمنية عدم الاستقرار العدواني الإقليمي، الذي تقوم به بريتوريا، ولم يكن يؤدي إلى أي تقدم سياسي داخلي له وزن في جنوب أفريقيا، بشأن بدء الحوار مع الزعماء السود الذين يحظون بالمصداقية. كما أثارت السياسة القلق في أفريقيا وفي الكونجرس الأمريكي، حيث تم تقديم عدد من القرارات والمراسيم التي بدأت تحت على استخدام العقوبات. واستجابة لهذه التطورات، تم إرسال جورج بوش نائب الرئيس إلى أفريقيا، ليهدي القلق في القارة، وليخفف من النقد في الداخل، وألقى نائب وزير الخارجية لورانس إيجلبرجر خطابا قويا ينتقد حكومة الأقلية البيضاء بصورة أشد قسوة.

كما كان الجناح اليميني نقادا للسياسة، ولكن من منظور مختلف تماما. فقد كان ينتقد نهج كروكر البراجماتي إزاء النظم الماركسية. فعلى سبيل المثال، استجاب كروكر لموزمبيق عندما سعت للحصول على مساعدة اقتصادية وغيرها من الغرب بغية الحد من تأييد جنوب أفريقيا للمتطرفين المناوئين للحكومة. واستجابة لذلك بدأت مابوتو تخفف من عقيدتها الاشتراكية وتتفاوض مع جنوب أفريقيا حول قضايا الأمن. وبما أحنز أيضا كثيرين من المحافظين الأمريكيين، أن كروكر كان يعتقد أن واشنطن ينبغي لها أن تقدم المساعدة الاقتصادية، وأن تقيم علاقات سياسية أوثق مع حكومة زيمبابوي المستقلة حديثا، (سابقا روديسيا)، وهي ثاني أكثر بلدان أفريقيا تقدما.^(٨) ورغم الرطانة الاشتراكية والمناهضة بصورة عنيفة للفصل العنصري من جانب الحكومة، فقد رأى كروكر أن هناك فرصة لشد هراي إلى الغرب بصورة أوثق. كان زعيم زيمبابوي روبرت موجابي، والذي كانت تسانده الصين، يرتبط بعلاقات ضعيفة بموسكو، ويتبع سياسة المصالحة العرقية مع البيض، ويدعم الاقتصاد المختلط، ويساند سياسة خارجية تمنع مقاتلي حرب العصابات التابعين لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي من الحصول على قواعد لشن هجمات على جنوب أفريقيا - وكل ذلك جعل منه حليفا جذابا في أفريقيا. وفي حين فتحت الحوافز التي قدمها كروكر للدول التي يحكمها السود الأبواب أمام الولايات المتحدة لكبح جماح النفوذ السوفيتي، فقد أثارت التوتر مع بريتوريا التي شعرت بالقلق من أن واشنطن تميل إلى هذه الدول أكثر من اللازم، وربما تباع مصالح البيض. ونتيجة لذلك، عارض كثيرون من المحافظين في الولايات المتحدة أعمال كروكر في جنوب أفريقيا بأسرها.

وفي البداية، كبح كروكر جماح النقد من كلا المعسكرين السياسيين، مذكرا في ذلك ببعض التقدم الدبلوماسي. وفي أوائل ١٩٨٤، في ذروة نشاط الارتباط البناء، نجح كروكر في التفاوض من أجل إبرام اتفاقيات بين جنوب أفريقيا وأنجولا (اتفاقية لوزاكا)، وبين جنوب أفريقيا وموزمبيق (اتفاق نكوماتي)، وتطلب كلتاها توقف بريتوريا عن دعم المجموعات المتمردة في هذين البلدين. وقد أنعشت هاتان الاتفاقيتان التفاوض بشأن الارتباط البناء مجد،

ولكن هذا الأمل تحطم عندما تبين بعد ذلك ببضعة شهور قليلة أن جنوب أفريقيا لم تف بالتزاماتها. وبدلاً من ذلك، واصلت جنوب أفريقيا مساعدة متمردي موزمبيق، وزادت مساعدتها ليونيتا، مما كشف حقيقة أن الأهداف الاستراتيجية لأمريكا وجنوب أفريقيا في المنطقة مختلفة فعلاً. وفي الوقت نفسه، استمر تكس القوات الكوبية في أنجولا، وتصاعد العنف الإقليمي، وظلت ناميبيا في قبضة بريتوريا، وغدا الوضع الداخلي في جنوب أفريقيا أكثر توتراً.

وكانت نقطة الوميض التي أطلقت القوى التي قوضت الارتباط البناء، هي محاولة جنوب أفريقيا في ١٩٨٢ إصدار دستور جديد. فقد خلق منزلة أدنى، وبرلمانات منفصلة على أساس عرقى بالنسبة للهنود والملونين، لكنه استبعد الأفارقة الذين يمثلون ثلاثة أرباع السكان. وأيد كروكر الدستور باعتباره دليلاً على الإصلاح المحلي. بيد أن الدستور الجديد كان في الواقع يهدف إلى استرضاء الأقليات، بغية الاستمرار في عدم التمثيل السياسي للسود، وكان صيغة منقحة من الفصل العنصري تهدف إلى إجهاض المعارضة. وتفجرت الاحتجاجات في اليوم الذي بدأ فيه سريان الدستور، وكان الملونون والهنود - المجموعات المستهدفة بأن تكون مستفيدة من التغيير - في مقدمة المعارضة. وخلال فترة قصيرة تصاعد هذا الاحتجاج إلى تمرد معاد للفصل العنصري، اجتاحت البلاد كلها مغرقاً جنوب أفريقيا في نوبات من العنف لم تستطع الحكومة احتواؤها. وادت الانتفاضة إلى أكبر عملية قمع تشهدها جنوب أفريقيا في أي وقت، وكانت قوات الأمن تطلق النيران على المتظاهرين السود العزل، ومعظمهم من المراهقين دون العشرين، مستخدمة أساليب تفرغ المتظاهرين بالخروج من مخابنهم ومهاجمتهم بأقصى قوة. وتبدى ارتفاع الغضب الأسود في « القتل عن طريق القعد »، وهو شكل رهيب من الإعدام يتم فيه إلقاء الإطارات المشتعلة بالبنزين من قبل الجماهير الغاضبة حول رقاب السود المشتبه في تعاونهم مع الشرطة. وقد نظمت لضحايا العنف الشرطة جنازات مهيبة مما ضاعف غالباً الحشود السياسية، لأنها كانت المناسبات الوحيدة التي تستطيع فيها أعداد كبيرة من الناس أن تتجمع بصورة قانونية. وفي هذا الجو المشحون، اتجهت جنوب أفريقيا على ما يبدو نحو حرب عنصرية شاملة. ورأى كثيرون من الأمريكيين الارتباط البناء، الذي حقق تقدماً ضئيلاً بشأن القضايا الاستراتيجية أو الإقليمية، سياسة تضع الولايات المتحدة في موقف المعتذر عن حكومة عنصرية قمعية.

وعجلت هذه التطورات بإنهاء الارتباط البناء، بأن جعلت من المستحيل على إدارة ريجان أن تواصل إعطاء الأولوية للأهداف الاستراتيجية على الشواغل المحلية في جنوب أفريقيا. بيد أن هذه السياسة - والتي سعت إلى استخدام الحوافز لدفع جنوب أفريقيا إلى التعاون في حل النزاعات الإقليمية - كانت تزخر بالمعضلات قبل وقت طويل من أحداث ١٩٨٤، فأولاً، لم يكن فصل القضايا الاستراتيجية عن الشواغل المحلية، وإن كان ممكناً من الناحية النظرية، مقبولاً في التطبيق؛ إذ كانت سياسة جنوب أفريقيا الإقليمية، امتداداً للوضع الداخلي فيها. كان

كلاهما يهدفان إلى إبقاء المنطقة آمنة بالنسبة لحكم البيض. وعلى الرغم من حقيقة وجود أهداف متعددة، كان هناك عدد قليل من الحوافز غير المتصلة بالموضوع المتاحة للولايات المتحدة لحفز العمل بشأن جداول الأعمال المختلفة هذه.^(٩) ربما كان تقديم وعد بالحصول على الشرعية الدولية - وهو حافز غامض غير ملموس ابتداء - كافيا لدفع جنوب أفريقيا إلى تقديم تنازلات على المستوى الإقليمي. بيد أنه بمجرد تقديم هذا الحافز، يصبح من الصعب على صانعي السياسة الأمريكية أن يقدموه مرة أخرى في مسعى لضمان التغييرات في الساحة الداخلية لجنوب أفريقيا. وأخيرا، ويسبب أن السياسة استخدمت الحوافز فقط، فقد اعتمدت أساسا على استعداد بريتوريا للامتثال لمطالب ورغبات أمريكا. ومثلما تبدى بجلاء في نذب بريتوريا لاتفاق نكوماتي، فإن غياب أدوات القسر لم يترك للمفاوضين الأمريكيين آليات كثيرة للحصول على التعاون عندما قاومت بريتوريا الامتثال.

النقيضة

تبين تجربة جنوب أفريقيا أوجه الضعف في استراتيجيات الارتباط التي لا تراعي السياسات الداخلية بصورة كافية، سواء في بلد المنشأ، حيث فشلت الإدارة في هذه الحالة في توقع قوة المعارضة الداخلية، أو في البلد المستهدف، حيث فشلت الإدارة في تقدير قوة وأمد الانتفاضة السوداء. ويربط الأحداث في جنوب أفريقيا بالصراع العالمي الأوسع لمقاومة النفوذ السوفيتي، كان الارتباط البناء وسيلة ذكية من الناحية السياسية، لجعل إدارة محافظة تركز على جنوب أفريقيا، وهي إدارة لم تكن بغير ذلك لتهتم كثيرا بالمنطقة.^(١٠) بيد أن السياسة أهملت مراعاة عوامل أخرى كثيرة: كان لها عدد قليل من الحلفاء (فقد عارضتها معظم البلدان الغربية، فيما عدا بريطانيا مارجريت تاتشر)؛ ولم تتوفر لها جزاءات تحظى بالمصداقية يتم توقييعها على جنوب أفريقيا إن لم ترد بالمثل؛ وتجاهلت العنصر الخاص بحقوق الإنسان في القضية، بأن أولت الاهتمام على وجه الحصر بالبعد الاستراتيجي للسياسة. وفي النهاية، فقد أثبتت أوجه الضعف هذه أنها سبب لإبطال هذه السياسة مع تصاعد المعارضة العامة.

وقد بدأ المعارضة المنظمة في الولايات المتحدة النشاط الجماهيريون من الأمريكيين الأفارقة خلال الاحتجاج الذي وقع في عطلة عيد الشكر في ١٩٨٤. فقد قاد زعماء أمريكيون أفارقة بارزون مظاهرة سلمية أمام سفارة جنوب أفريقيا في العاصمة واشنطن، معلنين مولد « حركة جنوب أفريقيا الحرة »، وهو ائتلاف فضفاض من المنظمات والنشطاء المعارضين على كل من الفصل العنصري، وسياسة الولايات المتحدة للارتباط البناء. واستقطبت الحملة انتباه وسائل الإعلام الكبرى، وانتشرت سريعا عبر أنحاء البلاد، وجذبت حشدا من الكنائس والطلاب والعمال ومؤيدي الحقوق المدنية. وتطوع الآلاف من هؤلاء الأنصار ليتم القبض عليهم وهم يرابطون أمام سفارة وقصليات جنوب أفريقيا، مما أدى إلى تنظيم أيام للعصيان المدني في حركة الحقوق المدنية الأمريكية. ومما أشعل هذه الاحتجاجات، التدهور الخطير في

الساحة الداخلية في جنوب أفريقيا، وتصدى حكومة الفصل العنصرى للمعارضين بقبضة حديدية، والتغطية الإعلامية الواسعة للانتفاضة. كما ساعدت شخصيات كاريزمية مثل أسقف جنوب أفريقيا ديزموند توتو، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، والذي دعا إلى فرض عقوبات اقتصادية شاملة على بريتوريا، على إشعال معارضة النظام. ومما كان له أهمية حاسمة أيضا حملة تصفية الأعمال - بيع أسهم الشركات الأمريكية العاملة في جنوب أفريقيا - والتي استمرت طوال عقد كامل. وضمت الشبكة المتمرس من النشاط، الذين كانوا يمارسون الضغط على مستوى الولايات والحكومة المحلية من أجل تصفية الأعمال، قواها مع « حركة جنوب أفريقيا الحرة » والمجموعات المحلية الأخرى، بما فى ذلك النقابات والكنائس ومنظمات الطلاب، لحشد التأييد الشعبى للدعوة لفرض عقوبات اقتصادية شاملة على المستوى الفيدرالى.^(١١)

لقد تعرض الارتباط البناء لهجوم مباشر من قبل منتقديه لفشله فى إبراك طبيعة النظام فى جنوب أفريقيا، ولتقديمه الحوافز بدون مبالاة بالمثل، استنادا إلى وعد بتحقيق أهداف استراتيجية. وقد حظى هذا الاتهام بالمصادقية عندما ألقى الرئيس بوتا خطابا حظى بإعلام كبير فى ١٩٨٥، ذكر فيه أنه « اتخذ قرارا خطيرا لا رجعة فيه » فى تبنى الإصلاح. لكنه سيعمل وفق وتيرته الخاصة، وفق شروطه الخاصة، وأنه لن يخضع للضغط.^(١٢) وقد كان هذا الخطاب الذى وصف مقدا بأنه سيعطى خطوات جديدة كبيرة، بمثابة إعلان للتحدى؛ وفيه ألقى بوتا باللوم عن العنف فى بلاده على عاتق « المهيجين الشيوعيين البرابرة ». واستبعد أى حل وسط بشأن تقاسم السلطة مع السود.

وقد سحب هذا الحدث، البساط من تحت أقدام سياسة الارتباط البناء الأمريكية. وإلى جانب هذا الخطاب، أعلنت جنوب أفريقيا فى ١٩٨٥، حالة الطوارئ، وأعطت قوات الأمن عمليا سلطات غير محدودة لسحق الانتفاضة التى استمرت عامين، وحظرت التغطية الإعلامية للاضطرابات. بيد أنه على الرغم من سحب القضية من شاشات التليفزيون، فقد كان الوقت قد تأخر جدا لوقف الحملة فى الولايات المتحدة. ولم تؤد رقابة بوتا إلا إلى تدعيم التزام منظمى الحملات فى أمريكا بوضع مسألة جنوب أفريقيا على جدول أعمال المنظمات التشريعية والأكاديمية والدينية والخاصة بالشركات والمنظمات المدنية فى كل أنحاء البلاد. وبدأت القروض المصرفية لجنوب أفريقيا تجف، وشرعت الشركات متعددة الجنسيات فى الانسحاب، ودعا الديمقراطيون وكذلك الجمهوريون إلى العمل. لقد أظهرت جنوب أفريقيا نفسها بأنها حليف متمرد تصرف، مثلما أوضع كروكر قبل ذلك بسنوات، مثل فيل مارق يدوس بأقدامه الحدود ويمر المصالح الغربية. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن مخاوف نشوب حرب عنصرية فى جنوبى أفريقيا، والمعارضة الشعبية لما يبدو أنه وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الحكومة البيضاء، نحت جانبا الشواغل الاستراتيجية والإقليمية. وإجمالا طغت الاعتبارات الأخلاقية على الأهداف الاستراتيجية. وقسمت القضية الحزب الجمهورى على

مستوى القاعدة. فقد دعا الجناح اليميني، ويمثله باتريك بوكانان، وهو نصير قوى لجنوب أفريقيا ومدير لاتصالات ريجان، إلى إقامة علاقات أوثق مع جنوب أفريقيا للدفاع عن حليف معاد للشعبوية يتعرض للحصار. وأكد الجناح المعتدل ويمثله السيناتوران نانسي كاسابوم (نائبة جمهورية عن كانساس) وريتشارد لوجار (جمهوري عن انديانا) أن الاعتبارات الاستراتيجية للولايات المتحدة لن تتحقق ما لم تعالج الولايات المتحدة الشواغل الأخلاقية والسياسية داخل جنوب أفريقيا نفسها.

وظهر تدريجيا توافق في الرأي على أن الأمر يتطلب تغيير السياسة لتصحيح تحيز أمريكا لصالح الحكومة البيضاء، وأن الأمر يقتضى أن ترتبط واشنطن بعناصر أوسع من المجتمع في جنوب أفريقيا، وأن تضغط من أجل التفاوض بين الحكومة والزعماء السود الشرعيين لإنهاء الفصل العنصرى، أن تجعل بريتوريا تدفع ثمن عصيانها. كما تمت المطالبة بأنوات سياسية جديدة، بما فى ذلك تقديم مزيد من المعونة للمجتمع المدنى الأفريقى، وفرض العقوبات الاقتصادية الموجهة، وإقامة علاقات دبلوماسية عالية المستوى مع مجموعات المعارضة السياسية، خاصة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى. وفى هذا الصدد، كانت وجهات نظر الليبراليين والمحافظين قد بدأت تتلاقى. ونأت «جمعية الفرص المحافظة»، وهى مجموعة من شباب مجلس النواب يقودها نيوت جينجريتش (جمهوري عن جورجيا) وفين وبيير (جمهوري عن مينيسوتا)، بنفسها عن سياسة الإدارة. وحذرت هذه المجموعة سفير جنوب أفريقيا، بأنها ستؤيد العقوبات إذا اعتبرت بريتوريا الارتباط البناء «حجة للإبقاء على الوضع القائم غير المقبول»، وإذا لم يتوفر «إحساس ظاهر بالاستعجال فى إنهاء الفصل العنصرى»^(١٣).

بيد أنه فى حين كان التوافق فى الرأي يحتشد حول نهج جديد إزاء السياسات الداخلية فى جنوب أفريقيا، كانت هناك تيارات متناقضة ومتعارضة لا تزال باقية فى السياسة الأمريكية تجاه أنجولا. ففي حين كانت «جمعية الفرص المحافظة» تتحرك نحو فرض عقوبات جزائية على جنوب أفريقيا، كانت تضغط من أجل تقديم المساعدة إلى يونيتا، استنادا إلى معارضتها الشيوعية. ومن ناحية أخرى، عارض كروكر تقديم المعونة إلى يونيتا، معتقدا أن ذلك سيؤدى إلى انتكاس المفاوضات الحرجة مع الحكومة الأنجولية، ويضطر لواندا، إلى الاعتماد حتى بدرجة أكبر على القوات الكويتية. وتجاهل البيت الأبيض كروكر، وصرح بتقديم معونة سرية إلى يونيتا. وردا على ذلك، قطعت أنجولا المفاوضات مع الولايات المتحدة، كما تنبأ كروكر، ولم تستأنف المفاوضات إلا بعد ذلك بعامين.

وبينما كانت هذه الخلافات تحدث داخل الفرع للتنفيذى، كان الرأى السائد فى الكونجرس يحتشد فى موقف مشترك بلغ ذروته فى «مرسوم مكافحة الفصل العنصرى الشامل» فى أكتوبر ١٩٨٦، بعد حوالى عامين من بدء «حركة جنوب أفريقيا الحرة»، وبعد عام من محاولة ريجان غير الناجحة، تقادى اتخاذ إجراءات أكثر تشددا بفرض عقوبات معتلة من تلقاء نفسه. وتم إصدار المرسوم الشامل لمكافحة الفصل العنصرى، واعترض عليه

الرئيس ريجان، بيد أن الكونجرس رفض الاعتراض فى اقتراح شامل شارك فيه الحزبان، مما شكل واحدة من أكبر هزائم سياسة ريجان الخارجية. وقد كان هذا هو القانون الثانى فحسب للسياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية الذى يقره الكونجرس ويفرضه رغم اعتراض الرئيس. وكان الأول هو « مرسوم سلطات الحرب »، الذى صدر رغم اعتراض الرئيس ريتشارد نيكسون. وعكست قوة الاقتراح المعادى للفصل العنصرى، شدة المشاعر الأمريكية بشأن القضية من قبل طرفى المجلس.

بيد أنه مما يثير الاهتمام أن التشريع لم يتضمن جميع مطالب الذين خاضوا الحملات من أجل فرض العقوبات. لقد فرض العقوبات التى كانت مصممة بفرض إقناع حكومة جنوب أفريقيا بالتحرك نحو المفاوضات مع المعارضة السوداء، وليس لجعل الحكومة تتنازل عن السلطة. ^(١٤) وشمل القانون خريطة طريق واضحة نحو المستقبل، وأرسى شروطا عملية لبريتوريا لكى تقى بها قبل تغيير الوضع القائم. وحدد شروط الارتباط بالحكومة بوضوح؛ فلكى يمكن رفع العقوبات، كان على الحكومة أن تطلق سراح نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين، وأن تلتفى حالة الطوارئ، وأن تضيف صفة قانونية على الأحزاب السياسية المحرمة قانونا، وأن تلغى قانونين أساسيين للفصل العنصرى، وأن توافق على أن تدخل فى المفاوضات بنية خالصة وبدون شروط مسبقة مع الممثلين الحقيقيين لسكان الأغلبية السوداء. ^(١٥) وكانت الرسالة الموجهة للبيض فى جنوب أفريقيا هى أن الولايات المتحدة لن تستمر فى مزاوله أعمالها كالمعتاد مع بلادهم ما لم يمنح السود حقوقا سياسية متساوية؛ وكانت الرسالة الموجهة إلى السود فى جنوب أفريقيا هى أن الولايات المتحدة تبتعد عن السياسة غير المتعاطفة مع تطلعاتهم.

وشمل القانون حظرا على الاستثمارات والقروض المصرفية الجديدة، ودعا إلى إنهاء خطوط الطيران المباشرة. وتم حظر استيراد طائفة من سلع جنوب أفريقيا، وجرى إلغاء معاهدة الضرائب الثنائية، وحرم الوكالات الأمريكية من التجارة والاستثمار فى جنوب أفريقيا، وتم التهديد بفرض عقوبات إضافية ما لم يتحقق تقدم كاف نحو المفاوضات. وتم رفض اتخاذ إجراءات أكثر تشددا، مثل تلك التى اتخذت ضد كوريا الشمالية وكوبا والعراق. فعلى سبيل المثال، لم يطالب القانون بتصفية المشروعات إجباريا، والحد من السفر، وإنهاء المبادلات الثقافية والرياضية والتعليمية، وفرض حظر كامل النطاق، أو قطع العلاقات الدبلوماسية.

والأمر الأكثر أهمية أن الكونجرس لم يحدد إجراءات عقابية فحسب، ولكنه وفر أيضا الموارد اللازمة للوصول إلى القوة الفاعلة غير الحكومية فى المجتمع. إذ وفر « المرسوم الشامل لمكافحة الفصل العنصرى » ما يصل إلى ٤٠ مليون دولار مساعدة اقتصادية لتوسيع الاتصالات بالمنظمات المدنية السوداء ودعمها. وقد غير هذا التخصيص ووسع برنامجا صغيرا قائما لدعم التعليم للسود فى جنوب أفريقيا. وفى حين اتهم البرنامج السابق بأنه مجرد ملطف لمشاعر الضمير الأمريكى، فإن المساعدة التى قدمها « مرسوم مكافحة الفصل

العنصرى الشامل « للمجتمع المدنى فى جنوب أفريقيا، اكتسبت أهمية أكبر. ^(١٦) وعند انتهاء إدارة ريجان، وأساسا بسبب الضغط من الكونجرس، تم توجيه ما مجموعه ٩١ مليون دولار إلى منظمات جماهيرية غير عنصرية ليس لها ارتباط بحكومة الفصل العنصرى. وشكلت هذه المبادرات أول برنامج للمساعدة الإنمائية الأمريكية يهدف خصيصا إلى مساعدة المجتمع المدنى، ولا يتم من خلال الحكومة المضيفة، وكان له هدف سياسى واضح - تدعيم القوى المعادية للفصل العنصرى.

وبالمثل، فبدلا من الحد بصورة شديدة من مشاركة القطاع الخاص فى جنوب أفريقيا، فإن « مرسوم مكافحة الفصل العنصرى الشامل »، شجع المشروعات الخاصة الأمريكية على البقاء مرتبطة بهذا البلد فى ظل ظروف معينة. وفى حين شجع التشريع الشركات الأمريكية التى بقيت فى هذا البلد، فقد طالبها بأن تعتمد ممارسات عادلة للعمل على أساس المبادئ التى وضعها الكاهن البجل ليون سوليفان. ^(١٧) وقد نجح القانون بعدم إجباره الشركات الأمريكية على الانسحاب، فى السير على صراط مستقيم، ثبت فى الأجل الطويل أنه مثال للتوجيه الحريص الذى يجعل العقوبات أكثر فاعلية. وحد القانون من توسع الشركات من خلال الاستثمارات الجديدة، وبذلك حرم حكومة جنوب أفريقيا من الحصول على رأس المال الذى كانت تحتاجه بشدة. وفى الوقت نفسه، لم يطالب القانون الشركات الأمريكية بأن تفك ارتباطاتها، بل سمح لها بدلا من ذلك بالحفاظ على موطئ لقدمها فى اقتصاد جنوب أفريقيا. وبحلول عام ١٩٩٩، وبعد خمس سنوات من الانتخاب الأول على أساس الاقتراع الشامل غير العنصرى، كانت الولايات المتحدة هى أكبر شريك تجارى لجنوب أفريقيا، بما يقرب من ١٠ مليارات دولار مستثمرة فى طائفة من الصناعات، من الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى المشروعات الخفيفة. وقد قصر تدفق الاستثمارات الأجنبية عن توقعات الحكومة فى فترة ما بعد الفصل العنصرى، وبلغت البطالة نحو ٤٠٪، وزاد معدل الجريمة، وغير ذلك من ميراث عصر الفصل العنصرى، مما عرقل الاقتصاد. ^(١٨) بيد أن المستويات القائمة من الاستثمارات الأمريكية لم يكن من المرجح أن تسمح للشركات الأمريكية بالانسحاب بصورة كاملة فى الثمانينيات، مثلما كان يطالب كثيرون من النشطاء فى مجال مكافحة العنصرية فى ذلك الوقت.

كذلك تعرضت مبادئ سوليفان لهجوم من النشطاء، الذين شعر الكثيرون منهم أنها استخدمت كبديل للعقوبات. وقد اقتضت هذه المبادئ فى البدء على تحطيم الحواجز العرقية فى محل العمل، ولم تطالب صراحة بالتصدي لقوانين الفصل العنصرى، كما كان يأمل النشطاء. ومع ذلك، فقد وضعت المبادئ معيارا للمستوى الاجتماعى للشركات، والتى شجعت جميع الشركات، بما فى ذلك شركات جنوب أفريقيا، على اعتماد سياسيات أكثر تقدما إزاء قوة العمل بها، والإسهام بسخاء أكبر فى مساعى تعليم السود ومساعدتهم على القيام بالأعمال. وقد عزز هذا تحول سياسة الولايات المتحدة، نحو تمكين المجتمع المدنى من أسباب

القوة، بما فى ذلك القطاع الخاص الأسود. واليوم يحاول حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى، إغراء المستثمرين الأمريكیین، ويطمنئهم بأنه سيواصل الأخذ بسياسات مالية محافظة طبقت منذ انتخابات ١٩٩٤، ولاقت ترحيبا واسعا فى الدوائر القريبة. (١٩)

الجمعية

سعت الطريقة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأولية فى جنوب أفريقيا، على حساب تشجيع الإصلاحات المحلية من قبل بريتوريا؛ وكانت النقيضة على استعداد لتتحية هذه الأهداف جانبا فى سعيها لتحقيق تقدم فى المجال المحلى. واعتمد النهج الأول على الحوافز على وجه الحصر، فى حين استخدم الأخير كلا من العقوبات والحوافز. وفى النهاية التقى النهجان معا فى جمعية، لعبت فيها كل من الحوافز والعقوبات، دورا حاسما فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمحلية. ومثل الوسائل السياسية التى استخدمتها الولايات المتحدة، فإن رحيل القوات الكوبية من أنجولا، وإنسحاب جنوب أفريقيا من ناميبيا، وإلغاء الفصل العنصرى، دعمت بعضها البعض. وفى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ساعدت هذه الجمعية على إنهاء الحرب الباردة والاستعمار والفصل العنصرى فى جنوبى أفريقيا.

وبالطبع، فإن عوامل كثيرة كانت مسئولة عن التحول السياسى النهائى فى جنوب أفريقيا، أهمها الأحداث التى وقعت فى جنوب أفريقيا نفسها. ومع ذلك، فإنه إضافة إلى التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى جنوبى أفريقيا، كانت العقوبات الاقتصادية الأمريكية من أهم المتغيرات الدولية التى كان لها معناها وربما أكثرها حسما فى التأثير. (٢٠) وكما لاحظت مارينا أوتواوى،

ليس هناك اتفاق حول المدى الذى كانت به المشكلات الاقتصادية لجنوب أفريقيا نتيجة للعقوبات، وليس عاقبة لخيارات السياسة (الداخلية) وأوجه القصور الهيكلية. ولكن العقوبات أسهمت فى التغيير باعتراف الحكومة نفسها. (٢١)

ويحاج البعض، بمن فيهم الرئيس السابق فريدريك دى كليرك، بأن العقوبات لم يكن لها تأثير يذكر، إن كان لها أى تأثير. (٢٢) ويحاج آخرون بأنه كان هناك أيضا سوء إدارة اقتصادية خطير تسبب فى الانهيار الاقتصادى. بيد أن البيانات تشير إلى أن العقوبات كان لها تأثير مادى وسياسى على حد سواء، خاصة على مواقف البيض والحسابات السياسية لنظام البيض.

وقد بدأ الانهيار الاقتصادى لجنوب أفريقيا فى منتصف السبعينيات، عندما بدأت تتخذ خطوات استعدادا لمواجهة التهديد بالعقوبات. فمن تاريخ سجل معدل نمو سنوى يبلغ نحو ٥٪، « هبط معدل النمو السنوى إلى ١,٦ ٪ فقط بين ١٩٧٥ و ١٩٩١، وهو ما يقل عن زيادة السكان السنوية التى تبلغ ٢ ٪. » (٢٣) ويحلول الثمانينيات طفق الانهيار الاقتصادى يقوض

القاعدة السياسية للحزب الوطني. وقد أورد روبرت شرراير أنه في الوقت الذي وصل فيه فريدريك دي كليرك إلى السلطة في ١٩٨٩، بعد ثلاث سنوات من فرض الولايات المتحدة للعقوبات، كان التضخم يزيد بما يربو على ١٥ ٪. وإضافة إلى ذلك،

كانت الدخول الحقيقية للبيض ثابتة أو أخذت في الانهيار... وكانت المحنة الاقتصادية عاملا أساسيا في اغتراب الطبقة العاملة البيضاء، وصغار المزارعين وصغار الموظفين في الحكومة (ومعظمهم من الأفريقانيين)... (الذين) اعتبروا أنه يحق لهم الحصول على معاملة خاصة ومزايا اقتصادية.^(٢٤)

واعتراضا على ذلك، بدؤوا التحول إلى اليمين السياسي. وكان الحزب الوطني يتوقع موازنة هذه الخسائر، بحشد المساندة من الطبقة الوسطى والعليا البيضاء المتحدثة بالإنجليزية. لكن هؤلاء أيضا، تحولوا بعد أن ساندوا الحزب الوطني في البدء في ١٩٨٧، إلى الحزب الديمقراطي الأكثر ليبرالية في ١٩٨٩، معترضين على « الضرائب العالية ... وتكفل قيمة العملة، والتضخم المرتفع، وانهيار مستويات المعيشة الحقيقية ». ^(٢٥) وإذ اعترف دي كليرك بأن استمرار السياسات الراهنة سيؤدي إلى مزيد من التفتت لتأييد الحزب الوطني، فقد حدد أن « الدائرة المؤيدة للإصلاح » تمثل ٧٠ ٪ من الناخبين، وتجمع بين تأييد الحزب الوطني والأصوات المؤيدة للحزب الديمقراطي. ^(٢٦) وكانت هناك أسباب كثيرة، منها تصاعد احتجاجات السود، دفعت الحزب الوطني نحو اتخاذ الخطوات الضرورية للانفصال عن الماضي بشكل أساسي، ولكن تحول التأييد السياسي للبيض، والذي أشعله الانهيار الاقتصادي، كان عنصرا حيويا في تلك المعادلة.

وفي ٢ فبراير ١٩٩٠، أعلن دي كليرك، بعد أقل من ستة شهور من انتخابه رئيسا، أنه قرر إلغاء حالة الطوارئ، وإطلاق سراح نلسون مانديلا، وجعل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي حزبا قانونيا هو وغيره من الأحزاب السياسية المحظورة، وإلغاء « مرسوم تسجيل السكان »، و « مرسوم مناطق المجموعات »، وهما الدعامتان التشريعتان للفصل العنصري، والدخول في مفاوضات أدت في النهاية إلى انتخابات ١٩٩٤، على أساس حق الاقتراع الشامل. خلاصة القول، إن جنوب أفريقيا امتثلت لجميع الشروط التي وضعها « المرسوم الشامل لمكافحة الفصل العنصري ».

ورغم أن العلاقات الثنائية كانت قد فترت عندما فرضت العقوبات لأول مرة، وبدأ أن التقدم الدبلوماسي وصل إلى مأزق، فإن قوة الدفع استعادت نشاطها فجأة خلال السنة الأخيرة من ولاية ريجان. وتم إحياء الجهود الدبلوماسية المتعلقة بناميبيا وأنجولا بسبب مجموعة جاءت مصادفة من العوامل. ^(٢٧) لقد أفضت العقوبات إلى توقف في الدبلوماسية الإقليمية، لكنها لم تقتل الدبلوماسية كما كان يخشى البعض. وربما كانت العقوبات في الواقع قد عززت فرص الدبلوماسية بإقناع بريتوريا بأن تكاليف العناد أخذت في التزايد، وأن شروط إبرام صفقة مع إدارة ريجان ستكون أفضل كثيرا من تلك التي يمكن التفاوض بشأنها مع الإدارة الديمقراطية اللاحقة.

وعندما كانت الفترة الباقية لإدارة ريجان في السلطة تقل عن عام، رجعت السياسة الأمريكية إلى المكان الذي بدأت منه، بالتركيز على القضايا الإقليمية والاستراتيجية. واستكمل كروكر مسعاه الدبلوماسي الذي استغرق ثماني سنوات لتحقيق إنجاز، عندما نسق ماثون مفاوضات في عدة عواصم، مفاوضات انتهت بتوقيع أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا لاتفاقيات في ١٩٨٨ أسفرت عن انسحاب القوات الكوبية من أنجولا واستقلال ناميبيا. وكانت تلك نهاية ظافرة لمحنة طويلة وصعبة شملت هزيمة سياسية كبيرة للكابيتول هيل، وسلسلة من المفاوضات التي تستمر أحيانا وتتوقف أحيانا، والتي تسابقت للوصول إلى خط النهاية في المرحلة النهائية.

كما كان لنجاح هذه المفاوضات تأثير على الوضع المحلي في جنوب أفريقيا، على الرغم من أن إدارة ريجان، كانت قد انتهت ولايتها في الوقت الذي تحقق فيه ذلك الفتح في ١٩٩٠. وبالنسبة لجنوب أفريقيا، فإن المفاوضات الإقليمية بشأن ناميبيا « شكلت النقطة التي اختفى فيها الرعب الأحمر»^(٢٨) وجاء خطاب دي كليرك الفاصل في ١٩٩٠، والذي أعلن فيه عن تحقيق فتح سياسي في جنوب أفريقيا، بعد عامين من موافقة بريتوريا على الانسحاب من ناميبيا، وهي إقليم الماني سابق كانت تديره بموجب أحكام ولاية عصبة الأمم القديمة لمدة تقارب ثلاثة أرباع القرن. وسمحت بريتوريا بإجراء انتخابات حرة، كانت تعرف أنها ستنتهي حتما إلى تسليم السلطة إلى « منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا »، أكبر منظمات التحرير الناميبية، والتي ظلت بريتوريا تحاربها لمدة ثلاثين سنة. ومثلما لاحظ روبين رنويك، السفير البريطاني في جنوب أفريقيا في ذلك الوقت: « فقد بينت ناميبيا لجنوب أفريقيا أن هذا النوع من التغيير لن تكون له بالضرورة نتائج تعادل الكارثة »^(٢٩)

ولعبت إمكانية التوصل إلى نتيجة سياسية قادرة على البقاء، مقترنة بالتكاليف المتصاعدة لاقتصاد متهاو وعدم التيقن فيه، دورا في حسابات بريتوريا بشأن التغيير الداخلي. كانت بريتوريا تشعر بالقلق من أن تقوض العقوبات قاعدة التأييد التي تحظى بها، بإضعاف معنويات البيض، خاصة الجالية المتحدة بالإنجليزية، التي تدير القطاع التجاري بنسبة كبيرة. ومع تصاعد الأزمة الداخلية، بدأ هذا القسم من السكان يهاجر، ويتهرب من التجنيد، ويشحن الأصول إلى الخارج. واعتبر مجتمع الأعمال في جنوب أفريقيا أن العقوبات كارثة، تضيق بدرجة أكبر الأنشطة التي التفت حول رقيبتها لأول مرة في ١٩٨٥، عندما طلب بنك تشيز مانهاون والدانتون الآخرون على نحو غير متوقع سداد ديون جنوب أفريقيا. وأصبحت العلاقات بين الحكومة ودوائر الأعمال، والتي تراوحت من التعاون إلى العداء الصريح، متوترة في الثمانينيات. وأورد شراير أن

الأزمة الآخذة في التفاقم في البلاد، وعجز بوتّا عن « تطبيع » أحوال دوائر الأعمال، يؤثّران بصورة حادة العلاقات بين الحكومة ورجال الأعمال... وفي تناقض حاد مع روح التعاون التي أبداهّا بوتّا في السنوات الأولى، شهد النصف الثاني من الثمانينيات تبادل الاتهامات القاسية بينه وبين قادة رجال الأعمال.^(٣٠)

وأغرق خطاب بوتا « الفاصل » في ١٩٨٥، والذي رفض فيه إجراء تغيير سياسي له مغزاه، البلاد في أزمة اقتصادية، مطلقا العنان لتفاعل متسلسل من الكوارث. ورفض عدد كبير من البنوك الغربية تجديد القروض قصيرة الأجل، وتهاوت قيمة الراند، وأجبرت البورصة وأسواق العملات على الإغلاق مؤقتا، وكان على جنوب أفريقيا أن تتوقف عن سداد ديونها الخارجية. وبعث الصحف البارزة لاستقالة بوتا، وظهرت الإعلانات في الصحف المحلية والتي نشرها كبار رجال الصناعة البارزين تدعو الحكومة إلى رفع حالة الطوارئ، وإنهاء العنصرية القانونية، وبدء المفاوضات مع الزعماء السود. وانتقدت المعارضة البيضاء ومجتمع رجال الأعمال، الحكومة لعجزها عن إدراك العواقب الاقتصادية لأخطائها السياسية. وعقد اجتماع في لوزاكا في زامبيا، بين المؤتمر الوطني الأفريقي وأعضاء قياديين من الشركة الانجولية الأمريكية، وهي أكبر مجمع في جنوب أفريقيا، في تحد لمحاولة الحكومة أن تصبح اشد صرامة. وبدأت هجرة البيض في التزايد بصورة حادة. وكتب شراير يقول: « يتعذر حساب خسارة اقتصاد جنوب أفريقيا من المحاسبين والأطباء والمحامين ومتخصصي الإدارة المؤهلين خلال هذه الفترة». (٣١) وعارض مجتمع الأعمال في جنوب أفريقيا العقوبات الدولية بقوة، لكن كثيرين أموا الحكومة لتقاعسها عن تبني الإصلاحات السياسية التي كان يمكن أن تجهزها. وفي أكثر الدراسات شمولاً التي تم القيام بها حول أثر العقوبات على جنوب أفريقيا، خلص « مركز بحوث مسئولية المستثمرين » في ١٩٩٠، إلى أن العقوبات كان لها تأثير مهم على كل من الاقتصاد ومواقف البيض. (٣٢) وكانت العقوبات المالية أكثر فاعلية من العقوبات التجارية، لكن المحاولات الشاملة للتهرب من القيود كلفت جنوب أفريقيا ما بين ١٥ مليارات ٢٧ مليار دولار. وقد أورد « مركز بحوث مسئولية المستثمرين » أن الاقتصاد تقلص بنسبة ٢٠ - ٣٥ في المائة، نتيجة الحدود التي فرضت على تدفقات رأس المال، واستراتيجيات إحلال الواردات المكلفة التي اعتمدتها بريوريا منذ فترة ترجع إلى ١٩٦٧، عندما ظهر إلى السطح لأول مرة التهديد بالعقوبات الاقتصادية، بعد انتفاضة طلاب سويتو. والأهم من ذلك أن «مركز بحوث مسئولية المستثمرين»، توصل إلى أنه بحلول الوقت الذي دار فيه لأول مرة «الحديث عن ضرورة بدء محادثات»، بين نلسون مانديلا والرئيس الذي تم تنصيبه حديثاً دي كليرك، كان نحو نصف البيض في جنوب أفريقيا، والذين يمثلون « الدائرة المؤيدة للإصلاح »، مستعدين للتوصل لحلول وسط سياسية بما يؤدي لرفع العقوبات. وأبرز هذا الموقف، تحولا كبيرا في قاعدة التأييد التي تمثل الوسط السياسي للرأي العام للبيض، مما أتاح لدى كليرك المضى قدما بحلول عام ١٩٩٠. وقد فعل ذلك في الداخل وفي المنطقة على حد سواء، وهياً المسرح بمساعدة من محاوريه الأمريكيين، لتخفيف التوترات عبر كل أنحاء جنوبي أفريقيا.

المبادئ التوجيهية للارتباط

وفي النهاية، أسهم خليط من أدوات السياسة الأمريكية في التغييرات المثيرة التي وقعت في جنوبي أفريقيا. بيد أن المحصلة لم تكن مخططة بحرص، وتم تشكيل الأساليب المستخدمة

خلال نقاش متطول، وكان الثمن الذى تم دفعه من زاوية السياسة المحلية الأمريكية، مرتفعا. ولم يحدث مثل هذا الجدل السياسى المتسم بالحقد حول السياسة الخارجية فى أمريكا منذ حرب فيتنام.

ومع ذلك، فإن الانقسام بين الحوافز والعقوبات عند الموازنة بينهما، هو الذى جعل سياسة الولايات المتحدة فعالة فى واقع الأمر. وقد ادعى أنصار كل استراتيجة، أن لوجهة نظرهم الفضل فى النجاح. وجزئيا، يستطيع كل منهما أن يعلن بصورة مشروعة أنه لعب دورا إيجابيا فى تحقيق جزء ما من النتيجة. فقد أدى تماسك وعناد الارتباط الذى نادى به كروكر، إلى النجاح فى الدبلوماسية الإقليمية، عندما كان الوقت ناضجا لذلك. وساعد عناد وتماسك النشطاء الذين يضغطون من أجل إحداث تغيير سياسى داخلى وفرض العقوبات، على وضع حد للفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. وكان النهجان كلاهما ضروريين لتحقيق مدى كامل من أهداف سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة. ولم يطبق بصورة كاملة أى من السياستين البيلتين، الارتباط أو عدم الارتباط. وطلبت جميعة «الشرطى الطيب، الشرطى السيئ» القسر والحوافز، مما ترك لحكومة بريتوريا سبيلا للخلاص.

ومن المهم، إدراك أن أهداف وتكتيكات الارتباط قد تغيرت بصورة أساسية، من ولاية ريجان الأولى إلى ولايته الثانية، على النقيض من ادعاءات إدارة ريجان فى ذلك الوقت بأنه لم يتغير شئ حقا. وعند تحول الكونجرس الأمريكى عن سياسة الارتباط مع حكومة جنوب أفريقيا، أصر على الارتباط بالمجتمع المدنى والمعارضة السياسية، مخاطرا باغتراب بريتوريا، وتجميد المفاوضات الإقليمية. وعند التخلي عن استخدام الحوافز غير المشروطة للتأثير على بريتوريا، طبقت الولايات المتحدة الحوافز السلبية المشروطة فى شكل عقوبات، مع وضع خريطة طريق واضحة تحدد الخطوات التى يتعين اتخاذها لكى يتم رفعها. وتحولت الولايات المتحدة من الارتباط القليل مع المجتمع المدنى والمعارضة السياسية إلى الارتباط غير المشروط بالمجموعات والمنظمات غير الحكومية.

كذلك تغيرت أنوات السياسة، وتم تطبيق برنامج للمعونة الاقتصادية كان فريدا فى عصره لمساعدة مجموعة واسعة من المنظمات المدنية. وتجاوز البرنامج حكومة جنوب أفريقيا، وأصبح أول برنامج أمريكى للمعونات الاقتصادية له أهداف سياسية، وليس أهدافا إنمائية، واضحة لا يمر خلال الحكومة. كما سمحت الولايات المتحدة السفير الذى ارتبط بالارتباط البناء، وعينت سفيرا جديدا، واجتمعت مع مسئولين كبار من المؤتمر الوطنى الأفريقى - وكانت تلك أول مرة يتم فيها ذلك خلال تاريخ المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى بلغ ٧٥ عاما. وبالإضافة إلى ذلك غيرت واشنطن توصيف الرأى العام فيها لهذه المنظمة. فبدلا من وصف المؤتمر الوطنى الأفريقى بأنه يستخدم الإرهاب المقصود، صورت الولايات المتحدة المنظمة بأن لها صوتا مشروعا فى جنوب أفريقيا. وأخيرا أسقطت الولايات المتحدة تعبير الارتباط البناء، مما أطلق العنان للسخرية منها باعتبارها سياسة لا تجرؤ على الحديث عن اسمها.

وفي حين اعتبرت سياسية الارتباط البناء قد فشلت مع إصدار العقوبات، فإن الإدارة استمرت تلعب دورا إيجابيا في الأخذ بالدبلوماسية الإقليمية بصورة مثابرة. وقد أثر هذا، عندما تغيرت الظروف في السنة الأخيرة من ولاية ريجان، وعندما أصبحت حكومة جنوب أفريقيا مستعدة للعمل، بسبب الضغوط الداخلية والدولية. وساعدت الولايات المتحدة في إحداث تغيير في جنوبي أفريقيا، جزئيا من خلال حظها الحسن، وجزئيا من خلال المثابرة، وجزئيا من خلال التفاعل المعقد بين نهجين مزج استراتيجيات الحوافز والارتباط في شبكة معقدة من العلاقات.

ومع ذلك، أسفرت التوترات بين هذين النهجين عن ممارسة مكلفة قوضت تنفيذ السياسة الخارجية، وتسببت في نكسة الدبلوماسية الإقليمية لمدة سنتين على الأقل، وزادت الانقسام بين الحزبين، وأصابت العلاقات العنصرية في أمريكا بالرفض. وبالنظر إلى الوراء، لا يمكن للمرء إلا أن يراهن على قدر الفاعلية الذي كان سيتحقق لو استخدمت الحوافز والعقوبات في نفس الوقت منذ البداية. كم كان عدد الأرواح الذي كان سيتم إنقاذها في جنوب أفريقيا لو كانت العقوبات الموجهة قد طبقت في وقت مبكر؟ كم من الخسائر البشرية في جنوبي أفريقيا، كان يمكن تجنبها لو انتهت سياسة زعزعة الاستقرار التي اتبعتها بريتوريا في البلدان المجاورة في وقت مبكر؟ كم من السنوات من وجود القوات الكوبية كان يمكن إنقاصها لو لم تساند الولايات المتحدة «المقاتلين من أجل الحرية» التابعين ليونيتا، الذين وجه إليهم اللوم فيما بعد عن استمرار الحرب في أنجولا وفرضت عليهم الأمم المتحدة عقوبات؟ كم كانت سياسة الولايات المتحدة ستكون فعالة لو ارتبطت بالدائرة الكاملة للتجمعات السياسية في جنوب أفريقيا، وليس بالحكومة فقط، منذ البداية؟ وكم قدر الاحتقان السياسي الذي كان سيتفاداه النظام السياسي الأمريكي، لو استخدمت الحوافز والعقوبات بصورة حكيمة منذ البداية؟

وأيا كانت الإجابات عن هذه الأسئلة، فإن حالة جنوب أفريقيا توفر رؤى بصيرة مفيدة لواقعي استراتيجيات الارتباط المعائلة الحاليين. فأولا، فإنه نظرا لأن هذه النهج ترمي للتأثير على كل من الصفوة المستهدفة والدوائر ذات النفوذ، فإن الفهم الدقيق لما يحرك هذه الصفوة وتلك الدوائر ضروري لجعل سياسة الارتباط فعالة. وفي جنوب أفريقيا، بدأت إدارة ريجان بمعالجة مخاوف البيض من الشيوعية التي تروج لها دوائر خارجية، بافتراض أن التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة كان طريقا للتأثير على سلوك الصفوة في جنوب أفريقيا. وقد ثبت أن البيض كانوا أكثر اهتماما بحماية الاقتصاد، وتجنب الحرب العنصرية التي يمكن أن تعصف بهم. ولنفس السبب، أصبحت العقوبات والمعونة أدوات للارتباط بأكثر الدوائر المحرومة أهمية، مما بين بصورة ملموسة أن الولايات المتحدة تتبنى تطلعاتهم من أجل المساواة السياسية.

ثانياً، إن استراتيجية الارتباط بحكومة قمعية، هي محاولة خطيرة إذا أغفلت معايير حقوق الإنسان الدولية. فأي إدارة تتقاسم عن أخذ حقوق الإنسان في الاعتبار، تخاطر بفقد مصداقيتها، وأن يكون لتلك السياسة رد فعل سياسى عكسى فى الداخل. وفى عالم اليوم، يجب أن يتضمن الارتباط بحقوق الإنسان، وإلا يرجع أن تعتبر الولايات المتحدة خطأ أو صواباً مبرراً لأعمال هذا النظام. إن استراتيجية الارتباط التى تركز بصورة ضيقة على أهداف استراتيجية، يمكن أيضاً أن تشجع شكلاً من التبعية، يشعر فيه صنّاع القرارات أنهم مجبرون، لأسباب تكتيكية، على التقليل من الجوانب السلبية للنظام. فعلى سبيل المثال، فإن سياسة الارتباط البناء فى جنوب أفريقيا، لم تكن ممكنة التطبيق لو عرف علانية عندئذ، المدى الذى ذهب إليه هذا البلد فى صناعة الأسلحة النووية، وفى إجراء بحوث عن الأسلحة البيولوجية والكيميائية، ورعاية مجموعات حرب العصابات التى اقترفت المذابح، وتشكيل فرق الإعدام التى اصطادت وقتلت خصوم حكم الأقلية البيضاء فى البلدان الأخرى، وتسترّت على جرائم وحدات الشرطة، ودعمت الأنشطة الإرهابية التى تقوم بها الشرطة السرية. وفى حين ثارت ادعاءات وشائعات عن كل هذه الأنشطة، فإنه لم يجر مطلقاً أى تحقيق نظامى رسمى أو استقصاء من قبل الولايات المتحدة لتحديد حقيقة مثل هذه الاتهامات، ربما لأن صانعى السياسة لم يكونوا يريدون كشف الدلائل التى تتسلف استراتيجيتهم. (٢٤) ولم يكن التقليل من هذه الشكوك لصالح سياسة أمريكية كانت تصور جنوب أفريقيا بضوء إيجابى، مجرد موضع تساؤل من الناحية الأخلاقية فحسب، بل زاد احتمال أن تواجه أمريكا مشكلات أكبر فى جنوب أفريقيا على امتداد الطريق. ونحن نعرف الآن أن جنوب أفريقيا كانت قد أصبحت ليس فقط دولة منبوذة بل دولة نووية « مارقة » أيضاً ؛ وكان من حسن الحظ أنه لم يتعين على الولايات المتحدة والمجتمع الدولى مواجهة نهوض قط لدولة نووية عنصرية معادية صراحة فى التسعينيات.

ويتعلق مبدأ توجيهى نهائى لصانعى السياسة الحاليين بإدراج مشاركة الكونجرس والتشاور معه فى السياسة الخارجية. إن السياسات الهجين، التى تستخدم كلا من الحوافز والعقوبات، يمكن أن تكون باعثة على انقسام النظام السياسى الأمريكى بدرجة كبيرة إن لم تدر بحرص. وفى كل الأحوال تقريباً، فإنه ما لم يتوافر تأييد الكونجرس، فإن السياسات المثيرة للجدل قد تدفع الفرع التشريعى إلى تولى القيادة مؤيداً بصياح عال كاف من الرأى العام. وإذا أصبح الكونجرس هو القوة الدافعة وراء مبادرة جديدة للسياسة الخارجية يعارضها الفرع التنفيذى بقوة، فستترتب على ذلك انقسامات عميقة بين الفرعين التشريعى والتنفيذى يمكن أن تخلف بقايا من السخط تقوض فاعلية السياسة الأمريكية. وفى حالة جنوب أفريقيا، ألغى الكونجرس حق النقض الذى استخدمه رئيس جمهورى يحظى بالشعبية، كان عازفاً عن العمل ضد جنوب أفريقيا حتى فى وجه معارضة ساحقة لسياسته. ولو اتبع نهج هجين من البدء، فالأرجح أنه كان سيصبح أكثر فاعلية.

إن الطريق إلى تحقيق سياسة هجين إزاء البلدان ذات النظم المتطرفة ليس طريقا سهلا، وليس هناك قالب يمكن نقله من مكان إلى آخر. ولكن الأهداف يجب صياغتها بتواضع والتعبير عنها بوضوح، وأن تكون قابلة للتنفيذ (مثل الشروط الخمسة في مرسوم مكافحة الفصل العنصري الشامل) وأن تعكس كلا من قيم ومصالح الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فلكي يكون للسياسة تأثيرها الفعال، فإن التوقيت الملائم، والتطبيق الذي يراعي الفروق، والحشد الحريص للتأييد السياسي المحلي للسياسة، أمور جوهرية. فعلى سبيل المثال، اتجهت العقوبات الموجهة للصين نحو قضايا مهمة مثل حقوق الإنسان والملكية الفكرية، وكان يمكن أن تقتصر بدبلوماسية متعددة الأطراف للحصول على دعم الحلفاء والارتباط غير المشروط بالمجتمع المدني والقطاع الخاص المزدهر. وفي الوقت نفسه، استطاعت الولايات المتحدة تشجيع التعامل مع الصين بشأن قضايا الأمن الإقليمي، من تايوان إلى كوريا الشمالية. بيد أنه لا يتعين فحسب وضع مثل هذه السياسة بصورة حريصة، بل يتعين أيضا شرحها بالداخل باستمرار بحيث لا يفهم التعاون في قضايا الأمن أو القضايا الاقتصادية خطأ على أنه يعنى التخلي عن قضايا حقوق الإنسان.

إن الفشل في حل توترات السياسة الخارجية بين الكونجرس والفرع التنفيذي يمكن أن يترك ميراثا من المعارك السياسية المحلية المتباطئة. فعلى سبيل المثال، وقعت مناقشات حول من ينبغي أن يحل محل السفير الأمريكي في جنوب أفريقيا، والذي ارتبط بصورة وثيقة بالارتباط البناء. وفي بحث متعجل لاختيار أمريكي من أصل إفريقي، تم الإعلان عن ثلاثة مرشحين قبل أن يتم اختيار واحد منهم. كان الأول رجل أعمال، تم استبعاده عندما اكتشف أن له علاقات مع شخص نيجيري اتهم بالفساد. وكان الثاني موظفا يعمل في وزارة الخارجية، لكنه نزع عن نفسه الأهلية عندما ذكر من موقعه الدبلوماسي أنه لا يستطيع أن يقبل الوظيفة، لأنه يشعر أن سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب أفريقيا تفتقر للمصداقية. وكان الثالث مسئولا محترفا في وزارة الخارجية، تم اختياره بسرعة بعد إصدار «مرسوم مكافحة الفصل العنصري الشامل»^(٣٩) وفي حين تم التوصل في النهاية إلى المرشح الصالح، فإن هذه العملية المشوشة سببت للولايات المتحدة حرجا كبيرا في الخارج. وكان في الإمكان تجنب مثل هذه العقبات.

والمفارقة، أن الجدل الأمريكي المريع حول جنوب أفريقيا كانت له بعض المنافع الإيجابية. فقد كشف تعقد قضية جنوب أفريقيا، وأتاح للرأي العام أن يبحث أوجه قوة وضعف نهجين بديلين للسياسة، وأشرك الأمريكيين في الجدل الدائر حول كيفية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الخارج. وكان على الأمريكيين أن يوازنوا بين المصالح الاستراتيجية والاقتصادية وبين الاعتبارات الأخلاقية، وهو ما أثار الجدل جزئيا على الأقل، حول طائفة من القضايا اللاحقة بعد ذلك بعقد من الزمان، من الصين إلى كوسوفو. ولم تكتسب السياسة الخارجية تجاه أفريقيا من قبل مثل هذا البروز في الولايات المتحدة. ومع ذلك، ربما كانت هذه العناصر

الإيجابية، ستتحقق باستقطاب سياسي أقل لو كان قد اتبع نهج أكثر توازنا منذ البداية. إن نجاح السياسة لا يشترط أن يقتضى ثمنا سياسيا عاليا مثل الثمن الذى تم دفعه فى الجدل الذى دار حول جنوب أفريقيا.

هوامش

١- عبر تشيستر كروكر مساعد وزير الخارجية عن هذه السياسة قبل تعيينه، فى مقال يتم الاستشهاد به على نطاق واسع، يقول فيه : «عندما لا يتحدث مسئولونا سوى لغة الساعات الدقاقة والقتال الموقوتة - فليس من المرجح أن ننظر إلينا القيادة [فى جنوب أفريقيا] بجديّة. إن نعمة من التمتع العاطفى مطلوبة ليس فقط بالنسبة للمعاناة والظلم الذى يسببه النظام العنصرى السود، ولكن أيضا بالنسبة للمعضلة السياسية الرهيبة التى يجد فيها الأفريقيون وغيرهم من البيض أنفسهم، Chester A. Crocker, "South Africa: Strategy for Change," *Foreign Affairs*, vol. 59 (Winter 1980-81), pp. 350-51.

٢- Chester A. Crocker, memo published in *Counterspy* (August-October 1981), p. 54, re-produced in Michael Clough, "The Superpowers in Southern Africa: From Confrontation to Cooperation," in Robert S. Jaster and others, *Changing Fortunes: War, Diplomacy, and Economics in Southern Africa*, South Africa Update Series (Ford Foundation and Foreign Policy Association, 1992), pp. 116-17.

٣- Clough, "The Superpowers," p. 117.

٤- Jeffrey Herbst, "Incentives and Domestic Reform in South Africa," in David Cortright, ed., *The Price of Peace: Incentives and International Conflict Prevention* (Rowman and Littlefield, 1997), p. 208.

٥- يحتاج كلف Clough فى مؤلفه «The Superpowers»، صفحة ١١٧، بأن الوضع المسمى داخل أنجولا فى ذلك الوقت لم يكن موافيا لتسوية سياسية بسبب تزايد قوة «يونيتا»، التى ساعدتها غارات متكررة قامت بها قوات دفاع جنوب أفريقيا نيابة عن «يونيتا»، مما صعب على حكومة أنجولا تقليل الدعم الكوبى. إن هجمات جنوب أفريقيا المتزايدة فى جنوب أفريقيا، والتى عمقت اعتماد الدول الأفريقية على المساندة السوفيتية والكوبية، جعلت إدارة ريجان تعيد التفكير فى نهاية المطاف فى افتراضها وجود مصالح استراتيجية مشتركة بين بريتوريا وواشنطن، لكنها لم تتخل أبدا عن معتقدات سياستها الاممية.

٦- Office of the Historian, Bureau of Public Affairs, *The United States and South Africa: U.S. Public Statements and Related Documents, 1977-1985* (U.S. Department of State, 1985), p. 58.

٧- Crocker, "South Africa: Strategy for Change," p. 338.

٨- أصبحت زيمبابوى مستقلة قبل تسعة شهور فقط من تولى ريجان منصبه.

٩- قدم هذه النقطة أيضا Herbst, "Incentives and Domestic Reform in South Africa."

١٠- كيب « كلف » Clough في « The Superpowers » عن حق إن « الربط وفر لكرؤوس وسيلة للظفر بتأييد كبار مسئولى الإدارة لاستمرار ارتباط الولايات المتحدة الدبلوماسية بجنوبى أفريقيا. وبدون الوعد باستبعاد الوجود الكوبي السوفيتى من انجولا ، لم يكن الرئيس ريجان ووزير الخارجية هيج ليهتما كثيرا بتشجيع استقلال ناميبيا.

١١- للاطلاع على وصف أكثر تفصيلا للأحداث التى أفضت إلى العقوبات، انظر Pauline H. Baker, *The United States and South Africa: The Reagan Years* (Ford Foundation and Foreign Policy Association, 1989), pp. 29-47.

١٢- خطاب لبوتا رئيس الدولة فى افتتاح مؤتمر الحزب الوطنى فى ديربان، ١٥ أغسطس ١٩٨٥. (ذكر بوت: «أعتقد أننا اليوم نتخذ قرارا مصيريا، لا يمكن الرجوع عنه»). وفى حين كان هذا القول يعنى ضمنا أنه ملتزم بالإصلاح، فقد حذر بوت أيضا المجتمع الدولى بقوله « لا تضغطوا علينا أكثر من اللازم »، وأنه « ليس مستعدا لأن يقود البيض فى جنوب أفريقيا ومجموعات الأقلية الأخرى فى طريق التنازل والانتحار ». وقد اعتبر المجتمع الدولى هذا الخطاب واحدا من أكثر بيانات بوت تشمدا فى مقاومة الإصلاح. ويمكن الحصول على النص الكامل من: Robert Schrire, *Adapt or Die: The End of White Politics in South Africa*, South Africa Update Series (Ford Foundation and Foreign Policy Association, 1991), app. A.

١٣- Baker, *The United States and South Africa*, p. 36.

١٤- كان القصد من مرسوم مكافحة الفصل العنصرى الشامل، الصادر فى ١٩٨٦، ملغا نص عليه التشريع ، هو «وضع إطار شامل وكامل تسترشد به جهود الولايات المتحدة للمساعدة فى وضع حد للفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا، وإقامة شكل للحكومة غير عنصري ديمقراطى». وخلاصة القول ، إن القصد من القانون كان وضع سياسة أمريكية جديدة تل محل الارتباط البناء، بطائفة عريضة من التوجيهات حول كيفية تحقيق الولايات المتحدة لسياساتها الجديدة.

١٥- كان مرسوما الفصل العنصرى هما قانون تسجيل السكان، وهو حجر الزاوية فى الفصل العنصرى، ويقضى بالتصنيف العنصرى لكل جنوب إفريقيا؛ وقانون مناطق المجموعات، والذي يقضى بإنشاء مناطق سكنية منفصلة.

١٦- تعرض برنامج الموعنة الصغير السابق للهجوم من المحافظين الأمريكين الذى كانوا يريدون إنفاق النقود من خلال مؤسسات راسخة، حتى وإن سيطرت عليها حكومة جنوب أفريقيا بيد أن الليبراليين فى الكونجرس، الذين انتصروا فى النهاية، كانوا يريدون برنامجا يتجاوز المدارس الحكومية ويظل مستقلا عن سيطرة الحكومة.

١٧- بصفة خاصة، تطالب مبادئ سوليفان بوضع حد للفصل العنصرى فى تسهيلات التوظيف ، وتوفير فرص عمل متكافئة لكل المستخدمين، وضمان تطبيق نظام الأجور على جميع المستخدمين، ووضع هيكل للحد الأدنى للأجور والرواتب، وزيادة عدد الأشخاص فى الوظائف الإدارية والتنظيمية والكتابية والفنية من المحرومين بسبب الفصل العنصرى، واتخاذ خطوات مسئولة لتحسين نوعية حياة المستخدمين خارج بيئة العمل، وتطبيق ممارسات عمل عادلة بالاعتراف بحق جميع المستخدمين فى تشكيل النقابات

١٨- عندما اعتمد الكونجرس العقوبات فى ١٩٨٦، كانت هناك ٢٦٠ شركة أمريكية تقوم بالعمل فى جنوب أفريقيا. وبحلول ١٩٩١، لم يبق سوى ١٢٥ شركة، رغم أن العقوبات لم تطالب أى شركة بتصفية استثماراتها أما من انسحبوا، فقد فعلوا ذلك بناء على تقديراتهم الذاتية للمخاطر السياسية. بيد أنه بحلول ١٩٩٩، كانت هناك ٣٨٦ شركة أمريكية فى جنوب أفريقيا، بما يزيد بصورة طفيفة على العدد الذى كان موجودا قبل تطبيق العقوبات. وكان الكثيرون فى جنوب أفريقيا يأملون فى أن يزداد العدد كثيرا بعد إنهاء الفصل العنصرى، لكن «دخول جنوب أفريقيا» مجمع بلدان الاسواق

الناهضة جاء في الوقت الذي كان فيه المنافسون في اسيا و أمريكا اللاتينية - وعدد السكان لديهم جميعا يزيد على عدد سكان جنوب افريقيا الذي يبلغ ٤٢ مليونا - قد أخذوا يصبحون الأثريين لدى المستثمرين، وطفقوا يحصلون على معظم الأموال المتاحة. وتعد الجريمة، والبطالة، والأيدز، والنقابات القوية، والقوة العاملة ضعيفة التعليم من ميراث الفصل العنصري الآخر الذي يقتضى التغلب عليه وقتا طويلا ويمثل حوافز سلبية للمستثمرين. انظر Jon Jeter, "South Africa's Image Problem Deters Investors," *Washington Post*, October 17, 1999, p. A21.

Rachel Swarns, "South African to Court U.S. Investors," *New York Times*, Septem- ١٩
ber 20, 1999, p. A14.

٢٠- كانت التغييرات في الاتحاد السوفيتي في ظل جورباتشوف هي التأثير الدولي القوي الآخر الذي أثر على الأحداث في جنوب افريقيا. وقد كتب اليستر سباركس يقول إن الإصلاحات التي بدأت تحتاج الإمبراطورية الشيوعية «خففت من الهاجس المسيطر على بريتوريا بأن نضال السود ضد الفصل العنصري هو مؤامرة توجيها موسكو. وازاحت العبه من على عاتق دي كليرك، ومكنته من أن يبور لشعبه ما كان يبدو في غير هذا مسار عمل انتحاري». Allister Sparks, "Letter from South Africa: The Secret Revolution," *New Yorker*, April 11, 1994, p. 71.

Marina Ottaway, *South Africa: The Struggle for a New Order*(Brookings,1993),P. ٢١-
210. كما تدعم هذا الاستنتاج لقاءات خاصة أجريت مع مسئولين حكوميين من قبل المؤلف في جنوب افريقيا خلال اواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات.

Frederik W. de Klerk, *The Last Trek-A New Beginning: The Autobiography* (St.-٢٢
Martin's Press, 1999).

Hermann Giliomee, "Surrender without Defeat: Afrikaners and the South Afri- ٢٢
can 'Miracle,'" *Daedalus* (Spring 1997), p. 127.

Schrire, *Adapt or Die*, pp. 127, 130. ٢٤-

٢٥- المرجع المذكور، ص. ١٣.

٢٦- تم استخلاص الحسابات السياسية لدى كليرك من لقاءات اجراها المؤلف في تلك الوقت مع ممثلي الحكومة وكثير من المراقبين السياسيين عن كتب في الحزب الوطني لجنوب افريقيا.

٢٧- شملت هذه العوامل تغييرا في العلاقات الأمريكية السوفيتية في أيام اقول الحرب الباردة، عندما كانت موسكو تبحث عن طرق للتعاون لتقليل التزاماتها الدولية من أفغانستان إلى جنوب افريقيا؛ وزيارة قام بها قام بها للزعيم البافاري فرانز جوزيف شتراوس، وهو صديق لجنوب افريقيا، إلى بريتوريا لإبلاغ الحكومة أن موسكو توصلت إلى أنه ليس هناك حل عسكري ممكن في أنجولا. وأن السوفيت مستعدون لتأييد حل عن طريق التفاوض؛ وتحول في ميزان القوة العسكرية في المنطقة اساسا نتيجة لقرار كوبا زيادة التزامها العسكري تجاه أنجولا من ٤٥ ألف إلى ٥٠ ألف جندي سيقومون بدور اكبر على الجبهة، مما سبب زيادة وفيات الجنوب لإفريقيين في المعارك وضماح التفوق الجوي لجنوب افريقيا على الجنوب الغربي لأنجولا؛ واستعداد الولايات المتحدة لإشراك كوبا في المفاوضات بشأن أنجولا ضد اعتراضات الفرقه المعادية للكوبيين في وزارة الخارجية، التي كانت تريد الإطاحة بكاسترو؛ وارتفاع التكاليف الاقتصادية بالنسبة لكل الأطراف المتحاربة في المنطقة؛ وإدراك جنوب افريقيا أنه مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية، فإنهم يستطيعون التعامل مع إدارة

ريجان على نحو أفضل من التعامل مع إدارة ديمقراطية محتملة؛ والتخيير في قيادة الحزب الوطني الحاكم في جنوب أفريقيا، عندما حل دي كليرك الأكثر برلمانية محل بوت، بعد إصابته بالسكتة الدماغية ونشوء صراع للقوى داخل الحزب.

Sparks, "Letter from South Africa," p. 71. -٢٨

٢٩- المرجع المذكور.

Schrire, *Adapt or Die*, p. 82. -٣٠

٣١- المرجع المذكور، ص ٣٤.

٣٢- Charles M. Becker and others, *The Impact of Sanctions on South Africa, Part 1: The Economy*, and Jan Hofmeyr, *The Impact of Sanctions on South Africa, Part 2: Whites' Political Attitudes* (Washington, D.C.: Investor Responsibility Research Center, 1990).

٣٣- "Senior Officer Admits Role in Killing Foes of Apartheid," *New York Times*, مثلًا، May 25, 1999, p. A8.

٣٤- لم يؤد حتى موقع الاختبار النووي الذي تأكد وجوده في ١٩٧٧ بعد اكتشاف الاتحاد السوفيتي له، وتقرير المخابرات اللاحق عن وجود علائم على أن تفجيراً نووياً قد وقع في جنوب الأطلنطي في ١٩٧٩ ، إلى نقص دقيق ومستمر لقرارات بريتوريا النووية.

٣٥- كان المرشحون الثلاثة الآخرون هم روبرت براون، وهو رجل أعمال من نورث كارولينا، وتيرنس أ. تودمان، وكان حينذاك يعمل سفيراً في الدانمرك، وإدوارد بيركنز، الذي كان سفيراً في ليبيريا في ذلك الوقت.

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ دروس الانفراج

جيمس جولدجير

هل يجب أن تكون أمريكا القوة التي لا غنى عنها، الدولة العظمى الوحيدة، عمدة البلدة المتمنعة؟ لقد أنفق واضعو السياسة والأساتذة والنقاد قدراً كبيراً من الوقت وهم يناقشون ما الذي يتطلبه وقوف أمريكا على قمة التسلسل الهرمي للأمم في العالم. والمعنى الضمني لكثير من الحديث الدائر حول الوضع الراهن لهذا البلد هو نوع من التخمين حول قدرته على إدارة ما يترتب على هذه المرحلة من هيمنة القطب الواحد. ويتساءل كثيرون كم من الوقت ستحتفظ فيه الولايات المتحدة بهيمنتها قبل أن يظهر أكثر متحديها احتمالاً - الصين - كقوة اقتصادية وعسكرية كبرى تسعى إلى إشاعة الاضطراب في المصالح الأمريكية في آسيا وما وراءها؟ هل هناك أي شيء تستطيع الولايات المتحدة عمله بشأن ما يشير إليه التاريخ من أنه اتجاه حتمي للانتقال من الهيمنة إلى التعددية الكبرى في الشؤون الدولية؟ وبالإضافة إلى «مشكلة الصين»، هل تستطيع الولايات المتحدة أن تضمن التزام ألمانيا إزاء المؤسسات الأوروبية متعددة الأطراف، والارتباط ببروسيا خلال تحولها المستمر، وتدبر ظهور الهند كقوة نووية، والإبقاء على اليابان بوصفها حليفاً أساسياً في آسيا؟

لقد كانت نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات هي آخر مرة طورت فيها الإدارة الأمريكية بوعى استراتيجية للحفاظ على وضع هذا البلد السياسي والعسكري في مواجهة قوة متحدة أخذت في التصاعد. فعندما تولى الرئيس ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر مستشار الأمن القومي زمام السياسة الخارجية في يناير ١٩٦٩، كان وضع الولايات المتحدة في العالم قد تقوض بصورة مثيرة منذ بداية العقد. فعندما اضطر الاتحاد السوفيتي إلى التراجع في أثناء أزمة القذائف الكوبية في ١٩٦٢، كان عليه أن يشرع في جهد عسكري حاشد وأن يحقق التكافؤ النووي مع الولايات المتحدة مع بداية الإدارة الجديدة. وكانت للحرب في فيتنام عواقب مدمرة في الداخل والخارج. وكانت أوروبا واليابان قد نهضتا بصورة كاملة من آثار الحرب العالمية الثانية، وأصبحتا في وضع قادر على المنافسة الاقتصادية. وتحدثت حركات الاستقلال

فى كل أنحاء العالم الثالث، المصالح الأمريكية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا.

وللتصدى لهذه المجموعة من التحديات والحفاظ على العالم الذى أنشأته أمريكا فى نهاية الحرب العالمية الثانية، وضع نيكسون وكيسنجر سياستهما بشأن الانفراج، وقد كان الانفراج، وهو استراتيجية معقدة تربط التقدم فى مجالات التنافس المختلفة بعضها ببعض، يهدف إلى تقليل خطر الحرب النووية، وتوجيه القوة السوفيتية المتصاعدة بصورة بناءة إلى منافسة أقل خطرا. وإذا كان نيكسون وكيسنجر يأملان فى أن يحدثا، عن طريق الربط بطريقة فعالة بين الجزيرة والعصا، الاتحاد السوفيتى على قبول رؤية الولايات المتحدة للنظام الدولى، فقد سعيا إلى إنهاء الحرب فى فيتنام، وضمان أن تظل أوروبا واليابان حليفين ثابتين للولايات المتحدة، واحتواء الحركات الثورية فى العالم الثالث.

وتقتضى الحكمة أن يبحث من يأملون فى الربط بين الجزيرة والعصا لاستمالة الصين الناهضة إلى الرؤية الأمريكية بشأن نظام ما بعد الحرب الباردة، بصورة وثيقة نجاحات وإخفاقات نهج نيكسون - كيسنجر. وقد استمر أوج الانفراج فترة قصيرة، ٧٢ - ١٩٧٣، بعدما فقدت هذه السياسة قوة دفعها سريعا. وبحلول نهاية العقد، أسفرت الأحداث التى وقعت فى الشرق الأوسط وأنجولا وأفغانستان، إلى استئناف الحرب الباردة. وفى حين نجح نيكسون وكيسنجر تماما فى استغلال اهتمام السوفيت والصينيين بإقامة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة للتلاعب بالعلاقات الشيوعيين الواحد منهما ضد الآخر، فقد واجهت استراتيجيتهما عقبة ساحقة : فقد تطلبت سيطرة هائلة على مختلف وسائل الضغط السياسية، ولم يكن الكونجرس الأمريكى، والبيروقراطية، والحلفاء خاضعين للسيطرة دائما. ورغم أن الانفراج كان استراتيجية مدهشة من ناحية المفاهيم، فقد أثمر نتائج هزيلة فى الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتدعيم جهود السلام الإقليمى.

استراتيجية نيكسون - كيسنجر

فى ١٩٤٧، طرح جورج كينان علنا مبدأ الاحتواء الذى اهتمت به السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة. وقد حاج كينان بأن النظام السوفيتى يروج للقضية الماركسية اللينينية فى الخارج، بسبب حاجته لتبرير احتكار الحزب الشيوعى السلطة فى الداخل. ويتمعن على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على احتواء محاولات موسكو توسيع نفوذها، بحماية المصالح الأمريكية الأساسية، و « بهذه الطريقة يتم تدعيم الاتجاهات التى ستجد فى النهاية منفذا لها إما فى تحطيم القوة السوفيتية أو جعلها رخوة بصورة تدريجية»^(١). وبمجرد أن يغير النظام شعاراته، يغدو فى الإمكان إقامة علاقة مختلفة. وعلى الرغم من أن كينان حاج

فيما بعد بأنه قصد التركيز على الاحتواء الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي، فقد أصبحت السياسة الأمريكية بعد ١٩٥٠ ذات طابع عسكري عال. وادت الحرب الكورية إلى زيادة هائلة في ميزانية الدفاع الأمريكية، وحولت السياسة التي تركز على أوروبا إلى استراتيجية عالمية. وسعت الولايات المتحدة إلى دحر التوسع الشيوعي في كوريا ثم لاحقاً في فيتنام، وتنشأت أزمات بين الدولتين العظميين في برلين، والشرق الأوسط، وبصفة خاصة في كوبا.

وجعل تكديس السوفيت السلاح في الستينيات إلى جانب التكاليف المحلية والدولية الضخمة لحرب فيتنام، إدارة نيكسون تحول السياسة الأمريكية بعيداً عن نهج الحرب الباردة القائم على المواجهة، نحو «عصر من المفاوضات»، بغرض إدخال الاعتدال على السلوك السوفيتي. وكانت التكاليف الاقتصادية والعسكرية للحفاظ على وضع أمريكا في العالم، في ظل هجوم شامل بسبب مازق فيتنام، تعنى أن الولايات المتحدة كان يتعين عليها التوصل إلى استراتيجية أقل تكلفة لمواجهة الظروف العالمية المتغيرة، وتزايد نضال السكان المعادي للحرب في الداخل. ومثلما كتب كيسنجر فيما بعد،

لو كنا بدأنا الحملة السليبية للعانة المعادية للسوفيت، والتي اتبنا منتقدون لأننا لم نفعل ذلك فيما بعد (وإن لم يقوموا بهذا في حينه)، لخرجت الأزمة المحلية عن السيطرة. ففي الوقت الذي تولى فيه نيكسون منصبه، كان الرأي العام الأمريكي قد استنزف من جراء ممارسات الحرب الباردة التي استمرت عشرين عاماً، والإحباط المتزايد في فيتنام. فقد عايش أزميتين في برلين، والحرب الكورية، والغزو السوفيتي للمجر وتشيكوسلوفاكيا، وأزمة القذائف الكورية، وكان قد تكبد أكثر من ٥٢٠٠٠ من الأرواح في الهند الصينية. وقد تزايد إرهاب الأمريكيين من الدفاع عن حدود بعيدة، ضد خصم إيديولوجي غير قابل للمهادنة، في نزاع متناول لا يبدو له نهاية في الأفق.^(٣)

وتعكس ملاحظة إبداءها كيسنجر للرئيس في مارس ١٩٧٣، جوهر استراتيجية نيكسون - كيسنجر الشاملة. إذ كتب يقول: «لو لعبنا بأوراقنا بصورة صحيحة، لأمكنا أن نواصل التمتع بشرب المائتات الخاص بنا وشرب الفودكا الخاصة بنا أيضاً». ^(٣) فما الذي كان الرئيس ومستشاره للأمن القومي يسيغان إليه بعد يناير ١٩٦٩؟ كانا في حاجة إلى مخرج من فيتنام، واعتقدا أن موسكو ويكن يمكن أن تساعداهما في الضغط على زعيم فيتنام الشمالية «هوشي منه» لقبول صفقة. وكان كيسنجر بوجه خاص يخشى من عزلة الولايات المتحدة نتيجة لهجوم عسكري سوفيتي ناجح على الصين، والذي كان سيدفع أوروبا للرضوخ لمطالب موسكو؛ وكان يظن أن علاقة أوثق مع الصين يمكن أن تردع هذا السلوك. كان نيكسون وكيسنجر يخشيان أن تتصاعد المنافسة الأمريكية السوفيتية في العالم الثالث إلى حرب نووية شاملة. وكان من رايهما أن الجزيرة الاقتصادية المقدمة من أجل سلوك أفضل واتفاقات تحد من الترسانة النووية الاستراتيجية، ستقتل من تلك المخاطر. ولم يكن ما تفعله

الصين والاتحاد السوفيتي لمواطنيهما له محل في هذه النظرة إلى العالم ؛ ومثلما أخبر نيكسون الزعيم الصيني ماو تسي تونغ: « إن المهم ليس فلسفة البلد السياسية الداخلية. إن المهم هو سياسته تجاه باقى العالم ونحونا»^(٤)

وفى سعيهما للانفراج مع الاتحاد السوفيتي، استفاد نيكسون وكيسنجر من الوضع القوي لليونيد بريجنيف داخل القيادة السوفيتية. وكان لابد أن يكون هناك نقاد للسياسة من أصحاب الخط الأيديولوجي المتشدد فى موسكو، لكن مؤتمر الحزب الشيوعى الرابع والعشرين فى ١٩٧١ أعلن صراحة أن الانفراج والتعايش السلمى هما الخط العام للسياسة الخارجية السوفيتية. وفى ٧٢-١٩٧٣، فى ذروة صحة بريجنيف السياسية والجسدية، استطاع أن يتبع السياسة الخارجية التى يبتغيها، على الرغم من أنه وقد استفاد شخصيا من مؤامرة الإطاحة بالزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف فى ١٩٦٤، فهم الحاجة إلى استرضاء الصفوة الاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية القيادية^(٥) ولسوء الحظ فإنه فى حين كان ينبغى أن يكون نيكسون قادرا على التعامل من موقع قوى مائل (وإن كان فى ظل قيود مختلفة للديمقراطية) وفى ضوء انتصاره الساحق فى ١٩٧٢ على جورج ماكجفرن، فإن «وترجيت» «سرعان ما حطمت ذلك الحلم.

لماذا كان المكتب السياسى لبريجنيف يريد الانفراج ؟ على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان قد حقق تكافؤا عسكريا، فقد تعثر للوراء من الناحية الاقتصادية واحتاج إلى مساعدة الغرب التكنولوجية. وندّرت نزاعات الحدود مع الصين فى ١٩٦٩، السوفيت بأن يكون تمثل تهديدا أكثر من واشنطن، وكان الاتحاد السوفيتي يأمل فى تحالف مع الولايات المتحدة ضد الصين. والأمر الأكثر أهمية، أن الاتحاد السوفيتي سعى للحصول على اعتراف بأن المساواة العسكرية أعطته مساواة سياسية، أى الحق فى الاشتراك فى تسوية القضايا فى أى مكان فى العالم. وكان هناك بلد واحد فقط يمكنه أن يمنحه هذا الاعتراف - الولايات المتحدة. وفى الوقت الذى كان فيه النظام السوفيتي يدفع تكاليف أكبر للحفاظ على إمبراطوريته (كان قد غزا تشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨ لإخضاع نظام براغ وسكانها) ويواجه تصاعد حركة الانتشاق داخليا، فإن الانفراج كان يمكن أن يوفر لموسكو منافع اقتصادية وسياسية وعسكرية يمكن أن تقوى قبضة بريجنيف على السلطة حتى بدرجة أكبر.

عناصر الانفراج

كانت أبرز سمات الانفراج العامة، مؤتمرات قمم الرؤساء واتفاقات الحد من الأسلحة، لكن السياسة كانت أكبر من ذلك؛ إذ شملت اتفاقات تعالج قضايا الحدود الأوروبية فيما بعد الحرب، والتجارة، والمبادلات الثقافية، والوعود الطنانة فيما يتعلق بمدونات السلوك. وفى ١٩٧١، وقعت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، اتفاقية رباعية بشأن

برلين، حلت مشكلات وصول الغرب إليها، وأزالت المشكلة طويلة الأمد التي ظلت مصدر اشتعال محتمل. وفي مايو ١٩٧٢، وقعت الدولتان العظميان « معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية »، والتي تحد من تطوير ونشر الأنظمة الدفاعية، واتفقتا على إبرام اتفاق مؤقت (أصبح معروفا باسم « سولت ١ ») للحد من عدد منصات إطلاق الصواريخ النووية الهجومية. كما وقعتا وثيقة عرفت باسم « اتفاقية المبادئ الأساسية »، والتي نصت على أن البلدين «سينطلقان من التصميم المشترك على أنه في العصر النووي ليس هناك بديل لإدارة علاقتهما المتبادلة على أساس التعايش السلمي » ؛ وأنهما سيطوران «علاقات طبيعية استنادا إلى مبادئ السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتفجع المتبادل »؛ وتعهدتا بتجنب المواجهات التي يمكن أن تفضي إلى حرب نووية؛ وسجلتا اعترافهما بأن «محاولات الحصول على مزايا من جانب واحد على حساب الجانب الآخر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لا تتفق مع هذه الأهداف»^(٦)

وفي يناير ١٩٧٣، وقعت الولايات المتحدة اتفاقية أنهت بصورة أساسية تورطها في فيتنام، وبعد ذلك بستة شهور، وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي « اتفاقية بشأن منع الحرب النووية ». ثم وقع كل أعضاء الناتو، ومنظمة معاهدة وارسو « مرسوم هلسنكي النهائي » في ١٩٧٥ (الذي أدى إلى قيام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا) الذي اعترف بحدود أوروبا ما بعد الحرب، ودعم تدابير بناء الثقة لتقليل مخاطر المواجهة العسكرية في أوروبا، وخلق فرصا تجارية، ورسخ أحكام حقوق الإنسان.

الرابط

يبد أن ما أضفى على الاستراتيجية سماتها الفريدة لم يتمثل في السعي لإبرام اتفاقات محددة، بل القرار الصريح الذي اتخذته نيكسون وكيسنجر بربط السعي من أجل تحقيق اتفاقات للحد من الأسلحة، ووضع حلول للمنازعات الإقليمية، والعناصر الأخرى للانفراج، بعضها ببعض. وقد كتب كيسنجر في مذكراته: « في رأينا، أن الأحداث في مختلف أنحاء العالم، كانت مترابطة ببعضها البعض، والأكثر من ذلك، كان سلوك السوفيت مترابلا في مختلف أنحاء العالم. لقد انطلقنا من مقولة إن فصل القضايا إلى دوائر متميزة، سيشجع الزعماء السوفيت على الاعتقاد بأنهم يستطيعون استغلال التعاون في أحد المجالات كصمام أمان، في حين يجاهدون للحصول على مزايا من جانب واحد في مجالات أخرى. ولم يكن هذا مقبولا»^(٧) وقد طرح البروفيسور ستانلي هوفمان من هارفارد المسألة بصورة أكثر حيوية بقوله: « يجب معاملة الدب باعتباره أحد حمائم ب. ف. سكينر : أي يجب أن تكون هناك حوافز للسلوك الطيب، جوائز إذا حدث مثل هذا السلوك، وعقوبات إن لم يحدث. ربما كان ذلك حذقة بقدر ما، غرورا بقدر ما؛ لكن من المؤكد أنه كان أمرا نظريا»^(٨)

ومن الناحية النظرية، كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تقدم للاتحاد السوفيتي تشكيلة من الجزر : الصادرات الزراعية، نقل التكنولوجيا، زيادة الائتمان، وضع الدولة الأولى بالرعاية في المجال التجاري (والذي يقلل الحواجز التجارية بصورة مثيرة)، قبول حدود ما بعد الحرب في وسط وشرقي أوروبا، والاعتراف بالمكانة السياسية العالمية لموسكو. لكن هذا الجزر لن يقدم إلا إذا تعاون السوفيت في الحد من تكسب الأسلحة النووية الاستراتيجية، وساعدوا في إنهاء حرب فيتنام بطريقة تفي بأمل الإدارة في انسحاب مشرف، ولم يقيّدوا وصول الغرب إلى الجزء الخاص به من برلين، وتفاؤوا السعي للحصول على ميزة من جانب واحد في نزاعات العالم الثالث. ^(٩) ولو تقاعس الاتحاد السوفيتي عن التصرف كما هو مطلوب في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، فعندئذ يتم سحب الإغراءات التجارية.

وكانت المشكلة هي أنه إذا ارتبط السوفيت بالحد من الأسلحة أو كبّحو جماع أنفسهم في المنازعات الإقليمية، ينبغي أن يحصلوا على جوائز. لكن الكونجرس، وخاصة السناتور هنري « سكوب » جاكسون (ديمقراطي عن واشنطن)، كان لديه فكرة مختلفة عن استراتيجية الربط السليمة. فبالنسبة لجاكسون كان الربط يعني تقديم جوائز استنادا إلى السلوك الداخلي السوفيتي. فإذا تبني بريجنيف ورفقته ممارسات أفضل لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة إذا خففوا القيود على هجرة اليهود، يمكن عندئذ منح الاتحاد السوفيتي وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا. ولكن إن لم يفعلوا، فيحجب هذا الوضع، بغض النظر عن سلوكهم الخارجي. ورغم أنه ليس هناك فرد أحبط جهود كيسنجر بأكثر مما فعله السناتور جاكسون، فمن ناحية المفاهيم كانت السياستان متشابهتين تماما. ففي رأي كيسنجر «إن توسيع التجارة بدون مقابل سياسي، كان هبة : فلم يكن لدى الاتحاد السوفيتي الكثير ليقدمه لنا من الناحية الاقتصادية. ولم يبد من غير المعقول مطالبة السوفيت بأن يكبّحو جماع أنفسهم في المواقع المضطربة مثل الشرق الأوسط وبرلين وجنوب شرق آسيا، في مقابل ذلك». ^(١٠) وإذا أطلنا الحديث عن حقوق الإنسان محل القسم الأخير من المواقع المضطربة، نجد لدينا صيغة جاكسون للربط.

إن التصدي الذي طرحه جاكسون ألقى الضوء على مشكلة أكبر للسياسة. ذلك أن تعقدها ودقتها ترك كلا من الليبراليين والمحافظين غير سعداء، وتآكلت قاعدة تأييد الرأي العام لها سرعا. وكان هذا يرجع في جزء منه، إلى تفجر قضية فيتنام ووترجيت. فلم يثق الليبراليون مطلقا بسعي إدارة نيكسون لتحقيق أي شيء سوى استراتيجية الحرب الباردة، وأرادوا أن يروها تنسحب من الهند الصينية بأسرع ما يمكن، وكانوا على الدوام يخشون من دور الولايات المتحدة في تفاقم الحرب الباردة. ثم أضافت ووترجيت إلى عدائهم لنيكسون. وفي الوقت نفسه، كان المحافظون ساخطين من أن الإدارة لم تفعل ما يتطلبه الأمر لكسب الحرب، وكانوا يعتقدون أن الإدارة متساهلة أكثر من اللازم مع موسكو. وفي رأيهم أنه كان ينبغي

إلقاء اللوم على الاتحاد السوفيتي في نزاعات مثل فيتنام والحرب الباردة، وإن الأمر يتطلب هزيمته.

وكان الليبراليون، يعتقدون أن الحد من السلاح أمر مهم كفاية في حد ذاته، وعلامة على أن العلاقات كانت أقل عداء، وكانوا يخشون أن يعرقل الربط السعي لتحقيق الاتفاقات المختلفة. لم يكن هدفهم هو مجرد تحقيق الاسترخاء في التوترات، وهو ما تعنيه ضمنا كلمة الانفراج، بل كانوا يسعون إلى التعاون التام الكامل. وفي الوقت نفسه، انتهى المحافظون إلى الاعتراض على سياسة استمالة الممارسات الداخلية السوفيتية، وقبول نيكسون وكيسنجر الهيمنة السوفيتية على شرقى أوروبا. كانوا يريدون سياسة أكثر اتساما بالمواجهة وتهدف إلى تحقيق النصر. ورغم الانتقاد، بدا أن الربط والانفراج يؤتيان ثمارهما في قمة موسكو في ١٩٧٢. فقد وقعت الدولتان العظميان معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، « سولت ١»، واتفاقية المبادئ الأساسية. وبدا أنهما اتفقا كلاهما على الحد من سباق التسلح، وكبح جماح أنفسهما على نحو متبادل في المنازعات الإقليمية. ومع تحركهما للنظر في الروابط الاقتصادية في أواخر العام، بدا أن لنيكسون وكيسنجر ما يبرر رأيهما في أن الاتحاد السوفيتي سيقدم تنازلات في المجال السياسي والعسكري في مقابل جزر التجارة.

بيد أن مشاعر النجاح فيما يتعلق بالقدرة على ربط مختلف أجزاء العلاقة الواحد منها بالآخر، كانت قصيرة الأجل. فمن تحت نفن نيكسون وكيسنجر، اشترى الاتحاد السوفيتي فائض الحبوب الأمريكية في ١٩٧٢ بثمن ملائم له. فقد كان الرئيس يضغط على وزارة الزراعة لتزويد الصادرات من أجل مساعدة المزارعين الأمريكيين، وقدمت الولايات المتحدة اتئمانات كبيرة لموسكو لشراء الغلال. وإذا تعاملت الحكومة السوفيتية بمهارة مع الشركات التجارية فرادى، فقد نجحت في إخفاء شرائها كميات ضخمة من القمح الأمريكي بأسعار يدعمها دافعو الضرائب الأمريكيين. وأصبح وصف «السرقة الكبرى للغلال» بعد الشراء معروفا للامة. وكانت هذه الضربة السوفيتية تعني أن الولايات المتحدة لم تستطع ربط الصادرات الزراعية بالأجزاء الأخرى من العلاقة. وبعدهنذ قدم السناتور جاكسون في أكتوبر ١٩٧٢، تعديلا يربط وضع الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للاتحاد السوفيتي بالسياسة السوفيتية بشأن الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي. وكان من شأن إصدار هذه المبادرة، أن يقلل بدرجة أكبر قدرة الولايات المتحدة على تقديم جوائز اقتصادية للاتفاقيات السياسية - العسكرية السابقة. وفي أكتوبر ١٩٧٣، ومع نشوب الحرب في الشرق الأوسط، هدد الاتحاد السوفيتي بالتدخل من جانب واحد لإنقاذ الجيش المصري، وردت الولايات المتحدة بإعلان حالة التأهب النووي. ويبدو فكرة أن استراتيجية للانفراج تقوم على الربط كان يمكن تنفيذها أو كان يمكن أن تحد من المنافسة الأمريكية السوفيتية بطريقة لها مغزاها، فكرة هزلية. ورأى كل من الرأي العام الأمريكي والقيادة السوفيتية أمالهما في ثمار السياسة وهي تتحطم.

وكانت أكبر نجاحات السياسة خلال السبعينيات، تتمثل في « معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية » والتي استبعدت قسما كاملا من سباق التسلح بين الدولتين العظميين، والانفتاح على الصين، الذي غير السياسة الخارجية الأمريكية بصورة أساسية. وإذا سلم البلدان بمبدأ التدمير المؤكد المتبادل، والذي يعنى أن البلدين يردع أحدهما الآخر من خلال القدرة على شن هجوم نووى شامل حتى بعد التعرض لضربة أولى، فقد تخليا عن نشر دفاع وطنى بالقذائف. وحتى بعد أن استمر سباق التسلح بلا هوادة على الجانب الهجومي، وحتى بعد إثارة قضية التجارة فى السياسة المحلية الأمريكية، وحتى بعد العبارات الطنانة عن مدونات السلوك والتي لم تفعل الكثير لكبح جماح المنافسة فى العالم الثالث، صمدت « معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية » لنحو ثلاثين عاما وفرت لأمريكا مليارات الدولارات. وفيما يتعلق بالصين، كان الانفتاح ضربة دبلوماسية لإدارة نيكسون. ذلك أن التوليفة من تحالف الولايات المتحدة مع أوروبا الغربية واليابان، وعلاقتها الجديدة مع الصين ترك السوفيت وحدهم من الناحية الدبلوماسية، يواجهون وضع الحصار الذى كانوا يخشونه دوماً والذي فعلوا الكثير لإنهائه.

دروس أساسية

هناك سمات لهذه السياسة يجدر محاكاتها، خاصة القدرة على وضع مفاهيم للاستراتيجية الكبرى على مستوى القمة. لقد كانت السياسة منطقية، إن لم تكن ماهرة جدا. فقد تعاملت مع قضايا أساسية بالنسبة للسياسة الدولية؛ وأسفرت عن إنجازات متواضعة فى الحد من التسلح، خاصة فى الحد من سباق التسلح فى أنظمة الدفاع؛ وجعلت كلا من السوفيت والصينيين يعتقدون أن هناك الكثير يكسبونه من العلاقة مع الولايات المتحدة بأكثر مما يكسبونه من علاقتهما ببعضهما البعض. لكن كانت هناك مشكلات ضخمة فى تنفيذ الاستراتيجية نجمت عن التوقعات المختلفة، ووضع حد لمجموعة الجزر المستخدم، وصعوبة الاحتفاظ بالسيطرة على استراتيجيات الارتباط فى نظم ديمقراطية، وعواقب غير مقصودة، وممارسات الربط السوفيتية. وإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية تقوم على استمرار التصاعد فى القوة السوفيتية تبين التحديات الكامنة فى التنبؤ بالاتجاهات العالمية. وتوفر كل قضية من هذه القضايا دروسا مهمة لصنع السياسة حاليا.

الدرس الأول: التوقعات غير الواقعية والمتعارضة يمكن أن تكون قاتلة بالنسبة للعملية

بالنسبة لنيكسون وكيسنجر، كان القصد من الارتباط بالاتحاد السوفيتى بشأن الحد من الأسلحة وتقديم جزر اقتصادى مقابل السلوك الطيب، هو أن يسفر عن مساعدة السوفيت فى

إنهاء حرب فيتنام، وبصفة عامة عن كبح جماح السوفيت في كل أنحاء العالم الثالث. كما كان على السوفيت أن يحدوا من برنامجهم لإنتاج الأسلحة النووية. وبإضافة الاعتدال على السلوك السوفيتي، والحيولة دون تقدم القدرات السوفيتية على إنتاج الأسلحة الاستراتيجية إلى مدى أبعد، ستحافظ الولايات المتحدة بالتالي على موقعها على قمة النظام الدولي.

لقد كان كيسنجر ونيكسون ذكيين بالقدر الكافي لإدراك أن السوفيت سيواصلون المنافسة في بعض الأماكن، مثلما حاول كيسنجر بإقدامه بتقليل النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. لكنهما روجا لدى الرأي العام الأمريكي آفاق السلام وقيام علاقة انفراج حقيقية. وسرعان ما زال الوهم عن الرأي العام تجاه هذه السياسة. فلم يقنع الاتحاد السوفيتي بالتكافؤ في القذائف النووية الاستراتيجية المنصوبة براء، وشرع في بناء عدد كبير من منصات إطلاق الصواريخ المزودة بعدة ناقلات مستقلة الأهداف وتعود إلى مكان إطلاقها. كما استمر في توسيع نطاق نفوذه العسكري التقليدي في جنوب شرق آسيا وجنوبي أفريقيا والشرق الأوسط. ومثلما لاحظ روبرت أوسجود في مطلع الثمانينيات، فقد « كانت قيادة بريجنيف أكثر جرأة من ستالين، وأكثر فاعلية من خروشوف في استغلال عدد متنام من الفرص لتوزيع الأسلحة والقوات السوفيتية في العالم الثالث»^(١١) وكان كسب تأييد الرأي العام، وهو عادة يمثل مشكلة بالنسبة للديمقراطية الأمريكية، يعني الإفراط في ترويج السياسة في البدء، ومن ثم فقد أدى السلوك السوفيتي في العالم الثالث الذي كان ينبغي ألا يكون باعثا على الدهشة، إلى مفعول مضاد لدى الرأي العام تجاه الانفراج في أواخر السبعينيات.

وفي الوقت نفسه، تضايق السوفيت من استجابة الأمريكيين لأنه كانت لديهم توقعات مضادة على وجه التحديد. ففي حين كان نيكسون وكيسنجر ينظران إلى الانفراج والعلاقات الجديدة مع كل من الصين والاتحاد السوفيتي كوسيلة للحفاظ على النفوذ الأمريكي، اعتقد الاتحاد السوفيتي أن الانفراج سيجعل جهوده التنافسية الرامية لإضعاف النفوذ الأمريكي في العالم الثالث أقل خطرا. وتلك هي الطريقة التي حددت بها موسكو التعايش السلمي، وهو تعبير اقتضى منهم جهودا مضنية لكتابته في « اتفاقية المبادئ الأساسية » في ١٩٧٢. وكان السوفيت يعتقدون أن «علاقة القوى» (وهو التعبير الذي كان يعني بالنسبة لهم توازن القوى)، أخذت تتحول لصالحهم، لكنهم كانوا يريدون طريقة ما لتخفيف أخطار الأسلحة النووية التي تواجه ارتفاع مكانتهم المتوقع ليصبحوا قوة عالمية. لقد سعى السوفيت إلى الانفراج تحديدا، حتى لا تسفر جهودهم نيابة عن زبائنهم في العالم الثالث عن حرب عالمية أخرى، في حين كانت الولايات المتحدة تأمل في أن يتخلوا عن كثير من هذه الجهود^(١٢).

وهكذا لم تفهم موسكو مطلقا، على سبيل المثال، رد الفعل الأمريكي إزاء الجهود السوفيتية والكوبية لمساعدة زبائنهم في الحرب الأهلية الأنجولية في ١٩٧٥. وبالإضافة إلى ذلك، شعر الاتحاد السوفيتي بالإحباط لأن قائمته كانوا يعتقدون أن تحقيق التكافؤ العسكري

سيترجم إلى اعتراف بالمساواة السياسية؛ وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيديران العالم سوياً، ومن ثم يقللان نفوذ الصين. وعندما استمر كيسنجر يسعى إلى عزل موسكو، مثملاً فعل باستغلال بكين أو بجهوده في الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٧٣، كان دور السوفيت في الشعور بخيبة الأمل بشأن إنجازات الانفراج. وكان السوفيت ياملون أيضاً في أن تسفر إنجازات ١٩٧٢ الثنائية عن حصولهم على وضع الدولة الأولى بالرعاية، وتزايد إحباطهم على نحو مطرد بزيادة تركيز الكونجرس على الربط بالسلوك الداخلي.

الدرس الثاني: يتعين أن يكون لديك شيء تقدمه

يذكرنا عصر كيسنجر بأن سياسة الجزرة والعصا تقتضى وجود جزر حقيقي (وبالطبع عصى حقيقية أيضاً). وبمجرد أن فرض الكونجرس حدوداً على ما تستطيع الولايات المتحدة أن تقدمه على الجبهة الاقتصادية، كان كيسنجر يلعب المباراة وإحدى يديه معقودة وراء ظهره. وحتى وإن لم يكن قد واجه صعوبات مع الكونجرس، فليس من الواضح بعد ما إذا كان لديه الكثير ليقدمه، خاصة وأنه لم يكن راغباً في أن يعطى السوفيت أكثر شيء يرغبون فيه: تحالف ضد الصين. وقد كتب أحد كبار معاوني كيسنجر، وهو وليام هايلاند قائلا: « في مرحلة ما سأل أناتولى دوبرنين (السفير السوفيتي) بصورة فظة عما ستحصل عليه موسكو إذا انتهت حرب فيتنام. ورد كيسنجر غير مكتوث، مقترحاً التجارة وعقد اجتماع قمة». (١٧)

إننا عادة ما ننظر إلى السياسة من منظور الولايات المتحدة، ولكن لننظر إلى ضلّة ما حققه السوفيت. فلم تحصل موسكو على وضع الدولة الأولى بالرعاية، ولم تستطع القيادة السوفيتية استخدام العلاقة لعزل الصين. ولم يحصل الاتحاد السوفيتي على وجه التأكيد على إنعاز أمريكا للنشاط السوفيتي المنافس في العالم الثالث. إن استراتيجية الربط يجب النظر إليها من كلا الجانبين، باعتبار أنها تحقق مكسباً لكل منهما، كما حدث في ذروتها في ١٩٧٢، وليس بعد ١٩٧٣. إن عدم توافر غير القليل لتقديمه للسوفيت، جعل استمرار تنفيذ استراتيجية الربط أمراً صعباً بصورة متزايدة. فإذا استبعدت السياسة الداخلية، كما كان عليه الحال مع الانفراج، تقديم حوافز معينة، فإن الحوافز الأخرى يجب أن تحل محلها، وإلا فقدت العملية قوة دفعها.

الدرس الثالث: إن التحكم في ظل الديمقراطية أمر جوهري لكنه مراوغ

تتطلب استراتيجية الربط المتطورة، إتقان التحكم في العملية بأكملها، مما يقتضى التحكم في البيروقراطية والكونجرس، وأحياناً الحلفاء. والتحكم في الثلاثة جميعاً بأي درجة كبيرة أمر مستحيل. وبالنسبة للكونجرس والحلفاء، فإن أفضل ما يمكن للمرء أن يامل فيه هو استمالة كل مجموعة لقبول الترجه العام للسياسة. كما يتطلب إتقان التحكم معلومات كاملة، وكذلك

معرفة عميقة بكل مجالات القضايا المثارة، ويغدو هذا أيضا أكثر صعوبة كلما قل عدد الذين يعرفون. وقد كان كيسنجر فعالا بدرجة كبيرة في العادة في منع البيروقراطية من التدخل، مستخدما قنواته الخاصة في إجراء الأعمال. بيد أنه لم يبذل جهدا كافيا لاستمالة الكونجرس، وبالف في تقدير كل من القدرات الأمريكية والسوفيتية على التحكم في الحلفاء.

إن مستشار الأمن القومي أو وزير الخارجية وحدهما هما اللذان يستطيعان إدارة استراتيجية معقدة للربط، حيث إنه ليس لأى مساعد للوزير أو وكيل وزارة القدرة بحكم منصبه على السيطرة على جميع عناصر العملية.^(١٤) وقد كانت قدرة كيسنجر على إبعاد البيروقراطية (بما في ذلك زملائه في الوزارة) عن التدخل فيما يفعله، تدعو للإعجاب. ففي ديسمبر ١٩٧١، أخبر كيسنجر هوانج هوا، السفير الصيني لدى الأمم المتحدة: « إن الجميع يعرفون على وجه الدقة ما نفعله، إننا نخبركم عن محادثاتنا مع السوفيت ؛ ونحن لا نخبر السوفيت بمحادثاتنا معكم. والواقع أننا لا نخبر زملائنا أنني أراك. إن جورج بوش (السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة) هو الشخص الوحيد خارج البيت الأبيض الذي يعرف أنني أت إلى هنا». ^(١٥) لقد تفاوض كيسنجر على الحد من الأسلحة سرا مع دوبرنين، متجاوزا بصورة كاملة فريق الحد من الأسلحة العامل معه، والذين كانوا يعملون على هذه القضايا مع نظرائهم السوفيت. لقد تفاوض هو ودوبرنين على اتفاقية برلين ١٩٧١ سرا مع سفير الولايات المتحدة في بون، كينيث راش، و ايجون بار مستشار الأمن القومي الألماني. ولم تكتشف وزارة الخارجية الأمر إلا عند اكتمال مشروع الاتفاق. بيد أنه على الرغم من أن كيسنجر كان يعرف قضايا الأمن بصورة جيدة للغاية، ويحفظ بسيطرة محكمة، فإن اهتمامه بالاقتصاد كان أقل كثيرا. فقد فوجئ تماما « بسرقة الغلال الكبرى» لأن البيت الأبيض لم يول اهتماما وثيقا لأنشطة وزارة الزراعة في ١٩٧٢. ^(١٦)

ومع ذلك فإن أكثر القنوات الخلفية نجاحا لها قيودها. وكما يتذكر كيسنجر فيما يتعلق بجهود الحد من الأسلحة في ربيع ١٩٧٢،

رغم أن المفاوضات بشأن « سولت » يسرتها قناة خلفية، لكنها كشفت أيضا عن حدودها، لأن « سولت » تضمنت عددا كبيرا من المصالح الراسخة لكل من وزارة الدفاع والدوائر العسكرية النظامية، بدرجة لم تسمح بتسوية هذه القضايا عن طريق القناة الخلفية وحدها. ونتيجة لذلك جرت المفاوضات العلنية ومفاوضات القناة الخلفية عادة في نفس الوقت، مما فرض متطلبات مرهقة للأعصاب فيما يتعلق بالتنسيق مع العاملين في مجلس الأمن القومي. فبمجرد أن كان يتم الإيقاع بالسوفييت، كانوا يحاولون ضرب القناتين بعضهما ببعض بأن يقدموا للقناة العلنية بعض المقترحات التي رفضها نيكسون فعلا في القناة الخلفية.

ويضيف أنه كان هناك قدر جد كبير من الأهداف المتعارضة في القنوات المختلفة، لدرجة أنه في إبريل ١٩٧٢، « لم يستطع نيكسون تتبع من الذي يقول أشياء معينة لمن». ^(١٧)

وإذا كان كيسنجر قد استطاع إلى حد كبير السيطرة على الفرع التنفيذي، فإنه لم يستطع السيطرة على الكونجرس أو حلفاء أمريكا. وقد قدم نيكسون وكيسنجر حافز اتفاقيات التجارة وهما يعملان على القضايا العسكرية والسياسية في مطلع ١٩٧٢، بيد أنهما لم يستطيعا أن يقدموا هذه الجزرة الأولى عندما دخل السناتور جاكسون في الصورة. إن وضع الدولة الأولى بالرعاية يعني ببساطة أنه لا يمكن ممارسة التمييز ضدها، وأن تحصل على نفس مستويات الرسوم الجمركية مثل الأمم الأخرى في النظام التجاري العالمي. وكان من المفترض أن يوافق مجلس الشيوخ على منح هذا الوضع الاتحاد السوفيتي، مقابل موافقة موسكو على الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج الإقراض والتأجير الخاص بالحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فعندما قدم نيكسون الاقتراح إلى الكونجرس في إبريل ١٩٧٣، اعترض جاكسون طريقه. وأنكر التعديل الذي قدمه السناتور منح وضع الدولة الأولى بالرعاية لأي بلد شيوعي يقيد الهجرة. وعلاوة على ذلك، كان جاكسون يريد أن يفرض عملية مراجعة سنوية حتى إذا أوفى البلد بالمطلوب في نهاية الأمر.

وليس من الواضح معرفة مدى تأثير وضع الدولة الأولى بالرعاية على التجارة الأمريكية السوفيتية. ومع ذلك، فقد كان سيمنح الاتحاد السوفيتي وضعاً مساوياً لكافة البلدان الأخرى في العالم التي منحت هذا الوضع من خلال مشاركتها في « الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة » (سلف منظمة التجارة العالمية). كانت الهجرة قد طفقت تزداد خلال السنوات القليلة الماضية، لكن جهود جاكسون للحصول على التزام سوفيتي علني ملزم بمستويات محددة كان لها مردود عكسي. ومما زاد من صداع كيسنجر أن جاكسون في يونيو ١٩٧٤ استغل التجديد الشكلي عادة لسلطة الرئيس في استخدام « بنك التصدير والاستيراد »، كفرصة للحد من مقدار قروض التصدير والاستيراد المقدمة إلى الاتحاد السوفيتي.^(١٨) وكان مما جعل الكيل يطفح في النهاية هو قيام السناتور جاكسون بنشر الخطابات المتبادلة بين كيسنجر وباكسون في أكتوبر ١٩٧٤، والتي كشفت عن تنازلات سوفيتية للحصول على موافقة الولايات المتحدة، مما جعل جاكسون يعلن انتصاره على البيت الأبيض. فقد استخدم بريجنيف الخطابات لمضايقة كيسنجر في مناقشتها التي دارت في موسكو في أواخر ذلك الشهر، حيث كان كيسنجر قد أشار بصورة مباشرة إلى مضايقة الاتحاد السوفيتي مواطنيه بغية استرضاء باكسون. وفي ذلك الاجتماع، رد كيسنجر على شكوى بريجنيف بشأن التدخل في الشؤون الداخلية السوفيتية، وانتصار جاكسون الواضح، بالاعتراف : « إن ما يثير غضبي هو أن قدراً كبيراً مما قاله السكرتير العام صحيح ».^(١٩)

وفي مرحلة لاحقة من مناقشتها، لاحظ كيسنجر: « فيما يتعلق بوضع الدولة الأولى بالرعاية، فقد اتفقتنا في هذه الغرفة، أو في غرفة معائلة، على وضع الدولة الأولى بالرعاية ... في ١٩٧٢ . ولم اسمع مطلقاً تعديل جاكسون » في ذلك الوقت. كما أنني لم أذكر مطلقاً

الهجرة اليهودية ... لقد كان [تسريب الخطابات] خدعة من جاكسون ... لقد حاولت الإدارة، في ظل ظروف صعبة لأقصى حد، أن تفي بالوعد للاتحاد السوفيتي، وإنني أسف لسلوك السناتور جاكسون». واعتذر مرة أخرى عن مناقشته مع جاكسون بشأن أمور داخلية سوفيتية: «لقد كانت نية الإدارة هي ذكر تلك الأشياء التي ابلغت لنا لجعل منع وضع الدولة الأولى بالرعاية ممكناً. هناك خطأ اقترفته عندما أنظر إلى الأمور للوراء. لقد اعتقدت، وقلت علناً إن من الخطأ أن تورط الولايات المتحدة نفسها في قضية داخلية سوفيتية».(٢٠)

وكانت السيطرة على الحلفاء أكثر صعوبة حتى من ذلك، لأن لهم احتياجاتهم الإقليمية الخاصة. ذلك أن الألمان كانوا قد بدؤوا سياسة الانفراج الخاصة بهم في أواخر الستينيات - سياسة الاتجاه شرقاً للمستشار فيلي برانت - والتي لم ينسقوها دوماً مع الولايات المتحدة. وفي ١٩٧٣، كانت السيطرة على سلوك إسرائيل خلال الحرب في الشرق الأوسط أمراً صعباً لأقصى حد. وفي الوقت نفسه، افترضت الولايات المتحدة أن موسكو كانت تستطيع السيطرة على القاهرة وبمشق وهانوي، وهو ما لم تستطع. وعادة ما يعتبر الخصم الفشل في السيطرة على الحلفاء سوء نية، مما يقوض التوقعات بدرجة أكبر، في حين أنه قد يخرج عن قدرة حتى الدول العظمى أن تسيطر على زمام دولة أصغر.

الدرس الرابع : للارتباط عواقب غير مقصودة

نظراً لأن كيسنجر كان منغمساً في تقاليد دبلوماسية لرجال الدول العظام الذين يتعاملون مع بعضهم البعض بصورة سرية بشأن قضايا لها أهميتها القصوى، فقد فشل في أن يتنبأ بالعواقب غير المقصودة لسياسية كان تأثيرها الأكبر يقع على المجتمعات : ما سمي السلة الثالثة لاتفاقيات هلسنكي ١٩٧٥. فلم يوافق السوفيت على أحكام حقوق الإنسان في السلة الثالثة إلا بسبب ما كانوا سيكسبونه من السلتين الأولى والثانية، الخاصتين بقضايا الأمن والقضايا الاقتصادية على التوالي. وقد حقق الاتحاد السوفيتي هدفه طويل الأمد في اعتراف الغرب بحزمة حدود ما بعد الحرب في وسط وشرقي أوروبا، وحصل على الوعد بزيادة المساعدة الاقتصادية. وفي ذلك الوقت، كان معظم الممثلين يعتقدون أن الحديث الصخاب عن السلة الثالثة لا يعني شيئاً في المجتمع السوفيتي الذي يخضع لسيطرة محكمة، وانتقد المحافظون الرئيس جيرالد فورد لموافقته على مجال النفوذ السوفيتي في الشرق. وكانت قضية « مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا » بأسرها لا تهم كيسنجر كثيراً، فقد اعتبرها عظمة خطابية يقصد بها إلهاء الأوروبيين ودوائر الضغط المحلية من أجل حقوق الإنسان.

بيد أنه كما تبدى فيما بعد، فقد كان للأحكام الخاصة بحقوق الإنسان أثر عميق في تقويض سيطرة السوفيت في أوروبا الوسطى والشرقية. ومع توقيع زعمائهم على اتفاقية هلسنكي، أفسحوا المجال للمثقفين للعمل داخل النظم الاستبدادية، وطوروا شبكات في أنحاء

أوروبا الشرقية، وأقاموا علاقات مع الغرب. ولم تنتام هذه التحركات في أواخر السبعينيات فقط بل كان المنشقون - مثل فاكلاف هافيل في تشيكوسلوفاكيا - أفضل استعدادا لتولى السلطة عندما بدأت النظم تنهار من الداخل بعد ذلك بعقد من الزمان.

الدرس الخامس : إن لعبة الربط يمكن أن يلعبها اثنان

حاج وليام هايلاند بأنه في القمة الأمريكية السوفيتية التي عقدت في يونيو ١٩٧٤، رفض بريجنيف تقديم تنازلات بشأن الحد من الأسلحة لأن الولايات المتحدة لم تستجب لعرضه بتشكيل تحالف بين القوتين العظميين ضد الصين. ويشير هايلاند إلى أن هذا التحالف كان هو الهدف الأثير لبريجنيف في ذلك الوقت، وأن التنازلات في الحد من الأسلحة كانت لتساعد نيكسون وهو يحاول تخليص نفسه من أزمة ووترجيت.^(٢١) ولم تكن القضية هي ما إذا كان أي شيء يمكنه أن يساعد نيكسون في تلك المرحلة أم لا، لكن بريجنيف لم يكن مستعدا لتقديم جزئته بشأن الحد من الأسلحة إلا إذا حصل على ما يريده بشأن الصين. بيد أنه، لم تكن هناك منفعة للولايات المتحدة من وراء إقامة تحالف صريح للدولتين العظميين ضد بكين.

وتأتي هذه الواقعة كتذكرة مفيدة بأن المرء ينبغي له أن يفكر بعمق في كيفية رؤية البلد المستهدف لشبكة العلاقات، حيث إن هذا البلد قد يسعى إلى ممارسة استراتيجية الربط الخاصة به. وفي ١٩٧٣، كان ليونيد بريجنيف قائدا قويا لدولة استبدادية، لكن كانت لديه دوائره المحلية التي يتعين عليه استمالتها، وهذا هو السبب في أخذه بنهج الربط الخاص به. لقد دعم بريجنيف سلطته بأن وعد بتقديم أشياء معينة للصفوة القيادية. إذ كان من المفترض أن يحصل المديرون الاقتصاديون على المساعدة التكنولوجية، وأن يحصل العسكريون على مزيد من الأسلحة النووية والتقليدية، وأن يحصل الايديولوجيون على دعم للماركسيين اللينينيين في العالم الثالث.^(٢٢) وكان تقديم تنازلات في الحد من الأسلحة، وهو ما يغضب الدوائر العسكرية والأيديولوجية، يتطلب شيئا في المقابل، أي تحالف ضد الصين.

الدرس السادس: إن المضي إلى ما وراء نبوءة اليوم الخامس ليس أمرا سهلا

في حين كان نيكسون وكيسنجر يشعران بالقلق من أن صعود القوة السوفيتية هو أكبر تحد لهيمنة الولايات المتحدة في النظام الدولي، بدأ الانهيار السوفيتي بحلول أوائل الثمانينيات. ومثلما أوضح المؤرخ جون لويس جاديس، « فقد اتضح أن كيسنجر كان مخطئا بشأن أشياء كثيرة، ليس أقلها شأننا الاتجاه الذي كانت تمضي إليه الظروف التاريخية. لقد اعتبر نفسه يعمل بصورة يائسة لتعليق الحاجز، في حين كان المحيط في واقع الأمر يتراجع وينحسر على الجانب الآخر ».^(٢٣) والدرس الصالح لعالم اليوم هو درس واضح : إن الصين، على ما يبدو، هي الأكثر ترجيحا أن تظهر باعتبارها التحدي الاقتصادي والعسكري الأكبر التالي بالنسبة

للهيمنة الأمريكية، ولكنها قد تمضى أيضا في الاتجاه المضاد. (٢٤) ذلك أن الضغوط المجتمعية، مثل تلك التى قوضت النظام السوفيتى، قد تتفجر، كما أن تفتت البلد ليس أمرا خارجا عن نطاق المعقول. وفى ضوء الكتابات الواثقة فيما يتعلق بنهضة اليابان لتصبح الدولة الأولى فى أواخر الثمانينيات، ينبغى للمرء أن يكون حذرا بشأن تخطيط استراتيجية ينصب تركيزها الأساسى على منع الصين الناهضة من إشاعة الاضطراب فى النظام الذى تقوده الولايات المتحدة.

أفكار نهائية

إن تشبيه المناخ الدولى الحالى بالمناخ الذى كان سائدا فى أواخر الستينيات ليس أمرا ملائما بصورة كاملة. فلم تقترب أى دولة من مضاهاة قدرات الولايات المتحدة، مثلما فعل الاتحاد السوفيتى حين ذاك. ومع ذلك، فإنه لا يمكن أن يستمر إلى الأبد توقع استمرار نظام القطب الواحد، ولابد من التفكير عاجلا وليس آجلا فى كيف يمكن مواجهة أو إضعاف التحديات المحتملة للولايات المتحدة. وهذا هو أفضل طريق للحفاظ على المصالح الأمريكية. إن استراتيجية الربط التى قام عليها الانفراج، توفر دروسا قيمة، خاصة عندما تنظر الولايات المتحدة فى أفضل الطرق للارتباط بالقوة الصينية الصاعدة أو احتوائها (أو بالنسبة لذلك الأمر، أى قوة كبيرة محتملة أخرى). إن ممارسة الربط بفاعلية تعنى الاعتراف بأن المرء يحتجز من أجل العلاقة الأوسع، بنودا محددة قد يهتم بها. إن الذين اعتقدوا أن عملية « سولت » مهمة كفاية فى حد ذاتها، كانوا سيفضلون عدم ربط الحد من الأسلحة بالسلوك فى مجالات أخرى. وفى رأيهم إن عناصر « سولت » القابلة للتحقيق قد ضاعت ولم يستفد بها فى الاستراتيجية الأوسع. بيد أنه إذا كان السلوك العام للخصم يشكل مصدر قلق بالغ، فإن مثل هذه التكاليف سيكون فى الإمكان تحملها. (٢٥)

لقد أظهر الانفراج أن نوع السيطرة المطلوب لتنفيذ استراتيجية فعالة للربط أمر يصعب تحقيقه. وحاليا ستمسعى شركات التكنولوجيا الراقية الأمريكية لإبرام صفقاتها، وسوف تحصل على مساعدة وزارة التجارة، مثلما حصل المزارعون الأمريكيون على مساعدة وزارة الزراعة فى مطلع السبعينيات. وسيمارس أعضاء الكونجرس الصيغة التى يرونها للربط، ربط الجزر بالسلوك الداخلى للنظم الاستبدادية. وسيكون على أى إدارة أن تتخبط بكل قواها فى الجبهتين. إن سياسة ناجحة للربط تتوقف على إجراء مشاورات مبكرة ومستمرة مع أعضاء الكونجرس القبايين. وعندما يصبح الرئيس ضعيفا مثلما حدث لنيكسون خلال « ووترجيت » (ومثلما حدث لكليتون بعد جلسات الاستماع الخاصة باتهامه) حتى وإن لم يكن بدرجة كافية، فإن تجاهل أعضاء الكونجرس الذين لديهم جداول أعمالهم وأفكارهم عن الربط، يمثل وصفا جازما لإحداث كارثة. (٢٦)

وفى النهاية، فإن تركيز كيسنجر على السياسة الواقعية التقليدية كان أعظم مصادر قوته وضعفه على حد سواء. وقد كانت قدرته على تفعيل المثلث الاستراتيجي ووضع مفاهيم عن المصالح الأوسع للقوى الكبرى، قدرة كبيرة في بعض الأحيان، رغم أنه بالغ على نحو خطير في تقدير نوايا السوفيت لمهاجمة الصين. والأمر الأكثر أهمية أنه لم يظهر أى ائتلاف معاد للولايات المتحدة بين الدول الكبرى، أو التي كان يحتمل أن تصبح دولا كبرى، خلال ذلك الوقت، وأن الانفتاح على الصين كان انتصارا دبلوماسيا. ولكن تركيز كيسنجر على السياسة الواقعية للدول الكبرى أدى إلى فشله في تقدير افتقار الدول الكبرى إلى السيطرة على الدول الصغرى، وفشله في الاعتراف بالمدى الذي قد يقوض به مجتمعه ونوابه في الحكم استراتيجيته. والأمر الأكثر أهمية، أنه لم يقدر الدور الذي يستطيع المجتمع السوفيتي أن يلعبه في إضعاف القوة العظمى الثانية. إن العالم ليس ببساطة عالما يمثل فيه رجال الدول قطعا على لوحة شطرنج؛ بل إن هؤلاء الدبلوماسيين يمثلون مجتمعات، والمجتمعات تستطيع أن تصرف بطريقة تصيهم بالحيرة.

هوامش

X.[George F. Kennan] "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs*, vol. 25 -١ (July 1947), pp. 566-82 (quotation, p. 582).

Henry A. Kissinger, *Years of Renewal* (Simon and Schuster, 1999), p. 96. -٢

William Burr, ed., *The Kissinger Transcripts: The Top Secret Talks with Beijing and* -٣ Richard Nixon and *Moscow* (New Press, 1999), p. 115
Henry Kissinger as well as Raymond L. Garthoff, *Détente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagan*, rev. ed. (Brookings, 1994); William G. Hyland, *Mortal Rivals: Superpower Relations from Nixon to Reagan* (Random House, 1987); John Lewis Gaddis, "Rescuing Choice from Circumstance: The Statecraft of Henry Kissinger," in Gordon A. Craig and Francis L. Loewenheim, eds., *The Diplomats, 1939-1979* (Princeton University Press, 1994), pp. 564-92; Robert S. Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine: American Foreign Policy and the Pursuit of Stability, 1969-1976* (Cambridge University Press, 1984).

Kissinger, *Years of Renewal*, انظر Burr, *Kissinger Transcripts*, p. 64. -٤
of Renewal, chaps. 3, 4.

Garthoff, *Détente and Confrontation*, pp. 16-17; George W. Breslauer, انظر -٥
Khrushchev and Brezhnev as Leaders: Building Authority in Soviet Politics (George Allen and Unwin, 1982).

Garthoff, *Détente and Confrontation*, p. 327. انظر -٦

Henry Kissinger, *White House Years* (Little, Brown, 1979), p. 129. See also Helmut -٧

Sonnenfeldt, "Linkage: A Strategy for Tempering Soviet Antagonism," *NATO Review*, vol. 27 (February 1979), pp. 3-5, 20-23; Hyland, *Mortal Rivals*.

٨- تم الاستشهاد به في Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine*, p. 96.

٩- انظر Gaddis, "Rescuing Choice from Circumstance," p. 578.

١٠- Kissinger, *White House Years*, pp. 152-53.

١١- Robert E. Osgood, *Containment, Soviet Behavior, and Grand Strategy* (Berkeley: Institute for International Studies, 1981), pp. 7-8.

١٢- تظل افضل مناقشة موجزة للآراء السوفيتية في الواردة في Coit D. Blacker, "The Kremlin and Détente: Soviet Conceptions, Hopes, and Expectations," in Alexander L. George, ed., *Managing U.S.-Soviet Rivalry* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), pp. 119-37; see also Garthoff, *Détente and Confrontation*, pp. 40 ff.; Burr, *Kissinger Transcripts*, p. 35.

١٣- Hyland, *Mortal Rivals*, p. 25.

١٤- للاطلاع على مناقشة جيدة لهذه النقطة، انظر Gaddis, "Rescuing Choice from Circumstance," pp. 578-80.

١٥- Burr, *Kissinger Transcripts*, pp. 48-49.

١٦- بشأن الامانيا، انظر المرجع المذكور، ص ٧٩، هامش ٢٨. وبشأن القضية العامة للحد، انظر Garthoff, *Détente and Confrontation*, p. 36. William Bundy, *A Tangled Web: The Making of Foreign Policy in the Nixon Presidency* (Hill and Wang, 1998), pp. 339-41; Garthoff, *Détente and Confrontation*, pp. 343-44.

١٧- Kissinger, *Years of Renewal*, pp. 84-85.

١٨- للاطلاع على مناقشة جيدة، انظر المرجع المذكور ص ١٢٩-١٣٤.

١٩- يمكن العثور على الخطابات في المرجع المذكور، ص ١٠٨٨ - ١٠٩٠. ورد وزير الخارجية اندرو جروميكو في ص ١٠٩١. وللاطلاع على الاستشهاد بخصوص الاجتماع، انظر Burr, *Kissinger Transcripts*, pp. 332-34.

٢٠- Burr, *Kissinger Transcripts*, pp. 332-34, 340-41.

٢١- Hyland, *Mortal Rivals*, pp. 62 ff.

٢٢- انظر Breslau, *Khrushchev and Brezhnev as Leaders*; James M. Goldgeier, *Leadership Style and Soviet Foreign Policy: Stalin, Khrushchev, Brezhnev, Gorbachev* (Johns Hopkins University Press, 1994), chap. 2.

٢٣- Gaddis, "Rescuing Choice from Circumstance," p. 588.

٢٤- انظر Gerald Segal, "Does China Matter?" *Foreign Affairs*, vol. 78 (September-October 1999), pp. 24-36.

٢٥- بشأن هذه النقطة، انظر Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine*; Garthoff, *Détente and Confrontation*, p. 170.

٢٦- كان مسئولو الإدارة قد هدأوا بصفة خاصة من جراء آثار « ووترجيت » كما يناقش كيسنجر مطولا في مذكراته. انظر ايضا Hyland, *Mortal Rivals*, p. 11.

الولايات المتحدة وفيتنام: الطريق إلى التطبيع

فريدريك براون

كان الطريق إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية مملوءا بالعقبات العاطفية والسيكولوجية والسياسية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تخسر أبدا معركة كبرى، فقد فقدت مع حليفها فيتنام الجنوبية الحرب - وبطريقة مذلّة. وهذه الحقيقة غير المستساغة تفسر السبب في أنه كان من الصعب التغلب على مرارة ما بعد الحرب.

لقد كان لحرب فيتنام أصداء واسعة بالنسبة للخاسرين والفائزين. فبالنسبة للخاسرين، قلصت الحرب النزعة المثالية لسنوات كنيدي، وجعلت الرئيس ليندون جونسون يتنازل عن إعادة انتخابه، وأضعفت الموقف الاستراتيجي الأمريكي في آسيا. وساعدت على انتشار ثقافة مناوئة (بما في ذلك مجال المخدرات غير المشروعة)، وقوضت احترام الشعب الأمريكي للرئاسة والدوائر العسكرية وهيئات الحكم الأخرى. وعرقلت قدرة الحزبين السياسيين في الكونجرس في مجال الشؤون الخارجية، وزادت بدرجة كبيرة انخراط الكونجرس فيها (والبعض يقول «تداخله معها»). ومثلما توضح كوسوفو، فإن فيتنام - وروسها، الحقيقية أو المتخيلة - مازالت تسيطر على أعلى مجالسنا حاليا، وتحد مما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله في العالم. فبالنسبة لفيتنام الجنوبية حليف أمريكا، كانت الهزيمة كارثة لا يمكن تخفيف أثارها؛ واضطر مليونان من الأشخاص للهروب للخارج، وعانى ملايين آخرون الانتقام في الداخل. وبالنسبة للظافرين، حققت الحرب انتصارا له أبعاد هائلة، وأدت إلى تصفية بقايا «الاستعمار»، وتوحيد البلاد في ظل نظام ماركسي لينيني. بيد أن عواقب الانتصار كانت أيضا قاسية، وتجاوزت أيضا الدمار المادي المروع الذي نزل بالبلاد وملايين الأرواح التي أزهقت. وفيما يتعلق ببناء علاقة جديدة مع الولايات المتحدة - وتلك أولوية قصوى لهانوي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - وجدت فيتنام الشيوعية، المنتصرة، نفسها بلا حول ولا قوة.

ويبحث هذا الفصل محاولات الولايات المتحدة الأولى تطبيع العلاقات مع فيتنام بعد ١٩٧٥ في ظل الرئيس جيمي كارتر، ويقارن ذلك بسياسيات إدارات ريجان وبوش وكلينتون.

والتناقض فى هذا صارخ. وأسباب أوجه عدم التشابه هذه ترجع بجذورها إلى الجغرافيا السياسية للحرب الباردة، وبتنازع النزاع فى كمبوديا، والأخطاء الأساسية وسوء الفهم الثقافى على كلا الجانبين.^(١) ويوفر تحليل مقارن للفترتين رؤى متبصرة فيما يتعلق بأسلوب إدارة المفاوضات الدبلوماسية الساعية إلى حل منازعات طويلة الأجل بين عدوين لدوين، والدور الذى يمكن أن تلعبه، العقوبات، والحوافز الممثلة فى رفعها، فى هذه العملية. وإضافة إلى ذلك، فإنه يكشف عن التفاعل متعدد المستويات بين المصالح الخاصة، ومجتمع الأعمال الأمريكى، والسياسات المحلية (خاصة الكونجرس)، فى إدارة السياسة الخارجية من قبل أى إدارة، ديمقراطية كانت أم جمهورية.

إبراء الجروح: التطبيع فى ظل كارتر

فى أعقاب أحداث إبريل سنة ١٩٧٥ التى تركت ندوبا وجروحا، تصدت إدارة فورد بحذر لمسألة تطبيع العلاقات مع فيتنام. وفى يونيو، أعلن وزير الخارجية هنرى كيسنجر، معترفا بأن « نظاما جديدة قد وصلت إلى السلطة فى آسيا فى الشهور القليلة السابقة »، أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت « مستعدة للتطلع إلى المستقبل »، فإن مواقفها تجاه هذه البلاد كان لابد أن تتأثر بكيفية تصرف هذه النظم تجاه جيرانها وكذلك تجاه الولايات المتحدة.^(٢) وظل هذا الموقف على ما هو عليه بصورة أساسية طوال إدارة فورد.^(٣)

لقد ورثت إدارة كارتر هذا الوضع عندما تولت السلطة فى يناير سنة ١٩٧٧. وكان التعهد الذى قدمه كارتر فى حملته هو تطبيع العلاقات مع فيتنام، و « إلقاء الحرب وراء ظهورنا ». وفى فترة مبكرة، وافقت الإدارة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بلا شروط، بعدها ترفع الولايات المتحدة الحظر، وتؤيد تقديم المؤسسات المالية الدولية للقروض إلى فيتنام، وتنتظر فى منحها وضع الدولة الأولى بالرعاية فى مجال التجارة. واجتمع المفاوضون الفيتناميون والأمريكيون فى باريس ثلاث مرات خلال سنة ١٩٧٧. وعلى الرغم من أن بعض الأمريكيين كانت لديهم رغبة عاطفية « فى الإبراء من جروح الحرب »، فإن استراتيجية الحرب الباردة كانت راسخة فى أذهان واضعى السياسة الأمريكيين. وفى عصر ما بعد سنة ١٩٧٥ هذا، كان التنافس المحتدم بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفيتى، والذى امتد إلى إيران وأفغانستان وأمريكا الوسطى وأفريقيا والشرق الأوسط، يشكل السياق الدولى. وكانت الطائرات السوفيتية تحلق للاستطلاع حول غرعى المحيط الهادى، وثار القلق من أن البحرية السوفيتية فى الشرق الأقصى ستتحدى فى مستقبل ليس ببعيد، الأسطول السادس الأمريكى. وكانت استمالة فيتنام رمية صائبة بدا أنها جديرة بالقيام بها. فقد رأى أن التطبيع يمكن أن يدفع فيتنام بعيدا عن قبضة الاتحاد السوفيتى، الذى استولى على القواعد الأمريكية فى خليج كام رانه، ودانانج وغيرهما.

وكان كارتر شخصا يرى الانفتاح على فيتنام جزءا من استراتيجية اسيوية شاملة جديدة للولايات المتحدة، بأقل مما يراه اختتاماً رمزياً لفصل غير سعيد فى التاريخ.^(٤) وفى أكتوبر سنة ١٩٧٦، أكد سيروس فانس فى مذكرة تحدد أهداف وأولويات معينة لسياسة كارتر الخارجية، على تطبيع العلاقات مع فيتنام باعتبارها « فرصة لمبادرة جديدة.... إن الفيتناميين يحاولون إيجاد توازن بين الاعتماد المفرط على اى من الصين أو الاتحاد السوفيتى. ومما يتفق ومصصلحة الولايات المتحدة ألا تكون فيتنام يمثل هذا الاعتماد ».^(٥) وعلى الرغم من أن فانس وضع التطبيع فى سياق تشجيع التنمية والاستقرار مستقبلا فى جنوب شرق اسيا، فإن فيتنام نفسها كانت نقطة تركيز بارزة ؛ ولم تشر مذكرة سنة ١٩٧٦ إلا بصورة نادرة إلى باقى المنطقة. واكتسبت « رابطة امم جنوب شرقى اسيا » (الآسيان)، والتي بدأت تحظى بأهمية معلنة فى سنة ١٩٧٧، أهمية حقيقية فى أعين الأمريكين فى سنة ١٩٧٨، عندما تعثر التطبيع مع فيتنام ولاحث الحرب فى كمبوديا فى الأفق.^(٦) وخلال حملة الرئاسة فى سنة ١٩٧٦، دعا الديمقراطيون إلى « اكمل عدد ممكن للأشخاص المفقودين فى العمليات »، وعقد المنويون الفيتناميون والأمريكيون عدة اجتماعات رسمية وخاصة حول هذه القضية. ومن ثم، فعندما تولى كارتر السلطة، كانت حكومة فيتنام عارفة الأولويات الأمريكية، وكان الطريق مهدا لإجراء مزيد من الاتصالات مع الإدارة الجديدة. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه أن المكتب السياسى لهانوى كان آنذاك قد أدرك حقا عمق المشاعر الأمريكية بشأن الجنود الأمريكين المفقودين فى أثناء العمليات وربما الأسرى المحتجزين - قضية أسرى الحرب والمفقودين فى العمليات.

وكانت المبادرة الأولى للرئيس كارتر فى السياسة الخارجية هى إرسال ليونارد وود كوك، رئيس النقابة المتحدة للعاملين بصناعة السيارات، إلى فيتنام لاختبار موقف هانوى بشأن التطبيع، وتحديد ما كانت فيتنام مستعدة للقيام به للوفاء بالمتطلبات الأمريكية تجاه المفقودين. واعتترف سيروس فانس وزير الخارجية، وريتشارد هولبروك مساعد الوزير لشرق أسيا والمحيط الهادئ بأن هذا التقييم كان ضروريا لإضعاف المعارضة الداخلية للتطبيع من قبل مجموعات المحاربين القدماء وغيرهم ممن أعربوا بصورة صاخبة عن عداوتهم للمتصرفين فى هانوى. كانا يعتقدان أن نافذة الفرصة المتاحة لمثل هذا التحرك لن تبقى مفتوحة طويلا، وإذا أصبحت قضية المفقودين فى العمليات مسألة سياسية محلية، فإن التطبيع سيفقد قضية معقدة بصورة ضخمة. وقد ثبت أن هذا الرأى سليم.^(٧)

وفى هانوى دافع وود كوك بقوة عن ضرورة تسوية قضية المفقودين، من خلال قيام فيتنام بتقديم معلومات كاملة بقدر الإمكان، وتسليم أكبر عدد ممكن من أشلاء الجثث. وعندئذ يستطيع البلدان التحرك نحو علاقة جديدة تخفف الآلام والعداوات التي ولتها الحرب على كلا الجانبين. بيد أن استعداد الفيتناميين للامتثال لهذه المطالب كان مشروطا بتقديم المساعدة

الاقتصادية الأمريكية. وتشبث الفيتناميون بقوة بطلبهم المساعدة، بموجب ما ورد في خطاب نيكسون في فبراير سنة ١٩٧٢، الموجه إلى قام فان دونج، والذي يتعهد فيه ببذل أقصى الجهود « للإسهام في التعمير فيما بعد الحرب في فيتنام الشمالية بدون أى شروط سياسية... في حدود ٢,٢٥ مليار دولار كمعونة بصفة منحة خلال خمس سنوات». ^(٨) ورفض وود كوك هذا المطلب، بالإشارة إلى أن اتفاقية باريس في سنة ١٩٧٢، وهو أساس تعهد نيكسون، قد دمرته انتهاكات فيتنام الشمالية الضخمة في سنة ٧٤-١٩٧٥. ^(٩) وعلى الرغم من التراجع في خاتمة المطاف عن محددات هذا التعهد، فقد استمر نائب وزير الخارجية الفيتنامي، فان هين، في الإعراب عن توقعاته الواضحة بالحصول على مساعدة إنسانية في النهاية مقابل تقديم معلومات عن المفقودين. ورأى وود كوك أن هذا الموقف معقول، حيث إن المطالبة بما سيعتبر مساعدة إنمائية بموجب اتفاقية باريس التي تم دقنها، يبدو أنها قد أسقطت. وأعلن أن الحادثات « بدأت عملية ستحسن أفاق تطبيع العلاقات الأمريكية - الفيتنامية ». ^(١٠)

وعلى أحد المستويات، حققت مهمة وود كوك نجاحا مرموقا. فقد حطمت الجليد في العلاقات الأمريكية - الفيتنامية، وأحيت الأمل في تحقيق مزيد من التقدم حول القضية الحساسة التي أثارت قلقا محليا أمريكيا، وخلقت على ما يبدو مناخا مواتيا لإجراء مفاوضات رسمية لإقامة علاقات دبلوماسية. ومع ذلك، كان هناك عنصر من عدم التحديد، والتفاوتل الزائف، وربما التلهف غير اللائق على الجانب الأمريكي. وقد غرست بذور سوء الحساب على كلا الجانبين، والتي أفسدت المفاوضات اللاحقة، في هذا اللقاء الأولي، وترعرعت من جراء رد الفعل المنتشئ للقاء في واشنطن، بما في ذلك البيانات التي أدلى بها الرئيس بنفسه.

وقد نشأ سوء الحساب الأول لأن العلاقة بين « المعونة الإنسانية » و « العد الكامل للمفقودين »، تركت غامضة فيما يتعلق بتوقييتها وتعريفها. وعلى الرغم من أن وود كوك حاول أن يفصل القضيتين، فإن الفيتناميين تشبثوا بمفهوم هذا الشرط الذي لا بد منه للتطبيع. ويعد أن رفض وود كوك الربط بعناد، رد فان هين بالمثل، قائلا: « إنها قضيتان منفصلتان، لكنهما مترابطتان فيما بينهما بصورة وثيقة ». ^(١١) واستمر الفيتناميون ينطلقون من افتراض أن الولايات المتحدة تدن لفيتنام بالمساعدة الاقتصادية قانونيا وأخلاقيا، وأن الرأي العام الأمريكي سيضغط على الإدارة لدفع ما يقابل راحة الضمير، وأن المعونة الإنسانية يمكن أن تفي بدائرة واسعة من احتياجات التعمير. وربما شجع رد وود كوك هذا التفكير، مثلما فعل بيان الرئيس كارتر، عندما أعلن بعد عودة الوفد أنه « إذا تطورت التجارة وعملية المعونة بصورة طبيعية خلال تطبيع العلاقات، فإنني سأستجيب بصورة جيدة ». ^(١٢) وقد ترك الرئيس بدون جواب السؤال عما إذا كانت المعونة قد تأتي كجزء من صفقة التطبيع، أو بعد حدوث التطبيع. وأيا كان الرد، فقد اختار الفيتناميون الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لم تستبعد إمكانية تقديم معونة رسمية واسعة النطاق.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك فهم واضح بشأن ما سيفعله الفيتناميون أو ما يتوقع منهم أن يفعلوه لحل مشكلة المفقودين. وبدا أن ملاحظات الرئيس كارتر في أعقاب عودة اللجنة ترسل إشارة إلى الفيتناميين : « أعتقد أن هذا هو كل ما يستطيعون عمله. وليس لدى طريقة أثبت بها أنهم عدوا كل من لديهم معلومات بشأنهم. ولكن أعتقد بقدر ما أستطيع تحديده، أنهم تصرفوا بحسن نية ».^(١٣) وقبل ذلك بعدة أشهر كان تقرير لجنة الكونجرس المختارة بشأن الأشخاص المفقودين في جنوب شرق آسيا التي يرأسها النائب سوني مونتنجرى، (ديمقراطي عن الميسيسيبي)، قد استبعد إمكانية وجود أمريكيين أحياء محتجزين أسرى في الهند الصينية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر صراحة أن « العد الكامل من قبل حكومات الهند الصينية ليس ممكنا، ولا ينبغي توقعه ».^(١٤) وقد كرر تقرير لجنة وود كوك هذا الشعور. ولهذا كان لدى الفيتناميين مبرر للاعتقاد بأن قضية المفقودين، وإن سيطرت على جدول أعمال التفاوض الأمريكي، قد تراجعت أولويتها ويمكن معالجتها بصورة مرضية بأدنى حد من الجهد من قبل هانوى.

إن الزعماء الفيتناميين، وقد غزا الجنوب واذلوا دولة عظمى، بدوا عيانا عن إدراك حقيقة جوهرية : أن هانوى تحتاج إلى التلطيع أكثر من واشنطن، وأن هانوى، وليس الولايات المتحدة هي مقدم الطلب، رغم الإصرار الأمريكي الكتيب على تعاون هانوى بشأن قضية المفقودين. وربما شجعت المشاعر المتبقية المعادية للحرب الفيتناميين، فقد بدت وكأنها تشير إلى أن عقدة الذنب الأمريكي ستجبر كارتر وستدفعه لتقديم تعويضات بمليارات متعددة من الدولارات.^(١٥) وعلى أية حال، فقد ظلت هانوى على عنادها بشأن المعونة، وهو خطأ في الحساب أضاع شهورا قيمة خلال مفاوضات ١٩٧٧ .

وفي أعقاب بعثة وود كوك، التقى المفاوضون الأمريكيون والفيتناميون في باريس في مايو، ويونيو، وديسمبر سنة ١٩٧٧. وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت بالفعل بتأييد عضوية فيتنام في الأمم المتحدة. وفي خلال الاجتماع الأول الذى عقد في مايو، اقترح هولبروك إقامة علاقات دبلوماسية غير مشروطة، بعدما يتم رفع الحظر التجارى الأمريكى. بيد أن فان مين، كرر مجددا طلب المساعدة الاقتصادية كشرط مسبق للتطبيع، وريطه بالتعاون حول قضية المفقودين.

والأسوأ من ذلك، عرض مجددا مطالب فيتنام في مؤتمر صحفى عقد بعد الاجتماع، مما استثار رد فعل مباشرا من الكونجرس، فى شكل تعديل قانون الترخيص لوزارة الخارجية الصادر عن مجلس النواب، والذي يمنع استخدام أى أموال « لفرض التفاوض بشأن التعويضات والمعونة أو أى شكل آخر من المدفوعات ».^(١٦) وأخيرا اتبع مجلس الشيوخ خطى مجلس النواب، بتعديل يطالب بمعارضة الولايات المتحدة لتقديم قروض من المؤسسات المالية الدولية لفيتنام.^(١٧)

وقبل اجتماع يونيو مباشرة، نشر الفيتناميون نص خطاب نيكسون في سنة ١٩٧٣، وأثاروا مجيدا حملة عامة لصالحهم في الولايات المتحدة، تأييدا لحصولهم على المعونة. وكان هذا خطأ تكتيكيا واضحا آخر. فلم تسفر مطالب هانوي إلا عن توجيه النقد من جانب المحافظين للتطبيع، وقللت إجراءات الكونجرس بدرجة أكبر مجال المناورة أمام هولبروك. بل أصبحت إمكانية تقديم حتى معونة إنسانية بعد التطبيع، بعيدة يبدأ إغلاق النافذة. ووفر اجتماع يونيو سنة ١٩٧٧، معلومات عن عشرين من المفقودين، وأعرب فان هين بصورة شخصية عن المرونة فيما يتعلق بشكل ومقدار المساعدة الأمريكية التي يتوقعها الفيتناميون. وأصبحت عبارة « المساهمات لإبراء جراح الحرب » المصطلح النمطي للإشارة إلى ذلك. لكن هانوي لم تتخل علنا عن مطلبها بالتعويضات، مما كان يشكل عاملا حاسما في إحياء المفاوضات.

وتم إغلاق الطريق أمام مزيد من التحرك عندما علمت وزارة الخارجية أن المندوب الدائم لفيتنام في الأمم المتحدة، السفير دنه باثي، قد تلقى وثائق سرية مسروقة من مسئول في وكالة الإعلام الأمريكية، كان يأمل أن يحصل بذلك على إطلاق سراح صديقة له من فيتنام. ومن ثم، أصبحت مفاوضات ديسمبر سنة ١٩٧٧، حرجة بصورة خاصة من المنظور الأمريكي، وثبت أنها مجرد تكرار للاجتماعات السابقة. وعندما تم القبض على مسئول وكالة الإعلام ومساعدته في يناير سنة ١٩٧٨، وأعلن أن السفير « ثي » شخص غير مرغوب فيه، تحطم أى أمل في إجراء جولة رابعة في باريس في فبراير أو مارس. فلم يكن ممكنا إجراء مفاوضات خلال محاكمة الجاسوس التي حظيت بإعلام كبير، والتي استمرت حتى يونيو سنة ١٩٧٨. وكان هذا العمل الطائش من تجسس الهواة، خطأ فاضحا لا مبرر له من قبل السفير « ثي »، كلف فيتنام غالبا على جبهة أكثر أهمية بكثير.

وخلال شتاء سنة ٧٧ - ١٩٨٧، أصبحت المعلومات الاستخباراتية متوافرة عن الغارات الوحشية لنظام الخمير الحمر بقيادة بول بوت على مقاطعات فيتنام الجنوبية الواقعة على الحدود. وفي مطلع صيف سنة ١٩٨٧، بات واضحا أن فيتنام تستعد لغزو كمبوديا بهدف الإطاحة ببول بوت. وفي ضوء انكشاف تايلند والدوافع التوسعية المفترضة لفيتنام، بدأت أجراس الخطر على الأمن الإقليمي تدق.

كما تسارعت وتيرة مفاوضات التطبيع التي كانت تجريها واشنطن مع جمهورية الصين الشعبية خلال هذه الفترة. وكان زيجنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي، ونائبه لشئون آسيا ميشيل أوكسنبرج، يعتقدان أن التطبيع مع فيتنام أصبح لا يتفق مع التطبيع مع الصين، وهي عملية كانت قد أخذت تؤتي ثمارها منذ سنة ١٩٧٢ لكنها ظلت تحوطها الشكوك. وكان من رأيهما أن المراهنة على الصين أكثر قيمة من العلاقات مع فيتنام وكان فانس وهولبروك قد

أكدوا بالفعل أن العلاقات مع هانوى ستفيد المصالح الاستراتيجية الأمريكية طويلة الأجل، بما فى ذلك التكافؤ الاستراتيجى الأمريكى السوفيتى، والأمريكى الصينى. وعرض بريجنسكى، الذى تشبث بأن الارتباط بالصين يمثل طريقة لتقييد السوفيت ومضايقتهم، رأيا معارضا بأن التطبيع مع فيتنام، وهى عدو قديم يوشك أن يهاجم كمبوديا حليفة الصين، سيدمر وربما يقضى على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين. وانضم إلى وجهة نظره فى النهاية ليونارد وود كوك، الذى كان قد أصبح مسئول الاتصال الرئيسى فى بكين.

وخلال هذه الفترة، تكدت صحة قلق الإدارة بشأن تنامي العلاقات السوفيتية - الفيتنامية. فلمدة عامين بعد سنة ١٩٧٥، قاومت فيتنام التى كانت تشعر بالقلق من رد فعل الصين، الضغط السوفيتى للانضمام إلى « مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة » (الكوميكون). بيد أنه فى أواخر يونيو سنة ١٩٧٨، استسلم الفيتناميون، وبذلك وضعوا اقتصادهم على طريق الاعتماد الأكبر على التجارة مع الكتلة السوفيتية والمساعدة الاقتصادية منها. وربما عكس هذا التحرك خيبة الأمل بشأن مسار محادثات التطبيع مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد أبرز أيضا اقتناع هانوى بأن الاتحاد السوفيتى وحده هو الذى يمكن أن يقدم مساعدة سريعة للاقتصاد الفيتنامى الذى تطور من السى، إلى الأسوأ منذ سنة ١٩٧٥، بسبب التجميع الزراعى القسرى والقمع القاسى لممارسات السوق الحرة فى فيتنام الجنوبية. وكان قرار الانضمام إلى الكوميكون مسمارا آخر فى نهش التطبيع. وفى المدى الطويل، كان سيجعل العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الغرب أكثر إثارة للمشكلات.

وبعد بضعة أيام قليلة من انتهاء محاكمة الجاسوس، ومع افاق التطبيع الكابية، أوضح الفيتناميون أنهم مستعدون لقبول دعوة الولايات المتحدة طويلة الأجل لزيارة « المركز المشترك لتحديد المصابين والمفقودين » وه العمل المركزى لتحديد هوية الأشخاص « فى هاواى، وهو موقع الجهود التقنية للتعرف على أشلاء المفقودين. وخلال اجتماع « تقنى » استمر أربعة أيام فى هونولولو، أوضح الوفد الفيتنامى عالى المستوى سرا أن فيتنام قد أسقطت شرطها المسبق الخاص بالمعونة، وتريد التطبيع حسب الشروط الأمريكية « بحلول عيد العمال أو عيد الشكر على أقصى تقدير ». ولم يتم ذكر للكريسماس، وهو اليوم الذى كان من المقرر أن تغزو فيه فيتنام كمبوديا. ورغم أن هذا البيان بدا صريحا ولا لبس فيه، فقد كان مع ذلك بالون اختبار أطلق على مستوى العمل، وكان يتطلب بيانا عالى المستوى. وتم نقل الرسالة فورا إلى وزارة الخارجية، حيث سقطت فى شرك العراك البيروقراطى مع العاملين فى مجلس الأمن القومى.^(١٨) وبعد ذلك بوقت قصير، رفضت الولايات المتحدة اقتراحا فيتناميا بعقد لقاء آخر فى باريس.

والمح الفيتناميون علنا إلى المرونة خلال الصيف، خاصة فى بيان فان هين فى ١٠ يوليو، والذى أدلى به فى طوكيو، وقال فيه إن « موقفا جديدا يتطلع للأمام بينيه الجانب الفيتنامى ».

وقال فان هين إن فينتام لن تسعى للحصول على المعونة كشرط مسبق للتطبيع، ولكن عندما ضغط عليه من أجل مزيد من التوضيح، قال: «إنهم [الأمريكيين] إذا جاؤا وفي أيديهم شيء، ما فإنهم سيلقون ترحيبا أكبر مما سيحصلون عليه إذا جاؤا بأيديهم خاوية»^(١٩) وحصل وفد الكونجرس الذي كان يزور هانوى على بعض أشلاء المفقودين، ولكنه لم يستطع أن ينتزع تخليا مقنعا عن طلب المعونة من القيادة العليا.

وكان الانطباع بأن هانوى مازالت تتلاعب بشأن الشروط المسبقة، يقيد حركة وزارة الخارجية بصورة قاسية في معركتها مع العاملين في مجلس الأمن القومى حول مدى اتساق جهود التطبيع مزدوجة المسار مع بكين وهانوى. ولم يستطع هولبروك أن ينتزع فى النهاية من وزير الخارجية نجوين كو ثاتش القبول المطلق لتطبيع العلاقات بدون شروط مسبقة، والذي سعى إليه هولبروك لمدة ثمانية عشر شهرا، إلا فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٨ فى نيويورك. بيد أن القبول كان محل مزيد من النظر فى واشنطن، وفى هذه المرحلة لم يكن غير الرئيس كارتر يستطيع أن يحل النزاع بين استراتيجيات الولايات المتحدة المتعارضة تجاه الصين وجنوب شرقى آسيا. وفى أول أكتوبر، قبل الرئيس توصية بريجنسكى - وود كوك بتأجيل التطبيع مع فينتام. وكانت المبررات التى سبقت تأثير رجعى، هى القلق بشأن تداعيات عداة فينتام المتنامى لكمبوديا، وتوسيع العلاقات السوفيتية الفيتنامية، وتدفق اللاجئين الذين يهربون من فينتام («الاجئو القوارب»)، ومعظمهم كانوا فينتاميين من أصل عرقى صينى، أو ممن يسمون «بشعب الهوا». ولا شك أن هذه كانت عوامل مهمة، خاصة التوسع السريع للرابطة مع السوفيت، لكن الكارت الصينى كانت له فى النهاية الأولوية فى هذا القرار.

وفى ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨، وقعت فينتام والاتحاد السوفيتى معاهدة للأمن المتبادل، وانهارت أفاق التطبيع الأمريكى الفيتنامى. وتجمدت رقعة الشطرنج الجيوبوليتيكية، مع غزو فينتام لكمبوديا فى ديسمبر ١٩٧٨، والإطاحة بنظام بول بوت فى يناير سنة ١٩٧٩، والذي أعقبه فى فبراير شن حملة تأييدية قامت بها الصين على شمالى فينتام واستمرت ثلاثة أسابيع. ودعم السوفيت وجودهم العسكرى فى خليج كام رانه ودانانج، وشرعت الولايات المتحدة والصين، اللتان أكملتا التطبيع بينهما فى ديسمبر سنة ١٩٧٨، فى إقامة علاقة متعددة الأوجه سيكون لها تأثير استراتيجى مباشر على كل من فينتام والاتحاد السوفيتى.

وبالطبع كان للتوقيت عاملا حاسما. ففى سنة ١٩٧٧، بدأ الوقت ناضجا لكى تتكاتف فينتام والولايات المتحدة. وكانت إدارة أمريكية جديدة متعاطفة قد تولت منصبها، ولها باع فى الشؤون الخارجية؛ وكانت المشاعر بشأن المفقودين والأسرى قوية، ولم تندمل بعد؛ وكان هناك دعم كاف من جانب الكابيتول هيل للتطبيع طالما أن قضية الأسرى والمفقودين تعالج بحرص. وكان من الواضح أن فينتام موالية للسوفيت، لكنها لم تنضم إلى «الكوميكين»، ولم توقع حلفا أمنيا. وكان هناك جبل حاد فى المكتب السياسى الفيتنامى حول الروابط المتعددة

مستقبلا مع العالم الرأسمالي، مقابل الاعتماد الشامل على الكتلة الاشتراكية. وحتى الصين كانت مدركة أن تطبيع العلاقات الأمريكية الفيتنامية قد يساعد على إضعاف اعتماد فيتنام المتنامي على السوفييت؛ وفي هذا الصدد، ربما كان بريجنسكي مخطئا. ولم تكن «الآسيان» تعارض التطبيع، إذا كان سيساعد على ترويض النمر الفيتنامي. والواقع أن أعضاء اتبعوا نفس المسار باحتراس.

لماذا فشل التطبيع، وهو شيء كان الجانبان يسعيان إليه بصدق في البداية. في هذا تبرز عدة أسباب. فقد حال طلب فيتنام الصريح الحصول على مساعدة اقتصادية كشرط مسبق، بغض النظر عن كيفية تبريره في أعين المكتب السياسي، دون التطبيع خلال الشهور الستة الأولى لإدارة كارتر، عندما كانت النافذة مفتوحة على مصراعها. وكان هذا الفشل في إدراك الحقيقة الموضوعية، والذي يجسد المبدأ الماركسي للعمل السياسي، خطأ استراتيجيا كبيرا للفترة كلها. ويعد الغزو العسكري الذي قامت به هانوي في سنة ١٩٧٥، لم يكن مطروحا لإصلاح ذلك بأي اسم آخر. وأخرت حادثة التجسس التي وقعت في سنة ١٩٧٧، المفاوضات في لحظة حاسمة، عندما كانت النافذة لا تزال نصف مفتوحة. ومما عقد الأمور أيضا، التناقض البيروقراطي بين وزارة الخارجية والعاملين بمجلس الأمن القومي بشأن عدد من قضايا السياسة الخارجية، والعلاقة الهشة بين سيروس فانس وزير الخارجية وزيجنو بريجنسكي مستشار الأمن القومي، خاصة عندما قارب التطبيع مع الصين الاكتمال.^(٢٠)

وتبدد وقت ثمين من جراء المراوغات وسلوك خط متعرج على استحياء عندما كانت هانوي تعدل، أو يبدو أنها تعدل، موقفها تدريجيا. وعندما وافق ثاتش في النهاية على التطبيع دون الشرط المسبق للحصول على معونة، كانت عوامل أخرى في آسيا (خاصة تحسين العلاقات مع الصين) قد أصبحت شاغلا مسيطرا على الولايات المتحدة. وفي أماكن أخرى، كانت متاعب السياسة الخارجية لإدارة كارتر قد بدأت في التصاعد: الاقتتال بشأن معاهدة قناة بنما، والهزيم المسموع في إيران، ومفاوضات «سولت ٢»، وأنجولا. لم يكن الوقت ملائما للقيام بمغامرة تثير الجدل مع عدو سابق.^(٢١)

الغاية تبرر الوسيلة : التطبيع في ظل ريجان ويوش

في ظل إدارة ريجان، استؤنفت في النهاية المباحثات بشأن الشواغل الإنسانية، وكانت المناقشات حول المفقودين مرة ثانية هي وسيلة الاتصال الأساسية. وأضيفت للحوار ثلاث قضايا أخرى: هجرة الأطفال الفيتناميين لآباء أمريكيين (برنامج «الأطفال الأمريكيين الآسيويين»)، برنامج الرحيل المنظم، الذي يسمح بهجرة الفيتناميين الذين لهم أقارب في الولايات المتحدة، ومحاولة أمريكا أن تخرج من فيتنام النزلاء السابقين في «معسكرات إعادة التوعية» الفيتنامية.

وفى سنة ١٩٨٥، سمحت فيتنام بالتنقيب فى موقع تحطم طائرة « ب-٥٢ » قرب هانوى، بواسطة فريق أمريكى. وأعلنت هانوى أنها ستبذل جهدا من جانب واحد لحل مشكلة الأسرى والمفقودين خلال سنتين. وأعيدت أشلاء نحو ١٠٠ من المفقودين للوطن نتيجة لهذا الجهد الجديد. ولما كانت فيتنام لا تزال مكبلة بارتباطها العسكرى والاقتصادى بالسوفيت، فإن النظر إليها باعتبارها أصلا استراتيجيا محتملا لم يحظ سوى بالقليل نسيجا من الاعتبار. لقد شكلت الشواغل اليومية بشأن الأسرى والمفقودين، وجهة نظر إدارة ريجان بشأن الهند الصينية. وأثارت الشائعات بأن جنودا أمريكيين لا يزالون أسرى فى الهند الصينية والتقارير الواردة عن رؤية السجناء أحياء أصداء سياسية حتمية، وحظيت بإعلام صاخب، حفزته أفلام « رامبو ». وانتقدت الإدارة بقسوة من قبل مجموعات من نشطاء المحاربين القدماء لأنها لم تفعل الكثير لإنقاذ الأسرى المفترضين، وانطلقت إلى لاوس عدة غارات من الجنود المرتزقة الخواص بدءا من أرض تايلند.

ومع ذلك، أصبح الحوار الإنسانى هو الموسيقى المصاحبة لرقصة التزاوج الأمريكية الفيتنامية. وقد وجدت فيتنام فى المضى فى المناقشات مع الولايات المتحدة وسيلة مفيدة للتطرق أحيانا لقضايا سياسية أوسع بشأن الصين، والحرب الباردة، ومستقبل العلاقات الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك كان الحوار مفيدا بالنسبة لهانوى فى الإبقاء على « الآسيان » متلهفة فيما يتعلق بالإخلاص الأمريكى؛ فقد كان قادة « الآسيان » يشعرون بالقلق من أن يؤدى اهتمام الولايات المتحدة بقضية الأسرى والمفقودين إلى تقويض هدفهم الأولى، وهو إخراج فيتنام من كمبوديا. وبالطبع كانت استراتيجية هانوى طويلة الأجل، هى التلاعب بالنفوذ الأمريكى ضد الصين والاتحاد السوفيتى، والتماس المساعدة الأمريكية فى إحياء الاقتصاد الفيتنامى بعد التطبيع.

وكانت كمبوديا هى العامل المحدد. فلم يكن هناك معنى من منظور هانوى لمنح الأمريكيين تنازلات بشأن الشئون الإنسانية، فى الوقت الذى كانت فيه كمبوديا تمثل مأزقا، مما يجعل تطبيع العلاقات أمرا لا محل له. وأصغى الفيتناميون عندما أعاد الزائرون من الكونجرس والفرع التنفيذى تأكيد نفس الموضوع : على الرغم من أن الشئون الإنسانية (الأسرى - المفقودين، برنامج الرحيل المنظم) كانت أمورا منفصلة عن المسائل السياسية (كمبوديا)، فإن التطبيع كان سيمضى بسلاسة أكبر لو كان قد تحقق تقدم مستدام بشأن القضايا السياسية مسبقا. وكانت هانوى قد توصلت إلى إدراك أن هذا ليس ربطا دقيقا بهذا القدر، ورات أن هناك قيمة سياسية فى تقديم تعاون أفضل ولكن فقط عندما تحين لحظة مواتية. ولا غرو أن وتيرة الحوار الإنسانى الأمريكى الفيتنامى تسارعت بعد ١٩٨٦ عندما بدأ مازق كمبوديا ينحل، وعندما شرعت هانوى، نتيجة للمؤتمر السادس للحزب الشيوعى الفيتنامى، فى تنفيذ تدابير للإصلاح فى اتجاه اقتصاديات السوق الحرة.

وفيما يتعلق بالأمر الأخير، كانت العقوبات الاقتصادية الأمريكية - أى الشروط التى يتم بموجبها تعديلها أو رفعها - ورقة مساومة فعالة يستطيع الأمريكيون أن يؤثروا بها على الفيتناميين. ووجدت فيتنام نفسها معزولة اقتصاديا وسياسيا على حد سواء؛ وخلال السنوات العشر لاحتلال فيتنام العسكرى لكمبوديا، كان أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة يقرعون بصورة ساحقة لصالح قرار «الآسيان» السنوى المقدم للجمعية العامة، والذى يطالب فيتنام بالانسحاب. وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن صراع كمبوديا عدوان من قبل الشيوعية الفيتنامية، وحرب بالوكالة بين الصين والاتحاد السوفيتى على حد سواء. وفى الوقت نفسه، فإنه نظرا لعلاقة فيتنام الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى، أصبح النزاع وجها آخر من وجوه التنافس السوفيتى الأمريكى فى منطقة المحيط الهادئ. وأصبحت كمبوديا عنصرا أساسيا فى «العلاقة الاستراتيجية» بين بكين وواشنطن فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ووكيله، فيتنام. ذلك أن ما كان يضر فيتنام، كان يضر الاتحاد السوفيتى.

وكانت إدارة ريجان، كما سلف القول، قد أكدت مجددا الشروط الأمريكية المسبقة للتطبيع: انسحاب كامل ومحقق للقوات الفيتنامية من كمبوديا. وكانت «تيرة ونطاق التطبيع» سيتأثران بتعاون فيتنام فى حل قضايا أسرى الحرب والمفقودين والقضايا الإنسانية الأخرى. وفى سنة ١٩٨٥، وسعت الإدارة هذا الشرط: وأصبح يتعين أن يتم الانسحاب الفيتنامى «فى سياق حل وسط للتسوية السياسية فى كمبوديا». وعندما اكتسبت مفاوضات السلام فى كمبوديا قوة دفع، واستكملت فيتنام انسحابها العسكرى فى سنة ١٩٨٩، أصبحت إدارة بوش أكثر تحديدا بشأن ما ينبغى لهانوى أن تفعله - ألا وهو المشاركة النشيطة فى تسوية سلمية، والتأثير على «النظام العميل» لرئيس الوزراء هون سن فى بنوم بنه ليحذو حذوها - بغية بدء التطبيع الأمريكى الفيتنامى الرسمى.

وفى إبريل ١٩٩١، أعلنت إدارة بوش جدولا زمنيا ترتبط مفاتيحه بكمبوديا وقضية الأسرى والمفقودين. كانت «خريطة الطريق» هذه استجابة لانتقادات الديمقراطيين الذين اتهموا السياسة الأمريكية تجاه الهند الصينية بأنها تسير على غير هدى من الناحية الاستراتيجية، وأنها حالت دون استعادة رجال الأعمال الأمريكيين من الفرص المتاحة فى فيتنام. وقد حاولت خريطة الطريق تقنين إجراء للحصول على مقابل، تعرف فيتنام بمقتضاه ما هو متوقع منها، وما المنافع التى ستحققها عند اتخاذها خطوات مقابلة خلال عملية التطبيع. ولقد حددت خريطة الطريق بوضوح لا لبس فيه المطالب الأمريكية التى يتعين على فيتنام قبولها كأساس عملى للتحرك تدريجيا نحو العلاقات الدبلوماسية الكاملة، وتعديل العقوبات أو إلغاؤها. وفى رأى النقاد، أن خريطة الطريق كانت تمثل مطالب أمريكية من جانب واحد وغير عادلة بطبيعتها تفرض على فيتنام. وبالنسبة لممارسى السياسة الواقعية، فإن خريطة الطريق لم تفعل سوى توضيح ما هو واضح: أن الولايات المتحدة تمسك بزمam الأمور. وبالطبع كان المعسكران

كلامهما على صواب في تفسيرهما . وقد عكست خريطة الطريق عدم ثقة أمريكية مستمر بالتزام هانوى باحترام الاتفاقيات الدبلوماسية. كما عكست الحقيقة اللفظة للسياسات الدولية : في حين كان التطبيع جذبا لهانوى التي كانت تشهد تحلل الشيوعية السوفيتية، فقد كان يحظى بالولوية منخفضة بين الحشد الكبير من أهداف السياسة الخارجية العالمية لواشنطن. وفي الكابيتول هيل، كان رد فعل بعض أعضاء الكونجرس الذين اهتموا بفيتنام هو « دعمهم ينضجون بالغلى البطيء على نارهم الهادئة ».

وخلال هذه الفترة، كانت أمريكا في موقف يمكنها من ممارسة أقصى تأثير. ذلك أن فيتنام، التي كانت تتعرض بالفعل للضغط للوصول إلى حل وسط بشأن كمبوديا، وتعانى تخفيضاً حاداً في المعونة السوفيتية، كانت تواجه محناً اقتصادية في الداخل. ولم يكن أمامها خيار كبير سوى تحقيق التطبيع بموجب الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة، وأن تأمل في أن تساعد العلاقات التجارية مع السوق الأمريكية المجزية، في نهاية الأمر، على إنقاذ اقتصاد السوق الاشتراكية الفيتنامي الأخذ في التداخي.

ويتعين أيضاً النظر إلى تصرفات فيتنام في سياق تغييرات بحر السياسة العالمية التي كانت تحدث في ذلك الوقت. فقد وقعت فيتنام اتفاقات السلام في كمبوديا التي رعتها الأمم المتحدة، ووضع مشروعها المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا الذي عقد في باريس، وساندها «الآسيان»^(٢٢)، وبالإضافة إلى ذلك، تحسن التعاون الفيتنامي الرسمي بشأن تسوية قضايا أسرى الحرب والمفقودين بصورة كبيرة. وفي كلتا القضيتين كانت العقوبات الأمريكية أسلحة ماضية بصورة لا مراء فيها. ومع ذلك فإن العقوبات وحدها، ربما لم تكن لتجبر فيتنام على الأخذ بتغييرات غير متوقعة في السياسة لو لم يكن الاتحاد السوفيتي والنظم الشيوعية في شرقي أوروبا قد بدأت في التحلل. وفي الحساب النهائي، فإن انهيار الشيوعية الأوروبية، والضغط الذي لا يهدأ من قبل الصين، كانا هما العاملان الرئيسيان اللذان أجبرا فيتنام على التخلي عن جهودها للإبقاء على كمبوديا تحت سيطرتها.

تحريك معالم الأهداف

على الرغم من التقدم في قضية كمبوديا، أوضحت إدارة بوش أن جميع متطلبات الأجزاء الأولى من خريطة الطريق لم تكتمل. وأشارت بصفة خاصة إلى أن التقدم بشأن إعادة أشلاء المفقودين لم يكن كافياً، وأنه لم يتم الحصول على جميع المعلومات التي تريدها الولايات المتحدة (على سبيل المثال، السجلات والخرائط والتقارير المحلية الفيتنامية المتعلقة بالأشخاص المفقودين). وإذ اعترفت الولايات المتحدة ببعض التحركات الإيجابية من قبل فيتنام، فقد تعهدت في مارس سنة ١٩٩٢ بتقديم حزمة معونة إنسانية قيمتها ٢ ملايين دولار في شكل منح دراسية للطلاب الفيتناميين القادمين للولايات المتحدة، ووسعت معونتها في

مجال الجراحات التعويضية والرعاية الصحية التي تقدمها الفرق الطبية الأمريكية المعنية بالبحوث الميدانية الخاصة بالمفقودين. واستؤنفت الاتصالات الهاتفية بين فييتنام والولايات المتحدة. وتم السماح بالصفقات التجارية التي تقى بمعايير « الاحتياجات الإنسانية الأساسية » (على سبيل المثال، الجراحات التعويضية وغيرها من أوجه الرعاية الصحية، وتوفير احتياجات التعليم والتدريب، والكتب) بصورة روتينية. وتم رفع القيود الحكومية الأمريكية على المنظمات غير الحكومية الأمريكية العاملة فى فييتنام، وتم تيسير شحن المساعدات الإنسانية للمنظمات غير الحكومية إلى فييتنام.

وكان تأثير اليابان فى ضمان استمرار الامتثال الفيتنامى كبيرا. وإذ ركزت طوكيو اعينها على الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر سنة ١٩٩٢، فقد أخطرت هانوى أنها لن تعارض الولايات المتحدة فى تقديم مساعدة إنسانية رسمية أو فى مساندة قيام المؤسسات المالية الدولية بتقديم قروض لفيتنام، طالما ظلت قضية الأسرى والمفقودين قضية سياسية بالدرجة الأولى. فلم يكن اليابانيون فى حاجة إلى عامل إثارة آخر فى علاقتهم الثنائية مع الأمريكيين. وهكذا فإن الضغوط الاقتصادية غير المباشرة على هانوى من قبل بلدان ثلاثة، دعمت السياسة الأمريكية. وكانت الزيارة التى قامت بها إلى فييتنام فى إبريل سنة ١٩٩٢ لجنة مختارة من مجلس الشيوخ الأمريكى بشأن قضية الأسرى والمفقودين، تهدف صراحة إلى إرساء الأساس لقبول الكونجرس تطبيع العلاقات مع فييتنام. وقد رأس الوفد السناتور جون كيرى، وهو بطل من أبطال الحرب الذين تحولوا إلى مناهضتها، وبوب سميث، وهو جمهورى محافظ من نيوهامبشير، تبنى قضية الأسرى والمفقودين. وكان السناتور كيرى، إلى جانب السناتور جون ماكين، وهو عضو جمهورى محافظ له تأثير واسع يمثل أريزونا، كان قد أمضى خمس سنوات كأسير حرب فى « هيلتون هانوى »، مستعدين لقيادة الجهود فى اتجاه إيجابى. وذكر تقرير اللجنة المختارة أنه « ليس هناك فى هذا الوقت دليل ساحق يبرهن على أن أى أمريكيين لا يزالون أحياء فى الأسر فى جنوب شرق آسيا ». (٣٢) ومع ذلك، فقد فشلت جلسات الاستماع المثيرة للجدل التى عقدتها اللجنة، والمشاجرات العامة بين الفرق المختلفة داخل الحكومة الأمريكية، وبين مجموعات المصالح المهتمة بالأسرى والمفقودين، فى تسوية القضية. وفى حين تم الحصول على تعاون فيتنامى أفضل، فإن الخلاف الداخلى المشتعل على الجانب الأمريكى ظل يحبط تحقيق مزيد من التحرك.

وقد نظرت إدارة بوش فى أيام محاقها فى اتخاذ خطوات إضافية نحو التطبيع، بل وربما حتى رفع الحظر كلية والاتفاق على فتح سفارات. ولكن الفيتناميين، لسبب ما، اختاروا عدم المضى لاستكمال الليل الأخير فى توفير المعلومات عن المائة أو نحوهم المتبقين من « آخر من عرف أنهم أحياء » من حالات المفقودين، وهو الأمر الذى ربما كان سيعجل باستجابة أمريكية

مواتية. وحتى لو كان الفيتناميون قد فعلوا ذلك، فقد كان مجلس الأمن القومي يعتقد أنه من الحيلة عدم اتخاذ هذه الخطوة حتى تكتمل عملية الانتخابات الكمبودية في مايو سنة ١٩٩٣^(٢٤) وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا لضرارة المعركة الانتخابية ووضع كلينتون المكشوف فيما يتعلق بفيتنام، فإن الجمهوريين الراحطين ربما لم تكن لديهم رغبة في أن يجنبوا الديمقراطيين القادمين الشقاء السياسي الناجم عن التصدي لقضية الأسرى والمفقودين الحرجة. لقد تركوا للرئيس كلينتون أن يحقق السلام مع هانوى، وربما لأن يعلن في تاريخ ما في المستقبل أن قضية الأسرى والمفقودين قد حلت أخيرا، وأن يتحمل المعمة السياسية التي ستنتج عن هذا الإعلان.

المشى على أطراف الأصابع نحو التطبيع فى ظل كلينتون

فى يناير سنة ١٩٩٣، ومع مجىء إدارة ديمقراطية يرأسها رئيس مؤهلاته ضعيفة فى مجال السياسة الخارجية، وبصفة خاصة تجاه فيتنام، واجه التطبيع مشكلات إضافية. وللمضى قدما للأمام، كان الأمر يقتضى من الإدارة أن تعتمد على انصار التطبيع فى الكونجرس، وبصفة أساسية السناتورين كيرى وماكين، لتزكية موقف الإدارة لدى الرأى العام. وارند بوب سميث، نائب كيرى فى الرئاسة، إلى موقفه السلبي الأصلي بشأن التعاون الفيتنامي، وأعرب عن استمرار العداء تجاه فيتنام الذى تشعر به أقلية صوتها مسموع من الرأى العام الأمريكى. (٢٥) وقد ريد بعض أعضاء مجلس النواب مع دوائر أمريكية من أصل فيتنامي، هذه الآراء، مثلما فعل النائب بنجامين جيلمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية.

وبعد التعاون بشأن الأسرى والمفقودين، كان المطلب الأساسى لخريطة الطريق هو استمرار تعاون فيتنام بشأن عملية السلام فى كمبوديا. وقد تم تلبية هذا الشرط بالإجراءات التى اتخذتها فيتنام منذ توقيع اتفاقيات باريس فى سنة ١٩٩١، وعلاقات فيتنام اللاحقة مع حكومة الائتلاف الكمبودى التى تولت السلطة نتيجة للانتخابات الوطنية فى كمبوديا فى مايو سنة ١٩٩٣.

بيد أنه فى إبريل سنة ١٩٩٣، أدى التأثير السياسى لتقرير غير مؤكد بأن فيتنام تقاعست عن إطلاق سراح ٦١٤ من أسرى الحرب الأمريكين فى وقت إبرام اتفاقيات باريس سنة ١٩٧٣، إلى إرجاء الإدارة الموافقة على الخطوة الأخيرة من المرحلة الثانية من خريطة الطريق التى وضعت فى سنة ١٩٩١، أى مساعدة فيتنام على التخلص من متآخراتها المستحقة للمؤسسات المالية الدولية.^(٢٦) واعترضت الإدارة على حصول فيتنام على مثل هذه القروض، والتى كانت قد اقترحتها فرنسا واليابان من أجل اجتماع إبريل لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ولم يصبح الرئيس فى موقف أقوى محليا يمكنه من أن يعلن أن الولايات المتحدة لم تعد تعارض مثل هذا الإقراض، إلا بعد عودة وفد الكونجرس من هانوى، وتأييده للمضى قدما للأمام.

وتوضح الشهور الستة التالية التناقض اللصيق بالسياسة الأمريكية الذى خلقته العواطف الخاصة بقضية الأسرى والمفقودين. وقد جعل إلغاء الاعتراض على الإقراض الدولى لفيتنام دون رفع الحظر، دوائر الأعمال الأمريكية فى وضع غير موات فى المنافسة مع الشركات الأجنبية للحصول على مشروعات البنية الأساسية الكبيرة التى أصبحت ممكنة التنفيذ بفضل تمويل البنك الدولى. ومع ذلك فإن الإدارة - والمؤكّد مجموعات الضغط الصحابة بشأن الأسرى والمفقودين - لم تكن راغبة فى التخلّى عما بدا أنه وسيلة التأثير الحقيقية الأخيرة فى التفاوض من أجل فرص أكثر للحصول على الملفات الحساسة، وتحقيق « تقدم ملموس » فى مائة أو ما إلى ذلك من « حالات التناقض » التى بدا أن الفيتناميين قادرين على حلها. وبالمثل، عارضت مجموعات الضغط بشأن الأسرى والمفقودين، والذين كانت تؤيدهم الرابطة الأمريكية للمحاربين القديماء، وعدة مجموعات أصغر من قدامى المحاربين أى انفتاح على فيتنام (كان قدامى المحاربين فى الحروب الأجنبية مقسمين، لكنهم اتخذوا بصورة عامة موقف إيجابى بشأن التطبيع). وعلى النقيض من ذلك، كان مجتمع دوائر الأعمال الأمريكية نصيراً قوياً على نحو متزايد للتطبيع. وبداية من سنة ١٩٩٢، ترسخ الإصلاح الاقتصادى الفيتنامى، وبدأت أفاق الاستثمار الأمريكى مشرقة. وضغط عشرات من الشركات التجارية الأمريكية الرئيسية التى كانت تسعى للمشاركة فى السوق الفيتنامية - مثل بوينج، كاتربيلار، سيتى بنك، مويل - على الكونجرس والإدارة.

وزار وفد آخر من الإدارة هانوى فى يوليو سنة ١٩٩٢ (بعد أكثر من سنة من زيارة لجنة كبرى سميت المختارة) للضغط مرة أخرى من أجل تحقيق مزيد من التقدم بشأن الأسرى والمفقودين. وذكر الوفد عند ظهوره أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى ٢١ يوليو، أن الحظر لا يجب أن يرفع ما لم يتحقق مزيد من التقدم للموسم. وفى الوقت نفسه، أبرز الوفد أن هناك مزايا تجارية محتملة لتحسين العلاقات، وحقيقة أن بلدانا أخرى شرعت تسيطر على السوق الفيتنامية. وإذا استخدم الرئيس كلينتون العصا مع قليل من الجزر، فقد جدد الحظر فى سبتمبر، لكنه وافق فى الوقت نفسه على تقديم ٢,٥ مليون دولار معونة إنسانية للايتام الفيتناميين، وبرامج الجراحة التعويضية. وفى ديسمبر، خفف الرئيس الحظر، بالسماح للشركات الأمريكية بالتقدم لعطاءات المشروعات التى تمولها المؤسسات المالية الدولية « انتظارا لرفع الحظر ». وحينذاك، كان هناك إحساس بالحتمية؛ ولم يكن السؤال هو ما إذا كان سيتم التطبيع الدبلوماسى أم لا، بل متى يتم ذلك.

وفى ٢ فبراير سنة ١٩٩٤، أمر الرئيس كلينتون بإنهاء العقوبات الباقية بموجب الحظر الاقتصادى؛ وفى ٢٦ مايو، أعلنت فيتنام والولايات المتحدة عزمهما على فتح مكاتب اتصال لكل منهما فى عاصمة الآخر. ^(٧٧) وفى ١١ يوليو سنة ١٩٩٥، أعلن الرئيس أن الولايات

المتحدة ستقيم، بعد لآى، علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية فيتنام الاشتراكية. وبعد بضعة ايام، اعلنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) أن فيتنام ستصبح العضو الثامن بها، مما يجسد رحلة فيتنام الشيوعية التي استمرت ربع قرن من دولة منبوذة إقليمياً إلى دولة تحظى بالاحترام الإقليمي.

ومع رفع الحظر وإقامة علاقات دبلوماسية، كانت هناك عقوبة مهمة مفروضة على فيتنام لا تزال سارية : حرمانها من وضع التجارة غير التمييزية (وضع الدولة الأولى بالرعاية، الذي يسمى الآن « العلاقات التجارية الطبيعية »). وأرجأ الرئيس تعديل جاكسون - فانيك، الذي يتعلق بحرية الهجرة فى سنة ١٩٩٨، (ومرة ثانية فى سنة ١٩٩٩) دون اعتراض من الكونجرس، وإذا سمح بتقديم المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية ثنائية للتجارة. وقد ثبت أن الاتفاق على تفاصيل الاتفاقية أمر صعب تماماً، مثل النزاع الكبويدى، ولم يتم التوقيع بالأحرف الأولى على « اتفاق على المبادئ » إلا فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٩٩ فى هانوى مع بقاء «تفاصيل فنية » معينة يتعين الاتفاق عليها. وكان من المقرر أن يتم التوقيع على الاتفاقية النهائية من قبل الرئيس كلينتون، ورئيس الوزراء الفيتنامى فان فان كاي، فى اجتماع «التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادئ» فى سبتمبر فى أوكلاند، بنيوزيلندا. وفى اللحظة الأخيرة، طالب الجانب الفيتنامى بتأجيل التوقيع، بقصد إجراء مزيد من النقاش حول «التفاصيل الفنية»، وبذلك حطم الآمال فى أن ينظر الكونجرس الأمريكى فى الأمر خلال سنة ١٩٩٩، وبالتالي أصبح مصير اتفاقية التجارة الثنائية غير مؤكد. ولم يكن ممكناً تقديم الاتفاقية إلى الكونجرس قبل يناير سنة ٢٠٠٠، وفى ضوء تقلبات انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة، لم يكن من المرجح أن تمضى الاتفاقية فى طريقها حتى سنة ٢٠٠١. وقد قدمت أسباب مختلفة لرفض هانوى التوقيع، مثل الغضب من بيانات وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بشأن حقوق الإنسان، خلال زيارتها فيتنام قبل مؤتمر « الأبيك »، والضغط من بكين على هانوى لكيلا توقع قبل قبول الصين فى منظمة التجارة العالمية. بيد أن التفسير الأكثر رجحاناً، هو أن هذا الرفض عكس التناقضات داخل القيادة العليا الفيتنامية التى كانت تتصارع على السلطة قبل مؤتمر الحزب التالى المزمع فى سنة ٢٠٠١، وهو صراع عكس بدوره المخاوف عميقة الجذور بشأن العواقب المحتملة لفتح الاقتصاد الفيتنامى أمام المنافسة الخارجية بالطرق التى تتطلبها الاتفاقية.

خاتمة

فى محاولة للتفاوض على قيام علاقة أمريكية فيتنامية جديدة، لماذا بدت العملية التى تعثرت فى ٧٧ - ١٩٧٨، على حافة النجاح فى ١٩٩٩ المجرد إبرام اتفاقية ثنائية للتجارة ؟ ما الدروس المستخلصة من الممارسة العامة للسياسة الأمريكية من سنة ٢٠٠٠ فصاعداً، والتى يمكن التوصل إليها من هذه العملية المضنية التى استمرت خمسة وعشرين سنة ؟

أولا، وربما الأكثر أهمية، أن المفاوضات خلال فترتي كارتر، وريجان - بوش، تمت في سياق عالمي مختلف بصورة جذرية. فقد واجهت إدارة كارتر فيتنام وهي تعتبر نفسها موجة المستقبل، على حد تعبير لى دوان السكرتير العام للحزب الشيوعي الفيتنامي. لقد كانت فيتنام « مخفرا أماميا لا يمكن اختراقه للنظام الاشتراكي، وعاملا مهما في ... الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعى فى جنوب شرق آسيا »^(٢٨) وبالإضافة إلى ذلك، كانت فيتنام في ذلك الوقت، تحظى بتأييد قوة عظمى، الاتحاد السوفيتى. ولما كانت فيتنام تجهل أليات النظام السياسى الأمريكى (ذكر خطاب نيكسون عن « بذل أفضل الجهود »، صراحة، أن معونة التعمير لن يتم منحها إلا وفق الإجراءات الدستورية، أى بموافقة الكونجرس وتعاونه)، فقد شعرت في ١٩٧٧ بأنها في موقف قوى تتفاوض منه، وتصرفت وفق ذلك. وعلى النقيض من ذلك، كانت إدارتا بوش وكلينتون تواجهان فيتنام التى أخذ نظامها الاقتصادى الماركسى ينهار بصورة بانسة. كان الاتحاد السوفيتى قد تخطى عن ذلك البلد فى ظل الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ابتداء من ١٩٨٦، ثم شهد فيما بعد انهيار الكتلة الشيوعية فى أوروبا الشرقية فى ١٩٨٩، وتفجر الاتحاد السوفيتى فى ١٩٩١. ولم يفت هانوى أن تدرك أن الولايات المتحدة تمسك بكل الأوراق الراجعة، وتصرفت مرة أخرى بمقتضى ذلك، على الأقل حتى اللحظة التى رفضت فيها التوقيع على اتفاقية التجارة الثنائية، كما سلف القول. ومن ثم فإن الدرس الأول هو « النضج » - أى أن السياق الجيوبوليتيكي للحظة الراهنة لابد وأن يفضى إما إلى حل وسط من قبل الطرفين أو إلى وضع متفوق يوضح لأحد الطرفين، يجعل قيام الطرف الآخر بمزيد من الجدل أمرا غير ذى أهمية. وفى ضوء هذا الإدراك، يمكن للمرء أن يخلص إلى أن التفوق الذى تحظى به الولايات المتحدة حاليا فى عصر ما بعد الحرب الباردة، قد جعل الارتباط خيارا أكثر جدوى وأكثر قدرة على البقاء لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، طبعاً بافتراض أن الولايات المتحدة ترغب فى الارتباط. وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت فترة كارتر أن الرطانة الخاصة بالنوايا الطيبة ليست بديلا للدقة والوضوح عند التفاوض على تفاهات بين الخصوم السابقين. لقد بدأت بعثة وود كوك مسيرة، لكن نتائجها صيغت بصورة غير محددة وولدت أمالا غير دقيقة، مما عرقل المفاوضات الرسمية فى ١٩٧٧ و ١٩٧٨، إن الفيتناميين وقد « أصابهم الدوار من النجاح » (على حد تعبير لينين) بعد إلحاقهم الهزيمة بقوة عظمى، تشبثوا بفكرة التعويض المكافئ، الحتمى للتطبيع. ولم يتم وضع خطة للعمل، وتركزت الأمور للنوايا الفيتنامية غير المحددة بشأن المفقودين، وللتوقعات الأمريكية غير الواضحة.

لنقارن هذا النهج الفضفاض مع خريطة الطريق التى وضعت فى ظل بوش وكلينتون. إن خريطة الطريق مثال لكيف يمكن استخدام العقوبات، والإغراء برفعها، بغالبية للتأثير على الطرف المعاقب. لقد قننت خريطة الطريق إجراء تحديد المقابل على نحو لم يكن متكافئا فى

الواقع؛ فقد ظلت الولايات المتحدة تمسك بالسوط في يدها. وكانت فيتنام تعرف ما هو متوقع منها، وما المنافع التي ستتحقق مع اتخاذها خطوات مقابلة في أثناء العملية. لقد كانت خريطة الطريق غامضة عمدا في بعض أجزائها، وكانت محددة في بعض الأجزاء الأخرى؛ وكانت الولايات المتحدة هي المفسر الوحيد الذي يحدد متى تم الوفاء بشرط معين، سواء يتعلق بكمبوديا أو بالأسرى والمفقودين. وبذلك عكست خريطة الطريق بصورة دقيقة أن كانت فظة، الوضع التسببى لقوة البلدين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هاتين الواقعتين تقدمان دروسا مفيدة بشأن إدارة استراتيجيات الارتباط في مناخ سياسى محلى حساس وفي ظل كارتر، لم يبذل جهد كبير لإعداد أساس محلى للتطبيع. إذ تم الإعلان في سنة ١٩٧٧ عن بعثة وود كوك، خلال نفس الأسبوع الأول لإدارة كارتر الجديدة. وقد أنجز كارتر جيدا التعهد الذى قدمه خلال حملة انتخابات الرئاسة في سنة ١٩٧٦، وكان المحركان الأولان للتطبيع، فانس وهولبروك، يتلهفان لإبراء الجراح السيكلوجية لحرب فيتنام (وكذلك إبعاد فيتنام عن السوفيت). وربما جعل هذا التلطف صانعى السياسة يسيئون الحكم على مدى رغبة الرأى العام الأمريكى فى « إلقاء الحرب وراء ظهورنا ». وجاءت إيماءة قوية عن المشكلات المحلية التى سيواجهها التطبيع مستقبلا، فى يونيو سنة ١٩٧٧، عندما حظر الكونجرس، ردا على الطلب العلنى لفيتنام بدفع « تعويضات » فى اجتماع باريس الأول، سداد أى مدفوعات من هذا القبيل فورا. وعلى النقيض من ذلك، ففى ظل ريجان تم إيلاء اهتمام دقيق بالخطوات المحددة المطلوبة لتحقيق تقدم بشأن تصفية قضية الأسرى والمفقودين، والتى ظهرت فى النهاية باعتبارها « الأولوية العليا » للأمة. وبالمثل، ففى ظل بوش وكلينتون، استمرت القضية تحتل الصدارة والمقدمة. وأكملت إجراءات الكونجرس، فيما عدا بعض الاستثناءات، سياسة الإدارة. وكانت الشهادات، والنتائج، والمواقف العلنة لأعضاء الكونجرس نوى النفوذ والوفود الرسمية، بصفة عامة، مفيدة فى تمهيد الطريق أمام الرئيس ليتخذ مزيدا من الخطوات المتدرجة. وللسبب نفسه، كانت هناك مفارقة محزنة فى رفض فيتنام فى سبتمبر سنة ١٩٩٩ توقيع اتفاقية التجارة الثنائية، والتى اعتبرها الإصلاحيون مفيدة بقدر كبير للاقتصاد الفيتنامى. ومن الواضح أن المفاوضات الفيتناميين، بعد ثلاث سنوات من المساومة العنيفة مع نظرائهم الأمريكين، كانوا قد مضوا إلى أبعد مما يريد المكتب السياسى، وهو الدائرة التى تهم حقا فى فيتنام.

وأخيرا، فإن عملية التطبيع فى ظل بوش وكلينتون لم تكشف فقط عن أهمية تدبر قوة الدفع اللازمة لعملية الارتباط، بل وفرت أيضا تكتيكات ممكنة للقيام بذلك. إن مناورات التعويض والمقابل الصغير مهمة دائما فى المفاوضات الطويلة. وبدلا من مجرد رفض التقدم إلى المرحلة التالية من خريطة الطريق، قرنت الإدارتان تحفظاتهما بصرف المعونة الإنسانية للإبقاء على المسيرة ماضية فى طريقها. وشجعت الإدارتان، كلتاهما، خلق توافق فى الرأى

فى مجتمع الأعمال يحبذ رفع الحظر التجارى على أساس المصلحة الذاتية المستتيرة، أى الحصول على حصة من السوق الفيتنامية فى المستقبل.^(٢٩) وقد وازنت هذه الدائرة المناصرة نفوذ المجموعات المعنية بالأسرى والمفقودين التى اتجهت إلى مقاومة تقديم تنازلات لفيتنام. وفى النهاية، ربما كان الضغط الذى مارسه القطاع الخاص على الكونجرس والإدارة حاسما. وفى نهاية المطاف، ينبغى فهم كل حالة فى سياقها الفريد الخاص. بيد أن الدروس التى توفرها المقارنة بين الجهود المختلفة خلال العقود الماضية لتطبيع العلاقات مع فيتنام، هى دروس قيمة لصانعى السياسة الذين قد يبحثون التطبيع مع بلدان أخرى حاليا.

هوامش

Robert S. McNamara and others, *Argument without End In Search of Answers to the Vietnam Tragedy* (New York: Public Affairs, 1999) ويبحث هذه المسألة من منظور كل من فيتنام وأمريكا.

Henry Kissinger, "The United States and Japan in a Changing World," Japan Society - speech, June 18, 1975, *Department of State Bulletin*, vol. 73 (July 7, 1975), pp. 1-8.

٢- فى سبتمبر ١٩٧٦، كرر آرثر هوبل مساعد وزير الخارجية لشرق آسيا والمحيط الهادئ مجددا أنه فيما يتعلق بفيتنام، لا تزال الولايات المتحدة تتطلع إلى المستقبل، وليس الماضى، لكنه حدد أنه «بالنسبة لنا، فإن أكثر العقبات خطورة فى الماضى فى التطبيع هى رفض هانوى إعطائنا حصرا كاملا بالمفقودين فى العمليات». وفيما يتعلق بتقديم مساعدة للتعويض فيما بعد الحرب إلى فيتنام كجزء من اتفاق كيسنجر- لى دوك ثو، ذكر هوبل بحزم أن هانوى قد انتهكت اتفاقية باريس (١٩٧٣) بصورة جسيمة بحيث لم نعد ملزمين بتقديم المساعدة، وعلى أية حال فقد حظر الكونجرس مثل هذه المساعدة بحكم القانون [بموجب قانون تخصيص المساعدات فى ١٩٧٦]. U.S. Congress, House Committee on International Relations, Special Subcommittee on U.S. Policy in Southeast Asia, *Hearings*, September 1976, p. 6, cited in Frederick Z. Brown, *Second Chance: The United States and Indochina in the 1990s* (New York: Council on Foreign Relations, 1989), pp. 20-21.

Nayan Chanda, *Brother Enemy: The War after the War* (Harcourt Brace Jovanovich, -٤ 1986), p. 146 (interview with Richard Holbrooke).

Cyrus Vance, *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy* (Simon and -٥ Schuster, 1983), p. 450.

٦- انظر Brown, *Second Chance*.

٧- تشمل ولد وود كوك، السناتور مايك مانسفيلد، والنائب جى فى (مونى) مونتجمرى، والسفير تشارلز بوست، ونصيرة حقوق الإنسان ماريان رايت إيدلمان. وكانوا جميعا فيما عدا مونتجمرى ينتقدون تورط أمريكا فى الحرب لحد ما. وقد اجتمعوا برئيس الوزراء فام فان دونج، ووزير الخارجية نجوين ديونتينه، ونائب وزير الخارجية فان هين، نظير هوبلوك فيما بعد فى محادثات التطبيع فى باريس.

–٨ "Text of Message from the President of the United States to the Prime Minister of the Democratic Republic of Vietnam, February 1, 1973," *Congressional Record*, June 22, 1977, p. 20290.

٩- عقب توقيع اتفاقيات باريس مباشرة، بدأ الفيتناميون الشماليون تشييداً حاشداً للطرق وخطوط الأنابيب على امتداد ممر هوشى منه المضى إلى الجنوب إلى منطقة سايجون، والتي يسهل ملاحظتها من الجو وإن حصنها الاتفاق من الهجوم عليها. وفي منطقة دلتا الميكونج، استعادت القوات الشيوعية بملول أواخر ربيع ١٩٧٤ كل الإقليم الذي كانت قد فقدته لحساب حكومة ثيو قبل وقف إطلاق النار. وبدأت الاستعدادات لما تحول إلى الهجوم الأخير من فيتنام الشمالية في صيف ١٩٧٤. وتوجد وثائق كثيرة عن هذه الأنشطة في تقارير قادة جيش فيتنام الشمالية وجبهة التحرير الوطني في الجنوب في تلك الوقت. انظر General Van Tien Dung, *Our Great Spring Victory: An Account of the Liberation of South Vietnam*, trans. John Sprageas Jr. (Monthly Review Press, 1977); General Tran Van Tra, *Vietnam: History of the Bulwark B2 Theatre*, vol. 5, *Concluding the 30- Years' War*, trans. Joint Publications Research Service, Arlington, Va. (Springfield, Va.: National Technical Information Service, 1983); Alan Dawson, *55 Days: The Fall of South Vietnam* (Prentice-Hall, 1977), pp. 22-25.

١٠- *Washington Post*, March 18, 1977, quoted in Chanda, *Brother Enemy*, p. 141.

١١- Office of the White House Press Secretary, *Presidential Commission on Americans Missing and Unaccounted for in Southeast Asia: Report on Trip to Vietnam and Laos*, March 16-20, 1977, p. 11.

١٢- "President Carter's Press Conference, March 24, 1977," *Public Papers of the Presidents: Jimmy Carter*, vol. 1 (Government Printing Office, 1977), p. 501.

١٣- المرجع المذكور، ص ٤٩٩.

١٤- House Select Committee on Missing Persons in Southeast Asia, *Americans Missing in Southeast Asia: Final Report Together with Additional and Separate Views of the Select Committee on Missing Persons in Southeast Asia*, Report 94-1764, 94 Cong. 2 sess. (December 13, 1976), p. 114.

١٥- يستند هذا الحكم إلى ملاحظات المؤلف، يوليو ١٩٧٧- أغسطس ١٩٧٨ كمدير قطري لفيتنام ولاوس وكمبوديا في مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ في وزارة الخارجية في ظل مساعد الوزير هولبروك.

١٦- Amendment (offered by Representative John Ashbrook) to Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Year 1978, Sec. 113, *Congressional Record*, May 4, 1977, p. 13417.

١٧- Amendment (offered by Senator Robert Dole) to Omnibus Multilateral Development Institutions Act, H.R. 5262, Sec. 703, *Congressional Record*, May 19, 1977, p. 15625.

١٨- Vu Hoang, discussions with author, July 12, 1978, as described in Brown, *Second Chance*, chap. 3; Chanda, *Brother Enemy*, chap. 9.

١٩- نسخة طبق الأصل من مؤتمر فان هين الصحفي مذكور في Chanda, *Brother Enemy*, p.270.

٢٠- للاطلاع على تقرير جرىء عن علاقة فانوس وبريجينسكى، انظر Patrick Tyler "The (Ab)normalization of U.S.-Chinese Relations," *Foreign Affairs*, vol. 78 (September-October 1999), pp. 93-122 حيث يتم وصف العداء بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى باعتباره محرجا اعلية شاملة، تعليقات للرئيس السابق كارتر وبريجينسكى على مقال تايلر موجودة في *Foreign Affairs*, vol. 78 (November-December 1999), pp. 164-66.

٢١- يمكن للمرء أن يخمن كيف كان التاريخ سيختلف . إذ كانت هانوى تستطيع الحصول على التطبيع الديبلوماسى بحلول منتصف ١٩٧٧ بشروط أفضل (بما فى ذلك احتمالات تقديم معونة إنسانية) مما بدا أنها تقبله فى خريف ١٩٧٨ . وقيل إنه حتى منع هانوى فرص الباب الموارب والنوايا النهائية تجاه كمبوديا، ومقاربة إدارة كارتر لقضية فيتنام بصورة محددة، أعطى وزنا لا مبرر له لميل نزع هسيانوينج المعادية لفيتنام . ومن ثم ربما يفس المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة حقها . ربما كان التطبيع فى ١٩٧٧ سيساعد على دفع فيتنام فى اتجاه الاعتدال فى الإصلاحات الداخلية والعلاقات الاقتصادية مع الغرب بعيدا عن الكوميون . وربما أمكن تأخير عناء الدب السوفيتى أو تخفيفه على الأقل . وكان سيضعف مبرر الصين للغضب بسبب عدم العرقانء من جانب فيتنام . وربما كانت فيتنام ستميل أكثر إلى حشد الرأى ضد بول بوت فى أوائل ١٩٧٨ ، بدلا من أن تمضى فى الطريق وحدها فى ديسمبر . بيد أنه بعد أغسطس ١٩٧٨ ، كانت فرص التطبيع أقل فى إحداث آثار إيجابية . فعندئذ كانت هانوى قد قررت إبعاد الخمير الحمر من السلطة بالقوة، ولم تكن الصين مستعدة للتنازل رغم عدم موافقتها على أعمال بول بوت العسكرية الاستفزازية ضد فيتنام . وقد تسبب هذا فى تشدد موقف فيتنام وبخمسها أكثر نحو السوفيت . وفى الوقت الذى تظلى فيه ناشئ عن شروط فيتنام المسبقة للتطبيع مع الولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٧٨ ، كان المظنون الاساسيين فى هذه الدراما الإغريقية قد مضوا فى مسارات متعارضة لا يمكن تعميلها . انظر Stephen Morris, *Why Vietnam Invaded Cambodia: Political Culture and the Causes of War* (Stanford University Press, 1999).

٢٢- United Nations, *Agreements on a Comprehensive Political Settlement of the Cambodia Conflict*, DP/ 1180-92077 (UN Department of Public Information, January 1992).

٢٣- انظر text of Final Report of the U.S. Senate Select Committee on POW-MIA Affair- Committee, *Congressional Record*, February 3, 1993, p. S1089.

٢٤- Karl D. Jackson, who served as Bush administration National Security Council senior staff member for Asia, interview by author, October 18, 1999.

٢٥- فى ظل إدارة ريجان، أصبحت العصبة القومية لعائلات الأسرى والمفقودين الأمريكيين فى جنوب شرق آسيا، ذات تأثير بارز فى الكائند السياسية المحلية الأمريكية بشأن قضايا فيتنام . ونسقت العصبة الاتصال بين الإدارة ونحو ٢٤٠٠ أسرة (فى ١٩٨٠) لهم أقارب مفقودين فى جنوب شرق آسيا . أساسا فى فيتنام، أو أماكن كانت تسيطر عليها فيتنام الشمالية أثناء الحرب . وأصبح المدير التنفيذي للعصبة، الذى أقام علاقات وثيقة مع العاملين بوزارة الدفاع ومجلس الأمن القومى، عضوا فى فريق العمل الحكومى الأمريكى الرسمى المكلف بقضايا المفقودين والأسرى، وصحب البعثات الحكومية إلى فيتنام ولاتوس . وإذا اتهمت العصبة إدارتى فورد وكارتر بخيانة عائلات المفقودين والأسرى، فقد استخدمت نفوذها السياسى للتأثير على أعضاء الكونجرس، على نحو ناجح، لدرجة أنه بحلول ١٩٨٨ كان عدد قليل فقط من الأعضاء يعارض علنا الاقتراض اللاهوتى تقريبا بأن هناك أمريكيين ربما مازالوا أسرى فى فيتنام . وقد قل نفوذ العصبة فى ظل إدارة بوش، حيث زاد الضغط الموازن من قبل مجتمع رجال الأعمال . وكان رأى العصبة أنه مهما كان التعاون الذى تبديه هانوى، فإنه لا يبرر إرخاء الحظر . وظهر انقسام حاد بين العصبة ووزارتى الخارجية والتجارة بشأن كيفية

لتعاون مع فيتنام. ومضى المدير التنفيذي للعصبة إلى حد وصف الجنرال جون فيسي رئيس أركان الجيش الأمريكي السابق ومبعوث الرئيس بوش الخاص إلى هانوي بشأن شؤون الأسرى والمفقدين، بأنه خائن. وفي مارس ١٩٩٥، فندت العصبة بيان وإيام بيرى وزير الدفاع بأن فيتنام تتعاون بصورة كاملة، واتهمت وينستون لورد مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ بأن شهادته «خطأ» أمام لجنة التخصيص بمجلس الشيوخ (انظر League News- letter, Concerned Citizens, March 24, 1995) .
يناير ١٩٩٥ .

Susumu Awanohara and Murray Hiebert, "Vietnam New MIA Row Dogs Hanoi," *Far Eastern Economic Review*, April 29, 1993, p. 12.

٢٧- جاء القرار عقب أشهر من المفاوضات المكثفة واقتراح مجلس الشيوخ في ٢٧ يناير للذى وُقِرَ للرئيس نوعاً من الغطاء السياسى. وكانت لغة مجلس الشيوخ مرتبطة بقانون مجلس النواب ٢٢٢٢ والموقع في القانونين بى ال ١٠٢- ٢٢٦ في ٢٠ إبريل ١٩٩٤ .

٢٨- التقرير السياسى للسكرتير العام للحزب الشيوعى الفيتنامى لى دوان المسجل فى *Communist Party of Vietnam, 4th National Congress: Documents* (Hanoi: Foreign Languages Publishing House, 1977), p. 39, cited in Vo Nhan Tri, *Vietnam's Economic Policy since 1975* (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1990), p. 62.

٢٩- لعب مجلس التجارة بين الولايات المتحدة وفيتنام، التابع « للمركز الدولى » ، دوراً كبيراً خلال التسعينيات فى تسويق هذا الجهد وتوعية بيروقراطية الحكومة الفيتنامية بشأن القانون الأمريكى ولوائح التجارة الأمريكية.

ريتشارد هاس
وميجان أو سوليفان

يوضح هذا المجلد أن استراتيجيات الارتباط تستحق مزيداً من الاعتبار كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وفي تناقض مع الاهتمام الكبير الذى كرس لاستخدام القوة العسكرية، والعقوبات الاقتصادية، والمساعى الدبلوماسية، وجمع الاستخبارات، لم يدر سوى الحد الأدنى من المداولات حول استخدام الحوافز كوسيلة للسياسة الخارجية.^(١) ويعكس تجاهل الباحثين للارتباط، مدى الندرة التى استخدم بها صانعو السياسة هذه الاستراتيجية. وهذا الإهمال فى حد ذاته يعكس جزئياً حقيقة أن استراتيجيات الارتباط لم تكن أبداً خياراً سياسياً سهلاً. إن اختيار استراتيجية تسيطر عليها العقوبات وموجهة نحو عزلة نظام متمرد، ستحظى دائماً بشعبية سياسية لدى بعض أقسام السكان، ويمكن دائماً تبريرها باعتبارها اتخاذ موقف أخلاقى سام. وعلى النقيض من ذلك، فإن عبء الدفاع عن سياسة سينتقدوها البعض حتماً باعتبارها «تزلفاً»، أو «غير أخلاقية»، يقع على عاتق صانعى السياسة الذين يدعون إلى الارتباط. ومثلما تبين حالة العراق بجلاء تام، فإن التكاليف السياسية لإخفاق استراتيجية الارتباط قد تكون مرتفعة. وحتى استراتيجيات الارتباط التى لا تشكل فشلاً صارخاً، تصبح موضع نقد كبير. ويمكن الادعاء بأن الانفراج مع الاتحاد السوفيتى، وإن كان مصدر إرباط شامل، قد حقق نجاحاً كبيراً فى ساحة الحد من الأسلحة؛ ومع ذلك، فإن هنرى كيسنجر لا يزال يدافع عن إنجازات هذه السياسة والمبرر الكامل وراءها بعد مضى أكثر من ربع قرن.^(٢)

ومثلما اتضح فى الفصل الذى كتبه روبرت سوتينجر عن الصين، فإن تعبير الارتباط انتهى إلى أن يعنى أشياء كثيرة فى رطانة السياسة الأمريكية. وبالقدر الذى يعتقد به أن الارتباط مرادف للتفاعل، فإن العولة دعمته بتقويض استراتيجيات العزل. بيد أن هذا المجلد يحدد الارتباط بمعنى أكثر تحديداً، ليشمل الاستراتيجيات التى تستخدم عنصراً قوياً من الحوافز لتشكيل سلوك البلدان التى تثير المشكلات. وفى بحث استخدام هذه الاستراتيجيات الموجهة للحوافز، يرمى هذا الكتاب إلى استخلاص دروس أوسع من حالات جرى فيها

السعى لتحقيق تشكيلة من أهداف السياسة الخارجية من خلال استخدام الحوافز. وإننا إذ نفعل ذلك، فإننا لا ندعو بالضرورة إلى استخدام أكبر للارتباط فى السياسة الخارجية، بل نهدف فحسب إلى التشجيع على المراعاة المناسبة لمثل هذه الاستراتيجيات إلى جانب الخيارات الأوضح الخاصة بالقوة العسكرية، والعقوبات، وما إلى ذلك.

ورغم أنه يمكن توقع أن يؤدى النظر الملائم والمتساوى فى استراتيجيات الارتباط إلى استخدامها بصورة أكثر تكرارا، فإننا نسلم بأنه بغض النظر عن مدى ملاسة الارتباط فى أى حالة، ليس هناك أى ضمان بنجاحه. ومما هو لصيق بأى استراتيجية للارتباط، حقيقة أنه فى حين تتوافر للبلد المستهدف القدرة على التعاون وضمان النجاح، فإن الأمر يتضمن أيضا خيار الإجهاض والتوقف والخداع وفشل التنفيذ. ومع ذلك، فإن نجاحات الماضى تشهد بأن الارتباط يمكن أن يحقق أهدافا مهمة حيث تقبل السياسات والاستراتيجيات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العولة إذ تقلل تأثير العقوبات من جانب واحد، تحثنا على النظر فى بدائل ومتمعات مناسبة لنهج السياسة الخارجية الأكثر شيوعا.

وفى عرض النتائج والدروس المستخلصة من الحالات التى تم بحثها، وفى صياغة المبادئ التوجيهية لاستخدام الارتباط مستقبلا، فإن هذه الخاتمة تركز على مسألتين حاسمتين. أولا، هل يمكن تحديد الظروف المناسبة أو الأكثر ملاسة للشروع فى الارتباط ؟ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال توسيع منظور المرء لبحث السياق الأوسع الذى يمكن استغلال الارتباط خلاله. ومثلما أن المفاوضات الناجحة تتطلب عددا من الشروط المسبقة التى تتضمن على نحو تراكمى « نضجا » معيناً فى الوضع، فإن الارتباط يتطلب شروطه الخاصة التى تستدعى استخدام الارتباط وتفضيله على الخيارات الأخرى.^(٦) ثانيا، بمجرد أن تصبح استراتيجية الارتباط قيد التنفيذ، كيف يجب تنفيذها لتعظيم فرص تحقيق الأهداف ؟ إن استراتيجيات الارتباط، على خلاف السياسات التى تهيم عليها العقوبات، والنثى تتطلب عادة فى مختلف الأحوال قليلا من الاهتمام بمجرد تنفيذها، هى جهود «عالية السعرات»، تتطلب رقدا مستمرا وجهودا متواصلة من صانعى السياسة.^(٧)

لماذا يتعين على صانعى السياسة أن ينظروا فى الارتباط ؟

إن التقييم الدقيق للسياق الأوسع الذى ستستخدم فيه الاستراتيجية يمكن أن يحدث الفرق بين الارتباط الناجح والارتباط الفاشل. بيد أنه كما يشير جوهانس رايسنر فى الفصل الذى يدور حول الحوار الحاسم لأوروبا مع إيران، فإن مسألة متى يتعين الارتباط كانت تحدها بقدر كبير الشواغل الاقتصادية المحلية فى أوروبا أو الولايات المتحدة.^(٨) وفى حين أنه من السذاجة وغير العملى تجاهل الدور الذى تلعبه العوامل المحلية فى تحديد متى يتعين استغلال

الارتباط، فإن واضعى السياسة ينبغي لهم أن يضعوا الدروس التالية فى انماهم عند النظر فى خيار الارتباط.

ينبغي إيلاء اعتبار للارتباط مساو لما يحدث مع خيارات السياسة الأخرى.

فى الماضى، وللأسباب التى بحثناها فى هذا الكتاب وفى الصفحات الأولى من هذه الخاتمة، فضل صانعو السياسة التعامل مع النظم « المارقة » أو البلدان الأخرى المثيرة للمشكلات باستخدام تدابير عقابية. بيد أننا نعتقد بقوة أن استخدام الحوافز - أو استراتيجيات الارتباط - أمر ممكن فى إدارة العلاقات ليس فقط مع الحلفاء بل مع الخصوم أيضاً. وينبغي أن تكون أدوات السياسة المختارة والمطبقة هى التى تعتبر أكثر ملائمة فى ضوء التكاليف والمنافع، وكذلك تقييم احتمالات النجاح، ونطاق الخيارات المتاحة. إن حالة كوريا الشمالية توضح بجملة، كيف أن الحوافز يمكن أن تكون أكثر الخيارات رشداً عند النظر فيها إلى جانب خيارات السياسة الأخرى. ومثلما يصف ليون سيجال فى الفصل الخاص بكوريا الشمالية، فإن صانعى السياسة تحولوا إلى الارتباط لأن كلا من العقوبات الاقتصادية والقوة العسكرية كانتا غير جذابتين كما يبدو. وقد شنت أمريكا حملة محمومة لضمان مساندة جيران كوريا الشمالية فرض عقوبات متعددة الأطراف، لكنها لم تحقق سوى نجاح محدود.^(٦) وفى الوقت نفسه، كانت الدوائر العسكرية الأمريكية تشك فى أن القصف بالقنابل، يمكن أن يقضى بنجاح على خطر التطوير النووى المستمر لكوريا الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، كان المدنيون والعسكريون الأمريكيون على حد سواء، يخشون أن يطلق استخدام أى نهج عقابى العنان لهجوم عسكرى تشنه كوريا الشمالية، عبر خط العرض ٣٨. وتلقاء هذه الخلفية، توصلت الولايات المتحدة بنجاح إلى اتفاق يعد بتقديم حوافز اقتصادية وسياسية، مقابل كبح كوريا الشمالية جماعها بشأن القدرة النووية.

**إن الارتباط حتى حينما يبدو أنه طلاقه صائبة، له جدارته كاستراتيجية تنجح
الغرض لاستخدام أنواع أخرى من السياسات على امتداد الطريق.**

إن استراتيجيات الارتباط إذا تمت تجربتها وتبين أنها غير ناجحة، يمكن أن توفر الدعم للعقوبات أو استخدام القوة العسكرية بين البلدان الأخرى، خاصة فى ضوء السمعة الدولية للولايات المتحدة باعتبارها متحيزة لصالح العمل العقابى. وفى ضوء أن العمل متعدد الأطراف يفضل دائماً على العمل من طرف واحد، فإن استراتيجية الارتباط الفاشلة، يمكن أن تظل تمثل نجاحاً رغم ذلك. وتتبدى هذه المفارقة فى أجلى صورها فى حالة العراق. فقد كشف الغزو العراقى للكويت فى أغسطس سنة ١٩٩٠، أن محاولات الولايات المتحدة السابقة للارتباط بصدام حسين قد فشلت بصورة يائسة. إن تنوع واتساع الائتلاف الدولى الذى أقامته أمريكا، والحملة العسكرية الناجحة التى نجمت عنه، معروفان جيداً. ومثلما يوضح

كينيث جوستر، فإن الجهود الأمريكية لحشد هذا الائتلاف سهلتها إلى حد بعيد حقيقة أن الولايات المتحدة اتبعت سياسة سعت إلى التعاون مع العراق طوال سنوات سابقة للغزو.^(٧) وقد حالت هذه السياسة السابقة دون قيام جيران العراق من العرب، الذين كانوا قد حثوا الولايات المتحدة للارتباط بصدام حسين في أواخر الثمانينيات، بتبرير غزو الكويت بأنه رد فعل عراقي للضغط الأمريكي. وبدلاً من ذلك، فإن جهود الارتباط السابقة، أضفت المصدقية على إدارة بوش، مما سمح لها بحشد التأييد فيما وراء حلفائها التقليديين للعقوبات والقوة العسكرية على حد سواء.

أن أفضل المرشحين المحتملين للارتباط المشروط هم عادة البلدان التي يكون فيها اتخاذ القرارات مركزاً بصورة عالية.

إن الشركاء الواعدين في الارتباط يجب ألا يكونوا فقط راغبين في إلزام حكوماتهم بالاضطلاع بعلاقة تعاقدية، بل يجب أيضاً أن يكونوا قائلين على القيام بذلك. وهذا التمييز - في حين أن أهميته قليلة للارتباط مع حلفاء الولايات المتحدة، الذين تتوقع شعوبهم التعاون مع الولايات المتحدة وتؤيد ذلك بصفة عامة - هو تمييز مهم عند التصدي للارتباط مع النظم «المارقة»، أو التي تثير المشكلات، والتي تم بحثها في هذا الكتاب. إن حقيقة أن بعض النظم قد تكون راغبة ولكنها غير قادرة على التعاون مع الغرب، تعني ضمناً أنه في حين لا يوجد أي نظام يخرج بالضرورة عن نطاق الارتباط، فإن أنواعاً معينة من النظم تمثل مرشحين أفضل للارتباط من غيرهم.^(٨) فعلى سبيل المثال، فإن الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، تم التفاوض عليه في ظل حكم كيم ايل سونج، واستمر تنفيذه في ظل حكم ابنه كيم يونج ايل. وبدلاً من عرقلة الجهود المبذولة لوضع استراتيجية للارتباط، فإن الطابع الشمولي الذي لا جدال فيه لكل من هذين النظامين قد سهل المحادثات بين الكوريين الشماليين والأمريكيين، بأن سمح للمفاوضين الأمريكيين بالتركيز على احتياجات وتقضيات حكام ذلك الوقت. وكان هذا التبسيط عاملاً مهماً جعل الارتباط استراتيجية فعالة على نحو واضح من أجل تقليل الخطر النووي في شبه الجزيرة الكورية.^(٩)

وبالمثل، ثبت أنه يمكن الاضطلاع بالارتباط مع النظم الاستبدادية. فبدلاً من أن يكون الوضع القوي للسكرتير العام بريجنيف مصدراً لخيبة الأمل في الانفراج، فقد كان عاملاً رئيسياً في تحقيق إنجازات الانفراج. فبعد أن دعم بريجنيف سلطته، أصبح قادراً على السيطرة على النقد الداخلي والتحديات المحلية للذين واجها سياسته الخارجية التي اختارها. خلاصة القول، أن الوضع القوي للزعيم السوفيتي قضى على كثير من أوجه عدم اليقين اللصيقة بالمفاوضات مع الأنواع الأخرى من النظم: ولو كان نيكسون وكسينجر استطاعا وضع اتفاقية جذابة بالنسبة إلى بريجنيف، لاستطاعا أن يثقا بأن الاتفاقية لن تروح

ضحية للمشاحنات الداخلية خلال تنفيذها على الجانب السوفيتي على الأقل. ونظرا لأن الارتباط بالنظم الاستبدادية يقتضى تركيزا ضيقا على تقصيلات قوى فاعلة قليلة نسبيا، فإن الحوافز السياسية يرجح أن تكون أكثر نفعا. إن حوافز مثل الدخول فى الروابط الدولية وتقديم الاعتراف الدبلوماسي، أو تنظيم لقاءات القمة والزيارات عالية المستوى، أمور جذابة للصفوة الحاكمة الصغيرة، لأنها تدعم الوضع السياسى لمن هم فى السلطة. وهذه الأنواع من الحوافز، بزيادتها لمشروعية الأوتوقراطية الحاكمة، مهمة بالنسبة للنظم الاستبدادية، التى تكون عادة غير آمنة بطبيعتها.

وعلى النقيض من الارتباط مع النظم الشمولية والاستبدادية، فإن الجهود التى بذلها الاتحاد الأوروبى للارتباط بإيران، تعثرت بفعل السياسات المحلية المعقدة للنظام الإيرانى المتقلب والهجين الذى يجمع بين الشيوعية والديمقراطية، وعجز الاتحاد الأوروبى عن أن يفهم كيف أن هذه السياسات الإيرانية الداخلية قد خلقت قيودا على القوى الفاعلة المحلية. وعلى الرغم من أنه يبدو أن سياسة الحوار الحاسم للاتحاد الأوروبى قد تم توقيتها لاستغلال الاتجاهات الإيرانية المعتدلة، فإن النظام السياسى الإيرانى كان قد أصبح بالفعل غارقا فى نزاع سياسى فى الوقت الذى استهلته فيه هذه السياسة فى ديسمبر سنة ١٩٩٢. فلم تحدث صدامات كبيرة بين الأفراد والزمر بحسب، بل ثار جدل شارك فيه الكثيرون حول المسائل الأيديولوجية الأساسية المتعلقة بطبيعة النظام فى إيران.^(١٠) وفى مثل هذا المناخ، فإن أكثر العناصر اعتدالا التى سعت أوروبا للارتباط بها، خاطرت بزوال حظوتها من جراء الاضطلاع بعلاقة تعاقدية مع الغرب. وفى الوقت نفسه، كان لقلة من القوى الفاعلة الإيرانية مجال محلى كاف للمناورة لإبرام صفقات مع أوروبا بشأن حقوق الإنسان، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل. وقد حطمت هذه الديناميات السياسية الداخلية - بالتضافر مع فشل أوروبا فى تقديرها - الآمال الأوروبية غير الواقعية المتعلقة بتشجيع الاعتدال السياسى من خلال الارتباط.

ويتضمن هذا الدرس نتيجتين طبيعيتين مهمتين تستحقان إلقاء الضوء عليهما حتى وإن كانتا واضحتين. فعلى الرغم من أن النظم الاستبدادية، وحتى الشمولية، قد تمثل شركاء أفضل للارتباط بسبب قدرتها على الالتزام بجداول أعمال مثيرة للجدل عادة وتنفيذها، فإن قادتها لا يتسمون عادة بالجاذبية على جبهات كثيرة أخرى. وبالنسبة لصانعى السياسة الذين يحتاجون إلى الترويج لاستراتيجياتهم محليا، فإن التعاون المشروط مع الحكام الديكتاتوريين ومنتهكى حقوق الإنسان له مشكلاته الخاصة. وبالمثل، وكما سلف ذكره، فإن تركيز السلطة الذى يمكن هؤلاء القادة من الوفاء بالالتزامات التى يقدمونها، يتيح لهم أيضا التخلص من الارتباط دون إنذار أو رد فعل عكسى مطى.

البلدان المعرضة للمعاناة الاقتصادية والاستراتيجية الحادة يمكنها ان تكون شريكا جيدا للارتباط

فى الماضى، اعتبرت أوجه الضعف الاقتصادى أو أوجه عدم اليقين الاستراتيجى، دليلا على أن البلد المعنى يمكن عزله بسهولة أو بسرعة؛ وتبع ذلك عادة الأخذ بسياسات تتضمن العقوبات، والضغط الدبلوماسى، أو حتى القوة العسكرية. بيد أنه كما يتبين فى هذا المجلد، فإن أوجه الانكشاف هذه يمكن أيضا تفسيرها باعتبارها توفر نوافذ مهمة للارتباط. ويكشف كل من الإخفاق والنجاح الذى تم بحثه فى هذا الكتاب، أن استغلال مثل هذه الظروف يتطلب فهما تفصيليا ودقيقا للحقائق الداخلية فى البلد المستهدف. فالأمر لا يقتضى فقط أن يلم واضعو السياسة بالتفاصيل والأحداث الاستراتيجية والاقتصادية، بل يقتضى أيضا أن يتوافر لهم - أو لدى دوائر الاستخبارات التى تشير عليهم - تقييم دقيق لما يحفز الأشخاص القائمين على مواقع السلطة.

وقد مكن التقييم الدقيق لأوجه المعاناة الاقتصادية والاستراتيجية، صانعى السياسة الأمريكين من وضع استراتيجيات وإعادة للارتباط مع الخصوم السابقين. فعلى سبيل المثال، فإن كوريا الشمالية وجدت نفسها مع تهاوى المساندة السوفيتية، تصارع فى التصدى لاقتصاد يتزايد تعرضه للخطر. وإذ اعترفت الولايات المتحدة وحلفاؤها بذلك، فقد توصلوا إلى صفقة للتخفيف من الحرمان الاقتصادى الذى تعانیه كوريا الشمالية، والتصدى للنقص فى الطاقة، إذا تخلى البلد عن طموحاته النووية. وبالمثل، فقد قاّم الانهيار السوفيتى القلائل الاستراتيجية والاقتصادية الفيتنامية، وساعد المفاوضين الأمريكين فى التوصل إلى مسار لتطبيع العلاقات مقبول من الطرفين. فخلال إدارة كارتر، قاومت فيتنام التطبيع ما لم يحدث بموجب شروط هانوى المحددة: بيد أنه فى التسعينيات، كان الاستخدام الحكيم للمعونة الأمريكية والحوافز الأخرى، بما فى ذلك رفع العقوبات الاقتصادية، كافيا لدفع هانوى للامتثال لمعظم الشواغل الأمريكية قبل إتمام التطبيع.

وأخيرا، فإن الانفراج مع الاتحاد السوفيتى يبين كيف أن التقييم الدقيق لأوجه معاناة اقتصادية واستراتيجية معينة، هو أمر حاسم أيضا فى إجراء الارتباط بين دول أكثر تساويا. فقد كان الأمريكيون يريدون الحد من الإنفاق العسكرى فى أعقاب حرب فيتنام، واحتواء الحركات الثورية فى العالم النامى على حد سواء، مما جعل الانفراج جذابا بالنسبة للولايات المتحدة. ومع ذلك فقد سلم كيسنجر ونيكسون بأن الحوافز السياسية والاقتصادية التى كانا مستعدين لمنحها بريجنيف مقابل تخفيض الأسلحة وفرض قيود على البحوث الدفاعية، سوف تكون جذابة أيضا لاتحاد سوفيتى يتلطف للحصول على المساعدة التكنولوجية الغربية والاعتراف السياسى الدولى به.

ويستحق الأمر كلمة تحذير. ففي حين أن أوجه المعاناة الاقتصادية تشير إلى فرص هائلة للتأثير على نظم مستهدفة، فإن الحوافز الاقتصادية التي قد يستخدمها صانعو السياسة للارتباط بمثل هذه النظم الضعيفة، يمكن أن تنطوي على بعض العقبات الكبيرة، خاصة إذا توخت أهدافا متعلقة بعدم الانتشار. إن أي حافز اقتصادي يعزز إمدادات النقد الأجنبي للنظم الكريهة، ويمكنه أن يحرر احتياطات أخرى لذلك الغرض فحسب، إن لم يستخدم بصورة مباشرة من أجل سلوك شائن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أنواعا معينة من الحوافز الاقتصادية، مثل المعونة أو تقديم السلع المادية، لها قدرة محدودة على ضمان الامتثال للاتفاقيات أو الاستمرار في السلوك المعتدل. وبالقدر الذي تتضمن به هذه الحوافز تحويلات تتم مرة واحدة، فإنها يمكن أن تشعل دورة من المطالب، حيث يسعى النظام الذي يتم الارتباط به إلى تعظيم « الثمن » المستخلص مقابل التغيرات المطلوبة.

ومع ذلك، فإن حوافز اقتصادية أخرى، مثل تعديل أسعار الرسوم الجمركية أو الاستثمار أو الاتمانات التجارية، ذاتية الاستدامة، بمعنى أنها توفر منافع باقية لكلا الطرفين، طالما كان الرأي السائد هو أن العلاقة مفيدة لكليهما. وبالمثل، فإن تقديم المعونة أو السلع الأخرى ذات القيمة الاقتصادية موزعة عبر فترة طويلة من الزمن، يمكن أيضا أن يوفر دافعا كافيا لاستمرار الامتثال. ويعد التسليم المنتظم لزيت الوقود إلى كوريا الشمالية من سنة ١٩٩٤ وحتى اكتمال مشروع مفاعل المياه الخفيفة في وقت ما من السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، مثلا رائعا لكيفية هيكلة الحافز الاقتصادي لتشجيع الاستمرار في الامتثال لاتفاق ما.^(١١) بيد أن هناك عيبا في هذه الأنواع من الحوافز الاقتصادية، هو أنها يمكن أن تخلق مصالح مكتسبة في البلد الذي يصنع استراتيجية الارتباط.^(١٢) وكما يتبين في حالة الاتحاد الأوروبي وإيران، فإن هذه المصالح المكتسبة يمكن أن تلقى بظلالها على التقويم الموضوعي لاستراتيجية الارتباط ويمكن أن تعقد الجهود المبذولة للتوقف عنها بعد أن يفقد فشلها واضحا.

إن استراتيجية للارتباط تصبح أكثر جدوى عندما يتوافر لها تاييد سياسي محلي أمريكي كاف بين الدوائر المناصرة - أو إمكانية خلق هذا التاييد.

مثلا يوضح الفصل الذي كتبت باولين بيكر عن جنوب أفريقيا بصورة نابضة بالحياة، فإن قدرة استراتيجية ما للارتباط على البقاء، تكون محدودة إن لم تتسق مع مشاعر ومصالح المجموعات المهمة سياسيا من الأمريكيين في الداخل. وخلال الثمانينيات، سعت إدارة ريجان إلى مواصلة سياستها للارتباط بحكومة الرئيس بوت. بيد أن الكونجرس الأمريكي أعرب عن اعتراضات مريرة، وتحدثت المجموعات المدنية المؤثرة هذه الاستراتيجية بصورة متزايدة. وبعد القمع الوحشي للمعتزمين المناوئين للفصل العنصري من قبل حكومة جنوب أفريقيا في سنة ١٩٨٤، بدأ أمريكيون كثيرون ينظرون إلى تشكيلة الارتباط التي يتبعها الرئيس ريجان، وتشيستر كروكر مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية باعتبارها كريهة من الناحية

الأخلاقية. وفي النهاية، كان رد الفعل المحلي هذا - والذي تراسخ في الاقتراع الساحق من قبل الحزبين في الكونجرس الأمريكي بتجاهل اعتراض الرئيس ريجان على « مرسوم مكافحة الفصل العنصري الشامل » في سنة ١٩٨٦ - هو الذي أجبر على إيجاد نوع جديد محدود بدرجة أكبر من استراتيجية الارتباط يتسق بدرجة أكبر مع الشواغل الأخلاقية للأمريكيين. ومن منظور صانعي السياسة، فإن الوضع المثالي سيتوفر إذا وجدت قاعدة محلية جيدة الإعداد تتأصل الارتباط حتى قبل النظر في استراتيجية الارتباط. بيد أنه كما يتبين من الحالتين الفيتنامية والعراقية، فإن مهندسي الارتباط يمكن أن يشكلوا مثل هذه القواعد، إما من خلال وسائل سياسية أو اقتصادية. وفي ظل مناخ مرير ومعاد، تعثرت جهود إدارة كارتر لتطبيع العلاقات مع فيتنام، جزئياً لأنه لم تكن هناك أى دوائر محلية مؤيدة لمساعى كارتر. وعلى النقيض من ذلك، استطاعت إدارة كلينتون بعد ذلك بسنوات، أن تجعل هذه العملية مثمرة، وذلك عن طريق الاستمالة الواسعة لقادة الكونجرس ذوي النفوذ وتأييد دوائر الأعمال الأمريكية، حتى في مواجهة المعارضة المنظمة من مختلف جماعات الضغط المشكلة من المحاربين القدماء. وفي حالة الارتباط مع العراق، استخدم العسل والخل على حد سواء: فقد تم ربط الحوافز الاقتصادية بعقوبات سياسية في محاولة لحفز العراق على تعديل سلوكه. وفي حين أن ذلك ربما لم يكن في قصد مهندسي الارتباط مع صدام حسين، فإن تقديم حكومة الولايات المتحدة ضمانات للانتماء الزراعي للعراق - باستمالة المصالح الزراعية والصناعية الأمريكية التي اعتبرت العراق سوقاً كبيرة واعدة لسلعها - قد خلق دائرة أمريكية واحدة مؤيدة لاستمرار الارتباط بالعراق. (١٣)

إن استنفار المساندة لسياسة الارتباط يكون عادة أمراً جوهرياً، لموازنة الدوائر الموجودة سلفاً والتي تمسك بالفعل بروافع التأثير في النظام السياسي. وكما تبين حالتنا فيتنام والعراق، فإنه يمكن خلق دوائر مؤيدة رئيسية. بيد أن إنشائها يتطلب عادة استثماراً للموارد السياسية وغيرها. وقبل الشروع في استراتيجية للارتباط، التي يمكن حشد دوائر قليلة من أصحاب النفوذ السياسي لصالحها، ينبغي أن تتسائل الإدارة عما إذا كانت تلتزم بحشد تأييد كاف لسياستها بين مجموعات المصالح الأمريكية التي ستكون حاسمة لنجاحها.

ينبغي اعتبار الارتباط أساساً وسيلة لتحقيق أهداف متواضعة، رغم أنه يمكن أن يكون أحياناً أداة لتحقيق أهداف أكثر طموحاً.

إن الأهداف المتواضعة، في مقابل الأهداف الطموحة، هي تلك التي لا يراها النظام مهتداً لبقائه. (١٤) وتصنيف الأهداف بهذه الطريقة يساعد على تفسير سجل النجاح غير المتكافئ للارتباط في السعي لما يبدو أنه أهداف متماثلة. وكما بينا في هذا المجلد، فإن استراتيجية الارتباط الموجهة نحو الحوافز، كانت حاسمة في تقليل خطر الانتشار النووي في شبه الجزيرة

الكورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جدوى الحوافز الإيجابية، في تحقيق أهداف عدم الانتشار، تؤكدما أيضا حالات أخرى تخرج عن نطاق هذا المؤلف. وفي اقتران بالاعتبارات المحلية، فإن التشجيع والحوافز الأمريكية ساعدا الأرجنتين وبيلاروس والبرازيل وكازاخستان وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية والسويد وتايوان وأوكرانيا، على اختيار طريق التخلي عن التسليح النووي.^(١٥) بيد أن استراتيجيات الارتباط، فشلت في الوقت نفسه في الحد من تطوير أسلحة الدمار الشامل في إيران والعراق. وافترضنا، فإنه على خلاف غالبية البلدان التي تخلت عن برامج الأسلحة النووية، اعتقدت إيران والعراق أن قيامهما بتطوير أسلحة غير تقليدية كان أمرا جوهريا لبقائهما. وفي هذه المواقف، ينبغي التصدي للقضايا الأوسع، الخاصة بالأمن الإقليمي؛ ذلك أن أي قدر من الحوافز لن يكون كافيا لإجبار النظم على اتخاذ الإجراءات التي تعتبر في رأيها بمثابة انتحار.

وحيث إن الأساس الضمني لمعظم أشكال الارتباط هو التعاون بين الحكومات، فإنه من المعقول أن يعمل الارتباط على خير وجه في السعي لتحقيق أهداف متواضعة، وأن يتعرض عادة في سعيه وراء أهداف طموحة.^(١٦) إن الصعوبات الكامنة في حث نظام ما على إجراء تغييرات أو تقديم تنازلات يعتبرها مهددة لبقائه، صعوبات واضحة. بيد أن استراتيجيات الارتباط يمكن أن تؤكد أنها حققت بعض الانتصارات في الوصول إلى تعبير ديمقراطي أكبر أو تشجيع حقوق الإنسان، وهي إنجازات تحققت عادة على حساب سيطرة النظام. وفي إطار مجموعة الحالات التي تم بحثها هنا، هناك طائفة من قصص النجاح. فعلى سبيل المثال، أسهم الارتباط الأمريكي مع الصين، في قيام نظام سياسي أكثر اعتدالا مما كان سيصبح عليه الأمر في غياب الارتباط، وإن ظل نظاما قمعيا. وبالمقارنة بإداء العقوبات في تحقيق مثل هذا الهدف الطموح، فإن السجل المشروط للارتباط مثير للإعجاب.

وتبين حالات كل من الاتحاد السوفيتي وجنوب أفريقيا، السبب في نجاح الارتباط في تحقيق أهداف طموحة، إضافة للأهداف المتواضعة. ومثلما أوضح جيمس جولدجير، فإن خطأ حسابيا أساسيا من قبل القادة السوفيت أدى إلى واحد من أعظم نجاحات الانفراج. فقد بالغ بريجنيف في تقدير قدرة نيكسون وكيسنجر على تقديم الحوافز، ويخس قدر التأثير المحتمل للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاقيات هلسنكي. ففي حين وافق القادة السوفيت على «السلة الثالثة» من هذه الاتفاقيات، بغية الحصول على منافع اقتصادية وأمنية قيمتهما السلطان الأخريان، فقد أرسوا الأساس بغير قصد للتحرير السياسي في الداخل وفي الدول التابعة للسوفيت.

وفيما وراء الاعتماد على الحسابات الخاطئة للدولة المستهدفة، فإن نجاح الارتباط في تحقيق أهداف طموحة، يعزى أيضا إلى مرونة الارتباط باعتباره استراتيجية للسياسة الخارجية. فعلى خلاف السياسة التي تستند إلى العقوبات فقط فإن استراتيجيات الارتباط

يمكن أن تستهدف عددا من القوى الفاعلة في مجتمع ما، وأن توفر لكل منها حزمة مختلفة من الحوافز، وبذلك تخلق القوة الدافعة للتغيير من اتجاهات كثيرة. وتتبدى منافع هذا النهج للارتباط متعدد الطبقات في أوضاع صورها في حالة جنوب أفريقيا. ذلك أن الارتباط بجنوب أفريقيا تضمن في مرحلته الثانية، وهي المرحلة الأكثر نجاحا، عقوبات اقتصادية سعت إلى إنزال الضرر بالمصالح الاقتصادية للصفوة، ومن ثم إقناع القيادة بالتفاوض مع خصومها السياسيين. وفي الوقت نفسه، ركز الارتباط تركيزا جديدا على استغلال ودعم عناصر أوسع من مجتمع جنوب أفريقيا، خاصة عناصر المعارضة والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع قانون الاستثمار المأخوذ به على نطاق واسع، وفر للقطاع الخاص دورا نشيطا في إقامة جنوب أفريقيا جديدة. وقد أسهم التأثير المجمع لاستراتيجيات الارتباط المتعددة هذه، والموجه نحو شرائح مختلفة من المجتمع، في تغيير مواقف البيض وتغيير جدول الأعمال السياسي الداخلي في جنوب أفريقيا.

كيف ينبغي تنفيذ استراتيجيات الارتباط ؟

في كل النواحي تماثل معرفة متى يستخدم الارتباط كوسيلة للسياسة، في الأهمية، معرفة كيف ينبغي استخدام الارتباط بمجرد تقريره كوسيلة مختارة. وعندما يواجه صانعو السياسة تحدي إدارة استراتيجية للارتباط، فإنه ينبغي لهم أن ينظروا في الدروس التالية:

إن خريطة الطريق المحددة جيدا عنصر أساسي في الارتباط الناجح.

تحدد خريطة الطريق بدقة كبيرة الشروط التي ينبغي الوفاء بها لكي تتقدم العلاقة وتتولد المنافع التي ستتحقق لكل جانب عندما يعضى قدما للأمام. وفي حين أنه يمكن إعلان محتويات خريطة الطريق على الملأ، فإنه قد يكون من الرشد الإبقاء على خصائص محددة بعيدا عن العلم العام، وذلك في الحالات التي تتسم بحساسية خاصة ناجمة عن النزعة القومية أو نزعة العداء للأمريكيين، حيث قد يعرض نشر مثل هذه الوثيقة النظام لنقد محلي قاس. وبصفة خاصة، فإن حالتين تم بحثهما في هذا المجلد - يتبدى كل منهما في مرحلتين من الارتباط بالولايات المتحدة، واحدة منهما ناجحة، وأحدة غير ناجحة - تدعمان جدوى مثل هذه الاتفاقيات. ومثلما أوضح فريدريك براون، فإنه خلال مساعي تطبيع العلاقات مع فيتنام في ظل إدارة كارتر، تركت العلاقة غامضة بين تقديم المعونة الإنسانية إلى فيتنام، وعملية العد الكامل للأمريكيين الأسرى والمفقودين من قبل فيتنام. ونظرا لأن كل عامل منهما كان العنصر الأساسي في إطلاق التأييد المحلي لعملية التطبيع في كل بلد، فإن القيادة الخاصة بكل بلد منهما لم تكن راغبة في المضي قدما للأمام دون الحصول على ضمانات صريحة من الجانب الآخر.

وجعلت العضلة الناجمة عن مثل هذا الغموض البلدين يفقدان نافذة الفرصة المتاحة لتطبيع علاقاتهما، قبل أن تجهز الاعتبارات السياسية للحرب الباردة هذه الفرصة. بيد أن حجر الأساس في استراتيجية الارتباط الناجحة التي اتبعتها إدارة بوش واستمرت في ظل الرئيس كلينتون، كان يتمثل في خريطة طريق حددت بدقة خطوات التحرك قدما نحو التطبيع. وقد مكنت هذه الخطة التفصيلية كلا الجانبين من الإبقاء على مستوى من قوة الدفع يمكن استمراره ويفضى إلى النجاح في نهاية المطاف. وبالمثل، لم تكن سياسة الارتباط البناء التي استهلها الرئيس ريجان في ولايته الأولى إزاء جنوب أفريقيا، محددة في البدء، حتى فيما يتعلق بأهدافها النهائية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشكل المعدل للارتباط الذي انتهج إزاء جنوب أفريقيا بعد سنة ١٩٨٦، حدد خطوات واضحة يتعين أن تتخذها حكومة جنوب أفريقيا لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. فقد كانت توقعات ومقاصد الولايات المتحدة محددة بوضوح، وكانت الإجراءات المطلوبة - مثل بدء محادثات مع المعارضة - معقولة. ومثلما توضح باولين بيكر، فإن هذا الهيكل للارتباط سهّل التعاون بدلا من أن يجهضه، عندما اضطرت التطورات المحلية والدولية نظام جنوب أفريقيا لإعادة النظر في موقفه.

إن مطالبتنا بخرائط تفصيلية للطريق، لا ترجع فحسب إلى النتيجة الإيجابية التي حققتها هاتان الحالتان بمجرد أن تم فيهما وضع خريطة للطريق؛ فالموكد أن استخدام جدول أعمال محدد بدقة، لم يكن العامل الوحيد الذي اختلف في كل من الواقعتين.^(١٧) كما أن الاعتماد على خرائط الطريق يجعل الأمر رشيدا ثقافيا ونفسيا. إن سياسات الارتباط التي نبحتها هي بطبيعتها استراتيجيات تتبعها الولايات المتحدة إزاء بلدان صعبة المراس، وهي تسعى لتحسين العلاقات أو تدبر المشكلات معها. فلم يكن لأمريكا عادة سجل من التفاعل مع هذه النظم؛ والأسوأ من ذلك أن تاريخها معها كان عدائيا مملوءا بالشكوك والمنازعات. وفي هذه الأوضاع، لا يوجد سوى قليل من الثقة أو لا توجد أى ثقة بين الولايات المتحدة والبلد المستهدف، مما يجعل الارتباط نوعا من المقامرة من قبل الطرفين. إن وضع جداول أعمال تمت معاييرها بصورة حريصة، لا يقلل فقط أوجه عدم اليقين، لكنه يفيد أيضا كسلسلة من تدابير بناء الثقة لتحقيق الاستقرار في علاقة تحيطها الشكوك، وذلك بتحديد الخطوات المتدرجة.

وفي الوقت نفسه، فإن جداول الأعمال الصريحة هذه، تيسر تنفيذ الارتباط بتقليل إمكانية سوء تفسير أعمال البلد الآخر. وتكتسب خرائط الطريق أهمية كبرى، خاصة في البلدان التي تكون فيها القدرات الاستخباراتية الأمريكية محدودة، في تقليل الحاجة إلى تحديد النوايا النهائية للبلد المستهدف. ويستطيع صانعو السياسة، بتحديد الأعمال المقبولة والأعمال غير المقبولة بوضوح، أن يميزوا جيدا متى يكون الخطاب الصخاب العدائى أو السلوك المثير للنسائل دالا على نية الارتباط، أو متى يستهدف مجرد غايات سياسية محلية. وتوضع حالة العراق هذه النقطة بجلاء. فنظرا للمعلومات الاستخباراتية الأمريكية المحدودة عن سلوك

العراق، والحدود الغامضة لارتباط الولايات المتحدة بالعراق، جاهد صانعو السياسة الأمريكية لتفسير سلوك صدام حسين. ولو كانت خريطة للطريق قد استخدمت، لكان من المرجح أن يلقي انتهاك صدام حسين الالتزامات المحددة بموجبها، الضوء على سلوك العراق المثير للمتعاب، ويوضح تزايد النزعة الراديكالية للعراق، قبل غزو العراق للكويت في أغسطس سنة ١٩٩٠. وبدلاً من ذلك، لم يكن لدى صانعي السياسة الأمريكيين سوى بضعة مقاييس قليلة يقيمون بموجبها أعمال صدام حسين، ونزعو إلى تفسيرها على أنها تبرير سياساتهم، ولا تقف منها موقف التحدى.^(١٨) وأخيراً يبين كينيث جوستر أن فشل الارتباط مع العراق، يقدم حجة أخرى تؤيد ضرورة الاتفاق الصريح حول المسار الذي يقضى إلى علاقات أفضل. إن هذه الخرائط بتوضيحها معالم السلوك المقبول، توفر شكلاً من الضمان السياسى لمطابقى الارتباط، بتقليل قدرة النقاد لاحقاً على إساعة تفسير الحسابات السياسية السابقة.

وفى حين أن هناك منافع واضحة كثيرة لخرائط الطرق، فإن استخدامها ينطوى على مسئوليات حقيقية. فاولاً، وكما سلف نكره، يعد إجراء تقييم حريص ومستمر لآى سياسة للارتباط أمراً حاسماً. بيد أن الإطار الذى تمت صياغته بوضوح لا يجعل الرصد مسألة حكيمه فحسب بل مسألة لا غنى عنها، نظراً لأن مصداقية هذا الاتفاق لا تكون جيدة إلا عندما تكون الخطوة الأخيرة فيه جيدة. وإذا اكتشف البلد المستهدف أنه يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية من جدول الأعمال دون الوفاء بالشروط السابقة، أو إذا شك النظام فى أن امتثاله للالتزامات لم يتم التحقق منه، فإن المبرر الذى تستند إليه خريطة الطريق سيتقوض فى معظمه. وفى مثل هذه الظروف، تصبح خريطة الطريق خدعة وليست أداة.

ثانياً، إن توفير خريطة للطريق يجبر الولايات المتحدة على أن تتبع خطوات محددة بقدر ما تلزم البلد المستهدف. إن عواقب تحطيم العلاقات ليس نتيجة لجموح البلد المستهدف وإنما نتيجة للعناد والتصلب الأمريكى، هى عواقب خطيرة. ذلك أن المكاسب المحتملة لجبول الأعمال الذى تحدد تسلسله بصورة حريصة، لن تضيق فقط إذا ما استدعى عدم الامتثال الأمريكى إنهاء الاتفاقية، بل إن أى أمل لوضع سياسة بديلة تحظى بالتأييد المحلى والدولى الكافى على حد سواء، سيتحطم أيضاً من جراء تقاعس الولايات المتحدة عن الوفاء بمسئولياتها السابقة.^(١٩) والعراق بعد حرب الخليج فى سنة ٩٠ - ١٩٩١، مثال ظاهر فى هذا الصدد. والواقع أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، يحدد خريطة توصيلية للطريق، ويوضح صراحة الخطوات التى ينبغى للعراق الاضطلاع بها قبل تخفيف العقوبات. وإلغاء هذه العقوبات قبل الوفاء بالشروط يضعف خريطة الطريق، ويقوض جدوى هذه الأداة فى المستقبل، ليس مع العراق فحسب بل مع بلدان أخرى. بيد أن محاولات استكمال خريطة الطريق هذه بشروط إضافية - تحرك سارية الهدف - أساساً من قبل الولايات المتحدة، تهدد بالمثل مصداقية العملية والسياسة الجارية. وعلى الرغم من أن بلدانا كثيرة لها تأثيرها قد طالبت بتخفيف أو رفع عقوبات الأمم المتحدة على العراق، فإن الولايات المتحدة استطاعت حشد التأييد بين دول كثيرة

بمطالبة العراق بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة الأصلية. بيد أنه عندما تدرج أمريكا صراحة أهدافا أخرى، فلا ينبغي أن تدهش من أن تجد أن حشد التأييد الدولي لمواقفها المتعلقة بالعراق في الأمم المتحدة بات أكثر صعوبة.

ومن الواضح أن خصائص أى خريطة للطريق يجب أن تعكس أوجه عدم الشعور بالآمن والمواقف القائمة في البلدان المعنية. بيد أنه يمكن طرح مبادئ توجيهية عامة. إن خريطة الطريق يجب أن تقسم إلى مراحل يمكن تدبرها والتحقق منها، مع وجود منافع تتحقق لكل طرف عند اكتمال كل قسم منها. والوضع المثالي أن تكون كل خطوة متميزة عن غيرها بأقصى ما يمكن، حتى إذا انهارت العملية، لا تنهار بالضرورة كل المنافع المتحققة لكل طرف؛ وإذا كانت خطوة مفقودة تتطلب حل العملية كلها، فإن هذه الحقيقة يمكن أن تخلق ضغوطا قوية للحفاظ على خريطة الطريق حتى في غياب الامتثال. وينبغي إعداد هذه الجوائز بصورة حريصة، حتى تساعد كل طرف على بناء دائرة محلية مؤيدة للارتباط وهذا أمر مهم بصفة خاصة في ضوء أن تحديد مخطط لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، قد يعرض في حد ذاته بعض النظم لانتقاد محلي. وتستطيع الولايات المتحدة أن تستخلص من البلد المستهدف بعض الخطوات الرمزية بصورة عالية، مثل إلغاء الدعوة لتدمير إسرائيل من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى النقيض من ذلك، قد يطالب البلد المستهدف بتقديم معونة أمريكية، وإلغاء عقوبات معينة، أو وضع ترتيبات لاجتماعات بين رؤساء الدول أو غيرهم من المسؤولين. وحتى عندما يكون هناك فرق كبير في الوزن بين القوى الفاعلة، فإن إحساسا ما بالمساواة يجب أن يحكم الامتيازات الممنوحة في كل مرحلة. إن الاحتمال أكبر لنجاح عملية يسود التصور بأنها عملية تبادلية، وليست أحادية الجانب. وأخيرا، ينبغي إيلاء اعتبار جاد لاستخدام أكثر الحوافز جانبية على امتداد جدول الأعمال. وفي بعض الحالات، يتطلب الأمر حوافز قوية معينة لبدء العملية؛ وفي ظروف أخرى، فإن حجب الجائزة التي يتم السعي للحصول عليها أكثر من غيرها، حتى النهاية يمثل أفضل ضمان للامتثال المخلص.

ينبغي استخدام الحوافز للارتباط بالمجتمع المدني في بلد ما، وبالدوائر العسكرية فيه، حيث يكون ذلك ممكنا.

إن الارتباط بالمجتمع المدني يفوق ممكنا عادة، عندما يتعذر تقديم الحوافز السياسية أو الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، فإنه في بعض الأوقات قد تحبط السياسات المحلية المبهمة في البلد المستهدف، الجهود المبذولة لتحديد من هم في مركز القوة، ومن يستطيع أن يفي بالوعود المقدمة مقابل حوافز معينة. أو قد يتمثل الهدف الغالب في تغيير النظام. وقد تستبعد هذه الأنواع من المواقف الارتباط المشروط، عندما تسعى الولايات المتحدة لإقامة علاقة تعاقدية مع حكومة البلد. بيد أنه قد تتوافر أوقات مثالية للشروع في الارتباط غير المشروط: تقديم الحوافز بدون توقع أى أعمال مقابلة من قبيل الرد المتبادل. وفي حين أنه يمكن من الناحية

النظرية تقديم أى نوع من الحوافز بصورة غير مشروطة، فإن الحوافز أو الدوافع الثقافية للمجتمع المدنى هى التدابير الأكثر ملاءمة، لأنها أقل من غيرها فى احتمال أن تدعم النظم المقلقة.^(٢٠) كما أن مثل هذه الحوافز قد تكون هى الخيار الأكثر ملاءمة، عندما تواجه حكومة الولايات المتحدة جماعات ضغط محلية عنيدة ومتشعبة يعزل نظم معينة. وفى هذه الحالات، لا يرجع أن تعترض حتى أكثر الجماعات المحلية تشدداً، على التدابير الموجهة نحو تخفيف الصعوبات المادية والعزلة الثقافية للسكان بصفة عامة فى البلد المستهدف.

إن تقديم الحوافز الاقتصادية للقطاع الخاص يمكن أن يكون أسلوباً فعالاً للارتباط غير المشروط، خاصة عندما يكون الاقتصاد فى الدولة المستهدفة غير خاضع لسيطرة الحكومة. وفى المناخ الاقتصادى الأكثر انفتاحاً، قد تتحقق بعض منافع التعامل الاقتصادى للنظام أو للصنف السياسى التى تسانده؛ ومع ذلك ففى كل الاحتمالات، تصبح بعض القوى الاقتصادية الفاعلة التى تزدهر بفعل المبادلات التى تغدو ممكنة بموجب الارتباط الاقتصادى، هى القوة الدافعة للتغيير والحليف الطبيعى فى بعض القضايا الغربية. وبالقدر الذى يبنى به الارتباط الاقتصادى القطاع الخاص والقوى الفاعلة غير الحكومية الأخرى فى البلد المستهدف، يرجع أن يوسع قاعدة التأييد للارتباط بأمريكا بصفة خاصة، ولتعزيز القواعد الدولية بصفة أعم. ولا شك أن الارتباط الأمريكى بالصين قد أدى إلى ازدهار جيوب متعاطفة، إن لم يكن مع المثل الأمريكية فى حد ذاتها، فعلى الأقل مع التجارة والأسواق الاقتصادية المفتوحة والإبقاء على علاقات طيبة لتأمينهما.

وهناك آلية غير مرتبدة نسبياً، وإن كانت وأعدة، للارتباط غير المشروط الفعال، هى استخدام قوانين الاستثمار. فقد وفر واحد من هذه القوانين، وهو مبادئ سوليفان - بتوفيرها مبادئ توجيهية للشركات التى تواصل العمل فى جنوب أفريقيا، ومع ذلك تحاول أن تشجع ممارسات التوظيف العادلة والارتقاء بالقوة العاملة غير البيضاء - تطمينات بأن الارتباط الاقتصادى المحدود يتسق مع المصالح الأمريكية طويلة الأجل. ويبين نجاح مبادئ سوليفان - وكذلك إنجاز مبادئ ماكبرايد، التى توفر معايير للاستثمار فى شمالى أيرلندا - أن قوانين الاستثمار يمكن أن تتسق مع تحفيز النمو الاقتصادى، فى حين تشجع فى الوقت نفسه التفاعل وعدم التمييز فى المجتمعات المقسمة بصورة حادة من الناحية العرقية والعنصرية أو الدينية. وبهذه الطريقة، يرجع أن تصبح قوانين الاستثمار قابلة للتطبيق على نطاق واسع على كثير من مواقف ما بعد النزاع، ربما فى الشرق الأوسط وكذلك اليوسنة، واحتمالاً كوسوفو. وتوضح الاتفاقيات مثل مبادئ أركوس التى تحكم الاستثمار فى كوسا، أن قوانين الاستثمار قد تلعب دوراً مفيداً فى تشجيع حقوق الإنسان وحقوق العمل فى ظل الأنظمة القمعية.^(٢١) وفى ضوء مثل هذه الإمكانيات، فإن صياغة قوانين الاستثمار - والحملات اللاحقة لضمان الالتزام الدولى بها - قد تكون ملاءمة فى تشكيل العلاقات الاقتصادية مع ميانمار، متى وعندما يعاد النظر فى العقوبات الأمريكية أحادية الجانب الحالية والمفروضة على الاستثمار. وقد يكون من

الحكمة، أن تناصر دوائر الأعمال الأمريكية، والتي تنهم عادة بأنها تعارض سياسات فرض العقوبات الحالية على أسس تجارية فحسب، الاستخدام الأكبر لقوانين الاستثمار. وستبين هذه المناصرة للكثيرين أن هذه المصالح التجارية لا تسعى إلى مجرد جمع النقود، وإنما لها مصلحة أوسع في تشجيع المثل الأمريكية في الخارج.

والقيد الوحيد على نطاق وتطور الارتباط غير المشروط هو مدى اتساع دائرة المتعاونين المتاحين في المجتمع المدني أو في القطاع الخاص. ومما لا جدال فيه أن العولة - من خلال الانفجار الذي تحققه في القوى الفاعلة الاقتصادية العاملة على المستوى الدولي - قد جعلت تحقيق العزل الاقتصادي لبلد ما أمرا أكثر صعوبة. ومع ذلك، فمن حسن الحظ أن نفس تكاثر القوى الفاعلة الذي يجعل العزل الاقتصادي أكثر إثارة للمشكلات، يطرح حشدا من الشركاء المحتملين للارتباط غير المشروط مع القوى الفاعلة غير الحكومية. إن وجودهم، وأهميتهم المتزايدة دوما في المجتمع وفي الاقتصاد في معظم البلدان، يوسع الخيارات المتاحة لصانعي السياسة.

ومثلما أوضحت السياسة الأمريكية الأخيرة تجاه كوبا، فإن مثل هذه الاستراتيجية قد تسبب نكسات خطيرة قصيرة الأجل. فقيام كاسترو بقمع المجتمع المدني الكوبي بعد فترة قصيرة من إعلان الحكومة الأمريكية تدابير للوصول إلى القوى الفاعلة غير الحكومية في كوبا، لم يكن على وجه التأكيد مصادفة. بيد أنه عندما يكون تغيير النظام هو الهدف الأخير، فإن الارتباط بمثل هذه الكيانات يصبح له مغزاه في الأجل الطويل. ومثلما توضح نقابة العمال البولندية، «تضامن»، والتي تحولت إلى حزب سياسي، فإن مجموعات المعارضة والنظم التالية الناجمة عنها، ترجع بجنورها إلى المنظمات المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من صالح الولايات المتحدة أن تبقى على اتصال بأقسام من المجتمع ترحب بالاتصال بالغرب؛ إذ أن عزل نظام ما من خلال التدابير الاقتصادية والسياسية لا يقتضى عزل السكان. إن مثل هذه الروابط يمكن أن تقلل من قدرة النظام المتمرّد على تشجيع المشاعر المناهضة للغرب، وتوفر نافذة مهمة إلى التطورات الداخلية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت القوى الفاعلة المدنية بالفعل أنها عناصر مهمة في مساعدة الهيئات الدولية على رصد امتثال البلد للمعاهدات والاتفاقات الدولية، خاصة في مجال عدم الانتشار.

وقد تبدو هذه الدعوة لتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص، متعارضة مع قولنا السابق بأن أفضل المرشحين المحتملين للارتباط المشروط هم الذين يتركز اتخاذ القرارات بين أيديهم؛ إذ من المفترض أن إقامة مجتمع نابض بالحياة وقطاع خاص منتعش تؤدي إلى توزيع السلطة داخل المجتمع. بيد أنه نظرا لأن كل توصية تركز على أفق زمني جد مختلف، فإن احتمال أن يتعارض الجهدان في أهدافهما، قليل جدا في الواقع. إن التسليم بأن الارتباط قد يعمل على خير وجه مع النظم الاستبدادية، أمر مهم لصانعي السياسة الذين يبحثون الشروع في استراتيجية للارتباط المشروط فوراً أو في الأجل القصير. وعلى النقيض من ذلك، فإن تأييد

وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص بموجب سياسة الارتباط غير المشروط، من المرجح فقط أن يفرض النظام الاستبدادي في الأجل الطويل. وإذا لم يحقق الارتباط المشروط بنظام ما النتائج المرجوة في الوقت الذي يحقق فيه الارتباط غير المشروط ثمارا، فإنه ينبغي أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لأن تبتعد بدرجة أكبر في جهود الارتباط التي تقوم بها، في مقابل أن يكون لديها شريك أكثر ديمقراطية وأكثر تكاملا مع العالم من الناحية الاقتصادية.

وأخيرا، فإن الأشكال المحدودة من الارتباط العسكري مفيدة على الدوام تقريبا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، سواء كانت هذه الأهداف متواضعة أو طموحة. وبصفة خاصة في مجتمعات مثل باكستان، حيث المؤسسة العسكرية مؤسسة أساسية في الحياة السياسية واليومية، فإن تعظيم الاتصال بالقوات المسلحة، أمر له جدواه. وحتى لو كان لنقل الأسلحة أو التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج مردود عكسي، فإن برامج مثل « التدريب للتوعية بالمعايير العسكرية الدولية » تعادل الاستثمار السليم، ولا ينبغي أبدا إلغاؤها كعقوبة. فهي لا تمكن الولايات المتحدة من التأثير على سلوك المؤسسة العسكرية حاليا فحسب، بل تسمح أيضا لأمريكا بإقامة اتصالات مع القادة العسكريين الذين قد يصبحون شخصيات سياسية مهمة في مسيرة حياتهم.

لكي تحقق الحوافز المقدمة في استراتيجيات الارتباط أقصى فاعلية، فإن الأمر يقتضى دوما أن تصطحب بجزاءات لها مصداقيتها.

في بعض الحالات سوف تتضمن الجزاءات فرض عقوبات جديدة أو استخدام القوة العسكرية، إذا رفض البلد المستهدف الحوافز واستمر في سلوكه المستهجن. وفي رأي كثيرين، فإن الأداتين كليهما كانتا مهمتين في حالة كوريا الشمالية. ورغم أن ليون سيجال يفترض في هذا المجلد أن الحوافز التي قدمت لكوريا الشمالية كانت كافية في حد ذاتها لدفع كيم إيل سونج لتوقيع الإطار المتفق عليه، فإننا نعتقد أن الأجدر بالتصديق أن التهديد بفرض العقوبات واستخدام القوة العسكرية كانا عاملين مهمين في قرار بيونج يانج في النهاية بالإنعان للاتفاق. وفي حين يعتقد سيجال أن الشمال كان يسعى للتعاون مع الولايات المتحدة، فإننا نحاج بأن كوريا الشمالية قد تم إغراؤها والضغط عليها لدفعها للتعاون.

وبالمثل، فإنه كما تبين بوضوح بالغ في الحالات الأخرى، فإن الارتباط لا يكون فعالا إلا عندما يكون هناك البديل، وهو عدم الارتباط، على أن يكون بديلا له مصداقيته. فعلى سبيل المثال، تعثرت سياسة الاتحاد الأوروبي للحوار الحاسم مع إيران لأنها لم تتضمن فعليا أي «عصى». وبدلا من أن تدعم العلاقات الاقتصادية الموسعة بين أوروبا وإيران قوة التأثير التي كان في مقدور الاتحاد الأوروبي أن يستخدمها بالاقتران بالحوافز لتغيير السلوك الإيراني، فقد قوضت سياسة الحوار الحاسم. لقد كانت إيران، وهي مصدر مهم للطاقة يلبي الاحتياجات الأوروبية، وسوق للسلع الأوروبية، واثقة بأن أوروبا لن تقطع الروابط الاقتصادية

المتبادلة بغض النظر عن السلوك الإيراني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن الغرض الكامن وراء سياسة الحوار الحاسم كان هو الإبقاء على الاتصال بإيران - على الأقل جزئياً، إن لم يكن أساساً، لأسباب اقتصادية - تؤكد هذا الانطباع. ونتيجة لذلك، فإن رغبة أوروبا في تسوية منازعات مثل تلك الخاصة بالفتوى المتعلقة بسلامان رشدي، افتقرت إلى الطابع الملح في عيون الإيرانيين. إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ليس مرادفاً لقوة التأثير والنفوذ؛ ولا يقل أهمية عن التمتع بنفوذ وتأثير اقتصادي، اعتقاد طرف بأن الطرف الآخر مستعد للتخلي عن هذا التأثير بغية تحقيق أهداف أوسع مدى.^(٣٢)

وبالإضافة إلى الحاجة إلى أن تقتزن الحوافز بالعقوبات، فإن الحالات المطروحة في هذا المجلد توحى ببعض الدروس الأربعة بشأن الجمع بين العسل والخل. ففي حالات كثيرة، تم تقديم الحوافز من قبل الفرع التنفيذي، في حين هدّد الكونجرس الأمريكي بفرض العقوبات. وكما تبين حالة جنوب أفريقيا، فإن هذا الجمع يمكن أن يكون فعالاً. بيد أنه، هل كانت استراتيجية الارتباط البناء مع جنوب أفريقيا، ستغدو أكثر فاعلية لو كانت عناصر الثواب والعقاب للسياسة قد حدها نفس الفرع من الحكومة؟ من المؤكد أنه لو كان الرئيس ريجان قد قدم سياسة تضمنت الحوافز والعقوبات على حد سواء، لتناقصت بصورة كبيرة الخلافات المحلية التي تطورت في أمريكا بشأن سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، كان تفسير جنوب أفريقيا للسياسة الأمريكية سيتضمن عدداً أقل من الحسابات، وكانت الرسالة التي ستبعث بها الولايات المتحدة لجنوب أفريقيا ستغدو أوضح. وكما تم بحثه في القسم السابق، فإن وضوح الأهداف، وكذلك وضوح العواقب يسهمان دائماً في جعل استراتيجية الارتباط أكثر فاعلية.

التنفيذ الفعال لاستراتيجيات الارتباط يتطلب تنسيقاً كثيفاً مع الحلفاء.

هناك توافق متتام في الرأي على أن العقوبات، عندما تستخدم من جانب واحد، نادراً ما تكون فعالة.^(٣٣) والمؤكد أن محاولات أمريكا للضغط على إيران من الناحية الاقتصادية قد تقوضت من جراء النهج الأوروبي الأكثر ميلاً إلى الاسترضاء. فبدلاً من ممارسة ضغط ضخم على إيران، أثارت العقوبات الأمريكية - خاصة العقوبات الثانوية التي نص عليها مرسوم العقوبات لإيران وليبيا - احتكاكات بين أوروبا والولايات المتحدة، وبين الفرعين التشريعي والتنفيذي في أمريكا. وكان التسليم بهذه الحاجة إلى التنسيق مع الحلفاء الأساسيين في تنفيذ سياسة قسرية، مسؤلاً إلى حد كبير عن قرار أمريكا بالتخلي عن استراتيجية العقوبات، وبدرجة أقل الاستراتيجية العسكرية في التعامل مع الانتشار النووي في كوريا الشمالية.

وهناك نتيجة مترتبة على تقديم الحوافز: وهي أن استراتيجيات الارتباط التي تغفل المناخ الدولي الذي توضع فيه، من المرجح أن تفشل هي أيضاً. ومثلما أن الحظر الأمريكي على مبيعات بلد ما من النفط لن يكون فعالاً في فرض التغيير عندما تشتري أوروبا البراميل التي

تخلت أمريكا عن شرائها.^(٧٤) فإن الحوافز تصبح أقل قدرة على التملق عندما تقدم مكافئات مماثلة لها من أماكن أخرى بصورة غير مشروطة. فعلى سبيل المثال، لو كانت الصين مستعدة لمنح نفط الوقود لكوريا الشمالية أو يبيع لها بسعر مدعم، أو مساعدة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على بناء مصادر إضافية للطاقة، لكان وزن الحزمة المقدمة بموجب الإطار المتفق عليه قد قل كثيرا.

ولا مراء في أن التنسيق المحكم مع الحلفاء، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات، يمكن أن ييسر التنفيذ السهل لاستراتيجيات الارتباط. بيد أن أوجه التشابه مع استراتيجيات العقوبات ليست كاملة. فنظرا لأن الحوافز تتفق مع قوى السوق التي تدعم الروابط بين البلدان ولا تعرقها، فإن الحوافز يمكن أن تظل مؤثرة عندما تقدمها الولايات المتحدة وحدها. والواقع، كما تبين حالة جنوب أفريقيا، فإن حافزا ما يمكن أن يكون في أوج قوته في بعض الأحيان عندما تكون أمريكا هي الوحيدة التي تقدمه. وخلال السنوات الأولى من سياسة الارتباط البناء التي اتبعتها إدارة ريجان تجاه جنوب أفريقيا، كان الاستعداد لإضفاء الشرعية على النظام في بريتوريا من خلال التعامل معه، من أقوى الحوافز المتاحة للولايات المتحدة. وقد كان هذا الاعتراف مهما بصورة خاصة بالنسبة لحكومة جنوب أفريقيا، لأن معظم الدول الأوروبية والإفريقية كانت في ذلك الوقت تسعى لعزل بريتوريا سياسيا.

كلما زاد تعقد العلاقة التي ينبغي تدبرها، قل الدور الذي يلعبه الربط.

من ناحية المفهوم، يجب أن تماثل استراتيجية الارتباط الكاملة تلك التي استهدفها كيسنجر ونيكسون في صياغة الانفراج مع الاتحاد السوفيتي. وفيها يتم إقناع البلد المستهدف بأن يضافى الاعتدال على سلوكه في تشكيلة متنوعة من المجالات، ليس فقط لأن الحوافز المقدمة في كل منها تحثه على ذلك، ولكن أيضا لأن المجموعة الكاملة من الحوافز تدعم بعضها البعض. والوضع المثالي، هو أن أمريكا تستطيع أن تعظم قوة تأثيرها وأن تدفع العلاقة بأسرها إلى الأمام، بربط التقدم في إحدى الجبهات بالتقدم في الجبهات الأخرى. بيد أن هذه الخطة الكبرى لم تحقق سوى نجاح متواضع مع الاتحاد السوفيتي، في حين فشلت محاولات وضع هذه الاستراتيجية مع الصين. فلماذا ؟

أولا، إن الدرس الجماعي الذي تقدمه الحالات التي تم بحثها في هذا المجلد، هو أن الربط لا يكون فعالا إلا عندما تكون الولايات المتحدة راغبة في الاحتفاظ بالعلاقة الثنائية بأسرها رهينة هاجس واحد غالب فحسب. فعلى سبيل المثال، استطاعت الولايات المتحدة أن تكفل التزام كوريا الشمالية بإنهاء برنامجها النووي، لأن أمريكا كانت بصفة خاصة قادرة على تحديد الانتشار النووي باعتباره مجالا له أهمية رئيسية بالنسبة لها. كما أن استعداد أمريكا لاستبعاد احتمال تحسين العلاقات في أي مجال آخر في غياب التقدم في المجال النووي

جعل الربط فعالاً. وعلى النقيض من ذلك، أسفرت جهود الولايات المتحدة للربط بين تقديم وضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية إلى الصين وبين تحسين حقوق الإنسان فيها، عن معارك داخلية مريرة، وتراجع يدعو للحرع من قبل الرئيس كلينتون عن أحد وعوده الأساسية في أثناء الحملة الانتخابية. وفي حين كان التهديد بإنهاء الوضع التجارى الخاص بالصين تهديدا خطيرا بالفعل، فإن الحسابات الصينية القائلة بأن الولايات المتحدة غير مستعدة لنفس مجموع العلاقة الأمريكية الصينية لحساب حقوق الإنسان، ثبت أنها صحيحة.^(٢٥)

وتوحى التجريبتان الصينية والسوفيتية، بأن استراتيجيات الربط لا تلائم بصفة خاصة إدارة علاقات معقدة مع دول عالمية مهمة. ففي هذه المواقف، والتي يستحيل فيها عادة تحديد هاجس غالب واحد، قد يكون الحفاظ على جداول أعمال أو خرائط للطرق متعددة وغير مترابطة، أسلوبا أكثر ملاءمة لإدارة العلاقات متعددة الأوجه. ويتسق مثل هذا النهج مع حقائق عالم ما بعد الحرب الباردة، الذى تهتم فيه السياسة الخارجية الأمريكية بدعم طائفة من الأهداف عبر تشكيلة واسعة من الميادين. وبهذه الطريقة، فإن قضايا التجارة، والمقرطة، وعدم الانتشار، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، وحقوق الملكية الفكرية، وكثير من الهواجس الأخرى يمكن السعى لمعالجتها بصورة مترادفة.

إن الميزة الأساسية لاستخدام خرائط الطرق المتعددة واضحة وغالبة : أنها تتيح تحقيق التقدم فى بعض جوانب علاقة معقدة، حتى وإن عرقلت العوائق والصدوع الخطيرة التقدم على جبهات أخرى. ويستحيل من الناحية الواقعية، الفصل تماما بين كل مجال عن الآخر، رغم أن قوة الدفع المكتسبة فى أحد المجالات ستكون مفيدة للعلاقة الشاملة، مثلما أن الركود فى مجال آخر سيكون ضارا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع، والحفاظ على، خرائط الطريق المتعددة، يضيق بصورة حتمية نطاق الحوافز التى يمكن استخدامها لحفز التقدم فى كل مجال. بيد أن هذا القيد يجب ألا يكون مثبطا بدرجة كبيرة، جزئيا لأن الحوافز لا تشكل سوى عنصر واحد من عناصر إدارة كل جزء من العلاقة الشاملة، مع استخدام العقوبات وربما القوة العسكرية ككمال للحوافز.

ونظرا لأن استخدام جداول أعمال متعددة يعنى أنه لا يمكن استخدام سوى عدد قليل من الحوافز فى كل ساحة، فإن صانعى السياسة يجب أن يجاهدوا لتقديم حوافز ترتبط على نحو وثيق بالمجال الذى يشغلهم. فعلى سبيل المثال، يجب استخدام الحوافز الاقتصادية، كلما أمكن، لتشكيل السلوك فى الشئون الاقتصادية، مثل التجارة. ونحن ندعو هذا الشكل من الربط الضيق، الرابطة بين الهدف والوسيلة، أو القرابة، ونعتبره ذا أهمية كبرى فى وضع جداول الأعمال المتعددة والحفاظ عليها. والرابطة بين الهدف والوسيلة، أو القرابة، ليست مهمة فقط من حيث توسيع دائرة الحوافز على مجالات القضايا المختلفة، ولكن هناك أيضا أسباب جيدة للاعتقاد بأن الحوافز التى ترتبط بصورة مباشرة بمجال الاهتمام هى تلك التى يرجح أن تشكل أساس السياسة الناجحة.^(٢٦) فقولاً، إن الرابطة بين الهدف والوسيلة تسهل

المفاوضات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الارتباط. وفي محاولة التأثير على مجموعة من القوى الفاعلة السياسية للقيام بإجراءات محددة، يرجح أن يحصل صانعو السياسة الأمريكيون على رد الفعل المطلوب، عندما يستخدمون وسائل ضغط تؤثر على هؤلاء الأفراد بصورة مباشرة. ثانيا، إن اعتماد استراتيجية تقي بمعيار الرابطة بين الهدف والوسيلة، القرابة، أمر يسهل الدفاع عنه في الداخل، نظرا لأن العلاقة بين الإجراءات المتخذة والآثار المطلوبة، تتطلب تبريرا أقل. وأخيرا، ومثلما تسهل الرابطة بين الهدف والوسيلة، القرابة، الجهود المبذولة للحفاظ على جداول أعمال متعددة، فإنها جزء حاسم من الحد من الآثار الفيزيائية السلبية عندما تحدث النكسات في أحد مجالات العلاقة الشاملة. ورغم أننا نعترف بأن الالتزام برابطة الهدف والوسيلة يسفر عن خسارة معينة في قوة التأثير في كل ظرف محدد، فإننا نعتقد إجمالا، أن منافع القيام بذلك في علاقة معقدة تفوق التكاليف.

يتطلب الارتباط أن يتفق صانعو السياسة قديرا من الجهد في مجال السياسة المحلية الأمريكية، مساويا على الأقل لما يبذلونه في العمل مع البلد المستهدف.

إن استراتيجيات الارتباط تفشل عادة ليس لمجرد الخلافات بين الولايات المتحدة والبلد الذي ترتبط به، وإنما أيضا لأن الاعتبارات السياسية المحلية الأمريكية تفسد الاستراتيجية أو تجعل الدفاع عنها متعذرا. إن الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، هو أفضل مثال على هذا. فقد أسس كيسنجر ونيكسون استراتيجية الارتباط به بصورة حريصة، وبمقتضاها كان يتعين تقديم حوافز اقتصادية وسياسية للاتحاد السوفيتي في مقابل كبح جماح سلوكه على الساحة الاستراتيجية. وقد شجعت هذه المفاضلة بريجنيف، على التفاوض وتوقيع اتفاقيات مهمة للحد من الأسلحة مع الولايات المتحدة. وعلى وجه التأكيد، فإن بعض الاتفاقات ومؤتمرات القمة التي تم فيها توقيع هذه الاتفاقات، زادت المكانة السياسية للاتحاد السوفيتي، وهو ما كان يرغب فيه بشدة. بيد أن قدرة كيسنجر على مواصلة سياسة الانفراج، دمرها عجز إدارة نيكسون عن تقديم التنازلات التجارية التي تعهدت بها. فقد وعد كيسنجر ونيكسون، الاتحاد السوفيتي بوضع الدولة الأولى بالرعاية في المجال التجاري، مقابل تعاونه في ساحات عالمية أخرى، لكنهما فشلا في إقناع الكونجرس الأمريكي بأهمية هذه الصفقة. ونتيجة لذلك، أصدر الكونجرس بقيادة السناتور هنري جاكسون، «تعديل جاكسون - فانيك»، والذي على النقيض من وعود كيسنجر لبريجنيف، ربط وضع الدولة الأولى بالرعاية بالسلوك الداخلي للنظام السوفيتي. وقد قيد هذا التحرك يدَي كيسنجر، وساعد على تقويض استراتيجية الانفراج.

وفي بيان مدى قوة الدوائر المحلية (في هذه الحالة، أولئك الذين كانوا يضغطون من أجل الهجرة اليهودية من البلدان الشيوعية) ونوابها، يكشف مصير الانفراج عن كيف يمكن إجهاض استراتيجيات الارتباط من جراء المنازعات بين الفرعين التشريعي والتنفيذي من

الحكومة. وتكشف الحالة الأمريكية السوفيتية عن تحد آخر لمن يدعون للارتباط في المجتمعات الديمقراطية. فمثلاً أوضح جيمس جولدجير، فإنه لبناء تأييد محلي للانفراج الأمريكي السوفيتي لدى رأى عام كان يشعر بالتشكك، اضطرت إدارة نيكسون إلى الإفراج في الترويج للسياسة. فمن خلال الدفاع عن المنافع السلمية للارتباط بالاتحاد السوفيتي، عزز كيسنجر ونيكسون توقعات غير واقعية بين الشعب الأمريكي. وعندما استمر السوفيت في التدخل في العالم النامي وقاموا بخفض الأسلحة في بعض المناطق تهاوى الدعم المحلي للطريق الذي كان يخطه كيسنجر مع الاتحاد السوفيتي، مما جعل الانفراج يترنح.

وعلى الرغم من أن المساندة القوية من الرأى العام المحلي ستكون لها قيمتها على الدوام بالنسبة لمن يطبقون استراتيجية للارتباط فإن تأييد الكونجرس ونواب الدوائر الأساسية ورجال الأعمال، حاسم لنجاح الارتباط. وفي حين أن الرأى العام الأمريكي بصفة عامة قد ينظر نظرة مواتية لاستخدام الحوافز في السياسة الخارجية، فإن الميل العام إلى الارتباط ليس بديلاً لتعاون صانعي القوانين والمنظمات الراغبة في، والقادرة على، تكريس قدر كبير من الموارد السياسية والمالية للتأثير على مسار السياسة.

إن ضمان التأييد للارتباط بين تلك القوى الفاعلة الحاسمة في المجتمعات الديمقراطية مثل الولايات المتحدة يتطلب تنسيقاً كثيفاً بين مختلف فروع الحكومة. ومثلما توضح حالة كوريا الشمالية بجلاء، فإن استراتيجيات الارتباط كثيراً ما تتعثر من جراء جهود الفرع التنفيذي لمنع مشاركة الكونجرس، ومحاولات الكونجرس إجهاد مساعي الفرع التنفيذي. ومن منظور الفرع التنفيذي، فإن قوة الإطار المتفق عليه الموقع مع كوريا الشمالية، كانت تتمثل في أنه لم يكن معاهدة. وفي حين أن هذا الجانب الفني أعفى الاتفاقية من ضرورة مصادقة مجلس الشيوخ عليها، فإن الكونجرس أكد نفوذه في مرحلة لاحقة من العملية من خلال عزوفه عن تمويل الالتزامات التي قدمت بموجب الاتفاق. وفي حين لم يعترض الكونجرس في البدء طريق تنفيذ الإطار، فقد وضع قيوداً وشروطاً على تقديم الوقود لكوريا الشمالية مقابل التخلي عن طموحاتها النووية.

ولعدة أسباب، ينبغي أن يتولى الفرع التنفيذي زمام القيادة في تطبيق استراتيجيات الارتباط. ذلك أن صياغة المبرر الكامل وراء استراتيجية للسياسة الخارجية المختارة لا يتم التعامل معه على خير وجه بواسطة الرئيس وكبار معاونيه فحسب، بل من الواضح أيضاً أن الفرع التنفيذي في وضع فريد للتفاوض مع البلدان الأجنبية وزعمائها. بيد أنه بدلاً من اعتبار الكونجرس عائقاً أمام التنفيذ الميسر للارتباط، فإن الأمر يقتضى من الرئيس ومستشاريه أن يعتبروا الكونجرس شريكاً آخر في مشاور متعدد الأوجه. والوضع المثالي، هو أن تتجاوز هذه الجهود مجرد إبلاغ الكونجرس عن حالة العلاقات مع المرشحين للارتباط، لتشمل تعيين وفود مشتركة بين الفرع التنفيذي والكونجرس، وكذلك إرسال بعثات مشتركة لتقصي الحقائق. وفي مقابل مثل هذه المساعي، ينبغي أن يعترف الكونجرس بأن الفرع التنفيذي في حاجة لعدد

من حرية التصرف للتفاوض مع البلدان المستهدفة، في ظل توقع معقول بأنه يمكن أن يقدم الحوافز المطلوبة.

ويستطيع الكونجرس أيضا أن يسهل جهود الرئيس للاضطلاع بالارتباط بنفس الطريقة التي يعالج بها عملية فرض العقوبات على البلدان. ومتلما كان الحال مع فيتنام، فإن تخفيف العقوبات تدريجيا، يمكن تقديمه كحافز قوى للتعاون، ويمكن أن يشكل جزءا من أى خريطة طريق لإقامة علاقات أفضل بين الولايات المتحدة والبلد المعنى. ويتطلب استخدام رفع العقوبات كحافز فعال، أن تتوافر للرئيس القدرة والسلطة على أن يأمر بإلغائها عندما تستدعي ذلك عملية الارتباط، وأن يحتفظ الفرع التنفيذي بالقدرة على رفع العقوبات عن طريق أمر تنفيذي، بالنسبة للعقوبات التي يفرضها الرئيس نفسه. بيد أنه بالنسبة للعقوبات التي يفرضها الكونجرس مباشرة من خلال التشريع الذي يسنه، ينبغي أن يزود الكونجرس الرئيس بالحق في التنازل عنها مما يمكنه من رفع العقوبات أو تعليقها. ومن المفهوم أن تقديم الكونجرس لمثل هذا الحق في التنازل إلى الرئيس، قضية خلافية. ومع ذلك، فعلى الرغم من القول بأن التأثير الرادع للعقوبات يكون أكبر عندما لا يكون هناك حق في التنازل، فإن الرئيس في حاجة إلى المرونة التي يمنحها له ذلك الحق، عندما يتفاوض هو أو مساعده على استراتيجيات الارتباط. ولا يتطلب الأمر أن يزود الكونجرس الرئيس بحق تنازل غير مشروط، ولكن يمكنه أن يحدد الظروف التي يمكن في ظلها استخدام ذلك الحق. (كما يستطيع الكونجرس أن يمنح نفسه القدرة على إبطال حق الرئيس في التنازل من خلال اقتراح يتم بنسبة الثلثين في كل مجلس). إن إبراج مثل هذه المواصفات في تشريعات العقوبات سيكون مفيدا، جزئيا في أنه يمكن أن يزود الفرع التنفيذي بغطاء محلي عندما يستخدم حق التنازل في أوضاع حساسة. وربما كان الأمر الأكثر أهمية حتى من ذلك، هو أن مثل هذه اللغة المحددة سوف تعين بوضوح الطريق إلى رد الاعتبار لأي بلد يخضع للعقوبات الأمريكية، وهو شيء مفتقد اليوم على نحو يدعو للأسى.

إن التنسيق الماهر بين الفرعين التشريعي والتنفيذي، يمكن أن يزيد قوة التأثير لصالح الارتباط الناجح. وتوضع عملية التطبيع الناجحة مع فيتنام في ظل الرئيسين بوش وكلينتون، كيف أن الكونجرس يمكنه، عندما يتعاون مع الفرع التنفيذي، أن يكون شريكا أساسيا في إعداد القاعدة السياسية المحلية للارتباط، خاصة عندما تقارن ذلك بجهود إدارة كارتر ولاكثر من مرة فإن الرأي السائد لدى دوائر محلية قوية مثل « الرابطة الأمريكية »، قد عرقل مؤقتا تقدم إدارة كلينتون للإمام مع فيتنام. وفي أكثر من مناسبة، كانت مناصرة أعضاء مجلس الشيوخ ذوي النفوذ - أو شهادة وفود الكونجرس التي زارت فيتنام - هي التي وفرت للرئيس كلينتون الغطاء السياسي المحلي اللازم للمضي قدما في التطبيع.

المرشحون للارتباط مستقبلا

إن فائدة هذه الحالات والدروس المستخلصة منها، تتجاوز مجرد أهميتها التاريخية. ففي ضوء خيبة الأمل التي أفرزتها الاستراتيجيات التي تسيطر عليها العقوبات، من زاوية كل من النتائج غير المرضية والتكاليف المرتفعة على نحو غير متوقع، فإن مبرر إعادة النظر في السياسات الخارجية الأمريكية تجاه البلدان التي تمثل مشكلات طويلة الأجل، مبرر قوى. إن استراتيجيات الارتباط الموجهة نحو الحوافز تمثل بديلا ممكنا للسياسات التي تطبقها الولايات المتحدة حاليا تجاه النظم الصعبة، مثل كوريا وإيران وليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تطبق بالفعل سياسات الارتباط مع الصين وكوريا الشمالية، فإن هذه الاستراتيجيات الجارية تستدعي إعادة التقييم. ومن الممكن تماما، أن مهندسي ومنفذى الارتباط مع هذين البلدين في شمال شرق آسيا يستطيعون استجلاء رؤى متبصرة بشأن العضلات التي تواجههم، بالنظر في الدروس المستخلصة فيما سبق. وعلى الرغم من أننا لا ننظر في احتمالات الارتباط مجددا بالعراق بتفصيل هنا، فإننا لا نقدم أى ادعاءات بأن العراق ينبغي عدم إدراجه بين أكثر الدول إثارة للمشكلات في علاقات أمريكا مع الدول الأخرى. والواقع أن الارتباط واضح في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي تقدم للعراق جوائز محددة في مقابل الالتزام. بيد أن صدام حسين - برفضه قرارات الأمم المتحدة التي ترسم خريطة للطريق لإقامة علاقات أفضل بين بلده وبين جيرانه والغرب - رفض إمكانية قيام أى عملية للارتباط متبادلة بين الطرفين.

الصين

عند النظر إلى الفشل في إدارة العلاقات مع الصين وفق استراتيجية الربط في ضوء النتائج المستخلصة في هذا المجلد، فإنه لا يبدو أمرا يدعو إلى الاستغراب فحسب، بل إن مجرد محاولة ذلك تبدو حماقة تقريبا. والآن، وبالنسبة للمستقبل المنظور، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين ستكون متعددة الأوجه، شاملة طائفة من الشواغل الجادة في مجالات كثيرة. وبعض هذه الشواغل سيكون متواضعا، والبعض الآخر سيتعلق بأهداف أكثر طموحا. وإن يكون لأى منها أسبقية على غيرها بما يمكن صانعى السياسة الأمريكيين أو يجعلهم يرغبون، بأى قدر من المصادقية، فى الإبقاء على مجموع العلاقة الأمريكية الصينية رهينة له. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أهمية الصين المتنامية ستكفل عدم تمكن أمريكا من إملاء شروط علاقاتها بالصين.

وفى الوقت نفسه، ورغم الإسقاطات التي تدعو للانزعاج، فإن الصين والولايات المتحدة ليستا متكافئتين من زاوية القوة الاستراتيجية والعسكرية أو الاقتصادية؛ فأمريكا تحتفظ بافضليات كبيرة، ينبغي لها أن تستخدمها، ليس للتلاعب بالصين، وإنما من أجل تشكيل

اتجاه العلاقات الصينية الأمريكية فى العقود القادمة. وسيتطلب ذلك التخلي عن العبارات الجوفاء والمضللة مثل الشراكات الاستراتيجية، والارتباط البناء، لصالح جدول أعمال محدد وموضوع ببنية، أو جداول أعمال تتسم بهذا. إن تعقد العلاقة بين الولايات المتحدة والصين لا يمكن تدبره بصورة واقعية إلا بخراطى طرق عديدة ومتزامنة.

وهناك مبرر قوى لمعالجة تعقد الشواغل الأمريكية فرادى - سواء كانت بشأن تايوان، التجارة، كوريا، حقوق الإنسان، عدم الانتشار، التعاون فى المنظمات الدولية، المقرطة، أو حقوق الملكية الفكرية. ويغض النظر عما يحدث فى أحد المجالات، ينبغى الترحيب بالتقدم الذى يحدث فى مجال آخر؛ ذلك أن استمالة الصين الناجحة إلى نظام شامل لعدم الانتشار، وتطوير نظام سليم للحد من الصادرات الصينية مزبوجة الاستعمال، سيشكل إنجازا هاما، حتى إذا حدث تلقاء خلفية من تدهور إنفاذ حقوق الملكية الفكرية أو تزايد الاحتكاك بشأن قضايا الدفاع بالقدائف. وبالمثل، فإن الضغط الصينى على كوريا الشمالية للتقليل من عسكريتها امر حاسم، منفصل عن التقدم المتحقق فى قبول الصين فى منظمة التجارة العالمية. كما أن هذه الاستراتيجية متعددة الأبعاد، تدع مجالا للولايات المتحدة للقيام ببعض الاستثناءات لبعض أنواع السلوك الصينى - على سبيل المثال، بتشجيع قرار للأمم المتحدة يشجب ممارسات الصين فى مجال حقوق الإنسان، مثلما تم من فترة قريبة ترجع إلى إبريل عام ٢٠٠٠ - بدون الإبقاء على العلاقة كلها أسيرة لتلك القضية. وفى وضع خراطى الطرق المتعددة هذه، يتعين على صانعى السياسة أن ينظروا فى مدى وثاقة الصلة بين الحوافز والقضايا ذات الأهمية. ومثلما ناقشنا من قبل، فإن الحوافز الاقتصادية - باجتماعها للقوى الفاعلة الصينية ذات النفوذ فى المجال الاقتصادى - يرجح أن تشكل سلوك الصين فى الشؤون الاقتصادية.

كوبا

على الرغم من أن الهدف النهائى للولايات المتحدة - الانتقال السلمى إلى كوبا ديمقراطية متجهة نحو السوق - لم يتغير، فإن السياق الذى يمكن فيه تحقيق هذا الهدف قد تغير بصورة كبيرة. فعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات صارمة على كوبا فى ١٩٦٢، كانت كوبا تمثل تهديدا للولايات المتحدة كموقع متقدم للشيوعية فى نصف الكرة الغربى، ومُصدّر متحمس للثورة إلى جيرانه. بيد أنه بعد مرور نحو أربعين عاما، وفى أعقاب الحرب الباردة، تضاعلت أهمية كوبا، وانهارت بصورة كلية تقريبا قدرتها على الترويج للسياسات الراديكالية بين جيرانها الأخذين بالديمقراطية. ويمكن القول بأن التهديد الأكبر الذى تطرحه كوبا بالنسبة للولايات المتحدة حاليا يتمثل فى موجة من اللاجئيين المثيرين للقلق والمعوزين. والمفارقة أن الحظر فاقم هذا الوضع ولم يخفف منه. ولم ينهر جزء كبير من مبرر عزل كوبا فحسب، بل إن

سياسة الولايات المتحدة تجاه هذا البلد - ويصفه خاصة فرض عقوبات ثانوية - قد أثارت توترات مع حلفاء أمريكا الأوروبيين الذين يفوقون كويا أهمية. وأخيراً، فإن سياسة أمريكا تجاه كويا، والتي تسيطر عليها العقوبات، تتطلب إعادة التقييم، لأنها تحرف الرسالة التي ترسلها الولايات المتحدة إلى الانظمة « المارقة » التي يحتمل أن تأخذ بالاعتدال في أماكن أخرى. ولا تزال كويا على قائمة الإرهاب (وهي مجموعة من الدول حددتها الولايات المتحدة باعتبارها دولا راعية للإرهاب)، حتى في ظل عدم وجود أعمال إرهابية ترعاها كويا لسنوات كثيرة. ويوضح هذا التناقض للدول الأخرى التي تضمها قائمة الإرهاب، أن تخليها عن الإرهاب لن يحررها بالضرورة من هذا الوصف ويعفيها من كثير من العقوبات المترتبة عليه.

ورغم الأسباب القوية الكثيرة التي تدعو إلى إعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة تجاه كويا، فقد حالت عقوبات مروعة دون إجراء إعادة النظر في السياسة هذه التي تشدد الحاجة إليها. والأمر الأكثر أهمية، أن أقساما من الجالية الأمريكية من أصل كويي، قد عارضت بشدة أي تغيير في السياسة يضيف المشروعية على كاسترو، أو يؤدي إلى إطالة أجل حكمه. وبالإضافة إلى المشاعر الجارفة بشأن عزل كاسترو، فإن أقساما من السكان الأمريكيين من أصل كويي كانوا منظمين جيدا، ولهم تأثيرهم السياسي، خاصة في ضوء قوتهم المتمركزة في مجال التصويت في الولايات المحورية مثل فلوريدا ونيوجيرسي. بيد أن تعاقب الأجيال قد فتح الإمكانيات أمام المعتدلين لكي يسوخوا هذه الجالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العدد المتنامي من المزارعين الأمريكيين ورجال الأعمال الذين يعربون عن اهتمامهم بالقيام بمشروعات أعمال في كويا، والدعوة الأخيرة التي وجهتها «غرفة التجارة الأمريكية» إلى زيادة التجارة مع كويا، تدل على وجود دائرة أمريكية محلية مؤثرة واحدة على الأقل تحبذ الارتباط بكويا.

ولا مراء في أن تعقد الموقف قد أسهم في استمرار الوضع القائم. بيد أنه حتى في هذا المناخ المتغير سريعا، تشير المبادرات الماضية إلى أن الارتباط السياسي المشروط مع النظام الكويي، لا يزال غير محتمل الحوث. وقد أفضت المشاورات بين المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين، والتي جرت خلال ١٩٩٥ والشهور الأولى من ١٩٩٦، إلى وضع نهج أقل اتساما بالمواجهة للتعامل مع كويا. (٣٧) وفي اجتماع عقد في فبراير ١٩٩٦، قدم ممثل أوروبي إلى كاسترو طائفة من الحوافز السياسية والاقتصادية، مقابل تعهد كاسترو بالسماح ببعض التحرير الاقتصادي والسياسي. وبدلا من أن يرحب كاسترو بهذا الاقتراح، فقد رفضه. وبعد ذلك بوقت قصير، صعدت السلطات الكوبية قمعها للمنشقين الكوبيين؛ وبعد ذلك بأقل من أسبوعين، أسقطت القوات الجوية الكوبية طائرتين مرخصتين للولايات المتحدة. ولا يتمثل مغزى هذه الأعمال في مجرد أنها ترفض بصورة محمومة الجهود الأمريكية لصياغة سياسة كوبية أكثر ميلا للمصالحة؛ بل إنها توضح أيضا للكثيرين رغبة كاسترو في إجهاد التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإطالة أمد العداء الأمريكي الكويي، وليس التخفيف

منه. بل إنه في وقت أحدث، شرعت كندا في تنفيذ سياسة خاصة بها للارتباط السياسي بكاسترو، وكانت نتائجها بالمثل مخيبة للآمال.^(٢٨) وتومئ هاتان الواقعتان معا، إلى أنه في حين أن سلطة كاسترو المدعومة ستمكنه بسهولة من أن يلتزم بخريطة للطريق تؤدي إلى علاقات أفضل مع الولايات المتحدة، فإن كاسترو نفسه لا يعد شريكا راغبا في عملية للارتباط يعتبرها تهديدا لاستمرار حكمه.

ويتعين على الولايات المتحدة، أن تتبّع في نفس الوقت شكلين للارتباط بكوبا. أولا، ينبغي لها مواصلة السعي للحصول على استعداد كاسترو للارتباط في علاقة مشروطة، وتحديد مسار يقضي إلى علاقات أكثر مديعة للرضا. ينبغي للولايات المتحدة أن تحاول أن تبدأ حوارا مع كاسترو، تقدم فيه منافع معقولة إليه مقابل إجراء تغييرات معقولة. وبدلا من التشدد في الرغبات الأمريكية في تغيير النظام، أو إجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة في كوبا، يتعين على صانعي السياسة الأمريكيين أن يجعلوا سياستهم تركز على أهداف أكثر تواضعا؛ فكلما زاد طموح المطالب، قل احتمال دخول كاسترو في عملية الارتباط. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم إطلاق سراح السجناء السياسيين وإضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية، في مقابل رفع عناصر منتقاة من الحظر. ويغض النظر عن رد فعل كاسترو على مثل هذا النهج، فإن منافع ستتحقق للولايات المتحدة. فلو قبل كاسترو هذا الحوار، لشجعت السياسة الأمريكية تحريرا سياسيا له مغزاه في الجزيرة؛ ولو رفض كاسترو هذه المحاولات في الارتباط المشروط، فإن أمريكا ستخفف توتراتها مع حلفائها الأوروبيين، ببيان أنها كانت راغبة في الأخذ بخط أكثر مرونة تجاه كوبا.

ثانيا، وفي حين أنه يمكن السعي إلى تحقيق ارتباط مشروط أيا كان نوعه في ظل كاسترو، فإن الارتباط غير المشروط يمكن الاضطلاع به وتوسيعه. ومما يستحق الإشادة به، ما حدث مؤخرا من تخفيف قيود معينة بامل بناء علاقات بين الولايات المتحدة وكوبا على المستوى المدني.^(٢٩) وستؤدي الوصلات الجوية الإضافية وتحرير قيود السفر التي تم الاضطلاع بها بالفعل، إلى زيادة تأثير كوبا بالولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن مثل هذه التغييرات قد تتطلب موافقة كاسترو، فإنها حوافز غير مشروطة، بمعنى أنها لا تقدم في محاولة لتغيير جوانب محددة من سلوك النظام في الأجل القصير. وبدلا من ذلك، فإن القصد من هذه الجهود هو المساعدة في تغيير الصورة السلبية لأمريكا التي يتبناها كثيرون من الشباب الكوبيين، واستمالة أقسام من المجتمع الكوبي تتطلع للخارج. وستكون هاتان المجموعتان مؤثرتين في تحديد مستويات التعاون مستقبلا بين الولايات المتحدة وكوبا بمجرد رحيل كاسترو. ويغض النظر عن ميول كاسترو، فإنه يتعين تحقيق مزيد من التوسع في هذه المحاولات الأمريكية القائمة فعلا للارتباط بالمجتمع المدني الكوبي، وذلك بتخفيف كل قيود السفر، وهو تحرك سيشجع المزيد من الاتصال بين الناس والمنظمات والمؤسسات المدنية مثل الكنيسة الكاثوليكية.

وبالإضافة إلى هذه التدابير المدنية، ينبغي للولايات المتحدة أن توسع نطاق الارتباط غير المشروط مع كوبا في المسائل الاقتصادية، لعدة أسباب مهمة. ويصفه خاصة، فإنه نظرا لأن لأمريكا هواجس جادة قليلة بشأن سلوك كوبا في الخارج، فليس هناك ما يدعو للقلق من أن يوجب النقد الأجنبي الذي سيعود على كوبا من خلال الارتباط الاقتصادي أنشطة خطيرة. والواقع أن الحجم الكبير من التحويلات الذي يعبر مضائق فلوريدا إلى كوبا، قد جعل أمريكا بالفعل ثاني أكبر مصدر لرأس المال الخارجي لكوبا. وفي ظل هذا الوضع، فإن الارتباط الاقتصادي المحدود، يعد استراتيجية قليلة المخاطر ويمكن أن تدعم تدريجيا التغييرات الداخلية، مع استفادة الكوبيين من الفرص الاقتصادية الجديدة المتاحة مع أمريكا. وقد صرحت إدارة كلينتون بالفعل بزيادة مستويات التحويلات المسموح بها، ووسعت التجارة مع الكيانات غير الحكومية. بيد أن هذه التغييرات لم تمض في طريقها إلى الحد الكافي. وينبغي ألا يكون هناك سقف على حجم التحويلات التي يمكن للأسر الكوبية الحصول عليها من الأقارب الذين يعيشون في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى لو قاوم كاسترو الارتباط المشروط الذي يمكن ربطه بالتخفيف التدريجي للخطر، فإنه يتعين على صانعي السياسة الأمريكيين أن يبحثوا عن الطرق التي يمكن أن تحل بها قوانين الاستثمار محل عناصر الخطر. وينبغي تقصى إمكانية استخدام قوانين الاستثمار التي تسمح بالتجارة الأمريكية مع، والاستثمار في، الكيانات الكوبية التي تفي بشروط محددة فيما يتعلق بهيكل الملكية وحقوق العمال^(٣٠). وفي ظل ندرة مشروعات الأعمال المملوكة للقطاع الخاص في كوبا حاليا، فإن الآثار الفورية لمثل هذه القوانين في تعزيز التجارة والاستثمار ربما ستكون في حدها الأدنى. بيد أن استخدام قوانين الاستثمار، محل القيود الأكثر شمولا، سيوفر دعما سيكولوجيا مباشرا، وكذلك حوافز ملموسة، لنمو القطاع الخاص الذي يجاهد من أجل الازدهار في كوبا.

إيران

قبل إجراء الانتخابات البرلمانية في إيران في فبراير ٢٠٠٠، كان مفهوم الشروع في استراتيجية للارتباط المشروط مع إيران، يبدو سائجا وغير مقنع بالتأكيد. ولا مراء في أن الصعوبات الاقتصادية الشديدة التي واجهتها إيران نتيجة لديونها الكبيرة وتقلب أسعار النفط خلال معظم العقد الماضي، تجعل الحوافز الاقتصادية الأمريكية المحتملة قوية بصورة خاصة. بيد أنه في حين أن المعاناة الاقتصادية الإيرانية ربما أشارت إلى أن اللحظة مناسبة للارتباط المشروط، فإن معظم العوامل الأخرى كانت تشير إلى توقي الحذر.

ويصفه خاصة، فإن الوضع السياسي المحلي المتقلب - مع صراعات القوى الداخلية التي تفجرت إلى أعمال عنف في شوارع إيران في صيف ١٩٩٩ - يمكن وراء الصعوبات التي

يتعين على مهندسى الارتباط أن يواجهوها عند وضع استراتيجية ناجحة. ولم تذكر المظاهرات التى تشجب سياسة أمريكا صانعى السياسة بأن زمرا معينة ستعارض إقامة اتصالات وثيقة مع الولايات المتحدة فحسب، بل أشارت أيضا وبصورة قوية إلى أن مثل هذه العلاقة ستكون نقطة انفجار سياسية، وربما نقطة ضعف محتملة للمتطلعين إلى الارتباط.^(٣١) خلاصة القول إنه على الرغم من أن الرئيس خاتمی ربما كان راغبا فى إبرام صفقة مع الغرب، فإنه ليست هناك دلائل كثيرة تشير إلى أنه يتمتع بالقوة الكافية لضمان تنفيذها. وفى الوقت نفسه، فإن تقارير المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، كشفت عن استمرار الدعم المالى الإيرانى لمجموعات مثل « حزب الله » و « حماس » التى تعارض السلام فى الشرق الأوسط.^(٣٢) وكانت هذه المساندة نذير شؤم بالنسبة للارتباط المشروط مع إيران، بأن بينت أن المسئولين عن الأمن والشئون الخارجية يتمسكون باتجاه متشدد، وبأن دعمت المعارضة المحلية الأمريكية للارتباط بإيران.

ومع ذلك، فإن النجاح الساحق للمرشحين المعتدلين نسبيا فى انتخابات عام ٢٠٠٠ البرلمانية، قد غير المشهد السياسى فى إيران. ورغم أن الحملة والناخبين ركزوا أساسا على الشئون الداخلية، فإن تعليقات بعض السياسيين القيايين أشارت إلى استعداد للنظر فى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. والأمر الأكثر أهمية، هو أن الوجه الجديد للبرلمان الإيرانى قد دعم قاعدة قوة الرئيس خاتمی فى صراعه طويل الأمد مع العناصر المحافظة بدرجة أكبر فى المجتمع الإيرانى وفى النظام نفسه. ورغم أن هذه التطورات بعيدة عن أن تضمن قيام حوار ناجح بين واشنطن وطهران، فإنها توفر مبررا أقوى لبحث إمكانية الارتباط المشروط مع إيران.

وفى هذا السياق، كانت الخطوات التى اتخذتها إدارة كلينتون فى مارس ٢٠٠٠ لتخفيف العداء بين الولايات المتحدة وإيران، محل ترحيب بالغ. ويعد تخفيف العقوبات على الواردات الأمريكية من السجاد والفسق والكافيار الإيرانى - وهى أهم الصادرات غير النفطية لإيران - بالمساعدة على تلبية حاجة إيران الاقتصادية الملحة الحالية لتأمين النقد الأجنبى.^(٣٣) كما أن اعتراف مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية بتدخل الولايات المتحدة فى الشئون المحلية الإيرانية فى الماضى يمكن أن يخفف سخط الإيرانيين.^(٣٤) وتشير هذه الأعمال، مقترنة بالالتزام الأمريكى المتجدد بحل قضية المطالبات المعلقة بين البلدين، إلى جدية الولايات المتحدة فى تغيير علاقتها مع إيران - بالكثير مما فعل رفع القيود السابقة على المبيعات الزراعية الأمريكية لإيران.^(٣٥)

بيد أن هذه الخطوات لا تخلو من المخاطر. نلك أن الإيرانيين الراغبين فى علاقة أكثر ودا مع الغرب، لم ينتصروا على نظرائهم الأكثر اتساما بالطابع المحافظ والمتكفنين على الداخل. والواقع أن المتشددین لا يزالون يسيطرون على جهاز الأمن القومى، حيث تشكل قراراته أكبر هواجس الولايات المتحدة. وبعبءا عن السياسة الإيرانية، فإن هذه الإيماءات من المرجح أن

تكثف الجدل المحتدم بالفعل في الولايات المتحدة بشأن الإبقاء على عقوبات صارمة على إيران. وسيسعد دوائر الأعمال والمصالح التجارية المتطلعة للمشاركة في إيران، تخفيف العقوبات على الاستيراد. إن الاعتراف الضمني - وإن كان غير مقصود - بأن الجهود من جانب واحد لحرمان الدول التي تساند الإرهاب من النقد الأجنبي غير مجدية إلى حد كبير، والتخفيف المحدود للقيود على الواردات من إيران، سيشجع شركات الطاقة الأمريكية على المطالبة برفع العقوبات على النفط بموجب نفس المنطق. وبالمثل، فإن استئناف الإقراض من قبل المؤسسات المالية الدولية لإيران، سيشعل على نحو أكبر منافسة عالمية على جلب التكنولوجيا والخدمات ورأس المال الخاص إلى إيران، مما يؤدي إلى احتدام الإحساس النسبي بالحرمان الذي يشعر به كثير من الشركات الأمريكية.^(٣٦) وفي المقابل، فإنه إن لم تلق هذه الإجراءات الأمريكية الرامية للمصالحة رد فعل إيراني موات، فإن قلق الأمريكيين من الارتباط بإيران سيعلو صخبه من أجل العودة إلى سياسة أكثر اتجاها لعدم الأخذ بالحلول الوسط. ومن المرجح أن تعرقل هذه الضغوط من كلا الجانبين قدرة الرئيس الأمريكي على التصرف.

ويغض النظر عن رد فعل إيران إزاء المبادرات الأمريكية، فإن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تسعى للحفاظ على قوة الدفع التي ستكون حاسمة لتحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية، إن لم يكن عاجلا، ففي وقت ما من المستقبل. ينبغي للولايات المتحدة أن تمشي إلى ما وراء خطاب الوزارة وألبرايت ومسئولي وزارة الخارجية الآخرين التي تعرض فيها الولايات المتحدة وضع خريطة طريق للتعاون مع إيران، إلى اقتراح الخصائص المحددة لخريطة الطريق هذه كما تراها الولايات المتحدة.^(٣٧) وينبغي أن تبدأ خريطة الطريق هذه بخطوات متواضعة جدا. والأرجح أن تقتصر الاتصالات الأمريكية الإيرانية في المراحل الأولى على المبعوثين غير الحكوميين والوكالات غير الحكومية. ولا تتم الاجتماعات بين الحكومتين إلا في مرحلة لاحقة من العملية. ويشمل كثير من المراحل الأولية تدابير لبناء الثقة، مثل المبادلات بين دوائر الأعمال وبعضها البعض، والزيارات التي يقوم بها إلى إيران أفراد ذوو مكانة عالية فيما وراء دائرة خبراء سياسة الشرق الأوسط والخبراء الأكاديميين. وفي مرحلة لاحقة فحسب من خريطة الطريق، يتم وضع جداول الأعمال للمضي قدما في مجالات ذات أهمية كبرى للولايات المتحدة: الإرهاب، برنامج الأسلحة الإيرانية، والسلام في المنطقة. وبغية تشجيع الاعتدال في موقف إيران في هذه المجالات الثلاثة، ينبغي أن تحدد الولايات المتحدة مراحل التخفيف التدريجي للعقوبات التي يمكن لإيران أن تتوقعها. إن التحركات المحسوبة تجاه الرفع الكامل للعقوبات الأمريكية، قد تتضمن دعم الولايات المتحدة للمؤسسات المالية الدولية في إيران، ومقايضات النفط، واستئناف الائتمان الزراعي الأمريكي، والسماح بالاستثمار الأمريكي في إيران فيما دون عتبة محددة، بما في ذلك توسيع فرص الاستثمار في قطاعي النفط

والغاز.^(٣٨) وعلى الجانب الإيراني، فإن خطوات مؤقتة محتملة تجاه تطبيع العلاقات، قد تقتضى التعاون مع الولايات المتحدة فى التحقيقات فى تفجير أبراج الخبر، والاستعداد للاجتماع بالمسنولين الأمريكيين فى المنتديات الدولية، وإصدار بيان عام بالتخلى عن دعم المجموعات الارايكالية مثل حزب الله.^(٣٩)

إن صياغة خريطة للطريق وفق هذه الأسس سيتيح لصانعى السياسة اختبار استعداد إيران لتدعيم العلاقات الأمريكية الإيرانية. وفى حين أنه من الممكن أن يستطيع خاتمى إدهاش الولايات المتحدة باغتنام مثل هذه المبادرة، فإن مجرد تقديم خريطة للطريق يمكن أن يساعد التحول فى المناقشة السياسية المحلية فى إيران لصالحه بدرجة أكبر. وعادة فإن عرضا مجردا للمنافع غير المحددة تسهل مقاومته عن التقديم الفعلى لحوافز محددة. وفى نفس الوقت الذى تسير فيه الولايات المتحدة عبر هذه المسارات، ينبغى أن تواصل توسيع ارتباطها غير المشروط مع المجتمع الدنى فى إيران. إن هذا النوع من الارتباط لا يرجع أن تكون له منافع طويلة المدى فحسب، بل سيتيح أيضا لأمريكا التجاوب بصورة وثيقة مع السياسات المحلية الإيرانية المعقدة التى ستحدد أى شكل للارتباط مستقبلا.

وأخيرا فإن إدارة كلينتون، وكذلك الإدارات المقبلة، يتعين عليها أن تسعى إلى إعادة تحديد الكيفية التى يفكر بها صانعو السياسة والأمريكيون العاديون، فى إيران. فطوال عقود وحتى الآن، صورت إيران على أنها شيطان. ووصفت بأنها دولة « مارقة »، واعتبرت تجسيدا للتهديدات التى تواجهها أمريكا فى العالم.^(٤٠) إن احتمال مواصلة إيران دعم الإرهاب، يكفل أنها لن تنضم إلى صفوف حلفاء أمريكا فى أى وقت فى المستقبل المنظور. بيد أنه فى حين يحق للأمريكيين اعتبار العلاقات الأمريكية الإيرانية علاقات تتسم بالمشكلات، فإنه ليس من المجدى تصويرها باعتبارها علاقات عدائية بطبيعتها. وقد بدأ صانعو السياسة الأمريكيون بالفعل التراجع عن رطانة المواجهة، متخلين عن سياسة « الاحتواء المزبوج »، والتى تقول إن إيران خارجة على القانون مثلها مثل العراق. وينبغى استكمال هذا الاتجاه الذى يلقى ترحيبا، بصياغة واضحة لتوقعات واقعية بشأن العلاقات الأمريكية الإيرانية مستقبلا : فعلى الرغم من أن إيران ربما لا تكون صديقا، فليست هناك حاجة لأن تكون عدوا. لقد قبلت السياسة الأمريكية والرأى العام الأمريكى هذا الموقف الوسط بالنسبة لبلدان كثيرة أخرى منذ نهاية الحرب الباردة. وقد أن الأولان لتطبيق الأمر نفسه على إيران.

وقد أضافت هذه التطورات - اقتراح خريطة للطريق، الارتباط غير المشروط بالمجتمع الدنى، وإعادة تشكيل مفهوم العلاقات مع إيران - ميزة تمكين الولايات المتحدة من أن تدبر على نحو أفضل علاقتها مع أوروبا. وبصفة خاصة، فإنه منذ إصدار مرسوم العقوبات ضد إيران وليبيا - وهو تشريع يفوض بفرض عقوبات ثانوية على الشركات الأجنبية التى تستثمر فى الصناعات البترولية الإيرانية أو الليبية - افتقرت السياسة الأمريكية تجاه إيران عمليا إلى

أى مصداقية فى عيون الأوروبيين. إن الدلائل على استعداد الولايات المتحدة الجديد لتكثيف سياستها تجاه الدقائق الإيرانية أكثر منه تجاه الدوائر الأمريكية المحلية، سيمسر الحوار الأوروبي الأمريكي بشأن إيران. وستساعد المشاورات التى تجرى بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن إيران فى تهدئة العلاقات المتوترة بين ضفتى الأطلسى، فى حين توفر فى الوقت نفسه للولايات المتحدة آلية لضمان عدم احتفاظ أوروبا بعلاقة غير مشروطة مع إيران.^(٤١)

ليبيا

صارعت ليبيا سلسلة كاملة من العقوبات الأمريكية المفروضة من جانب واحد منذ ١٩٨٦. وقد فرضت هذه العقوبات فى محاولة لإجبار نظام القذافى على تغيير سلوكه فى ثلاثة مجالات محددة: موقفه تجاه دولة إسرائيل، تأييده للإرهاب الدولى والحركات المتطرفة، ورغبته فى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وتشير التطورات الأخيرة إلى حدوث بعض التقدم على هذه الجبهات. فقد كشفت المخابرات الأمريكية عن أن تقدم ليبيا فى الحصول على الأسلحة النووية أو الكيماوية تعرض للعراقيل. (رغم أن إجهاض التقدم لا ينبغى اعتباره تغييرا فى الطموحات الليبية). وبالمثل، يبدو أن السنوات التى كانت ليبيا فيها تشجع بنشاط الحركات الراديكالية وتنغمس فى غزوات توسعية فى تشاد، أصبحت أمرا متنيا للماضى. وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن الدعم الليبى للإرهاب قد نوى على ما يظهر - كما يتضح من تسليم اثنين من الليبيين المشتبه فى علاقتهما بحادث تفجير طائرة بان أمريكان ١٠٣ - ويبدو أن ليبيا مستعدة لتحمل بعض المسئولية على الأقل عن أعمال الإرهاب الماضية. وتوفر هذه التغيرات فى السلوك الليبى، مقترنة بضغط الكيانات التجارية الأمريكية المتلهفة على القيام بمشروعات أعمال مع ليبيا حاليا بعد تعليق عقوبات الأمم المتحدة، مبررا وحافزا لإعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة.

بيد أن هذه التطورات الإيجابية والضغط التجارى الأمريكية، كما صرحت بذلك إدارة كلينتون، بعيدة عن أن تكون كافية لتبرير قبول أمريكا الكامل للقذافى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قوة دوائر محلية أمريكية معينة، خاصة أسر ضحايا الطائرة بان أمريكان ١٠٣، تمنع التقارب مع القذافى وليبيا، على الأقل حتى يثبت استعداد ليبيا للتعاون بصورة كاملة فى المحاكمة فى هولندا. وأخيرا، لا يزال قدر كبير من عدم اليقين يحيط بالسياسات المحلية الليبية. ما مدى قوة وضع القذافى باعتباره الزعيم السامى، وإن كان غير رسمى، لليبيا؟ إلى أى حد يشكل السخط فى المعارضة العسكرية والإسلامية تهديدا لبقاء القذافى؟ وإلى أن يتم وضع إجابة عن هذين السؤالين، فإن بدء ارتباط مع ليبيا سيظل يمثل تحديا ضخما.

إن الولايات المتحدة تواجه معضلة تطرحها الرغبة في تشجيع التطورات الإيجابية في ليبيا، والعجز عن إلغاء العقوبات المطبقة حاليا في ظل عدم تحقيق مزيد من التقدم. وهنا تقدم حالة فينتام دروسا لها أهميتها، عن كيف يمكن للاستخدام المعقد لمختلف الحوافز والعقوبات أن يتيح إرسال رسائل بارعة. فخلال إدارة بوش، شعرت الولايات المتحدة أن فينتام لم تبد تقدما كافيا في بلوغ العلامات المحددة لها للانتقال بالعلاقة الثنائية إلى المرحلة الثانية من خريطة الطريق. بيد أن إعلان مثل هذا التقييم اللفظ كان يخاطر بتدهور العملية، التي كانت إجمالا عملية وأعدة. ولإبقاء على قوة الدفع المتحققة بدون الاندفاع إلى المرحلة التالية من خريطة الطريق قبل الوفاء بالشروط جميعها، اتبعت الولايات المتحدة نهجا أكثر تجاوبا مع الفروق الدقيقة. ففي حين اعترفت إدارة بوش ببعض التحركات الإيجابية من جانب فينتام، فقد حددت المجالات التي ترغب في تحقيق مزيد من التقدم فيها. وقد اصطحب هذا البيان بحزمة للمعونات، شملت معونة نقدية، وتبادل الطلاب بين البلدين، والاتصالات التليفونية، وإلغاء القيود على عمل المنظمات غير الحكومية الأمريكية في فينتام. وإجمالا، أقيمت هذه الأعمال على عملية التطبيع حية، وشجعت فينتام دون إثابتها على التحركات التي لم تتخذها بعد.

وينبغي النظر في مثل هذا النهج الخلاق فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه ليبيا. يتعين وضع خريطة طريق محددة، تعين تفاصيل الشروط والظروف التي يمكن في ظلها تحسين العلاقات الأمريكية الليبية. والوضع المثالي أن يتم التعبير عن خريطة الطريق هذه في نفس التشريع الذي يفرض عقوبات على ليبيا؛ وبصفة عامة، ينبغي أن تحدد أي أداة - سواء كانت تشريعا أو أمرا تنفيذيا - تفرض عقوبات، الإجراءات المحددة التي ينبغي للبلد المعنى الاضطلاع بها لكي يتحرر من العقوبات. بيد أنه لا زال يتعين وضع خريطة للطريق من أجل ليبيا. ويجب أن تشمل الخريطة سلسلة من الخطوات الليبية التي تريدها الولايات المتحدة : التعاون الليبي خلال محاكمة المشتبه فيهما في حادث الطائرة بان أمريكان ١٠٣، نبذ ليبيا للإرهاب، وإعادة تأكيد التزام ليبيا « بمعاهدة عدم الانتشار النووي » و « معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ». وفي مقابل هذه الإجراءات، أو كحافز صريح لتنفيذها، يمكن أن تتطلع ليبيا إلى تخفيف تدريجي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية. واستبعادها في نهاية الأمر من قائمة الإرهاب، وإمكانية تطبيع العلاقات الدبلوماسية، والانضمام إلى المؤسسات الدولية، والتعاون الاقتصادي. وفي حين شهدت ليبيا مؤخرا تخفيف العقوبات الأمريكية في التجارة الزراعية، فقد كانت هذه التعديلات نتيجة لضغوط من المصالح الزراعية الأمريكية المحلية. ^(٤٢) وحتى الآن، فإنه على الرغم من الحاجة الماسة إلى ذلك، لا يوجد هناك طريق مرسوم بوضوح للبلدان التي تريد تنسيق استبعادها بصورة شريفة من قائمة الإرهاب، أو إطلاق عملية إلغاء العقوبات. وفي ضوء التاريخ الطويل من العداء بين أمريكا وليبيا، يتعين على الولايات المتحدة

أن تنظر فى إعلان خريطة للطريق، مع إصدار بيان عام يرحب بتحركات ليبيا الإيجابية الأخيرة، ويقدم إيماءات رمزية كذلك التى اتخذت تجاه فيتنام، مثل رفع الحظر على سفر المواطنين الأمريكين إلى ليبيا.^(٤٣)

كوريا الشمالية

لا يزال الارتباط بكوريا الشمالية يدعو للامل والإحباط فى نفس الوقت. وعلى الرغم من التقطع والبدء والتوقف، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها وكوريا الشمالية قد حافظوا على التزامهم بالإطار المتفق عليه للسنة الخامسة بعد توقيعه. بيد أنه طوال صيف ١٩٩٩، كانت هناك مؤشرات قوية على أن كوريا الشمالية تستعد لاختبار قذائف باليستية طويلة المدى، تايبو دونج ٢، والتى قد تتوافر لها القدرة على الوصول إلى الاسكا، وكذلك إلى جيران كوريا الشمالية الأقرب. ومثلما أوضحت كوريا الشمالية عن حق، فإن مثل هذا الاختبار لم يكن انتهاكا لاي اتفاق وقع عليه هذا البلد؛ وبالإضافة إلى ذلك، يقول الكوريون الشماليون إن اختبار القذائف يعتبر حقا سيانيا من حقوقهم. وفى حين قد تكون هذه الادعاءات صحيحة من الناحية التقنية، فإن اختبارا تجريبه كوريا الشمالية على تايبو دونج ٢، كان سيغير ديناميات الأمن الإقليمى بطرق مهمة. فالواقع أن مجرد التهديد بمثل هذا الاختبار، أثار مناقشات متضافرة بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بشأن شبكات الدفاع بالقذائف، والتى تعارضها الصين بقوة؛ ويبدأ الرأى العام اليابانى يناقش إمكانية تغيير دستور « السلمي »؛ وبدأت كوريا الجنوبية واليابان تخططان لزيادة الإنفاق العسكرى فى حالة إجراء اختبار القذائف فى كوريا الشمالية.

وهذه الأزمة العابرة عندما أسفرت الحادثات التى أجريت فى برلين فى سبتمبر ١٩٩٩ عن إبرام تفاهم بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة وحلفائها : توقف كوريا الشمالية جميع اختبارات القذائف طالما استمرت الحادثات بشأن تطبيع العلاقات بين أمريكا وكوريا الشمالية. وبدأت الولايات المتحدة هذه المرحلة الجديدة من علاقتها مع كوريا الشمالية بتخفيف بعض العقوبات التى كانت سارية على البلد الشيوعى طوال عقود كثيرة. وقد حدد وزير الدفاع الأمريكى الأسبق وليام بيرى فى تقريره بشأن النتائج والتوصيات التى يمكن استخلاصها من استعراضه سياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية، « استراتيجية مزبوجة المسار »، لإدارة العلاقات مع كوريا الشمالية. المسار الأول هو المفضل : مسار الارتباط خطوة خطوة، وفيه تنهى كوريا الشمالية كل نشاط نووى أو متعلق بالقذائف (بما فى ذلك صناعة وتصدير القذائف) فى مقابل استئناف العلاقات الاقتصادية والسياسية فى نهاية الأمر بين البلد الشيوعى وجيرانه والولايات المتحدة. بيد أنه كما أوضح بيرى، فإن المضى بنجاح على هذا الطريق « يتوقف على استعداد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لاجتياز

معنا .^(٤٤) وفي ظل عدم التعاون الكامل من قبل كوريا الشمالية، يمكن أن تلجأ أمريكا وحلفائها إلى المسار الثاني، وهو مسار احتواء التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية من خلال أي وسائل قد تبدو ضرورية.

وتستحق هذه الجهود المساندة. وقد اجتهد فريق بييري في تحقيق مستويات عالية من التنسيق وتوافق الرأي بين الولايات المتحدة وحلفائها في كوريا الجنوبية واليابان على أن استراتيجية ناجحة للارتباط تعد أمرا مطلوبيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستعراض الحالي للسياسة، وهو يعترف بتعدد هواجس الولايات المتحدة بشأن كوريا الشمالية، يؤكد أنه من الصواب عدم ربط كل مجالات الهواجس في كوريا الشمالية الواحد منها بالآخر. ورغم أن تقرير بييري يعطى الأولوية بوضوح للقضايا النووية والمتعلقة بالقذائف على الهواجس الأخرى - مثل لم شمل أسر جمهورية كوريا وتنفيذ الاتفاق الأساسي بين الشمال والجنوب - فإنه لم يجعل التقدم على أحد الجبهات متوقفا على التقدم في الجبهات الأخرى. والواقع أن هذه السياسة الجديدة اعترفت حتى بأنه مع عدم تحقيق التقدم بشأن محادثات القذائف، يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها أن تظل رغم ذلك تحاول الحفاظ على الإطار المتفق عليه سليما. وأخيرا، فإن هذه المرحلة من الارتباط مع كوريا الشمالية تستحق تكرار الاستفادة من درس سابق تمت مناقشته في هذه الخاتمة : إن الارتباط - حتى عندما يبدو أنه طلاق صائبة - له جدارته كاستراتيجية تتيح الفرص لاستخدام أنواع أخرى من السياسات على امتداد الطريق. ومثلما ذكر وإليام بييري ووزيرة الخارجية أولبرايت، فإنه إذا تعثرت هذه الخطوات التجريبية للتعاون مع كوريا الشمالية، فإن الولايات المتحدة تحتفظ بقدرتها على استخدام أدوات أخرى للسياسة. فإذا وجدت أمريكا نفسها في هذا الوضع يوما ما، كما كان الحال مع العراق، فإن هذه الفترة من محاولات التعاون مع كوريا الشمالية من المرجح أن تسهل محاولات الولايات المتحدة تنظيم ائتلاف لاتخاذ عمل عقابي ضد الشمال.

وفي حين يتعين على الولايات المتحدة أن تحتفظ بخرائط متعددة للطرق للتعامل مع مختلف القضايا التي تهمها في كوريا الشمالية، فإن على واضعي السياسة أيضا أن يحرصوا على النظر في تشكيلة من الحوافز المتاحة للولايات المتحدة، وفي كيفية توزيعها على أفضل نحو. وكما تبين حالة جنوب أفريقيا بوضوح، فإنه عند السعي لتحقيق تشكيلة من الأهداف، لا يمكن استخدام نفس الحوافز لدفع العمل بشأن حشد من جداول الأعمال غير المترابطة؛ وإذا كانت أمريكا تأمل في التصدي لطائفة من القضايا مع كوريا الشمالية خلال السنة القادمة أو حتى العقد القادم، فيجب أن تتحفظ في أن تعد بالكثير جدا مقابل كل خطوة، بدون التفكير المسبق الكافي بشأن أي الحوافز أو الأدوات الأخرى تحتفظ بها للسعي من أجل تحقيق أهداف أخرى مستقبلا أو للحد من التهديدات المستقبلية.

ورغم تفاؤلنا الحذر بشأن سياسة الولايات المتحدة الحالية، فإننا نعتزف بأن مصير الارتباط بكوريا الشمالية ليس مؤكداً بأي حال من الأحوال، ليس فقط بسبب تقلب الشمال، وإنما أيضاً بسبب المعارضة المحلية القوية في الولايات المتحدة بين دوائر مهمة. والتقرير الذي أعده الفريق الاستشاري المعنى بكوريا الشمالية في مجلس النواب - والذي انتقد فيه أعضاء الفريق سياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية باعتبارها سياسة لا تتصدى للتهديدات الأساسية التي يطرحها هذا البلد أمام المصالح الأمريكية - هو مجرد دليل من أدلة عديدة على أن الرأي السائد للكونجرس، في أحسن الأحوال، ينظر بحذر إلى موضوع الارتباط بكوريا الشمالية.^(٤٥) ومثلما أوضحنا خلال صفحات هذه الخاتمة، فإن الإدارة في حاجة إلى الحصول على مساندة الدوائر الرئيسية الأخرى لتوفير ثقل موازن للمصالح التي تعارض بوضوح السياسة الحالية. ومثلما أن إدارة كلينتون في حاجة إلى التشاور بصورة مكثفة مع حلفاء أمريكا بشأن السياسة الحالية تجاه كوريا الشمالية، فإنها في حاجة إلى إشراك الكونجرس الأمريكي باعتباره شريكاً مهماً، وأحياناً معارضاً، في مساعيها لتشجيع الاعتدال، وعدم الانتشار في كوريا الشمالية. إن التعبير العام الأكثر وضوحاً عن مبرر الأخذ بسياسة الارتباط مع كوريا الشمالية سيساعد كثيراً على تحقيق هذا الهدف. إن الأخطار التي تواجهها إدارة كلينتون مع كوريا الشمالية أخطار حقيقية، لكنها أيضاً لها ما يبررها وتستند إلى حسابات سليمة. إن تفسيراً أفضل للجانبين بشأن هذه الحقيقة يتفق مع مصالح الجميع، ويرجح أن يزيد التليد لجهود الارتباط الحالية.

روسيا

مثلما هو الحال مع الصين، تواجه الولايات المتحدة تحدياً كبيراً في الحفاظ على العلاقات مع روسيا وتدعيمها، بسبب تعقد العلاقة وعلو صوت نقادها على حد سواء. ومع ذلك، فإن ارتباطاً مبنياً على أسس جيدة مع روسيا أمر حاسم؛ فمع ترسانة نووية أخذت تشيخ، واقتصاد يترنح بصورة مستمرة، وسياسات محلية متقلبة تتضمن عناصر قومية وتمصحية قوية، وبلاد تمتد عبر إحدى عشرة منطقة للتوقيت الزمني، فإن روسيا تحتفظ بالقدرة على زعزعة الاستقرار في أوروبا وآسيا، والواقع في العالم، مثلما لا يفعل أي بلد آخر. وفي حين أنه لا يمكن المبالغة في أهمية الارتباط بروسيا، فإن صعوبات تحقيق ذلك لا تقل وضوحاً للعيان. إن روسيا التي لم يعد يحكمها أو يسيطر عليها بصورة حاسمة نظام استبدادي، أصبحت اليوم هشة، وديمقراطية بصورة جزئية. وفي حين أن مقرطة روسيا هي تطور لاقي أكبر ترجيح، فإنه يطرح على ممارسي الارتباط مشكلات كثيرة متعلقة بذلك: تحديد من هو في وضع أفضل لتقديم الالتزامات بشأن طائفة واسعة من القضايا الداخلية والاستراتيجية، وتقييم المدى الذي تعرقل به القوى المحلية جهود قادة روسيا لتقديم الوعود والحفاظ عليها،

والخوف من أن يصبح الارتباط بالغرب سببا لإضعاف القوى التى تبغى الولايات المتحدة تشجيعها داخل روسيا. ويشير انتخاب فلاديمير بوتين كرئيس، إلى أن الولايات المتحدة سيكون لديها شريك فى الارتباط أقوى من الرئيس السابق بوريس يلتسين. بيد أن القادة الأمريكين عليهم أن يحرصوا على ألا يفرطوا فى ربط مصالحهم بحكم بوتين، خاصة لأن نوابه فى الحكم لا تزال غير واضحة.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية حديثة العهد فى روسيا يرجع أن تجعل الارتباط بها أكثر تعقيدا من الجهود الماثلة للارتباط بالصين، فإن بعض أوجه التماثل الواضحة والوصفات السياسية المهمة قابلة للتطبيق على إدارة العلاقات مع كلتا الدولتين. ويتعين على صانعى السياسة الأمريكين أن يعتمدوا، وأن يضعوا خرائط طرق عديدة للتعامل مع مختلف مجالات الاهتمام فى روسيا. فبصفة خاصة، تبرز واضحة للعيان قضايا الإصلاح الاقتصادى والفساد وانتشار الأسلحة. وفى حين أنه يصعب أحيانا مقاومة الإغراء بربط مجالات غير مترابطة إلى حد كبير، فإن على صانعى السياسة أن يسعوا إلى الحفاظ على مبدأ الرابطة بين الهدف والوسيلة أو القرابة، حيثما يمكن. فعلى سبيل المثال، فإنه بدلا من إنهاء الإقراض من قبل المؤسسات المالية الدولية، فى محاولة للحد من تجاوز روسيا فى الشيشان، يتعين على صانعى السياسة البحث عن وسائل تأثير فى المجال السياسى تؤثر بصورة مباشرة أكثر على دوافع وتطلعات أولئك الذين يأمرون بالمنبحة وينفذونها.

وفى الوقت نفسه، يتعين على أمريكا أن تكثف جهودها فى الارتباط غير المشروط من خلال استراتيجيات عالية التركيز وموجهة نحو الحوافز، مثل برنامج نين - لوجر (سابقا) برنامج تقليل التهديد عن طريق التعاون « الذى بدأ فى ١٩٩١. ومن خلال هذه المبادرة التى صيغت بصورة حريصة، تم استخدام التمويل الأمريكى للمساعدة على تأمين الترسنة النووية السوفيتية السابقة ونزع أسلحتها. ^(٤٦) وهذا البرنامج ليس فقط مثالا طيبا لجدول الأعمال المتميز الذى تم السعى لتحقيقه على الرغم من الاختلافات فى العلاقة الأمريكية الروسية الشاملة، ولكنه يعتبر أيضا مثالا جيدا للربط الوثيق أو الرابطة بين الهدف والوسيلة. وجزئيا، فإن تقديم الحوافز النقدية وغيرها إلى المؤسسات العلمية، تم ربطه بتغيير جدول أعمال هذه المنظمات من البحوث المتعلقة بالأسلحة إلى الاحتياجات المدنية الأخرى. ^(٤٧) ومع ذلك، فإنه حيثما لا تنجح هذه المبادرات المركزة فى الحد من مشاركة مؤسسات معينة فى نشر الأسلحة، ينبغى للولايات المتحدة أن تواصل استخدام العقوبات الموجهة لمعاقبة هذه المؤسسات.

سوريا

على الرغم من أن الآمال المبدئية فى إبرام سلام سريع بين سوريا وإسرائيل بعد انتخاب ايهود باراك رئيسا لوزراء إسرائيل فى ١٩٩٩ كانت مفردة فى التفاؤل، فإن تحقيق سلام دائم

بين إسرائيل وسوريا لا يزال في حدود الممكن. ولمصلحة هذا السلام، يتعين على الولايات المتحدة أن تستمر في الوقوف على اهبة الاستعداد للارتباط بسوريا - وهي بلد خضع للعقوبات الأمريكية منذ وقت طويل لمساندته الجماعات التي تستخدم الإرهاب للترويج لقضيتها - إذا أظهر نظام الأسد أو خليفته الرغبة والمرونة المطلوبتين لتحقيق حل مرض للطرفين لنزاعها طويل الأمد مع إسرائيل. وفي حين أن الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة في تحقيق سلام كهذا سيكون دورا مساعدا فحسب، فإن الاستخدام الخلاق للحوافز الأمريكية يمكن بلا شك أن يجعل الطريق إلى السلام أيسر إلى حد ما.

إن آفاق إقامة علاقات أفضل بين سوريا والولايات المتحدة، ستستمر في أن تشكل حافزا مهما يمكن استخدامه لحث سوريا على إبرام السلام مع إسرائيل. وإبرام السلام بين الجارين الواقعين في الشرق الأوسط سيتطلب حتما إنهاء الدعم السوري للمجموعات الراديكالية التي تقوم بأعمال عنيفة ضد إسرائيل. وينبغي للولايات المتحدة أن تعلن عن رغبتها في استبعاد سوريا من قائمة الإرهاب، وأن تحدد بوضوح ما الخطوات التي يتطلب الأمر أن تتخذها سوريا - بما في ذلك إغلاق معسكرات التدريب وحظر أنشطة مجموعات معينة مثل الجهاد الإسلامي - قبل أن تقوم أمريكا بمثل هذا الإجراء. وعندما لا تعود سوريا توصف بأنها مؤيدة للإرهاب، فإن الطريق سيكون مفتوحا لزيادة الاستثمار والتجارة. وفي حين أن إلغاء العقوبات الأمريكية ربما يكون أكبر جزرة يتعين على الولايات المتحدة أن تقدمها، فإن تقديمها قرب بداية المفاوضات قد يكون ضروريا للإبقاء على قوة الدفع، أو للانطلاق بمحادثات السلام السورية الإسرائيلية الواهنة.^(٤٨) وفي الوقت نفسه، فإن مثل هذه التحركات ستدعم أيضا مصلحة السلام، بمساعدة الرئيس الأسد على تدعيم الدوائر المؤيدة للسلام في بلاده.

وفي حين أنه من المهم أن تبدي الولايات المتحدة استعدادها للارتباط بسوريا لمصلحة السلام في الشرق الأوسط، فليس هناك ضمانات بأن سوريا ستختار قبول هذه الدعوة. والواقع أن التطورات في الشهور القليلة الأولى من عام ٢٠٠٠، يبدو أنها تشير إلى تناقص استعداد سوريا لإبرام سلام رسمي مع إسرائيل. وكما سبق ذكره، فإن من المخاطر للصيقة باستراتيجية للارتباط، أن البلد المستهدف قد يختار عدم السعي لعلاقة أفضل بالولايات المتحدة، ويرفض التعاون مع جهود أمريكا لشق طريق إلى علاقات أكثر استقرارا. ينبغي أن نقههم سوريا أنه إذا رأت الولايات المتحدة أن تعثر جهود السلام السورية الإسرائيلية يرجع أساسا إلى جموح سوريا، أو إذا أسفر انسحاب إسرائيلي من لبنان عن زيادة العنف الذي يرباه « حزب الله » والذي تسانده سوريا، فينبغي لسوريا عندئذ أن تتوقع استمرار العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية على المستوى الرسمي. إن قوة أي رسالة كهذه ستزيد بوضوح بالقدر الذي لا نتحدث به الولايات المتحدة إلى نفسها فقط، بل إلى الآخرين كذلك.

خاتمة

يمكن القول إن عالم ما بعد الحرب الباردة الأخذ فى التعولم بصورة سريعة اليوم، أكثر تعقيدا من عالم ما قبل عقد مضى أو ما إلى ذلك. وفى الوقت نفسه، فإن البلدان التى تصفها الولايات المتحدة بأنها « مارقة »، قد برهنت على أنها أكثر تنوعا مما يشير إليه مثل هذا التصنيف. وفى ضوء هذه التعقيدات وغيرها التى قد تنثور، لا يدعو للاستغراب أن تكون سياسات مثل الاحتواء وأدوات مثل العقوبات، غير متميزة على نحو كاف للتعامل مع حشد التحديات التى تواجه الولايات المتحدة. وتتطلب هذه الحقيقة أن يتقصى صانعو السياسة، وأن يستخدموا، حيثما يكون ملائما، تشكيلة أكبر من أدوات واستراتيجيات السياسة الخارجية. إن للارتباط، وإن كان يتم تجاهله عادة لصالح السياسات العقابية، القدرة على أن يوسع بصورة كبيرة دائرة خيارات السياسة الجادة.

بيد أن الارتباط، كما هو واضح، ليس حلا شافيا لجميع الأدواء. إن تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات داخليا ليس أمرا صعبا فى العادة فحسب، بل إنه ليس هناك أى ضمانات بأنها ستنجح حتى إذا صيغت وأديرت ونفذت بصورة كاملة. ونظرا لأن الارتباط يعتمد اعتمادا كبيرا على سياسات وميول البلد المستهدف واستعداده للعمل مع الولايات المتحدة، فإن طبيعة الارتباط نفسها أكثر تقلقا وتقلبا من استراتيجيات السياسة الخارجية الأخرى. ومع ذلك، فهناك مكان لاستراتيجيات الارتباط فى طقم عدة السياسة الخارجية. وفى بعض الحالات، يكون الارتباط المشروط وسيلة مناسبة للتغيير، وفى معظم الحالات الأخرى يمكن الأخذ بالارتباط غير المشروط.

وبالرغم من كل هذه المحاذير، فإن الارتباط يوفر بديلا وإعدا لسياسات العقاب، التى إما أنها لم تحقق أهدافها، أو أنها حققتها بتكلفة عالية بصورة مفرطة تحملتها الولايات المتحدة والبلد المستهدف. إن المواقف والسياسات التى تتبعها الولايات المتحدة حاليا فى بعض العلاقات الأكثر إثارة للمشكلات - مثل العلاقة مع كوبا وإيران وليبيا، وبدرجة أقل سوريا - تتطلب إعادة التقييم. ومن المحتمل تماما، أنه يمكن تحسين هذه العلاقات بصورة كبيرة إذا تضمنت درجات مختلفة من الارتباط. وحيثما تتخبط الولايات المتحدة بالفعل فى الارتباط بنظم صعبة - مثل الصين وكوريا الشمالية وروسيا- يتعين على واضعى السياسة أن يستفيدوا من فهم أكثر انتظاما لاستراتيجيات الارتباط، بغية ضمان إدارة أفضل لكثير من هذه العلاقات التى لا تزال غير مؤكدة. وإكل هذه الأسباب، ندعو إلى إجراء مداولات مماثلة حول استراتيجيات الارتباط - إن لم يكن اعتمادها بالضرورة - إلى جانب خيارات القوة العسكرية والعقوبات والعمل السرى والدبلوماسية.

١- كما نكر في المقدمة هناك استثناءات من هذا التعميم هي: David Cortright, *The Price of Peace: Incentives and International Conflict Prevention* (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 1997); William J. Long, *Economic Incentives and Bilateral Cooperation* (University of Michigan Press, 1996); Alexander George, *Bridging the Gap: Theory and Practice in Foreign Policy* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1993).

٢- Henry A Kissinger, "Between the Old Left and the New Right," *Foreign Affairs*, انظر vol. 78 (May-June 1999), pp. 99-116.

٣- يعني التضييق في المفاوضات ضمناً أنه تم الوفاء بأربعة شروط: رغبة متبادلة في الوصول لاتفاق، وجود قيادة لدى كلا الجانبين قادرة على الالتزام باتفاق، وصيغة للاتفاق تمكن كل طرف من ادعاء أنه يحمي المصالح القومية الخاصة به، ووجود عملية مقبولة على نحو متبادل للمفاوضات. انظر Richard N. Haass, *Conflicts Unending: The United States and Regional Disputes* (Yale University Press, 1990), esp. pp. 27-29, 138-50. Also see I. William Zartman, *Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa*, 2d ed. (Oxford University Press, 1989). يصف زارتمان «الظلمات النافضة» باعتبارها اللحظات التي يجمع بينها ملزق يضر بكل منها، ووجود متحدثين رسميين مخولين، وصيغة الخروج من ذلك.

٤- في حين لم تحظ الاستراتيجيات التي تهيم عليها العقوبات سوى بالقليل من التقييم المستمر بمجرد فرضها، فإن تقييمها أكثر استمرارية لآثارها وقدرتها على تحقيق أهدافها يجعلها أدوات للسياسة أكثر فاعلية.

٥- وفقاً للفصل الذي كتبه جوهانس رابسنر في هذا المجلد، كانت السياسة الأوروبية المتطرفة بالحوار الحاسم مستغفوة أكثر فاعلية لو كانت قد استهلت مباشرة بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية. ففي ذلك الوقت، خلق حماس إيران للتمعير، ورغبتها في الحصول على الاعتراف الدولي بعد موت الخميني ثغرات في النظام السياسي الإيراني. وقد استهلت سياسة الحوار الحاسم بعد ذلك بعدة سنوات، في مطلع التسعينيات، استجابة لرغبة أوروبا في وضع سياسة خارجية مشتركة، تكون حقوق الإنسان في حجر الزاوية فيها، وكذلك لرغبتها في الحفاظ على ميزانها التجاري الإيجابي الجديد مع إيران. وبالمثل كان تزايد قلق رجال الأعمال الأمريكيين من تنامي انخراط الشركات الأوروبية في الأعمال في فيتنام عاملاً أساسياً في تحديد توقيت التضييق مع فيتنام.

٦- في ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة تطبق بالفعل طائفة واسعة من العقوبات من جانب واحد على كوريا الشمالية.

٧- على النقيض من ذلك، يحاج آخرون بأن سياسة الارتباط هذه عوقلت جهود إدارة بوش لترقيع هذا التحالف عندما عرضت السياسة السابقة الإدارة للاتهام بأنها نزلت إلى صدام حسين، أو أسهمت في عسكرته. انظر Zachary Karabell, "Backfire: U.S. Policy toward Iraq, 1988-2 August 1990," *Middle East journal*, vol. 49 (Winter 1995), pp. 28-47.

٨- يقول ديفيد كورترايت إن استخدام الحوافز (الاقتصادية) لا يكون فعالاً إلا إذا كان هناك نظام متماسك في السلطة. Cortright, *The Price of Peace*.

٩- بيد أن الطبيعة المظلمة لاتحصى حد لنظام الحكم في كوريا الشمالية، أثارت بعض الصعوبات في تقييم التقدم وفق خطوط الإطارات المنطق عليه.

١٠- انظر Shireen Hunter, "Is Iranian Perestroika Possible without Fundamental Change?"

Washington Quarterly, vol. 21 (Autumn 1998), pp. 23-41.

١١- Richard N. Haass, Kyung Won Kim, and Nicholas Platt, *Success or Sellout?* انظر *The U.S.-North Korea Nuclear Accord* (New York: Council on Foreign Relations, 1995).

١٢- في ذلك الوقت، خلقت هذه الحوافز مصالح راسخة في ارتباط متواصل لدى أقسام من سكان البلد المستهدف تستفيد من هذه السياسة. ويمكن رؤية هذه الظاهرة في عدد من الحالات التي تم بحثها في هذا المجلد، ربما كانت الصين أبرزها.

١٣- بيد أنه، وكما نوقش لاحقاً، فإن هذه المصالح الراسخة أثارت أيضاً صعوبات، حيث إنها ضغطت من أجل مواصلة الارتباط حتى في مواجهة الفشل.

١٤- إن العامل المهم في التمييز بين الأهداف للتواضعة والطموحة هو إدراك الدولة للمستهدفة، وليس الرأي العام في الولايات المتحدة أو أوروبا. وفي حالات كثيرة، سيختلف إدراك البلد المستهدف لما يمثل تهديداً له بصورة كبيرة عن الكيفية التي ينظر بها الناس في الغرب إلى هدف محدد.

١٥- انظر Mitchell Reiss, *Bridled Ambition: Why Countries Constrain Their Nuclear Capabilities* (Washington, D.C.: Woodrow Wilson Center Press, 1995) وكما ذكر ليون سيجال في الفصل الخاص به في هذا الكتاب، فإن الاعتبارات السياسية للحلقة لعبت دوراً في قرارات هذه البلدان بنزع السلاح أو الامتناع عن تطوير أسلحة نووية.

١٦- هناك استثناء من التعاون بين حكومة وحكومة هو الارتباط بالمجتمع المدني، والذي يدور حول النظام كما هو واضح.

١٧- في كل حالة، غيّر انتهاء الحرب الباردة معالم للتفاعل مع الولايات المتحدة بصورة كبيرة.

١٨- يناقش جودج في «*Bridging The Gap*»، هذه الظاهرة، في حالة العراق وعموماً.

١٩- انظر Haass, Kyung Won Kim, and Platt, *Success or Sellout?*, esp. p. 15.

٢٠- وكما ذكر في مكان آخر، فإن بعض أشكال هذا الارتباط - برامج المقرطة وبناء المؤسسات، على سبيل المثال - عملت ضد حكم النظم المتطرفة.

٢١- انظر Rolando H. Castañeda and George Plinio Montalván, "The Arcos Principles," في George Plinio Montalván, ed., *Cuba in Transition*, vol. 4 (Florida International University Press, 1994), pp. 360-67.

٢٢- ورغم أن حالة ارتباط الولايات المتحدة بالعراق تعد مثالا أقل تطرفاً، فإنها تؤكد نفس النقطة. لقد ولدت سياسة الارتباط الاقتصادي مصالح راسخة في استدامة هذه الاستراتيجية بغض النظر عن الإنجازات أو حالات الفشل السياسية. وربما أسهم حماس جماعات الضغط للصناعية والزراعية هذه من أجل الإبقاء على الارتباط بالعراق في حسابات صدام حسين بأن هذا السلوك المثير للتساؤل لن يسفر عن إنهاء الارتباط مع أمريكا فوراً.

٢٣- انظر الفصل التمهيدي للاطلاع على الكتابات عن العقوبات ذات الصلة.

٢٤- على سبيل المثال، فإنه بعد فرض حظر من جانب واحد على واردات النفط من ليبيا، تحولت الولايات المتحدة إلى نفط بحر الشمال لتعويض المصادر التي ضاعت بسبب الحظر، وبدورها، زادت المملكة للتحدة وارداتها من ليبيا بمقدار ٣٥٠ في المائة خلال الثلاثة عشر شهراً الأولى من الحظر الأمريكي للواردات.

٢٥- انظر Robert S. Ross, "China," in Richard N. Haass, ed., *Economic Sanctions and*

American Diplomacy (New York: Council on Foreign Relations Press, 1998), pp.10-34.

٢٦- المرجع المذكور.

٢٧- انظر Richard Nuccio, "Cuba: A U.S. Perspective," in Richard N. Haass, ed., *Transatlantic Tensions: The United States, Europe, and Problem Countries* (Brookings, 1999), esp. pp. 14-17.

٢٨- تراجعت كندا مؤخراً عن المحاولات السياسية للارتباط بكوبا، مستشهدة بالافتقار إلى التقدم في مجال حقوق الإنسان. وكانت كندا قد سعت إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثيقة، ووعدت بالضغط نيابة عن كوبا لقبولها في المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية، بأمل ضمان التحرير السياسي.

٢٩- في ٢٠ يونيو ١٩٩٩، قدم السناتور كريستوفر دود، وهو نصير قديم لتحقيق الاستقرار في العلاقات مع كوبا، تعديلاً لقانون العمليات الخارجية يخفف قيود السفر كلها إلى كوبا؛ لكنه سقط باقتراح ٥٥ ضده و٤٢ معه.

٣٠- كان يمكن أن توفر مبادئ أركوس التي وضعت للاستثمار في كوبا نقطة بداية. انظر Castañeda and Montalván, "The Arcos Principles."

٣١- على سبيل المثال، حذر إيه الله خامنئي، في خطابه في الاحتفال بالذكرى العشرين للاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران، دعاة الإصلاح في إيران من أن أي محاولات للسمي لإقامة علاقات أوثق مع الولايات المتحدة ستعتبر غير إسلامية وخيانية. انظر John F. Burns, "Ayatollah Rebukes Iran Liberals and U.S.," *New York Times*, November 4, 1999, p. A10.

٣٢- انظر John Lancaster, "U.S.: Iran's Terrorism Role Grows; Increased Aid Seen as Effort to Derail Mideast Peace Bid," *Washington Post*, December 4, 1999, p. A1.

٣٣- بالطبع فإن أسعار البترول العالية تعني هبة من النقد الأجنبي لإيران تفوق كثيرا منافع التفسير في نظام العقوبات الأمريكي، بيد أنه كما تبين أسعار النفط خلال ١٩٩٩-٢٠٠٠، فإن التقلب في سعر النفط يعني أن هذه الهبة لا يمكن ضمانها لعلاج المشكلات طويلة الأجل أو نقص النقد الأجنبي.

٣٤- Madeleine K. Albright, "American-Iranian Relations," speech to the American Iranian Council, Washington, D.C., March 17, 2000 (www.secretary.state.gov/www/state-ments/2000/000317.html [April 2000]).

٣٥- في إبريل ١٩٩٩، أصدر الرئيس كلينتون أمراً تنفيذياً مكن الشركات الأمريكية من تصدير سلع زراعية وإمدادات طبية إلى إيران والسودان وليبيا. واعتبرت إيران هذا التحرك محاولة لإرضاء المصالح التجارية أكثر منه محاولة لاستهلال عملية مصالحة مع إيران.

٣٦- طالما استمرت حكومة الولايات المتحدة تصف إيران بأنها دولة راعية للإرهاب، فستضطر واشنطن إلى التصويت ضدّها في المؤسسات المالية الدولية - التي تقرض إيران. بيد أنه، في ظل عدم وجود ضغط أمريكي مكثف، فإن المعارضة الأمريكية لا تكفي لمنع تقديم القروض إلى إيران. ورغم أن الولايات المتحدة مدت في الماضي بوقف مدفوعاتها إلى البنك الدولي أو وافق على تقديم قروض لإيران، فيبدو أنه من غير المحتمل أن تواصل واشنطن هذا النهج للتشدد.

٣٧- ختم مساعد وزير الخارجية مارتين ليندك خطابه أمام جمعية آسيا في أكتوبر ١٩٩٩ بقوله: «نحن نعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق هذه التغييرات تتم من خلال عملية مماثلة لا يمكن أن تتطور إلا من خلال حوار رسمي بين حكومة وحكومة، دون شروط مسبقة. يجب أن نتجاوز مرحلة الإيماءات والرموز. لقد حان الوقت لترتيب الولايات المتحدة وجمهورية إيران

الإسلامية معا كائنتين عظيمتين، وجهها لوجه، وعلى أساس المساواة والاحترام للتبادل. وعندما تكون حكومة إيران مستعدة للارتباط، سنكون نحن أيضا مستعدين. a Martin Indyk, "Iran and the United States: Prospects for a New Relationship," Speech to the Asia Society, Washington, D.C., October 14, 1999 (www.state.gov/www/policy_remarks/1999/991014_indyk_iran.html) [April 2000]).

٢٨- بعض هذه الإجراءات محظور حاليا طالما بقيت إيران في القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، أو حتى وقوع تغييرات تتبع لصانعي السياسة التفرقة بين وصف الدولة الراعية للإرهاب والعقوبات التي يقتضيها هذا الوصف حاليا.

٢٩- للاطلاع على مناقشة موسعة لخرواط الطرق في سياق إيران، انظر: Geoffrey Kemp, *America and Iran: Road Maps and Realism* (Washington, D.C.: The Nixon Center, 1998).

٤٠- للاطلاع على مفهوم الدولة « المارقة » للثيرة للمشكلات، انظر: Robert S. Litwak, *Rogue States and US Foreign Policy: Containment after the Cold War* (Washington, D. Woodrow Wilson Center Press, 2000), Meghan L. O'Sullivan, "Rogue States: Les Dilemmes de la politique américaine," *Politique Étrangère*, no. 1/2000 (Spring 2000), pp.67-80.

٤١- انظر: Haass, *Transatlantic Tensions*.

٤٢- في حين تفسر قوة المصالح الزراعية الأمريكية، وشدة الأزمة الزراعية الأمريكية الأخيرة إلى حد كبير تخفيف العقوبات على السلع الزراعية في إبريل، ١٩٩٩، فإن الشواغل الإنسانية أيضا لعبت دورا في تعديل السياسة. ومثلما أوضحت شخصيات في الكونجرس والإدارة عن حق، فإن شراء السلع الزراعية من أمريكا لا يساعد بلدا ما على الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو دعم الإرهاب، بل إن مثل هذه المبيعات تلبي الاحتياجات الإنسانية اليومية لمواطني ذلك البلد.

٤٣- من الناحية الفنية، فإن الحظر ليس على سفر الأمريكيين إلى ليبيا (والذي سيكون غير دستوري)، وإنما الحظر على استخدام الجوازات الأمريكية أو إنفاق الصلة الأمريكية في السفر إلى ليبيا. انظر: Jeffery P. Bialos and Kenneth I. Juster, "The Libyan Sanctions: A Rational Response to State-Sponsored Terrorism?" *Virginia Journal of International Law*, vol. 26(1986), pp. 829-31. باليبي اليوم أكثر ضيقا من إمكانيات الارتباط بقيتنام في العقد الماضي، حيث إن ليبيا حاليا مدرجة في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، في حين لم تكن فيتنام كذلك خلال عملية التطبيع.

٤٤- William J. Perry, *Review of United States Policy toward North Korea: Findings and Recommendations* (Department of State, October 1999) (www.state.gov/www/regions/eap/991012_northkorea_rpt.html) [February 2000]).

٤٥- من الدلائل الأخرى جلسات الاستماع التي عقدتها في أكتوبر ١٩٩٩ لجنة العلاقات الدبلوماسية في مجلس النواب، "U.S. Policy toward North Korea: Misuse of U.S. Aid to North Korea," وبيانات عاطفية متكررة عن كيف أن كوريا الشمالية تبتز الولايات المتحدة، وكيف أن سياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية مرافقة للخرلف. انظر - North Korea Advisory Group, *Report to the Speaker, U.S. House of Representatives*, House Committee on International Relations, 106 Cong. 1 sess. (November 1999) (www.house.gov/international_relations/nkag/report.htm) [February 2000]).

٤٦- انظر: Richard S. Soll, "The Nunn-Lugar Program: Separating Fiction from Fact," *C4I News*, January 15, 1998, p. 1.

٤٧- يشير انتقاد هذه الأنواع من البرامج - والتي أعريت عنها مؤخرا وزارة الطاقة - بصورة أكبر إلى الحاجة لرصد تطبيقها بصورة وثيقة، بل أكثر مما يشير إلى العيوب الأساسية في وضع مفاهيمها. انظر - Office of Inspector General, Nuclear Material Protection, Control, and Accounting Program (U.S. Department of Energy, September 1999) (www.ig.doc.gov/pdf/ig_0452.pdf [February 2000]).

٤٨- يحاج البعض بأن تقديم المعونة إلى سوريا، أو تنظيم اتحاد دولي لتقديم المعونة، هو أكبر جزوة تحت تصرف أمريكا. بيد أن استبعاد سوريا من قائمة الإرهاب - ومن ثم إلغاء الخطر على تقديم المعونة لسوريا - ينبغي أن يسبق قانونا أي التزام بتقديم المعونة.

الكتاب المشاركون

- باولين بيكر: رئيسة الصندوق العامل من أجل السلام، وهو منظمة لا تسعى للربح مقرها في واشنطن العاصمة، مكرسة لمنع الحرب وتخفيف حدة الأوضاع التي تؤدي للحرب . والدكتورة بيكر أيضا استاذة مساعدة في كلية الدراسات العليا للعاملين بوزارة الخارجية في جامعة جورج تاون. وآخر مطبوعات الدكتورة بيكر هي « نموذج تحليلي لنزاع داخلي وانتهيار دولة » (الصندوق العامل من أجل السلام، ١٩٩٨)، و« جنوب إفريقيا و الاقتصاد العالمى فى التسعينيات » (بروكنجز، ١٩٩٣).
- فريدريك براون: مدير مساعد لبرنامج دراسات جنوب شرق اسيا، فى مدرسة بول نيتزه للدراسات الدولية المتقدمة فى جامعة جونز هوبكنز. وكان من العاملين فى السلك الدبلوماسى فى وزارة الخارجية، حيث عمل فى فرنسا وتايلند والاتحاد السوفيتى وفيتنام وقبرص. وكان السيد براون عضوا فى الفريق المهنى المعنى بشرق اسيا والمحيط الهادئ فى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى، ٨٤-١٩٨٧. وهو مؤلف كتاب « الفرصة الثانية: الولايات المتحدة و الهند الصينية فى التسعينيات » (مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٨٩).
- جيمس جولدجير: أستاذ مساعد للعلوم السياسية و الشؤون الدولية فى جامعة جورج واشنطن، حيث يعمل مديرا مناويا لمعهد الدراسات الأوروبية والروسية والأوراسية . كما أنه زميل أقدم غير مقيم فى برنامج دراسات السياسة الخارجية فى مؤسسة بروكنجز. وبكتور جولدجير هو مؤلف « ليس ما إذا ولكن متى: قرار الولايات المتحدة توسيع الناتو»

(بروكنجز، ١٩٩٩)، و « أسلوب القيادة والسياسة الخارجية للسوفيتية » (مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٩٤).

- ريتشارد هاس: عمل من قبل مساعدا أقدم للرئيس جورج بوش، وهو حاليا نائب رئيس ومدير برنامج دراسات السياسة الخارجية في مؤسسة بروكنجز. وتشمل كتب الدكتور هاس السابقة، «التدخل: استخدام القوة العسكرية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة» (بروكنجز، ١٩٩٩)، «العقوبات الاقتصادية والبيلمواسية الأمريكية» (مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٨)، «الممرات المانع: الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة» (مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٨)، «منازعات لا تنتهي: الولايات المتحدة والمنازعات الإقليمية» (مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٠).
- كينيث جوستر: شريك أقدم في مكتب شركة أرنولد و بورتر للمحاماة في واشنطن العاصمة، حيث يمارس القانون الدولي والتقاضى العام. وقد عمل مستشارا (مناوب) لوزارة الخارجية الأمريكية من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣، ونائبا ومستشارا أقدم لنائب وزير الخارجية من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢. وقد شارك السيد جوستر في تأليف « وضع السياسة الاقتصادية: تقييم المجلس الاقتصادي القومي » (بروكنجز، ١٩٩٧).
- ميجان أو سوليفان: هي زميلة في برنامج دراسات السياسة الخارجية في مؤسسة بروكنجز، حيث تعمل في دراسة عن العقوبات الاقتصادية توشك على الصدور. وقد قدمت الدكتوراة أو سوليفان الاستشارات للبنك الدولي، وعملت في السفارة الأمريكية في سرى لانكا، وعملت في الشؤون الخارجية في مكتب السناتور دانييل باتريك موينيهان.
- جوهانس رايسنر: باحث مساعد في معهد بحوث الشؤون الدولية في ابنهاوزن في ألمانيا. ومن قبل عمل الدكتور رايسنر باحثا مساعدا في جامعة توينجن. وفي ١٩٩٥، عمل مراقبا في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبى، طاجيكستان. ومن بين مطبوعاته « أوروبا والولايات المتحدة والخليج الفارسي »، في كتاب روبرت بلاكويل ومايكل ستورمر، محرران، « انقسام الحلفاء: سياسات ضفتى الاطلنطى من أجل الشرق الأوسط الأكبر » (مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ١٩٩٧).
- ليون سيجال: يكمل حاليا دراسة عن التعاون مع روسيا في مجلس بحوث العلوم الاجتماعية في نيويورك. وكان أستاذًا مساعدا في كلية الشؤون الدولية والعامّة في جامعة كولومبيا، وفي كلية وودرو ويلسون في جامعة برنستون، وكان عضوا في مجلس تحرير « النيويورك تايمز » من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥. وآخر كتاب للدكتور سيجال هو « نزع سلاح الغرياء: الدبلوماسية النووية مع كوريا الشمالية » (مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٨).

- روبرت سوتينجر: زميل زائر ببرنامج دراسات السياسة الخارجية في مؤسسة بروكنجز، حيث يعمل في دراسة مقارنة تستغرق كتابا يكمله عن السياسات المحلية بشأن العلاقات الأمريكية الصينية منذ ١٩٨٩ . وهو ضابط مخابرات متقاعد، خدم بوصفه ضابط مخابرات وطني لشرق اسيا في مجلس المخابرات الوطني، ومديرا للتحليلات لشرق اسيا والمحيط الهادئ في مكتب وزارة الخارجية للمخابرات والبحوث. ومن ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ ، كان مديرا للشئون الآسيوية ضمن العاملين بمجلس الأمن القومي .

(١)

سياستها تجاه روسيا، ١٩٣-١٩٥: العقوبات على
الصين، ١٦-١٧: سياستها تجاه سوريا، ١٩٥-
١٩٦: سياستها تجاه تاوان، ٢٣-٢٤: الارتباط
بفيتنام، ٩، ١٤٩-١٥٢، ١٥٤، ١٦٩، ١٨١
إدارة كيندي، ٩٨
إدارة نيكسون، ٩٨، ١٠٦: سياستها تجاه الصين، ١٢-
١٣: سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي، انظر
الافتراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛
وترجيته، ١٣٣، ١٣٤
الارتباط الإيراني الأمريكي: افاق المستقبل، ٤٧،
١٨٦، ١٨٩، ١٩٩-٢٠٠ (هامش ٣١، ٣٦-٣٨)؛
والارتباط بين إيران والاتحاد السوفيتي، ٢٣، ٢٥،
٣٩-٤٠، ٤١-٤٢، ٤٤: وحرب إيران والعراق، ٥٢-
٥٣: أهميته، ٧: المصالح الإقليمية للولايات المتحدة،
٥٢

الارتباط بصفة عامة: مع النظم الاستبدادية أو
الشمولية، ١٤، ١٦٢-١٦٤، ١٧٣-١٧٤: دواست
حالة، ٦-٩: أشكال الارتباط المشروط، ٥: شروطه،
٤، ٦، ١٦٠-١٦٨، ١٧٩ (هامش ٣): الارتباط
البناء، ٩٦-٩٧، ١٠٤-١١٣: تعاون الحلفاء
فيه، ١٧٥-١٧٦: تحديد الأهداف، ١٦٧-١٦٩، ١٩٨
(هامش ١٤): التنفيذ، ١٦٠، ١٦٨-١٨٠: معناه، ١-
٢، ١٧-٢٠، ٢٦-٢٧، ١٦٠: في مناخ ما بعد
الحرب الباردة، ٢-٤: مبرره، ١٦١: مخاطره، ٤،
١١، ١٥٩-١٦٠، ١٦١، ١٩٢: خصوصية الشروط، ١٦٨-
١٧١: لشكال الارتباط غير المشروط، ٤-٥، ١٧٢-
١٧٣

أرثر هوبل، ١٥٥ (هامش ٣)
آية الله سيد روح الله موسوي الخميني، ٢٣
آية الله على خامنئي، ٢٣، ٢٨، ١٩٩ (هامش ٣١)
أبريل جالاسي، ٥٩
أبو نضال، ٥٢
اتفاقيات هلسنكي، ١٣٢، ١٦٧-١٦٨: الاحتواء، ١٨
إدارة بوش ٤: والصين، ١٤-١٥: والعراق، ٧-٨، ٥٤-
٦٥، ٦٧ (هامش ٢١): كوريا، ٧٠، ٧٣: وفيتنام، ٩،
١٤٧-١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٨١، ١٩٠
إدارة روجان، ١: والصين، ١٣: سياستها تجاه العراق،
٥٢-٥٣، ٥٤: سياساتها تجاه جنوب أفريقيا. انظر
الارتباط بين جنوب أفريقيا والولايات المتحدة؛
سياستها تجاه فيتنام، ١٤٥-١٤٧، ١٥٢-١٥٣،
١٥٤

إدارة فورد، ١٣٨
إدارة كارتر: سياستها تجاه جنوب أفريقيا، ٩٨، ٩٩-
١٠٠: سياستها تجاه فيتنام، ٩، ١٣٨-١٥٤، ١٥٢-
١٥٣، ١٥٤، ١٦٨-١٦٩
إدارة كلينتون: سياستها تجاه الصين، ١٥، ١٧-٢٠،
٢١-٢٢، ٢٥-٢٦، ١٨٢-١٨٣: سياستها تجاه
كوريا، ٥، ١٧٣، ١٨٢-١٨٦: سياستها تجاه إيران،
٤١، ١٨٦-١٨٩: سياستها تجاه العراق، ٦٥، ١٩٨
(هامش ٢٢): سياستها تجاه ليبيا، ١٨٩-١٩١؛
سياستها تجاه كوريا الشمالية، ٧٠، ٧٣، ٧٥،
٨٢-٨٧، ٨٣-٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ١٩١-١٩٣:

الارتباط البناء، ٩٦-٩٧، ١٠٠-١٠٤، ١١٣

الارتباط بين إيران والاتحاد الأوروبي: الارتباط للنزى
والثقافي، ٤٣، ٤٦: نقد السياسة الأوروبية، ٢٣-
٣٤: المصالح الاقتصادية فيه، ٣٤، ٣٦، ٣٧-
٣٩: فاعلية سياسة الحوار الحاسم، ٢٤-٤٥؛
والسياسات المحلية الأوروبية، ٤٧: الأهداف
الأوروبية، ٣٤-٣٥: للرأي العام الأوروبي، ٤٤؛
فضله، ٣٧-٣٨، ١٧٥: أفاق للمستقبل، ٤٦، ٤٧؛
التطور التاريخي، ٣٣: قضايا حقوق الإنسان، ٣٥،
٣٧، ٤٤: ومصالح الدول الأوروبية فرادى، ٤٠-٤١؛
والسياسات المحلية الإيرانية، ٢٨، ٤٥، ١١٣؛
السياق السياسي، ٣٦-٣٧، ٣٤: ١٩٧ (هامش ٥)؛
أهميته، ٧، ٤٥-٤٧: نجاحاته، ٤٤-٤٥؛ وسياسة
الولايات المتحدة، ٣٣، ٣٥، ٣٩-٤٠، ٤١-٤٢، ٤٤،
٤٧، ١٧٦

الارتباط بين جنوب أفريقيا والولايات المتحدة، ١: حملة
تصفية الأعمال، ١٠٤: سياق الحرب الباردة، ٩٦،
٩٨، ٩٩: مرسوم مكانة الفصل العنصري
لشامل، ١٠٦-١٠٧، ١١٠، ١١٥-١١٦، ١١٧
(هامش ١٤): سياسة الارتباط البناء، ٩٦-٩٧،
١٠٠-١٠٤، ١١٣: السياسات المحلية فيه، ١٠١-
١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١١-١١٢، ١١٤،
١١٥-١١٦، ١١٦: تأثير العقوبات، ١٠٨-١٠٩،
١١٠، ١١١-١١٢: للتطور التاريخي، ٩٧-٩٩؛
قضايا حقوق الإنسان، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥،
١١٤-١١٥: الدروس المستفادة، ٨، ١١٢-١١٦،
١٦٥-١٦٦، ١٦٨، ١٦٩: معارضته، ١٠١-١٠٢؛
النتائج، ٩٥، ٩٧: السياسات الإقليمية، ٩٦، ٩٩-
١٠٠، ١٠١-١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠: القيود على
الاستثمار الخاص، ١٠٧-١٠٨، ١٧٢-١٧٣؛
والاتحاد السوفيتي، ١١٨ (هامش ٢٠)، ١١٩
(هامش ٢٧): نجاحاته، ١٠٢، ١٠٧-١٠٨؛ جميعه
مسارات السياسة، ٩٥-٩٦، ١٠٨-١١٢: أهداف
الولايات المتحدة، ٩٦، ٩٧: ميرر للولايات المتحدة،
١٠٠-١٠١: علاقات الولايات المتحدة مع المعارضة
السياسية في جنوب أفريقيا، ١٠٥، ١١٣، ١١٩
الارتباط بين روسيا والولايات المتحدة، ١٨٣-١٩٥
الارتباط بين الصين والولايات المتحدة، ١١٥، ١٢٠:

قصف السفارة الصينية في بلجراد، ٣، ٢٦:

موقف الصين تجاه العقوبات، ١٥-١٦: تعريف
الصين للارتباط، ٣١ (هامش ١٢): والسياسة
الاقتصادية للصين، ١٧: وإدارة كليتون، ١٧-
٢٠، ٢١-٢٢، ٢٦-٢٧، ١٨٢-١٨٣: باعتباره حواراً،
١٩-٢٠، ٢٤: العقوبات الاقتصادية، ١٤، ١٦؛
تبادل مؤتمرات القمة، ٢٥: أفاق للمستقبل، ١٣٢،
١٨٢-١٨٣: التطور التاريخي، ١٢-١٣: قضايا
حقوق الإنسان، ١٢-١٤، ١٥، ٢١-٢٢، ٢٦، ١٧٧؛
قضايا الملكية الفكرية، ٢٢-٢٣: مشاركة القيادة،
٢٩: ربط القضايا فيه، ١٧٦-١٧٧: نظام الحد من
تكنولوجيا القذائف، ١٥، ١٦-١٧، ٢١، ٢٢: كوريا
الشمالية والولايات المتحدة، ٧٤-٧٥، ٧٩، ٨١:
للنتائج حتى الآن، ٧: البر، ٢٩، ٣٠-١٢٢، ١٢٣؛
التطورات الأخيرة، ٢٥-٢٦: مصادر التوتر، ١٣؛
والعلاقات السوفيتية الأمريكية، ١٢١، ١٢٢-١٢٣،
١٢٧، ١٣٣، ١٣٤: النجاحات والاختناقات،
٢٦-٣٠: قضايا تايوان، ٢٢-٢٣: قضايا التجارة،
١٤، ٢٠-٢٢، ٢٦، ٢٧: والعلاقات الفيتنامية
الأمريكية، ١٤٢-١٤٣، ١٤٤، ١٤٧

الارتباط بين ليبيا والولايات المتحدة، ١٨٩-١٩١
الارتباط الثقافي، ١٧٢: مع كوبا، ١٧٣، ١٨٣-١٨٦: مع
إيران، ١٨٦-١٨٩: تجربة إيران والاتحاد الأوروبي،
٤٢، ٤٦: أنواع الحوافز، ٦

الارتباط السياسي: للعلاقات للصينية الأمريكية، ١٨،
٢٠: الارتباط بين إيران والاتحاد الأوروبي، ٤٤-
٤٥: أنواع الحوافز، ٦
الارتباط للعراقي الأمريكي، ٤١، ١٩٨ (هامش ٢٢):
مبيعات الأسلحة، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٦٧ (هامش ١٢):
تدهوره، ٥٧-٦٠: للمصالح الاقتصادية فيه، ٥٤-
٥٥، ٥٦-٥٧، ٥٨، ٦٢-٦٣: فضله، ٥١-٥٢؛
السياق للتاريخي، ٥٢-٥٤: قضايا حقوق الإنسان
٥٧: تأثير القوى الفاعلة غير الحكومية، ٦٢، ١٦٦:
مصادر الاستخبارات، ٦٣، ١٧٠: الضغط الدولي من
أجله، ٦٣: والحرب الإيرانية العراقية، ٥٢-٥٤:
دافع العراق، ٥٤-٥٥: والكويت، ٥٧، ٥٩-٦٠:
الانتقال إلى معالم للقياس ومبادئ توجيهية فيه،
٦٢-٦٤: الروس المستفادة منه، ٧-٨، ٦٠-٦٥،

١٦٥، ١٧٠: مدته، ٥١: خطره السياسي، ٦١:
انتقاده بعد حرب الخليج، ٦٠-٦١: الأفاق، ٦٥-
٦٦: ميرره، ٥٢-٥٣، ٦١-٦٢: اعتبارات العقوبات،
٥٨-٥٩، ٦١-٦٢، ١٧٠-١٧١: والمصالح الإقليمية
الأمريكية، ٥٢، ٥٥-٥٦، ٦٠: قضايا الأسلحة، ٥٦،
٥٨
الارتباط العسكري: دلالته، ١٧٤، أنواع الحوافز، ٦
الارتباط الفيتنامي الأمريكي: اتفاقية التجارة الثنائية،
١٥١-١٥٢، ١٥٤: جهود إدارة بوش، ١٤٧-١٥١،
١٥٣، ١٥٤: جهود إدارة كلينتون، ١٣٨-١٤٥، ١٥٢-
١٥٣، ١٥٤، ١٦٤، ١٦٩، ١٨٠: والعلاقات الصينية
الأمريكية، ١٤٢-١٤٣، ١٤٤، ١٤٧: جهود إدارة
كلينتون، ١٥٠-١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٦، ١٦٩: للنهج
الديبلوماسية، ١٣٨: السياق السياسي المحلي،
١٥٤، ١٥٧ (هامش ٢٥)، ١٦٦: قضايا للجنة
الاقتصادية، ١٤٠-١٤٢، ١٤٣-١٤٤، ١٤٩-١٤٩:
آثار العقوبات، ١٤٨، ١٥٠-١٥٢، ١٥٤: قضايا
الهجرة، ١٤٦: إقامة العلاقات دبلوماسية، ١٥١:
فشل التوقيت فيه، ١٤٤-١٤٥، ١٤٥، ١٥٦-١٥٧
(هامش ١٢): العوامل السياسية العالمية فيه، ١٤٨،
١٥٢-١٥٣: ميراث حرب فيتنام، ١٣٧-١٣٨:
الدروس المستفادة، ٩، ١٣٨، ١٥٢-١٥٥، ١٦٤،
١٦٩، ١٩٠: قضايا الأسرى والمفقودين، ١٣٩،
١٤٠، ١٤١-١٤٢، ١٤٥-١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩،
١٥٠-١٥١، ١٥٧ (هامش ٢٥): جهود إدارة
ريجان، ١٤٥-١٤٧، ١٥٢-١٥٣، ١٥٤: قضايا
الأمن الإقليمي، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٠: والعلاقات
السوفيتية الأمريكية، ١٣٨-١٣٩، ١٤٣، ١٤٤،
١٤٧، ١٥٣: والمصالح الاقتصادية الأمريكية، ١٥١:
بعثة وود كوك، ١٣٩-١٤١، ١٥٠ (هامش ٧)
إسرائيل: والعراق، ٥٨: وكوريا الشمالية، ٨٧:
وسوريا، ٥٢
أسلحة الدمار الشامل، ٣، ١٦٧: تقليل التهديد عن
طريق التعاون، ٩٠، ٩١: الارتباط بين إيران
والاتحاد الأوروبي، ٣٥: حصول العراق عليها
واستخدامها، ٥٢، ٥٤: الارتباط العراقي الأمريكي،
٥٦: حدود العقوبات المفروضة لإحباطها، ٨٩.
انظر أيضا للتكنولوجيا النووية

الاعتراف الديبلوماسي، ٦: بالصين من قبل الولايات
المتحدة، ١٢
الكنسندر جورج، ٥
المانيا: وإيران، ٣٦، ٣٧، ٣٨-٣٩، ٤٠، ٤١-٤٢:
والعراق، ٥٣: والاتحاد السوفيتي، ١٣٢
الإمارات العربية المتحدة، ٩٥
الأمم المتحدة: والفصل العنصري في جنوب أفريقيا،
٩٨: والبرنامج النووي لكوريا الشمالية، ٧٤، ٧٥،
٧٦، ٧٨-٧٩: والعقوبات على العراق، ٦٤-٦٥،
١٧٠
انتابلي دويرين، ١٣٩، ١٣٠
انجولا، ٩٨، ١١٧ (هامش ٥)، ١٢٨: والعلاقات
الأمريكية الجنوب أفريقية، ٩٩-١٠٠، ١٠٢،
١١٠-١٠٦
أندريه كوزنيريف، ٨٢
أنطوني ليك، ١٨، ١٩، ٢٤-٢٥، ٢٧
الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ٨-٩،
١٥٩-١٦٠: قضايا السلاح، ١٢٤، ١٣٦-١٣٧،
١٣٨، ١٣٣، ١٣٤: مغاوضات القنوات الخلفية،
١٢٩-١٣١: والصين، ١٣١، ١٣٢-١٣٣، ١٣٧،
١٣٩، ١٣٢، ١٣٤: فشله، ١٣٤-١٣٥، ١٣٥-١٣٨:
أهدافه، ١٢١: تجارة الغلال، ١٣٦، ١٣٠: السياق
التاريخي، ١٢٠-١٢١، ١٣٢-١٣٣: قضايا حقوق
الإنسان فيه، ١٢٥، ١٣٥: حوافزه، ١٣٩: بدروسه،
١٣٧-١٣٥، ١٣٣، ١٦٤-١٦٥، الربط بين القضايا
فيه، ١٢٤-١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦-١٣٧: نطاق
الحوافز، ١٢٤: نطاق السياسة، ١٣٢-١٢٤:
والسياسات المحلية السوفيتية، ١٣٣: وللتوقعات
السوفيتية، ١٣٩-١٣٨: والمثير السوفيتي، ١٣٣:
للتجارات، ١٣٦-١٣٧، ١٦٧-١٦٨: قضايا
التجارة، ١٢٥، ١٣١-١٣٢، ١٣٩: للسمات الغربية،
١٢٤: والسياسات المحلية الأمريكية، ١٢٥-١٣٦،
١٣٨-١٣٩، ١٣٣-١٣٨، ١٣٩-١٣٩: الأهداف الأمريكية،
١٢٥، ١٣٧-١٣٨
أوروبا، ٢: الارتباط بالعراق، ٦٣، ٦٧ (هامش ١٣).
انظر أيضا الارتباط بين إيران والاتحاد الأوروبي
ليجون بار، ١٣٠

(ب)

- باتريك بوكاتان، ١٠٤
باكستان، ١١ (هامش ١٤)، ١٧٤: مبيعات الأسلحة
الصينية إليها، ١٦-١٧: والعراق، ٥٤
بانكا ناسيونالي ديل لافور، ٥٦
برت سكروفت، ١٤
بنجامين جيلمان، ١٥٠
يوب سميت، ١٤٩، ١٥٠
بولندا، ١٧٣
بيتر بوتا، ١٠٠، ١٠٤، ١١، ١١٧ (هامش ٢١)
بيرند شميدباور، ٣٩
- جون شاليكاشفيلي، ٨١، ٧٨
جون كيري، ١٤٩، ١٥٠
جون لويس جانيس، ١٣٣
جون ماكين، ١٤٩، ١٥٠
جيانج زيم، ٢٠، ٢٥
جيرالد بول، ٥٧
جيفري فريست، ٩٦-٩٧
جيمس بيكر الثالث، ٥٧
جيمس كلاير، ٦٧
جيمي كارتر، مفاوضات كوريا الشمالية، ٨٠، ٨١-٨٢،
٨٤

(ج)

- الحرب الباردة، ٢: تكس الأسلحة، ١٢٢: العلاقات
الصينية الأمريكية، ١٢-١٣: التأثير على الارتباط
الأمريكي الفيتنامي، ١٢٨-١٣٩: والعلاقات بين
الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، ٩٦، ٩٨، ٩٩،
١١٩ (هامش ٢٧): وأهداف الولايات المتحدة،
١٢١-١٢٢. انظر أيضاً الانفراج بين الولايات
المتحدة والاتحاد السوفييتي: العلاقات بين الاتحاد
السوفييتي والولايات المتحدة
حرب الخليج: نقد الارتباط الأمريكي العراقي بعدما،
٦٠-٦١: إيران، ٢٧: العلاقات العراقية الأمريكية
قبلها، ٥٤-٦٠: نتائجها، ٦٤-٦٥
حرب فيتنام، ١٢٢، ١٢٤: نتائجها، ١٣٧-١٣٨
حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ٩٩، ١٠١، ١٠٥، ١٠٨،
١٠٩-١١٠، ١١٣
حسني مبارك، ٥٩
الحوار الحاسم: فعاليته، ٢٤-٢٥، ١٩٧، ٤٥ (هامش ٥):
فضله، ٣٧-٤٢: أهدافه، ٣٤-٣٥: السياق
التاريخي، ٣٦-٣٧: التطور التاريخي، ٣٣-٣٤: في
الارتباط بين الاتحاد السوفييتي وإيران، ١٩٧
(هامش ٥): الفروس المستمدة منه، ٤٥-٤٧
الحوافز: في ارتباط إدارة كلينتون بالصين، ١٨: في
سياسة الانفراج، ١٢٥، ١٢٩: في استراتيجيات
الارتباط، ٢، ١٦٠: أشكالها، ٥-٦: مبررها بعد
الحرب الباردة، ٢-٤: تطوير النظرية، ١، ١٥٩: في
سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب أفريقيا، ٩٥-
٩٧، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٧

(ت)

- تايلند، ١٤٢
تايران، ٢٣-٢٦
التدريب للتوعية بالمعايير العسكرية الدولية، ٥، ١١
(هامش ١٤)، ١٧٤
تشارلس آلن، ٨١
تشارلس أوسجود، ٤
تشارلس فريمان، ٢٠
تشيستر كروكي، ٩٦-٩٧، ٩٩، ١٠٠-١٠٢، ١٠٥، ١١٠
التعاون مع الحلفاء في الارتباط، ١٧٥-١٧٦
تقليل التهديد عن طريق التعاون، ٩٠، ٩١
التكنولوجيا النووية: برنامج كوريا الشمالية، ٧٠، ٧١،
٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨-٨٥، ٨٩: برنامج جنوب
أفريقيا، ٩٨، ٩٩، ١١٤-١١٥: العلاقات الأمريكية
للسوفييتية، ١٢٤، ١٢٦-١٢٧. انظر أيضاً أسلحة
الدمار الشامل
توم لانتوس، ٦٠

(ج)

- جاري لاك، ٧٦، ٧٧-٨٧
جمهورية كوريا: انظر كوريا الجنوبية
جمهورية كوريا الديمقراطية، انظر كوريا الشمالية
جورج كينان، ٨، ١٢١-١٢٢
جون شاتوله، ٢١

(د)

دنج خسياو بنج، ١٢-١٣، ١٧
دنه بائي، ١٤٢
ديزموند توتو، ١٠٤

(و)

الرابطة بين الهدف والوسيلة، القرابة، ١٧٨ الرأى للعالم:
فى الارتباط الصينى الأمريكى، ٩٢: اهميته، ٤٧:
فى الارتباط بين ايران والاتحاد الأوروبى، ٤٤، ٤٧:
فى الارتباط بين جنوب أفريقيا والولايات المتحدة،
١١٥: والاتفراج السوفيتى الأمريكى، ١٢٨

ربط القضايا فى الارتباط : فاعليته، ١٧٦-١٧٨: للرابطة
بين الوسيلة والهدف فيه، ١٧٨: فى الانفراج
الامريكى السوفيتى، ١٢٤-١٢٧، ١٣٢، ١٣٤

رويرت اكسيلرود، ٥

رويرت اوسجود، ١٢٨

رويرت روس، ١٥

رويرت شراير، ١٠٨، ١١١

رويرت موجابى، ١٠١

روبيسيا، ٦٨

رون براون، ٢١

ريتشارد لوجار، ٩٠، ١٠٥

ريتشارد هوابروك، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٤

(ز)

زيجنيو برجيسكى، ١٤٢، ١٤٥

زيمبابوى، ١٠١

(س)

سام زن، ٩٠

ستاتلى هوفمان، ١٢٤-١٢٥

سلمان رشدى، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٤٠

سوريا، ١٩٥-١٩٦، ٢٠١ (مامش ٤٨)

سونى مونتجرى، ١٤١

السياسات الخطية: سياق الارتباط، ١٦٦، ١٦٣، ١٦٥-

١٦٦، ١٧٩-١٨١: الارتباط بالنظم الاستبدادية أو

الشمولية، ١٦٢-١٦٤، ١٧٣-١٧٤: الارتباط بين

ايران والاتحاد الأوروبى، ٣٨، ٤٢، ٥٤، ١٦٣:

والعلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة،

٩١: مطالبات الارتباط، ١٧٨-١٨٠: مخاطر

الارتباط، ٦١، ١٥٩-١٦٠: دور المجتمع المدني فى

الارتباط، ١٧١-١٧٤: والارتباط بين جنوب افريقيا

والولايات المتحدة، ١٠١-١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥،

١٠٩، ١١٤، ١١٥-١١٦، ١٦٥-١٦٦: والعلاقات

السوفيتية الأمريكية، ١٢٢، ١٢٥-١٢٦، ١٢٨،

١٢٩-١٣٢، ١٧٨-١٧٩: الارتباط بين فيتنام

والولايات المتحدة، ١٥٤، ١٦٦

سيروس فانس، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٥، ١٥٤

(ش)

الشعب الكورى : والحكومة العراقية، ٥٤: تعجير مطعم

ميكونوس والمحكمة، ٢٢، ٣٤، ٣٩

شواين لاي، ١٣

شو رونجى، ٢٦

شونجى ياناي، ٧٩

شين جوفانج، ٨١

(ص)

صاوميل بيرجر، ٢٥

صدام حسين، ٥٢، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٥، ١٧٠.

انظر ايضا الارتباط العراقي الأمريكى

(ع)

العقوبات: لوقف تطوير الأسلحة النووية، ٨٩: التى

فرضتها الولايات المتحدة على الصين، ١٤، ٢٢-

٢٣، ٢٩: موقف الصين تجاهها، ١٥-١٦: فاعليتها،

٢: ضد للشركات التى تتعامل مع ايران، ١٤: ضد

الشركات التى تتعامل مع ليبيا، ٤١: ضد ايران،

٣٩، ٤١، ١٨٦-١٨٨، ١٨٩: ضد العراق، ٥٨-٥٩،

٦١-٦٢، ٦٤-٦٥، ١٧٠-١٧١: ضد ليبيا، ١٨٩-

١٩٠: ضد كوريا للشمالية، ٧٣، ٧٥-٧٦، ٧٧-٧٨،

٨٠، ٨٢-٨٤، ٨٨، ٨٩: مدى قبولها سياسيا،

١٥٩: للتكاليف التى يتحملها القطاع للخاص، ١٠

(مامش ٥): ضد جنوب افريقيا، ٩٥-٩٧، ١٠١،

١٠٤-١٠٦، ٢١١: للتخطيط الاستراتيجى، ٤٦-٤٧:

استخدام الولايات المتحدة لها، ٨٨-٨٩: ضد
فيتنام، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠-١٥٢، ١٥٤
العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة:
الحرب الباردة، ١٢١-١٢٢: والعراق، ٥٢:
اهميتها، ٨-٩: والعلاقات بين جنوب افريقيا
والولايات المتحدة، ١١٩ (هامش ٢٧): والارتباط
الامريكي الفيتنامي، ١٢٨-١٢٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧،
١٥٢. انظر ايضا الانفراج بين الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتي
العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة: الإطار
المتفق عليه، ٨٠، ٨٢-٨٨، ١٧٩، ١٩١: قضايا
الحد من الأسلحة، ٧١-٧٢، ٧٩-٨٢، ٨٤-٨٥،
١٩١-١٩٢: مفارقات كارتر، ٨٠، ٨١-٨٢، ٤٨:
والصين، ٧٤-٧٩، ٨١: الارتباط المشروط، ٥:
الخيارات الدبلوماسية، ٧٠-٧١: اتفاق المستقبل،
٩٠-٩١، ١٩١-١٩٢: التطور التاريخي، ٧١-٧٧،
١٢٢: واليابان، ٧٩، ٨٧: ورغبة كوريا في الارتباط
٨٤-٨٨: الدروس المستفادة منها، ٨، ٨٨-٩١،
١٦١، ١٦٢-١٦٣، ١٦٤، ١٧٩-١٨٠: معارضة
الارتباط، ٧٣: خطر النزاع للسلاح، ٧٦-٨٢، ١٧٤:
والسياسات المحلية الأمريكية، ٩١: أهداف الولايات
المتحدة، ٧٠: استخدام العقوبات، ٧٣-٧٨، ٨٠،
٨٣-٨٤، ٨٨-٩٠، ١٧٥
على اكبر ولايات، ٣٦
على فلاحين، ٣٩، ٤٠

(ف)

فان هين، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣
فرنسا: وإيران، ٤٠: والعراق، ٥٢
فريدريك دي كليرك، ١٠٩، ١١٠، ١١٢
فين ويير، ١٥٥

(ق)

قصف صربيا، ٢، ٣٦
قضايا الإرهاب: في الارتباط بين إيران والاتحاد
الأوروبي، ٣٥، ٣٩، ٤٠: في العلاقات العراقية
الأمريكية، ٥٢: في العلاقات الليبية الأمريكية، ٧-
٨، ١٨٩-١٩١

قضايا للتجارة: الارتباط الصيني الأمريكي، ١٤، ٢٠-
٢١، ٢٢-٢٣، ٢٦، ٢٧: قوانين الاستثمار، ١٧٢-
١٧٣: الارتباط بين إيران والاتحاد الأوروبي، ٣٥،
٣٦، ٤١: العلاقات العراقية الأمريكية، ٥٢، ٥٤، ٦٨
(هامش ٢٦): الانفراج السوفيتي الأمريكي، ١٢٥،
١٢٦، ١٢١: التطبيع الفيتنامي الأمريكي، ١٥١-١٥٢
قضايا حقوق الإنسان: في العلاقات الصينية الأمريكية،
١٣-١٤، ١٥، ٢١-٢٢، ٢٦، ١٧٧: أهميتها في
الارتباط، ١١٤: في الارتباط الإيراني الأوروبي،
٣٥، ٣٧، ٤٤: في الارتباط العراقي الأمريكي، ٥٦:
الفصل المنعصر في جنوب أفريقيا، ٩٨، ١٠٠،
١٠٢، ١٠٥، ١١٤-١١٥: في العلاقات السوفيتية
الأمريكية، ١٢٥، ١٣٢
قضايا للملكية الفكرية، في الارتباط الصيني الأمريكي،
٢٢-٢٣
القطاع الخاص: تكاليف سياسة العقوبات، ١٠ (هامش
٥): نفوذه في الارتباط العراقي الأمريكي، ٣٦:
نفوذه في الارتباط للفيتنامي الأمريكي، ١٥١، ١٥٤:
دوره في الارتباط، ٤-٥: الاستثمار في جنوب
افريقيا، ١٠٤، ١٠٧-١٠٨. انظر ايضا المجتمع
المدني
قوانين الاستثمار، ١٧٢-١٧٣، ١٨٥

(ك)

كلوس كينكل، ٤٠
كمبوديا، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦-١٤٧، ١٤٨، ١٥٠
كوريا: وكندا، ١٨٤، ١٩٩ (هامش ٢٨): الارتباط
بالمجتمع المدني، ٥، ١٧٣، ١٨٣-١٨٥: الارتباط
الاقتصادي، ١٧٣: الوجود العسكري في افريقيا،
٩٦، ٩٩-١٠٠، ١٠٢، ١١٠، ١١٩ (هامش ٢٧)،
١٢٨: والارتباط بالولايات المتحدة، ٥، ١٧٣، ١٨٣-
١٨٦

كوريا الجنوبية: الإطار المتفق عليه، ٧١، ٨٢، ٨٦:
التدريبات العسكرية، ٧٧-٨٧: عدم الانتشار
النووي، ٧٤، ٧٨-٧٩، ٨٧، ٨٩، ١٦٦، ١٩٢:
والعقوبات الأمريكية ضد كوريا الشمالية، ٧٦، ٨٠،
٨٩: والارتباط بين الولايات المتحدة وكوريا

للشمالية، ٧٠، ٧١-٧٢، ٧٣، ٨١، ١٩٢

الكونجرس الأمريكي: سياسته تجاه الصين، ٢٠، ٢٧-
٢٨، ٢٩: في الارتباط بكوريا الشمالية، ١٩٢: دوره
في الارتباط، ١٣٤، ١٨٠: سياستها تجاه جنوب
أفريقيا، ١٠٦، ١١٥-١١٦: سياستها تجاه الاتحاد
السوفييتي، ١٢٩-١٣١: تنسيق الاستراتيجية مع
الإدارة، ١٧٥، ١٧٩-١٨٠

الكويت، والارتباط العراقي الأمريكي، ٥٩-٦٠

كيان كيشن، ٢١، ٧٤، ٧٩

كيم ايل سونج، ٧٥، ٨٠، ١٦٢

كيم يونج ايل، ٧٥، ١٦

كينيث راش، ١٣

(ل)

لورانس ايجلبيرج، ١٠١

لويد بنتسن، ٢٠

لي بنج، ٧٨

لي تنج هوي، ٢٣-٢٤

لي دوان، ١٥٢

ليس اسين، ٧٣، ٧٥-٧٦

لين بيار، ١٢

ليو هولكيو، ٢٤

ليونارد وود كوك، ١٢٩-١٤١، ١٤٣، ١٥٢

ليونيد بريجنيف، ١٢٣، ١٢٨، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧

(م)

مانلين اولبرايث، ٤٩ (هامش ٢٦)، ١٥٢، ١٨٧

مارتن اينديك، ٢٠٠ (هامش ٢٧)

مارينا اوتاولي، ١٠٨-١٠٩

ماوتسي تونج، ١٢، ١٣

مايك اسمي، ٢٠-٢١

مبايئو سوليفان، ١٠٧، ١٠٨، ١١٨ (هامش ١٧)، ١٧٢

المجتمع المدني: الارتباط بالمجتمع المدني الإيراني، ١٧٣،

١٨٢-١٨٥: الارتباط بالمجتمع المدني الإيراني،

١٨٦-١٨٩: الارتباط بالمجتمع المدني الجنوب

أفريقي، ١٠٧، ١١٣: دوره في الارتباط، ٤-٥،

١٧١-١٧٤. انظر ايضا الارتباط الثقافي: القطاع

الخاضع

محمد خاتمي، ٢٤، ٣٦، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ١٨٦، ١٨٨

المصالح الاقتصادية: المصالح الصينية الأمريكية، ١٧:

الارتباط الإيراني - الأوربي، ٢٤، ٣٥، ٣٨-٣٩:

الارتباط العراقي الأمريكي، ٥٤-٥٥، ٥٦-٥٧، ٥٨،

٦٢-٦٣، ٦٥، ١٩٨ (هامش ٢٢): الضغط السياسي،

٢٦: افاق الارتباط الأمريكي الكوي، ١٨٥-١٨٦:

افاق الارتباط الأمريكي الإيراني، ١٨٥: مير

الارتباط، ٢، ١٦٤-١٦٥: دور المجتمع المدني في

الارتباط، ١٧٢: أنواع الحوافز، ٥: استراتيجيات

الارتباط غير المشروط، ٤-٥: في التطبيع بين فيتنام

والولايات المتحدة، ١٥١

معامدة القذائف المضادة التسيارية، ١٢٤، ١٢٦-١٢٧

معمد القذافي، ١٨٩-١٩٠

الملكمة المتحدة: ويليان، ٤٠: والعراق، ٥٤

منظمة التجارة العالمية: عضوية الصين فيها، ٢٦

مصادر الاستخبارات: والارتباط العراقي الأمريكي، ٥٨،

٣٦، ١٧٠: دورها في الارتباط، ٣٦، ١١٤، ١١٤،

١٦٩-١٧٠

موزمبيق، ٩٨، ١٠١، ١٠٢

ميانمار، ١٧٢

ميخائيل جورباتشوف، ٤، ١١٨ (هامش ٢٠)، ١٥٢

ميريل ماكايك، ٧٧

ميشيل أوكسنبرج، ١٤٢

(ن)

ناميبيا، ٩٨-٩٩: والارتباط بين جنوب أفريقيا والولايات

للمتحدة، ٩٦، ١١٠-١١١

نانسي بيلوسي، ٢٠

نانسي كاسباروم، ١٠٥

نجوين كو تانتش، ١٤٤

نظام الحد من تكنولوجيا القذائف، ١٥، ١٦-١٧، ٢١،

٢٢، ٣٠-٣١ (هامش ١٢)

نظرية المبادرات المتدرجة والمتبادلة لتقليل التوتر، ٤

النظم الاستبدادية، الارتباط معها، ٦٤، ١٦٢-١٦٤،

١٧٣-١٧٤

نلسون مانديلا، ٩٩، ١٠٦، ١٠٩

نيوت جينجريتش، ١٠٥

(هـ)

هانشمي والفسنجانتي، ٢٣، ٢٦، ٢٨، ٤٣

هان سونج جي، ٧٣

هانز بيترينش جينشر، ٣٦

هنري جاكسون، ١٢٥، ١٣٦، ١٣١، ١٧٨

هنري كيسنجر، ٩٨، ١٢٨. انظر أيضا الانفراج بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

هوانج هوا، ١٣٠

هيئة الائتمان الإسلامي، ٥٢، ٥٦-٥٧، ٦٢

هيلموت زيمكوس، ٤٠

(و)

وارين كريستوفر، ١٨، ٢١-٢٢، ٢٤، ٤١، ٧٣، ٧٨، ٨٣

وضع الدولة الأولى بالرعاية في مجال التجارة: منافع،

١٣١: الصين، ١٤، ١٥، ١٦، ٢١: الاتحاد

السوفيتي، ١٢٥، ١٣١-١٣٢، ١٧٩: فيتنام، ١٥١-

١٥٢

الوقف الوطني من أجل الديمقراطية، ٤

وايام بيرى، ١٩٢

وايام هايلاند، ١٢٩، ١٣٣

وونستون لورد، ١٩

(ي)

اليابان، ٨: وكوريا، ٧٩، ٨٧: والعلاقات الفيتنامية

الأمريكية، ١٤٩

يورجن موليمان، ٦٣

رقم الإيداع ٢٠٠٢ / ١١٥٠٢

I.S.B.N 977-320-087-6

مطابع  التجارية - قليوب - مصر

يدافع هذا الكتاب عن سياسة الارتباط حتى مع الدول المارقة من المنظور الأمريكي ، والتي تتضمن استخدام الحوافز الإيجابية، كوسيلة لتعديل سلوك النظم المناوئة للولايات المتحدة، ويؤكد أنها أكثر فاعلية من سياسة العقاب. ويلقى الضوء على التكاليف الرهيبة للجوء للجزاءات أو القوة العسكرية، ويؤكد أن استخدام الحوافز لا العقوبات يلائم عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث جعلت العولمة عزل أى بلد أمرا غير ممكن، وجعل انهيار الاتحاد السوفيتى الإغراءات الأمريكية أكثر جاذبية لمن اعتمدوا من قبل على السوفيت.

ويقدم الكتاب سبع حالات لتأكيد جدوى سياسة الارتباط : مع الصين، إيران، العراق، كوريا الشمالية، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفيتى وفيتنام والمحرران هما: ريتشارد هاس، الذى كان مساعدا للرئيس جورج بوش الأب، وهو حاليا نائب رئيس مؤسسة بروكنجز ومدير برنامج دراسات السياسة الخارجية بها، وله عدة مؤلفات مشهورة؛ وميجان أوسوليفان، وهو زميل فى برنامج دراسات السياسة الخارجية فى نفس المؤسسة.

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج ،

وكالة الأهرام للتوزيع

شارع الجلاد - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب

Bibliotheca Alexandrina

0507664



000006972002